سلطنة عُمان

المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية

التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة، 18-19 ديسمبر (كانون أول) 2018م

الدورة الثامنة لمنظمة المرأة العربية

2019 - 2017

أعمال

المؤتمر السابع
لمنظمة المرأة العربية

التمكين الاقتصادي للمرأة
وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

برعاية ورئاسة سلطنة عمان - رئيسة المنظمة

في دورتها الثامنة (2017-2019)

مسقط 18-19 ديسمبر (كانون أول) 2018

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة
لمنظمة المرأة العربية
الطبعة الأولى
القاهرة
1441هـ- 2019م

الترقيم الدولي: 978/977

رقم الإيـــداع: 21840 / 2019م

منظمة المرأة العربية
15 شارع محمد حافظ، المهندسين، الجيزة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 37484823/24 (202+)
فاكس: 37484821 (202+)
البريد الإلكتروني: info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org

أعمال

المؤتمر السابع
لمنظمة المرأة العربية

التمكين الاقتصادي للمرأة
وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

برعاية ورئاسة سلطنة عمان - رئيسة المنظمة

في دورتها الثامنة (2017-2019)

مسقط 18-19 ديسمبر (كانون أول) 2018

قائمة المحتويات

كلمة معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية 7
رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية ورئيسة المؤتمر

كلمة الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان 8
المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

تمهيد 10

المحور الأول: التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه

- تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا: المفهوم والمؤشرات والتحديات 15
د. مليكة بنت المرداس البوسعيدي، د. عايدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي
(سلطنة عُمان)

- الحلقات المفقودة في أنماط البحوث المعاصرة حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية (باللغة الإنجليزية) 71
د. مهريناز العوضي (مديرة مركز المرأة بالإسكوا)

- تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة 89
أ. د. أحمد زايد (جمهورية مصر العربية)

- المرأة في العمل العائلي بين مطرقة الحق القانوني وسندان الواجب العائلي 111
د. هانية مصطفى حمود (الجمهورية اللبنانية)

- التمكين الاقتصادي للنساء المقاولات: خبرة جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب 123
أ. عائشة العمراني (المملكة المغربية)

المحور الثاني: تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية

- تصور مقترح للتغلب على تحديات تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا (نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) 129
د. حمدة بنت حمد بن هلال السعدية (سلطنة عُمان)

- وثيقة متضمنة لمساهمة القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ترتيب القرض المصغر، 155
أ. مليكة موساوي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

- المُهددات الثقافية لقيم السلام والعدالة والمواطنة لدى المرأة العربية "رؤية تأصيلية سوسيولوجية" 166
أ. د. حسين طه محادين (المملكة الأردنية الهاشمية)

- الممارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة سياسات تمكين المرأة المصرية نموذجًا 184
أ. د. نسرين البغدادي (جمهورية مصر العربية)

- نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الساحلية في سلطنة عُمان 202
أ. خلفان بن محمد الراشدي (سلطنة عُمان)

المحور الثالث: المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة

- دور مؤسسات التعليم العالي في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العُمانية 235
د. منى بكري عبد المجيد عبد العال، د. وفاء بنت سعيد المعمري (سلطنة عُمان)

- دور المعلومات والمتابعة والتقييم في التمكين الاقتصادي للمرأة: مرصد المرأة المصرية نموذجًا 259
أ. د. ماجد عُثمان، د. حنان جرجس (جمهورية مصر العربية)

- في أهميّة الانفتاح على التجارب الجديدة الخاصّة بتمكين الفتيات والنساء اقتصاديًّا 276
أ. د. آمال قرامي (الجمهورية التونسية)

- كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية 289
د. عفاف أحمد عبد الرحمن (جمهورية السودان)

- برامج الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية في مجال العدالة الاجتماعية (الحالة الفلسطينية) 311
أ. لونا سعادة (دولة فلسطين)

المحور الرابع: التمكين والعدالة الاجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة

- جهود وزارة التنمية الاجتماعية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود 327
أ.هدى بنت سالم بن علي الخاطرية (سلطنة عُمان)

- التمكين والعدالة الإجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة 349
د. عطور حسين علي (جمهورية العراق)

- التمكين الاقتصادي للمرأة في موريتانيا من خلال المشاريع الصغيرة: مشروعا منظمتي نساء بنك وموريتانيا 2000 نموذجًا 367
د. ينصرها محمد محمود (الجمهورية الإسلامية الموريتانية)

- دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل للتنمية في تعزيز التمكين الإقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن 387
أ. ابتسام مبارك مسيعد (الجمهورية اليمنية)

البيان الختامي للمؤتمر (إعلان مسقط) 407

كلمة

معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية

رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

إن المعرفة والوعي المجتمعي هما أساس النماء والتقدم الحضاري للأمم والشعوب؛ ومن ثم ينطلق استشرافنا للمستقبل من تقدير المجتمعات للمرأة، ومدى تقدمها في إدارة قطاعات تنموية حديثة نوعيًّا؛ كعلوم الفضاء، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والأمن الاستراتيجي، وإتاحة الفرص لها في الابتكار وريادة الأعمال، وتجويد مستوى الأداء بما يمثل مردودًا ملهمًا لمسارات النهضة.

ويأتي كتاب المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية -الذي عُقد في سلطنة عُمان خلال يومي 18 و19 ديسمبر عام 2018م؛ تحت شعار "التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"- ليضم بين طياته أوراقًا علمية؛ توثق اجتهادات وآراء ودراسات علمية ثرية لباحثين وصناع قرار في كافة مجالات استدامة التنمية الشاملة، إلى جانب استعراض الإسهامات المتعددة للمرأة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وأدوارها الرائدة في تحقيق النهضة وبناء المجتمعات سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا؛ مما يخلق ضمانًا جوهريًّا لمبادئ التكافؤ الإنساني.

ولمنظمة المرأة العربية دور فاعل في تعزيز الإسهامات المعرفية للمرأة؛ حيث تسعى المنظمة عبر مختلف مشاريعها ومبادراتها الطموحة إلى دعم وتمكين قدرات المرأة؛ من خلال التركيز على البحث العلمي، وتبني النماذج المشرقة من النساء المجيدات، والسعي إلى تهيئة فرص متساوية للنساء في الحقوق والواجبات؛ مما يساهم بشكل إيجابي في تحديد ملامح المستقبل الواعد لدول منطقتنا العربية، ويعزز من السلام والاستقرار، ويجمعنا على مبادئ التكامل والشراكة.

معالي الشيخة عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية

رئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية

الفترة الثامنة (2017م - 2019م)

كلمة

الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان

المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

يشكل المؤتمر السابع للمنظمة (الذي يتمحور حول التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم والسلام والعدالة والمواطنة) محطة رئيسية في مسار منظمتنا؛ فالمؤتمر العام هو فرصة للقاء موسع مع أهل العلم والخبرة في الدول العربية الأعضاء؛ بهدف التباحث في موضوع تكون دولة رئاسة المنظمة قد اختارته بالنظر إلى أهميته بالنسبة للمرأة العربية.

وبالفعل كان اختيار سلطنة عُمان للتمكين الاقتصادي للمرأة العربية والأمن والسلام اختيارًا موفقًا؛ لأنه سمح بإضاءة الواقع؛ للتعرف على كلٍّ من التقدم الحاصل، والحاجات المستقبلية في آنٍ واحد.

ويهمنا هنا الإشارة إلى وجود دينامية خاصة في دول الخليج العربي -على الخصوص في سلطنة عُمان- تعكس نقلة نوعية في التعاطي مع قضايا المرأة، وتظهر المساهمة الكبيرة للنساء العمانيات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعامة. وقد شكلت سياسة السلطنة في مجال تشجيع النساء في مختلف الميادين؛ قوة دفع نحو هذه الدينامية التي تبرز من خلالها كل يوم نساء عمانيات ناجحات ومتألقات.

وتمكين المرأة اقتصاديًّا؛ يعتبر حجر الزاوية للتنمية المستدامة في كل دولة، وهو أيضًا أفضل مدخل لتعزيز حضور المرأة، وتعميق دورها في الأسرة وفي المجتمع بصورة عامة؛ فالتمكين الاقتصادي يحوِّل المرأة إلى ناشطة في المجالات الأسرية والاجتماعية والوطنية؛ حيث تتخفف المرأة من أعبائها، وتشارك في تحمل أعباء الآخرين.

إن مسار التمكين الاقتصادي يحتاج إلى خيارات وطنية واضحة؛ تشير إلى حشد الموارد اللازمة لتحقيق الإنجازات، كذلك فإن التنمية المستدامة هي العمود الفقري للاستقرار والسلم الأهلي.

لقد عُرِضت خلال أيام المؤتمر السابع أوراق عمل؛ عالجت جوانب مختلفة من إشكالية التمكين الاقتصادي، ومن قضايا الأمن والسلام. وتم استعراض قصص نجاح عدة تثلج النفوس، وتشجع سائر النساء على المضي في مسيرتهن مطمئنات إلى سياسات حكومية باتت صديقة للمرأة أكثر فأكثر في مختلف الدول العربية.

ونأمل أن تساهم هذه الأوراق في توضيح صورة الواقع، ورسم الطريق للخطوات المقبلة.

وستبقى أيام مسقط نجمة مضيئة في ذاكرة منظمة المرأة العربية.

الأستاذة الدكتورة فاديا كيوان

المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية

صورة جماعية لرئيسات الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر

تمهيد

تأسست منظمة المرأة العربية عام 2003؛ كواحدة من المنظمات الحكومية المتخصصة العاملة في إطار جامعة الدول العربية؛ إدراكًا من حكومات الدول الأعضاء للمكانة التي تتمتع بها المرأة العربية، وللدور الهام الذي تضطلع به في صناعة مستقبل مجتمعاتها، واقتناعًا منها بأن تمكين المرأة العربية يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة لشعوبها، وتحقيق أهدافها القومية.

وتعقد منظمة المرأة العربية بصفة منتظمة (كل عامين) مؤتمرًا عامًّا للدول الأعضاء في المنظمة؛ ينعقد على مستوى السيدات الأُول، أو من ينوب عنهن، وتتولى دولة رئاسة المنظمة رعاية ورئاسة أعمال المؤتمر العام للمنظمة.

يناقش المؤتمر أهم القضايا والتطورات المتعلقة بالمرأة العربية؛ عبر طرح الموضوعات التي تتناول دور المرأة وعلاقتها بالمجتمع، والأوضاع التي تؤثر على تفعيل دورها في دعم التنمية في الوطن العربي؛ سعيًا نحو تنسيق السياسات العُليا الخاصة بالمرأة في الدول العربية.

حمل المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"، وقد انعقد في العاصمة العُمانية مسقط يومي 19و18 ديسمبر (كانون أول) عام 2018؛ برعاية ورئاسة سلطنة عُمان؛ دولة رئاسة المنظمة في دورتها الثامنة (2017-2019)؛ ممثلة في معالي الشيخة/ عائشة بنت خلفان بن جميل السيابية (رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية بسلطنة عُمان، ورئيسة المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية)، كما شرف المؤتمر برعاية كريمة من جانب معالي الشيخ/ محمد بن سعيد الكلباني (وزير التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان)؛ الذي افتتح فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

هدف المؤتمر إلى لفت انتباه صانعي القرار والمعنيين في المنطقة العربية إلى العلاقة الوطيدة بين التمكين الاقتصادي للمرأة، وبين رفاه الدولة واستقرارها، ورصد الممارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم المواطنة، والكشف عن العلاقة بين التمكين الاجتماعي والاقتصادي والعدالة، وبين تعزيز قيم السلام والمواطنة، والبحث في آليات إدماج قضايا تمكين المرأة ضمن أولويات سياسات وخطط وبرامج التنمية الشاملة بالمجتمع العربي، مع حث الخطاب الإعلامي على نشر ثقافة أهمية تمكين المرأة، وإبراز دور التقنيات الحديثة في تمكينها، والسعي نحو استشراف معالم التحديات المعاصرة التي تمر بها المرأة العربية.

وتعود أهمية المؤتمر إلى كونه يهتم بمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية؛ ألا وهو تطوير الإمكانيات البشرية للمرأة العربية، مع إلقاء الضوء على الأهمية القصوى لمساهمة المرأة العربية في بناء أي مجتمع معاصر، وعلى دور المرأة العربية الممكنة اقتصاديًّا في بناء مجتمع يتمتع بمستويات أعلى فيما يخص مؤشرات السلم الاجتماعي، ونشر قيم العدالة الاجتماعية وتحقيقها؛ مما يعزز مفهوم المواطنة والانتماء، ويصب في بناء مجتمعات عربية آمنة مستقرة، قوية وشديدة التماسك أمام مختلف التحديات التي تواجه وحدتها وتنميتها.

وقد تبنى المؤتمر رسالة خاصة بتعزيز مجالات تمكين المرأة العربية اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتدعيم التجارب الناجحة، وتبادل الخبرات المحلية والعربية والعالمية في هذا المجال. وقد شهد المؤتمر تقديم 19 ورقة عمل؛ أعدها 21 خبيرًا وباحثًا عربيًّا من المتخصصين في هذا المجال، وقسمت محاور عمل المؤتمر إلى أربعة محاور:

المحور الأول: التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه:

وقد ضم الموضوعات الآتية:

أ- الإحصائيات وقضايا النوع الاجتماعي في المنطقة العربية.

ب- الممارسات البحثية حول قضية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

ج- كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية المبذولة في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

د- تكنولوجيا المعلومات والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.

المحور الثانيح: تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية:

وقد تناول الموضوعات الآتية:

أ- تحديات تطبيق برامج تمكين المرأة العربية.

ب- تهيئة المناخ الملائم لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

ج- تحديات التمويل والتسويق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إطار تمكين المرأة.
د- رؤى مستقبلية للتعامل مع تحديات تمكين المرأة.
ه- الخبرات والتجارب المحلية والعربية والعالمية في مجال تمكين المرأة.

المحور الثالث: المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة

وقد جاءت موضوعاته كالتالي:

أ- أهمية دور المرأة العربية في تعزيز قيم المواطنة الصالحة.
ب- دور المرأة العربية في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع.
ج- تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة.

المحور الرابع: التمكين والعدالة الاجتماعية، ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة:

وفيه تم بحث الموضوعات الآتية:

أ- آليات وسياسات تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية.
ب- دور الثقافة المجتمعية في تعزيز التمكين الاقتصادي وقيم السلام والمواطنة للمرأة.
ج- أثر البرامج والخطط في تدعيم قيم العدالة والمواطنة للمرأة العربية.

وللإعداد للمؤتمر تم اتخاذ الخطوات التالية:

تواصلت عمليات التحضير للمؤتمر برئاسة ورعاية سلطنة عُمان، وبتعاون كامل ما بين الإدارة العامة للمنظمة، وبين كلٍّ من اللجنتين التنظيمية، والعلمية للمؤتمر في سلطنة عُمان؛ على مدار أكثر من عام؛ في سبيل الإعداد والتجهيز لعقد المؤتمر.

وتولت رئاسة اللجنة العلمية للمؤتمر بسلطنة عُمان الأستاذة الدكتورة/ شيخة بنت سالم المسلمية (رئيسة قسم الاجتماع والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس)، وقد قامت بالإشراف على الجوانب العلمية للمؤتمر؛ فيما تولت معالي الشيخة/ تميمة بنت محمد المحروقية (المستشارة بالهيئة العامة للصناعات الحرفية بسلطنة عُمان) رئاسة اللجنة التنظيمية للمؤتمر، ومن جانبها؛ ضم فريق عمل الإدارة العامة ممثلي كافة إدارات العمل بالمنظمة؛ بإشراف كامل من قبل المديرة العامة للمنظمة.

عقد المؤتمر بالعاصمة العُمانية مسقط، يومي 18 و19 ديسمبر (كانون أول) عام 2018، وتكرمت سلطنة عُمان باستضافة الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمر بفندق قصر البستان؛ وهو أحد المعالم التاريخية في سلطنة عُمان.

شاركت في المؤتمر وفود رسمية من الدول العربية؛ برئاسة صاحبات وأصحاب السمو والمعالي والسعادة السيدات الأُول لتلك الدول، أو من ينوب عنهن؛ حيث شرف المؤتمر بحضور السيدة الفاضلة/ سرباغ صالح، عقيلة فخامة رئيس جمهورية العراق، عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، والسيدة الفاضلة/ نادية رفعت، عقيلة رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق، عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، والسيدة الفاضلة/ كلودين عون روكز، رئيسة الهيئة الوطنية لشئون المرأة اللبنانية، عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية، ومعالي الوزيرة الدكتورة/ غادة والي، وزيرة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، عضو المجلس الأعلى لمنظمة المرأة العربية.

كما ترأس عدد من أصحاب المعالي والسعادة (عضوات وأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة، وسفراء بعض الدول العربية المشاركة) الوفود الرسمية لدولهم، كما شارك في المؤتمر وفد رسمي رفيع المستوى من جامعة الدول العربية؛ برئاسة معالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية.

وقد شهد المؤتمر حضور خبراء وخبيرات وباحثين وباحثات عرب ودوليين في الموضوع، وممثلين لمنظمات دولية وإقليمية ذات صلة؛ مثل: هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة UN WOMEN، وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR، كما شاركت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ESCWA بتقديم ورقة عمل في المؤتمر، بالإضافة إلى مشاركة عدد من المنظمات غير الحكومية العربية.

كما شهد المؤتمر عددًا من الاحتفاليات المصاحبة؛ حيث تم تدشين طابع بريدي بمناسبة ترؤس سلطنة عُمان لمنظمة المرأة العربية في دورتها الثامنة (2017-2019)، كما تم إطلاق دليل تمكين المرأة العُمانية، بالإضافة إلى تكريم سلطنة عُمان لعدد من الدراسات المتميزة في مجال المرأة العربية، كما تم إطلاق دراسة: "المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"؛ وهي دراسة استرشادية أعدتها منظمة المرأة العربية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

وشهدت الجلسة الختامية للمؤتمر تكريم سلطنة عُمان للمشاركين في المؤتمر، ومراسم انتقال رئاسة منظمة المرأة العربية في دورتها التاسعة من سلطنة عُمان إلى الجمهورية اللبنانية. واختتمت فعاليات المؤتمر بإصدار "إعلان مسقط"؛ الذي مثل البيان الختامي للمؤتمر؛ حيث احتوى على عدد من التوصيات الهامة.

المحور الأول

التمكين الاقتصادي والاجتماعي
وموقف المرأة العربية منه

تمكين المرأة العُمانية اقتصادياً:
المفهوم والمؤشرات والتحديات

الدكتورة/ مليكة بنت المرداس البوسعيدي
أستاذ مساعد
جامعة السلطان قابوس

الدكتورة/ عايدة فؤاد عبد الفتاح النبلاوي
أستاذ علم الاجتماع والأنثروبولوجيا
الاجتماعية - جامعة السلطان قابوس

مقدمة

من الأهمية بمكان النظر إلى أوضاع المرأة العربية عمومًا، والعُمانية على وجه الخصوص على أنها ليست بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في مجتمعها؛ فما تزال المرأة في المجتمعات العربية والإسلامية؛ تساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها؛ فهي الأم التي تقع على عاتقها مسئولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير البيت وتوجه اقتصادياته؛ وهذا يجعل للمرأة دورًا في بناء المجتمع لا يمكن إغفاله، أو التقليل من أهميته؛ حيث كان للمرأة حضور في جميع المجالات على مدى التاريخ.

وقد ساوى الإسلام بين الرجل وبين المرأة، وأعطاها الحق في أن تتعاقد مع غيرها عن طريق البيع والشراء، وغير ذلك من وجوه المعاملات المدنية والتجارية.؛ ومن ثم أباح الدين الإسلامي حق العمل للمرأة طالما كان العمل لا يخالف الشرع؛ وذلك باعتباره فريضة على كل مسلم ومسلمة (شكري، 2003، 360)؛ مما يدل على أن المناداة بدور أكبر للمرأة هو في حقيقة الأمر دعوة لاستمرار ذلك الدور التاريخي الذي عُرف عن المرأة العربية.

ومنذ بداية العقدين الأخيرين من القرن العشرين؛ أصبح الاهتمام متزايدًا بدراسة المرأة وقضاياها في الشرق الأوسط؛ التي أصبحت ميدانًا فرعيًّا مستقلاً في البحث (بدران، 2006)، كما برزت بوضوح قضايا المرأة التي اكتسبت زخمًا كبيرًا خلال الآونة الأخيرة، وتم إدماج قضاياها في السياسات الإنمائية.

وانطلاقًا مما أكدته أدبيات التنمية البشرية المستدامة من حتمية دعم مبدأ العدالة الاجتماعية، وتساوي البشر -ذكورًا وإناثًا- في الحصول على الفرص المختلفة، والمشاركة في صنع التنمية والتمتع بثمارها؛ تظهر أهمية الشراكة المجتمعية في التنمية دون تمييز على أساس العرق أو الجنس في مختلف مناحي الحياة؛ فمن ركائز الحكم الجيد، تأهيل المرأة وتمكينها اقتصاديًّا وسياسيًّا، والعمل على دعم تمتعها بالحرية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 193).

وقد أدى اهتمام الأمم المتحدة بقضايا المرأة إلى تحقيق تغيير ملموس في اللغة المتداولة حول المرأة وقضايا الجنسين؛ إذ تحولت من النهج القائم على الرعاية، إلى النهج الهادف إلى تمكين المرأة؛ ومن ثم ظهر مصطلح التمكين -خاصة التمكين الاقتصادي- للمرأة مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي؛ ومع ذلك فما تزال هناك فوارق بين الجنسين في مختلف أنحاء العالم -بما في ذلك البلدان العربية- رغم بعض الاستثناءات، هذا إلى جانب وجود عوامل أخرى ذات طبيعة ثقافية تعوق عملية تمكين المرأة؛ منها نسق المعايير الاجتماعية والتقاليد الثقافية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا/ الإسكوا، 2009).

ومع شيوع مصطلح التمكين بدأ النظر للنساء برؤية استراتيجية تنموية؛ ترتكز على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية بوصفها عنصرًا فاعلاً ومنتجًا؛ وليس فقط متلقيًا للمساعدة في المجتمع؛ ومن هنا تكون غاية التمكين الاقتصادي للمرأة هي المشاركة الفاعلة في دوائر صنع القرار؛ عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، كما أن المشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها، وتطوير قدراتها وإمكانياتها؛ لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغيير في مجتمعها؛ حيث إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة تتمثل في تمتعها بالقوة والمعرفة والثقة بالنفس، وقدرتها على العمل ضمن إطار الجماعة؛ فالتمكين يعد أداة لمساعدة الأفراد والفئات على إطلاق قدراتهم الإبداعية والإنتاجية؛ لتحقيق نمو وتطور مستدام في ظروف معيشتهم؛ وهنا يتجاوز مفهوم التمكين أي تصور عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة؛ ليشمل حقائق عن بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ تمكنهم من أخذ الخطوات اللازمة لتحسين ظروف معيشتهم.

وفي سياق المجتمع العُماني؛ أشار التقرير الوطني الأول عن التنمية البشرية في عُمان (2003) إلى أن الاهتمام بأوضاع المرأة العُمانية من القضايا المهمة للتنمية البشرية المستدامة؛ كون المرأة جزءًا حيويًّا في المجتمع قد يعاني من بعض مظاهر الحرمان والتهميش؛ وهذا الأمر لا يؤثر على المرأة فقط؛ بل يمتد إلى أعضاء آخرين في الأسرة؛ ومن ثم يلحق أثره المجتمع (وزارة الاقتصاد الوطني،2003: 155-156)؛ ومن هنا فقد تزايد الاهتمام المحلي بقضايا المرأة؛ بحيث شغلت جزءًا مهمًّا في التقرير الوطني الثاني حول التنمية البشرية في عُمان لعام 2012.

وفي هذا الصدد؛ أشار التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية في عُمان (2012) إلى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة؛ فالمرأة العُمانية ذات حضور واضح في التشريعات والسياسات الاجتماعية الوطنية المواكبة للمواثيق الإقليمية والدولية، فضلاً عن وجود العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الدالة على الارتقاء بأوضاع المرأة العُمانية؛ حيث تستهدف السياسات التنموية في السلطنة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ورغم ما أشارت إليه التقارير الوطنية المتتالية من تقدم واضح في أوضاع المرأة العُمانية؛ إلا أن الفجوة بين الرجال وبين النساء مازالت موجودة؛ خاصة في معدل مشاركتها في سوق العمل؛ حيث تزيد نسبة الباحثات عن عمل من الإناث -خاصة الجامعيات- مقارنة بالرجال، إضافة إلى المعوقات التي تؤثر على وضع المرأة في مجال ريادة الأعمال؛ وهذا يدل على أن هناك تحديات مؤسساتية ومجتمعية قد تواجه تمكين المرأة اقتصاديًّا.

وفي ضوء ما تقدم؛ تتحدد مشكلة الدراسة في قضية مهمة تتعلق بواقع التمكين الاقتصادي للمرأة؛ بين مكونات المفهوم المعاصر للتمكين الاقتصادي، وأبعاده، ومؤشراته الكمية والنوعية؛ في سياق المجتمع العُماني؛ سواء على مستوى الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، هذا فضلاً عن بعض نماذج التمكين الاقتصادي في الواقع المعيش للمرأة العُمانية. وما تعايشه المرأة وتواجهه من تحديات تتطلب ضرورة مواجهتها في إطار خصوصية المجتمع العُماني.

وفي إطار معالجة هذه القضية؛ تأتي هذه الدراسة كمحاولة للاقتراب من أوضاع المرأة العُمانية فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي (بمعنى تمكين النساء من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم فيها)؛ لرصد أهم المتغيرات الفاعلة في المجال الاجتماعي عامة؛ سعيًا لرصد أهم التحديات التي تواجهها، وكيفية مواجهتها.

وبناء على ما تقدم تتبلور مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

1. ما ملامح تطور الاهتمام بقضايا تمكين المرأة عامة، والمرأة العُمانية على وجه الخصوص؟
2. ماذا يعني كل من التمكين، والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ من حيث المفهوم والأبعاد؟
3. ما المؤشرات الكمية والنوعية لتمكين المرأة اقتصاديًّا في سياق المجتمع العُماني؟
4. ما أهم التحديات التي تواجه المرأة العُمانية في إطار تمكينها اقتصاديًّا؟ وما سبل مواجهتها؟

منهجية الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية البحوث الاستطلاعية؛ إذ إنها تحاول الكشف عن تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا من واقع الأطر المنظمة والإجراءات التنفيذية، فضلاً عن المؤشرات الكمية والنوعية التي تتعلق بالنماذج الموجودة (البرامج المنفذة) في الواقع المعيش لتمكين النساء؛ ومن ثم الكشف عن أهم التحديات التي تواجه المرأة العُمانية، وآليات التعامل معها في إطار خصوصية المجتمع العُماني.

ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تمت الاستفادة مما يأتي:

- التراث العلمي الاجتماعي المتوفر؛ من دراسات وبحوث تم توظيفها في سياق غرض الدراسة.
- الاطلاع على المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة.

- الاطلاع على بعض نصوص النظام الأساسي للدولة، والقوانين والتشريعات المنظمة لحقوق المرأة في السلطنة.
- الاطلاع على التقارير الرسمية المنشورة من المجلس الأعلى للتخطيط، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ووزارة التنمية الاجتماعية.
- إجراء زيارات ميدانية في إطار طريقة دراسة المجتمع المحلي.

كما أن توفر خبرة سابقة في استخدام بعض تقنيات المنهج الأنثروبولوجي وأدواته (خاصة في إطار المشاهدة والملاحظة والمقابلة) أتاح إمكانية استخدام مدخل "R.A.P" (طرق التقييم السريع[1]: Rapid Assessment Procedures).

ومن خلال هذا المدخل تم إجراء ما يلي:
- زيارات ميدانية لبعض الجهات الرسمية وغير الرسمية المعنية بأنشطة تمكين المرأة.
- زيارات ميدانية تضمنت مقابلات مع عدد من نساء مستفيدات صاحبات مشاريع، ينتمين لمستويات اجتماعية مختلفة.

ويقصد بتمكين المرأة اقتصاديًّا في هذه الدراسة؛ اعتماد النساء على الذات، وإمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية، والتحكم فيها، واتخاذ القرار الاقتصادي، واستقلال المرأة ماديًّا، وزيادة قوة ومكانة المرأة داخل الأسرة، كذلك القدرة على صنع القرار لدى المرأة في الأمور التي تمس حياتها وحياة أسرتها ومجتمعها، إضافةً إلى مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية المنظورة.

محاور الدراسة

بناء على ما تقدم؛ سوف تشتمل هذه الدراسة على ستة محاور هي: تطور الاهتمام بقضايا تمكين المرأة عامة، والمرأة العُمانية على وجه الخصوص، وتمكين المرأة اقتصاديًّا من حيث المفهوم والأبعاد، وتمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا من واقع المؤشرات الكمية والنوعية؛ من خلال عرض بعض نماذج البرامج التي تستهدف النساء والفتيات، وأخيرًا عرض أهم التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا، وكيفية مواجهتها.

(1) استخدام بعض أدوات المنهج الأنثروبولوجي في تقييم جدوى برامج الرعاية، ويتم إنجازه في وقت قصير من 4 إلى 8 أسابيع في مجتمع واحد، أو مجتمعات محلية قليلة.

- Scrimshaw, 1987: 3-21.

أولاً: تطور الاهتمام بقضايا تمكين المرأة (تحليل بنائي تاريخي):

وباستقراء التطور التاريخي لنظرة المجتمع الإنساني لوضع المرأة؛ نجد أن المرأة عانت أشد المعاناة عبر العديد من الثقافات؛ فكانت تحرم من كثير من الحقوق؛ حتى جاء الإسلام وأقر مبدأ المساواة بين الناس جميعًا. وقد شكلت هذه النظرة منطلقًا لتحسين وضعية المرأة عبر دساتير وتشريعات الدول العربية والإسلامية.

ومن أبرز مظاهر تكريم شريعة الإسلام للمرأة، ووجوه المساواة بينها وبين الرجل؛ المساواة بينهما في أصل الخلقة، وفي التكاليف الشرعية، والحقوق المدنية، والمساواة في طلب العلم والمعرفة، وفي تحمل المسئولية وغيرها (طنطاوي، 2004: 4- 8)؛ ومن ثم فإن الأمر بالنسبة لحقوق المرأة وتمكينها من هذه الحقوق؛ يحتاج فقط إلى تفعيل تلك المواثيق الإسلامية والدولية؛ إذ إن الفجوة ما زالت قائمة بين الوضع على المستوى النظري، وممارسة ذلك عمليًّا في سياق مجتمعاتنا.

في هذا الصدد ترى بعض الدراسات أن الاختلاف بين ما هو قائم في العالم العربي وبين غيره في العالم الغربي فارق في الدرجة وليس في النوع؛ وهذا يبعث الأمل في إمكان الوصول بمكانة المرأة العربية إلى المستويات التي ترضى عنها، والتي تمحو عن المجتمع العربي النظرة غير الموضوعية السائدة في كثير من الكتابات في الخارج عن هامشية المرأة العربية، وحرمانها من الحقوق الإنسانية (الساعاتي، 2006: 417).

وخلال الفترة الماضية؛ أدت بعض المتغيرات العالمية إلى خلق بيئة غير مواتية للنساء بشكل عام؛ مما شكل حافزًا لإبراز قضايا المرأة بشكل كبير؛ حيث تمحورت أجندة الليبرالية الاقتصادية الجديدة حول التقشف المالي، وتقوية حقوق الملكية الخاصة وقوى السوق، وضرورة الحد من دور الدولة؛ ولمواجهة ذلك بُذلت جهود في مجموعة متنوعة من البلدان من أجل الاتساع في مستوى تغطية برامج الحماية الاجتماعية (التأمين الصحي، والمعاشات)؛ ولكن في ظل غياب شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة؛ يشكل ذلك تهديدًا جديًّا للأسر ذات الدخول المنخفضة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 191- 192).

وفي هذا السياق أيضًا؛ أدت الظروف الاقتصادية الصعبة إلى ازدياد نشاط النساء ذوات الدخول المنخفضة خارج نطاق البيت؛ كعاملات زراعيات مؤقتات، أو كمشتغلات في الاقتصاد الحضري غير الرسمي المكتظ، وازداد الأمر سوءًا في ظل اصطباغ الخدمات الاجتماعية بالصبغة التجارية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2005: 6).

وقد احتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية على الصعيد العالمي ركنًا أساسيًّا في المواثيق والمؤتمرات الدولية -بداية من النصف الأخير من القرن العشرين حتى الآن- التي تستهدف تمكين المرأة، وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات؛ تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقاته الفعالة؛ فالإنسان هو أساس عملية التنمية، وإذا كانت المرأة تمثل نصف هذه الطاقة البشرية؛ فإن عدم أو ضعف تمكين المرأة يعد هدرًا للطاقة البشرية، ويعوق التنمية في المجتمع (النبلاوي، 2015)؛ ومن ثم، أصبحنا نلمس اهتمامًا بقضايا المرأة، وبضرورة النهوض بها وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع؛ وتمثل ذلك في انطلاق تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام 2002 حتى الآن، هذا فضلاً عن العديد من المؤتمرات الدولية والعربية؛ مثل مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر كوبنهاجن عام 1995، ومؤتمر بكين عام 2000، ومؤتمر السكان والتنمية عام 2014، وغيرها.

وقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نقص في تمكين المرأة، ونادى بضرورة إيجاد آليات واستراتيجيات كفيلة بتحقيقه في كافة مجالات الحياة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003: 42- 52)؛ ومن هنا كانت الدعوة إلى ضرورة التركيز على المرأة المهمشة، ومشاركتها في مجالات الحياة كافة لتحقيق التنمية، وتحريرها من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع الخيارات أمامها، والتغلب على ظاهرة التمييز ضدها، والتخلص من معوقات تمكينها؛ ومن ثم ازداد الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بقضايا المرأة، وضرورة تمكينها مجتمعيًّا من أجل تنمية أفضل للمجتمع.

وقد أشارت دراسة Vidhigya (2015) إلى أن التصدي لظاهرة اضطهاد العديد من النساء في بعض المجتمعات النامية؛ يحتاج لانتهاج سياسات تمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا؛ باعتبار تمكين النساء في إطار المساواة بين الجنسين عنصرًا هامًّا من عناصر التنمية البشرية. وفي إطار المجتمعات الريفية؛ فقد بينت دراسة Shinde(2016) أن الفقر يظهر بوضوح بين النساء اللاتي يعشن في الأسر الريفية، وأكدت الدراسة على ضرورة أن تتضمن الخطط الخمسية لدول العالم الثالث اهتمامًا بالمرأة الريفية؛ حتى تتمكن من تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وتمكينها من الوصول إلى الائتمان بيسر؛ وذلك من خلال برامج الاستهداف من أجل الوصول للمرأة الريفية الفقيرة، كما أشارت الدراسة إلى أن العديد من الدول النامية اليوم لا تتمكن أغلبية سكانها من الوصول إلى الائتمان بسهولة من المصادر الرسمية؛ وهذا مؤشر على أن هذه الدول أمامها طريق طويل لتحقيق هدف الإدماج المالي الكامل للمواطنين؛ ومن ثم فهناك حاجة إلى فكرة مبتكرة تربط الأسر الفقيرة بالمؤسسات المالية الرئيسية؛ ويعتبر التمويل

الأصغر أحد هذه الأساليب للوصول إلى السكان المحرومين؛ حيث تهدف أغلب المشاريع متناهية الصغر إلى التخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، فضلاً عن بناء قدراتها.

وفي سياق آخر؛ فرغم كل الجهود المبذولة لتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية في مجتمعاتنا العربية؛ إلا أنها في حاجة إلى المزيد؛ فقد أشار التقرير الاستراتيجي العربي إلى "أن قضايا المرأة العربية لم تحظ بعد باكتساب الرأي العام؛ فما تزال العديد من القضايا محل جدل وعدم اتفاق عام". وقد أشارت دراسة جمعة (2000) إلى انخفاض تمثيل النساء العربيات في مواقع اتخاذ القرار، وارتفاع نسبة تمثيلهن في المستويات الدنيا، كما أن تمثيل المرأة في السلطة يعتبر تمثيلاً رمزيًّا ذا سلطة محدودة؛ لا تتيح لها إحداث تغيير في عملية صنع القرار السياسي. وخلصت دراسة صالح (2000) إلى أن فرص مشاركة المرأة وتمكينها سياسيًّا في منطقة الخليج؛ تتراوح ما بين سلسلة تجارب تتقدم فيها حقوق المرأة بمقدار تطور النظام السياسي؛ كما في تجربة عُمان وقطر والبحرين والكويت؛ فعدم نجاح أي من المرشحات في تجربة قطر للانتخابات البلدية يرجع إلى التقاليد والأعراف، وضعف وعي المرشحات بالدور الذي يمكن أن يلعبنه في مواقع صنع القرار، فضلاً عن قلة الخبرة في إقناع المواطنين، وعلى سبيل المثال فإن التجربة الكويتية -رغم تمكينها للمرأة الكويتية من فرص التعليم والرعاية وتبوؤ المناصب العامة- إلا أنها لم تمنحها حقوقها السياسية في الانتخاب والترشيح؛ وهذا يعني أن المرأة في وطننا العربي ماتزال طاقة مهمشة في عملية التنمية؛ إلا أن هذا الوضع يتغير بالتدريج في ظل احتياجات المجتمع المعاصر؛ حيث الحاجة لتفعيل كل الموارد البشرية المؤهلة من الرجال والنساء في خطط وعمليات التنمية؛ لمجابهة تحديات العصر.

ويرى البعض أن المشكلة الأساسية في موضوع تمكين المرأة تأتي من المفارقة بين الوضع النظري القانوني وبين الممارسة العملية لحقوقها على كافة المستويات (الاقتصادية، والسياسية، والتعليمية)، كما تتضح المفارقة أيضًا من خلال عدم حسم الجدل القائم حول تهميش وتمكين المرأة في مجالات عدة؛ رغم كل الدعاوى المؤكدة على حقوق المرأة (جمعة، 2005)؛ وهذا يتطلب مزيدًا من الوعي حول ضرورة تمكين المرأة؛ استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، ولطبيعة التطور في سياق عصر ما بعد العولمة، والانفتاح الحضاري الواعي؛ مما يعني إكسابها معايير الرؤية العالمية في تقييم الأحداث والمشكلات؛ من أجل الانفتاح الواعي على الداخل والخارج.

لذلك؛ فقد وضع زعماء العالم في ظل الأمم المتحدة ثمانية أهداف إنمائية للألفية الجديدة (تتحقق بنهاية 2015) ترمي إلى القضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، والمساواة

بـين الجنسـين، وخفـض معـدل وفيـات الأطفـال، وتحسـين الصحـة النفسـية، ومكافحـة فـيروس "الإيـدز"، وكفالـة الاسـتدامة البيئيـة، ونسـج شراكـة عالميـة. وقـد حققـت بلـدان كثيرة معظـم أهداف الألفيـة؛ خصوصًـا الهـدف المعنـي بالفقـر والجـوع؛ حيـث انخفـض عـدد السـكان الذيـن يعيشـون في فقـر مدقـع مـن 1.9 بليـون عـام 1990 إلى 836 مليونًـا في 2015، هـذا فضـلاً عـما شـهدته البلـدان الناميـة مـن تحسـن كبـير في مجـالات الصحـة والتعليـم والمسـاواة بـين الجنسـين؛ ورغـم ذلـك مايـزال الفقـر والجـوع منتشريـن في البلـدان الفقـيرة، والبطالـة منتـشرة في دول متقدمـة ونامية؛ خصوصًـا بـين الشـباب.

واسـتنادًا إلى إنجـازات الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة؛ بـدأت هيئـة الأمـم المتحـدة ومؤسسـات دوليـة وإقليميـة (مثـل البنـك الـدولي، وصنـدوق النقـد، ومنظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة)عـام 2012 في الإعـداد لوضـع خطـة تنميـة مسـتدامة لعـام 2030؛ تشـكل برنامـج عمـل لأجـل النـاس والأرض، وتهـدف إلى تعزيـز السـلام العالمـي. وتشـتمل الخطـة عـلى 17 هدفًـا و 169 غايـة؛ بهـدف مواصلـة مسـيرة الأهـداف الإنمائيـة للألفيـة، وإنجـاز مـا لم يتحقـق في إطارهـا، فضـلاً عـن إعـمال حقـوق الإنسـان الواجبـة للجميـع، وتحقيـق المسـاواة بـين الجنسـين، وتمكـين المـرأة؛ وهـي أهـداف وغايـات متكاملـة غـير قابلـة للتجزئـة، وتحقـق التـوازن بـين الأبعـاد الثلاثـة؛ الاقتصاديـة، والسياسـية، والاجتماعيـة. وقـد أكـد الموقعـون عـلى وثيقـة خطـة التنميـة المسـتدامة عـلى: "العمـل بـدءًا مـن عـام 2016 حتـى عـام 2030"، كـما أكـدوا عـلى "تهيئـة الظـروف المناسـبة للنمـو الاقتصـادي المسـتدام والمطـرد الـذي يشـمل الجميـع، مـع توفـير فـرص للجميـع، مـع مراعـاة مختلـف مسـتويات التنميـة والقـدرات الوطنيـة" (البرنامـج الإنمـائي للأمـم المتحـدة، 2016). وجـاء الاتفـاق عـلى خطـة التنميـة المسـتدامة لعـام 2030 مـن قبـل 193 بلـدًا؛ مـن بينهـم البلـدان العربيـة؛ التـي يواجـه بعضهـا حروبًـا وهجـمات إرهابيـة أدت وتـؤدي إلى تدمـير المـوارد الطبيعيـة والمنشـآت، وتشريـد المواطنـين، والأمـل كبـير في أن يعـود السـلام إلى منطقتنـا العربيـة لتبـدأ العمـل بإنجـاز خطتهـا الإنمائيـة المسـتدامة لعـام 2030.

وفي هـذا السـياق تـم عـرض محـاور خطـة التنميـة المسـتدامة في سـياق تقريـر التنميـة الإنسـانية العربيـة لعـام 2016؛ الصـادر عـن البرنامـج الإنمـائي للأمـم المتحـدة تحـت عنـوان "الشـباب في المنطقـة العربيـة: آفـاق التنميـة الإنسـانية في واقـع متغـير"، هـذا فضـلاً عـن تقريـر التنميـة البشريـة لعـام 2016؛ الصـادر مـن البرنامـج الإنمـائي التابـع للأمـم المتحـدة أيضًـا تحـت عنـوان "نهـج التنميـة البشرية وخطـة عـام 2030/ التنميـة البشريـة للجميـع: برنامـج ومسـار العمـل".

والشكل التالي يوضح محاور مهمة حول "التنمية البشرية للجميع: جيل الحاضر والمستقبل".

محاور التنمية البشرية المستدامة

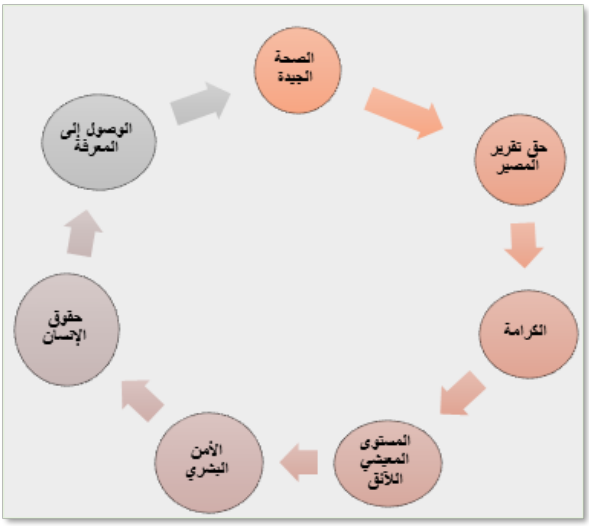

وإذا تطرقنا إلى واقع مجتمعنا العربي بوجه عام، والسلطنة على وجه الخصوص؛ في إطار الاهتمام بقضايا المرأة؛ فقد رصدت الدراسة الراهنة العديد من الإنجازات نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة (2030)؛ التي بدأت منذ نوفمبر من عام 2000؛ حين تم الإعلان عن قيام منظمة المرأة العربية؛ وهو ما يعتبر بمثابة تأكيد لأهمية التعاون العربي في مجال تطوير وضع المرأة، وقد ناقش مؤتمر العمل العربي عام 2008 أوضاع المرأة العربية في سوق العمل (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 191- 208).

وقد استمر هذا الاهتمام بقضايا المرأة؛ فمؤخرًا شهدت الساحة اهتمامًا بقضية التمكين الاقتصادي للمرأة العربية؛ من خلال منتديات ومؤتمرات في بعض العواصم العربية، وشهدت الساحة في وقتنا الراهن زخمًا هائلاً -خاصة خلال عامي 2017-2018 بسطوع قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة العربية؛ حيث انعقد المؤتمر السنوي للاتحاد النسائي العربي عام 2017 بالقاهرة تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة: هدف وقياس"؛ وقد ضم ممثلي منظمات دولية وإقليمية؛ وذلك بهدف مهم هو الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة (2030)؛ وقد ناقش المؤتمر مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في 6 دول عربية؛ هي: مصر، والجزائر، والبحرين، والسعودية، وتونس، والسودان، وانتهى إلى أن هناك 7 محاور لتحديد مؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة العربية؛ هي: المشاركة الاقتصادية، وحرية التنقل، وصنع القرار داخل الأسرة، والمشاركة السياسية والاجتماعية،

ومقاومة العنف الأسري، وقيمة التعليم الأساسي. وفي نفس العام عقد منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة (2017) في دولة الإمارات العربية المتحدة، وخلال عام 2018 نتج عن الحركة النشطة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة العربية إطلاق مبادرات وبرامج عديدة؛ منها في مصر؛ كإنشاء صندوق تمكين المرأة اقتصاديًّا بالتعاون مع البنك الدولي، ومبادرة الشراكة في أفريقيا، وانطلقت مبادرة "بنت مصر" و"أنا رائدة" لتمكين المرأة اقتصاديًّا، ومؤخرًا كان الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في القاهرة في 22 نوفمبر عام 2018؛ بهدف التعريف بمبادرة "رواد 2030"؛ التي تضمنت نشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين الجنسين (http://www.hayatweb.com/article).

أما في السلطنة؛ فهناك زخم هائل في الأطر المنظمة لحقوق المرأة في مجال العمل؛ فقد تضمن قانون العمل العُماني المعدل (رقم 35/ 2003) حق المرأة في العمل والمساواة مع الرجل، كما اشتمل القانون على النصوص التي تقرر حماية المرأة وتمكينها من ممارسة حقها في العمل؛ فقد نصت المادة (80) من القانون على عدم جواز تشغيل النساء فيما بين الساعة السادسة مساءً إلى السادسة صباحًا إلا في بعض الأحوال والمناسبات، كما أن المادة (81) من ذات القانون قضت بعدم جواز تعرض المرأة للأعمال الضارة صحيًّا وأخلاقيًّا، أو الأعمال الشاقة. وقد أكد قانون الخدمة المدنية (رقم 8/ 80) وتعديلاته ضرورة العمل بمبدأ المساواة بين المواطنين في تولي الوظائف العامة، وتضمن بعض الأحكام التي خص بها المرأة بما يتفق مع طبيعتها، ويمكنها من أداء رسالتها الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال أوجب القانون منح إجازة أمومة للمرأة، وكذلك إجازة لرعاية طفلها بعد انتهاء إجازة الأمومة (دون راتب)، والمادة 79 نصت على استحقاق الموظفة التي يتوفى زوجها إجازة خاصة للعدة المنصوص عليها في قانون الأحوال الشخصية براتب كامل لمدة أربعة أشهر، و10 أيام من تاريخ الوفاة.

وفي مجال التمكين الاقتصادي؛ نصت المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العُمانية مثلها مثل الرجل في ممارسة النشاط التجاري؛ حسبما ذكر في نص المادة 21 من قانون التجارة (الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 90/55 وتعديلاته)؛ الذي جاء فيه: "كل من بلغ الثامنة عشرة، ولم يكن به مانع قانوني بشخصه، أو بنوع المعاملة التجارية التي يباشرها؛ يكون أهلاً للاشتغال بالتجارة". ولم تقيد القوانين المرأة بممارسة أنشطة تجارية معينة؛ بل أعطتها الحق في ممارسة جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن يمارسها الرجل؛ المحددة في المواد (9) و(10) و(11) من قانون التجارة. حتى القوانين المنظمة لمزاولة المهن (كالمحاسبة، والاستشارات الهندسية، والمحاماة)؛ لم تفرق أو تميز بين الرجل وبين المرأة، وكفلت لها ممارسة هذه المهن

مثلها مثل الرجل، وكذلك حقها في القروض المصرفية والرهون العقارية، وأشكال الائتمان المالي الأخرى.

وفي إطار الانتفاع بالموارد الطبيعية؛ صدر المرسوم السلطاني (125/ 2008) بتعديل نظام استحقاق الأراضي الحكومية؛ حيث اشتمل التعديل على نقلة نوعية بالنسبة للمرأة؛ إذ أصبح من حقها الحصول على أراضٍ حكومية بالشروط نفسها التي يستحقها بها الرجل دون تمييز في ذلك.

والقانون بهذه الوضعية يعطي للمرأة حقوقًا لم تحصل عليها مثيلاتها في دول أخرى؛ ومن ثم فإن هناك زخمًا في الأطر التشريعية الخاصة بالمرأة في ضوء خصوصية المجتمع العماني؛ بمعنى عدم وجود مشكلة على مستوى النص في الوجود القانوني للنساء في السلطنة؛ حيث إن التوجهات السياسية واضحة وجلية في حفظ المكانة الاجتماعية للمرأة، ودعم مشاركتها في مختلف المجالات (النبلاوي، 2015: 294- 295).

ومؤخرًا شهدت السلطنة نقلة نوعية في توفير قاعدة بيانات تعد بمثابة قوة ناعمة للسلطنة بوجه عام، وفي إطار ما يتعلق بالمرأة بوجه خاص؛ فقد أصدر المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلسلة من التقارير تستعرض واقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 لسلطنة عُمان؛ حيث يتناول كل تقرير هدفًا من الأهداف السبعة عشرة للتنمية المستدامة؛ كما سبقت الإشارة.

ويعمل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حاليًا على جمع الإحصائيات، والعمل على توفيرها حسب المؤشرات المندرجة تحت الأهداف السبعة عشرة المستدامة؛ ومن هنا يتم تسخير قوة البيانات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ حيث إن صانعي القرار يحتاجون بيانات وإحصائيات دقيقة للعمل على تحقيق الأهداف المرجوة حتى عام 2030 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018: 79).

وأكدت التقارير السنوية المتتالية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ سعي السلطنة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030)؛ فقد صدر تقرير مستقل للهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة ("ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار")؛ فقد استطاعت السلطنة تطوير المنظومة الصحية، وتحقيق معدلات جيدة في رفع مستوى التمويل في قطاع الصحة، وتحسين معدلات وفيات الأمهات والأطفال، كما سعت لوضع نهاية للأوبئة والأمراض المعدية، والعمل على خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية، ورفع مستوى دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية. ويظهر التقرير الوطني تحقيق

مؤشرات نجاح كبيرة؛ منها انخفاض نسبة الوفيات النفاسية، وفي المقابل ارتفعت نسبة الولادات الحية التي يشرف عليها أطباء أو موظفون صحيون مهرة؛ حيث بلغت نسبتها (99.5%) في العام الماضي (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الهدف الثالث، 2018).

وتتابعت التقارير في نفس العام (2018) بصدور تقرير مستقل حول الهدف الرابع؛ يتعلق بالتعليم الجيد ("ضمان التعليم الجيد للجميع والمنصف، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة")؛ ويشمل العديد من المؤشرات؛ منها نسبة القيد الإجمالية في التعليم العالي؛ ففي خلال عامي 2014 و 2015 مثلاً؛ نجد أن نسبة الإناث كانت (59%) في عام 2014، بينما كانت نسبة الذكور (38%)، وفي عام 2015 شغلت الإناث نسبة (64%)، بينما كانت نسبة الذكور (39%) (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الهدف الرابع، يوليو 2018).

كما خصص تقرير مستقل أيضًا للهدف الخامس للتنمية المستدامة (2030)؛ الخاص بالمرأة؛ ومضمونه: "تحقيق المساواة بين الجنسين، والتمكين لجميع النساء والفتيات". وقد تضمن هذا الهدف عددًا من الغايات والمؤشرات، فضلاً عن الكشف عن مدى توفرها في السلطنة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الهدف الخامس، 2018)؛ وهذا ما سوف يعرض تفصيلاً في موضع لاحق.

ثانياً: تمكين المرأة اقتصادياً (المفهوم والأبعاد)

يشمل هذا المحور ثلاثة موضوعات تتعلق بمناقشة تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ تبدأ بتتبع تطور مفهوم تمكين المرأة، ثم أبعاده، وأخيرًا تمكين المرأة اقتصاديًّا من حيث المكونات والاتجاهات.

1. مفهوم تمكين المرأة اقتصاديا:

منذ بداية ستينيات القرن الماضي؛ طرح مفهوم التمكين بمضمونه المجرد؛ بمعنى إتاحة فرص متساوية للجميع، وأخذ يتطور تبعًا لتوظيفه في العديد من المجالات؛ فمثلاً ارتبط في المنظور السياسي بحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية التي انطلقت في الستينيات؛ للمطالبة بحقوق المواطنة القائمة على المشاركة والمساواة، وفي عقد السبعينيات اكتسب مفهوم التمكين بعدًا حقوقيًّا مع تصاعد حركة الإدانة والاحتجاج تجاه برامج التنمية، وضعف سياساتها؛ ولاسيما تلك الموجهة نحو المرأة؛ فقد كانت مجموعة DOWN (وهي مجموعة من الناشطين في مجال حقوق المرأة بأمريكا اللاتينية)، ومنظمات نسائية وأهلية أخرى؛ من أوائل من استخدم مصطلح التمكين بذات المعنى اللغوي والإجرائي والتنموي والسياسي أيضًا؛ للتعبير عن مواجهة التقاليد التي تكرس تبعية المرأة للرجل، والتمييز لصالح الرجل. ومنذ التسعينيات

اتخذت الحركة النسائية أبعادًا جديدة؛ بموجب نهج النوع الاجتماعي للتنمية الذي يعد المرأة جزءًا من صيغة التنمية لا عنصرًا إضافيًّا فيها؛ وهنا أصبح مفهوم تمكين المرأة أكثرًا تداولاً، وارتبط ببعض المفاهيم؛ مثل حقوق الإنسان، والمساواة، وتأكيد الذات (حلمي، 2003: 158).

وتشير عملية تطور مفهوم التمكين إلى مروره بالتحولات المجتمعية الأساسية تاريخيًّا؛ حيث تحول من مفهوم محوري يسعى إلى تحرير المهمشين، ودعم دورهم ومشاركتهم؛ إلى مفهوم استيعابي؛ يسعى إلى اندماجهم في المجتمع عامة، وفي منظومة التنمية خاصة؛ بمعنى أن المفهوم تحول من المضمون السياسي الذي وجد جذوره في ارتباطه بعناصر القوة؛ إلى مفهوم واسع الانتشار والتطبيق؛ من خلال سياسات وأهداف المؤسسات الدولية؛ التي حرصت على تضمينه في أجندتها ومناهج تطبيقاتها؛ مثال ذلك استراتيجية تمكين المرأة التي تضمنتها وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة التي صدرت عن المؤتمرات التي تتابعت، ومثلت نقطة فارقة في تزايد الاهتمام بقضايا المرأة، وإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وأهداف التنمية المستدامة (2030)؛ كما سبقت الإشارة.

ومع مرور الزمن أصبح مفهوم التمكين أكثر استخدامًا في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافًا بالمرأة كعنصر فعال في التنمية؛ وبالتالي فهو يسعى إلى القضاء على كل مظاهر التمييز ضدها؛ من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات.

وتكشف الأدبيات حول المفهوم أنه رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه؛ إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة؛ من حيث مصادرها، وأنماط توزيعها؛ باعتبار ذلك أمرًا ضروريًّا لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة؛ لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها، وفرصها، ومن ممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توفر فرص اعتمادها على نفسها (الطريف، 2014)؛ ومن ثم يعد مفهوم التمكين من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة منذ مطلع التسعينيات.

والتمكين لغة يعني التقوية أو التعزيز، ووظيفيًّا (إجرائيًّا) تتعدد تعريفات (التمكين) وفقًا لطبيعة المجال أو نطاق التطبيق؛ فهو يشير إلى عملية منح السلطة القانونية، أو تخويل السلطة إلى شخص ما، أو إتاحة الفرصة للقيام بعمل ما؛ ولذا يرتكز "التمكين" كمفهوم على عناصر القوة التي تشكل جوهر المفهوم؛ حيث يتم تعريف القوة على أنها "القدرة على فعل مهمة ما". وترتبط بعض تعريفات التمكين كمفهوم بقضايا التنمية؛ من خلال تأكيد ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء للحصول على أفضل نصيب من نتاج عملية التنمية المستدامة،

وللبنك الدولي تعريف للتمكين بوصفه عملية؛ تهدف إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات؛ تهدف في النهاية إلى رفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما.

بشكل عام يسعى مفهوم التمكين إلى بناء أفراد يعيشون بقيمتهم؛ من خلال المشاركة في القرارات وعمليات التخطيط، وتشجيعهم باستمرار وتوفير التدريب لهم؛ مما يمنحهم فرصة المساهمة بنجاح في المجتمع؛ وهنا ارتبط مفهوم التمكين بمفهوم التنمية المستدامة، كما أن التمكين يعد آلية مهمة لتحقيق تنمية المجتمع؛ مما يتطلب ضرورة توفير الآليات والأساليب الجديدة لتحقيق هذا التمكين للجميع؛ خاصة المرأة التي تعاني من العديد من المشكلات التي تعوق مشاركتها الحقيقية في تنمية المجتمع (زايد، 2015).

وتروج منظمة العمل الدولية للتمكين الاقتصادي للمرأة والمساواة بين الجنسين؛ باعتبارهما هدفين إنمائيين رئيسيين؛ على نحو ما تؤكده اتفاقيات العمل الدولية، والأهداف الإنمائية للألفية؛ حيث إن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يسهم في زيادة النمو الاقتصادي؛ ويُطرح في هذا الصدد المثال الآتي : "إن انعدام المساواة بين الجنسين في أفريقيا قد خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم بنسبة (1%) سنويًّا". كما يؤثر تمكين المرأة اقتصاديًّا على خفض معدلات الفقر؛ حيث إن نمط الاستهلاك في الأسرة المعيشية ينزع لأن يكون أكثر تركيزًا على الأطفال، وموجهًا نحو تلبية الاحتياجات الأساسية؛ وعلى سبيل المثال فقد أظهرت دراسة أجريت في جنوب أفريقيا أن الزيادة في دخل المرأة؛ ترافقت بإنفاق المزيد من الأموال على تعليم الأطفال؛ وهنا ينبغي الترويج للمساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية؛ ألا وهي: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والعمالة، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، 2011).

وقد اهتم صندوق تنمية الإناث التابع للأمم المتحدة (UNIFE) بوضع بعض المعايير التي تتضمن عدة مؤشرات لقياس تمكين النوع الاجتماعي؛ في إطار أربعة أبعاد أساسية في التمكين هي: المشاركة في الفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي (بمعنى مشاركة النساء في مراكز صنع القرار، وغيرها)، والتمكين التعليمي (أي معدل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي)، والتمكين الصحي (أي نوعية الرعاية والخدمات المتاحة للنساء بالنسبة للصحة الإنجابية) (http://Bintsultan.blogspot.com).

ويضيف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرات أخرى لقياس تمكين النساء؛ مثل العمر النسبي المتوقع، والدخل، ونسبة تمثيل المرأة في البرلمان، ونسبة شغل المرأة لوظائف القمة المهنية والفنية والإدارية والوزارية، كما يمكن قياس تمكين المرأة من خلال مقياس تمكين المرأة (GEM) الذي يوضح مدى مشاركة النساء في دولة ما في المجالات السياسية والاقتصادية؛ ويتم حساب هذا المقياس عن طريق رصد حصة النساء من مقاعد البرلمان، وحصتهن في المناصب التشريعية، والمناصب الإدارية الرسمية، هذا فضلاً عن أعداد النساء من أصحاب المهن والعمال الفنيين، كما يحسب المقياس اختلاف الدخل المستحق بين الجنسين؛ الذي يعكس درجة الاستقلال الاقتصادي للمرأة، ثم يصنف المقياس الدول بناءً على هذه المعلومات، كما أن هناك مقاييس أخرى تأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاركة النسوية والمساواة؛ ومن ضمنها: مؤشر المساواة بين الجنسين، ومؤشر التنمية المتعلقة بالجنسين (GDI) (والبي، 2005: 268).

ومما سبق يمكن القول إن تمكين النساء اقتصاديًّا؛ يعني المساهمة في إدماج المرأة -خاصة الفقيرة- في صلب عملية التنمية، وتمكينها من الحصول على فرص المشاركة في مختلف مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية؛ مما يؤدي إلى التحسين المستمر لأوضاع النساء وأوضاع أسرهن على المستوى العام. وهنا يؤكد الخبراء في مجال حقوق الانسان والمرأة؛ أن أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة ترجع إلى أنه يساهم في تحرير إرادتها من العوز واستمرار الاعتماد على الغير، كما يجعلها قادرة على اتخاذ القرارات التي تعبر عن إرادتها دون ضغوط اقتصادية، وأيضًا يعزز مكانتها في الأسرة، ودورها في تنمية اقتصاد الدولة.

2- أبعاد تمكين المرأة:

يشمل مفهوم تمكين المرأة العديد من الأبعاد هي: تبدأ **بالتمكين الاقتصادي**، بمعنى توفر أدوات وآليات ممارسة المرأة للعديد من الحقوق الاقتصادية تتمثل في حق العمل، وممارسة النشاط الاقتصادي، حق التملك وصون الملك، وحق المساواة في الأجر، وظروف العمل الأخرى. ويأتي **التمكين السياسي**، الخاص بممارسة المرأة للعديد من الحقوق السياسية وتشمل حق الترشيح والانتخاب، حق المشاركة في المنظمات والجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية. وحق التمثيل النيابي. أمّا **التمكين التعليمي والثقافي**، يقصد به تمكين المرأة تعليميًّا وثقافيًّا، بتوفير كافة الأدوات والوسائل والآليات، فضلًا عن العدالة وتكافؤ الفرص مع الرجل، وممارستها لحقوقها بإنصاف، مثل حق التعليم والتعلم، حق المعرفة وتداول المعلومات، وحق التثقيف وحرية التعبير. و**التمكين الصحي**، يتمثل في حق الرعاية الصحية، حق الترفيه وقضاء وقت فراغ مثمر، وحق الغذاء الكافي. أمّا **التمكين النفسي**، يتطلب توفر الرعاية النفسية والأمن

النفسي للمرأة في كل مراحل حياتها كطفلة وفتاة وزوجة وأم، وحمايتها من كل ما يتهدد هذا الأمن النفسي بكافة أشكاله، ومن أي مصدر، حفاظًا على حقها في حياة إنسانية تتسم بالكرامة وحرية الاختيار. ويأتي **التمكين الاجتماعي**، الذي يتطلب توفير بيئة مناسبة للتمتع المرأة بحق التمتع بمكانة اجتماعية لائقة، وتقديرا لجهودها يعزز وضعها وقيمتها وحقها في تكوين أسرة تتمتع بحياة كريمة. أمّا **التمكين المعرفي والتكنولوجي**، ويتطلب أن يتوفر للمرأة حق اكتساب المهارات وامتلاك الأدوات التي تمكنها من التعامل الإيجابي مع مستجدات العصر العلمية والتكنولوجية (زايد، 2015: 333).

وعلى جانب آخر، هناك ثلاث مستويات لتمكين النساء تبدأ بالمستوى الفردي، والذي يعبر عن قدره النساء في السيطرة على حياتهن، وتحديد أهدافها، والعمل على تحقيقها. أمّا المستوى الجماعي يعكس قدره النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي، وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن. والمستوى الثالث يشير إلى المناخ السياسي والاجتماعي، والقواعد الاجتماعية، والحوار العام حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به (الطريف، 2014). وبوجه عام، فمن أكثر أبعاد تمكين المرأة شيوعًا التمكين السياسي والاقتصادي؛ حيث يركز الأول على جميع أفراد المجتمع لضمان الفرص المتكافئة للجميع في ممارسة حرياتهم، والمشاركة في وضع السياسات العامة للدولة، وممارسة عملية الرقابة على أداء أنشطة مؤسساتها، والتأكيد على إعمال سلطة القانون، وبناء دولة المؤسسات، وصيانة حقوق الإنسان، وهذه ركائز أساسية لتحقيق التمكين السياسي. أمّا التمكين الاقتصادي، يرتبط إلى حد كبير بالتمكين السياسي وبالمرأة. ويقصد به مساعدة المرأة في الحصول على استقلالها الاقتصادي عن الرجل، وحتى تصبح قراراتها المادية بيدها، وتتمكن من الوصول إلى رؤوس الأموال وتأسيس مشاريعها الاقتصادية الخاصة.

وهنا يهدف تمكين المرأة اقتصاديًّا إلى إدماج النساء في أنشطة التنمية الرئيسية، وذلك للحاجة الملحة لزيادة النشاط الاقتصادي للمرأة من جهة، ومن الجهة الأخرى الانتقال من مفهوم (المرأة في التنمية) إلى منهج (النوع الاجتماعي والتنمية)، أي مشاركة المرأة في التنمية من خلال زيادة إسهامها في الناتج الإجمالي المحلي، بهدف زيادة الناتج الوطني، وتحسين معدل النمو الاقتصادي. وهذا الأمر لن يتأتى إلّا بإتخاذ تدابير لتشجيع المرأة على المشاركة في النشاط الاقتصادي، والبدء بمشاريع مدرة للدخل. ويمكن القول إن بداية مرحلة تمكين المرأة كانت بمنحها المساواة في فرص التعليم والتدريب، والمساواة في الحصول على الموارد والتحكم فيها، والحق في المشاركة في السلطة واتخاذ القرارات.

ففي دراسة (ردايدة، 2017) والتي هدفت إلى تبيان واقع التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية في الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، والسعودية، وذلك من خلال عرض مسار التطور الزمني لمشاركتها الاقتصادية والسياسية، في إطار النظم السياسية العربية التي تختلف تشكيلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأشارت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية للمرأة العربية لا تزال جد متواضعة، ولم تصل المرأة إلى مواقع المسؤولية وصنع القرار في القرن الواحد والعشرين. وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة الحزبية للمرأة العربية ظلت ضعيفة ومقيدة. فما زالت الأحزاب العربية لا تستقطب سوى عددًا قليلا من النساء، ولا تدمج سوى القليل منهن في هياكلها الإدارية العليا، ولا توفر لهن فرصًا حقيقية للترشح في الانتخابات، وتكاد تنعدم الإرادة الحقيقية لدى تلك الأحزاب السياسية في تشجيع انخراط المرأة وتمكينها في تقلد مناصب قيادية. وفي جانبها الاقتصادي خلصت الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة العربية لا يزال ضعيفًا على أساس النوع الاجتماعي، حيث أن مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول العربية المدروسة أقل بكثير من مشاركة الذكور، كما أن معدلات البطالة بين الإناث ضعفي الذكور. وفي حالة عمل المرأة العربية، فإن معظم الأعمال مدفوعة الأجر وتكون الفروق فيها لصالح الذكور، على الرغم كونهما من نفس المستوى التعليمي.

وبناء على ما تقدم، نستطيع القول إن التمكين الاقتصادي مرتبط بكافة أبعاد تمكين المرأة الأخرى، وهنا تعددت مكونات التمكين الاقتصادي Economic Empowerment للمرأة وتنوعت بحيث تكشف عن كافة جوانب عملية تمكين المرأة منها: الوعي والمعرفة والخبرة والقابلية لامتلاك تلك العناصر الضرورية للمشاركة، ومقاومة الضغوط الاجتماعية. كما أن التمويل قصير أو طويل الأجل للنساء الفقيرات أولًا، ثم كل الفئات تحت مظلة العمل الأهلي. هذا فضلاً عن تسليح المرأة بفرص عمل تجعلها عنصرًا فعالًا في تحقيق التنمية في مجتمعها، والتنمية الذاتية لها ولأسرتها. ومن ثم تعظيم المشاركة الاقتصادية للمرأة، ومشاركتها في وضع سياسات التنمية وتخفيض معدلات البطالة من الإناث، ودعم المرأة الريفية، والحد من ظاهرة تأنيث الفقر، وبناء قاعدة معلومات قوية عن المرأة في كل القطاعات والأنشطة (سليمان، 2013: 22). كما يشمل تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة العمل على توفير البيئة المناسبة لتعزيز مشاركة المرأة من خلال سياسات اقتصادية تسهل من إمكانية مشاركتها ورفع وعي المجتمع بأهمية مشاركتها في الحياة الاقتصادية.

3. اتجاهات تمكين المرأة اقتصاديا:

هناك العديد من الاتجاهات في مجال تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ منها المشاريع الصغيرة والكبيرة، ودعم الأسر المنتجة، وتقديم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية التنموية فرصًا حقيقية لمشاركة المرأة اقتصاديًّا، وتوفير التدريب وإكساب المهارات، هذا فضلاً عن وضع قضية تمكين المرأة كمؤشر للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن تعزيز المساواة بين الرجل وبين المرأة في سوق العمل؛ لتقليل خطر الفقر لدى المرأة، إلى جانب تعزيز التدريب الشامل وإكساب المهارات، وتقليل الفجوة في الأجور بين الجنسين (زايد، 2015: 340).

وعلى جانب آخر؛ يطرح على الساحة الدولية مفهوم العمل المرن، ويستخدم كاتجاه في عمليات تمكين النساء اقتصاديًّا؛ وهذا الاتجاه نتاج مرحلة متقدمة من مراحل تطور سياسات العمل، ومنظمات الأعمال المعاصرة؛ ومن ثم فإن نموذج العمل المرن مرتبط بروح العصر في إطار مفاهيم جديدة؛ مثل العمل المرن، والإنتاج المرن، والتخصص المرن، والتشغيل المرن (النبلاوي، 2007: 65-66).

وعلى المستوى العربي؛ يُطرح على الساحة اتجاه نموذج العمل المرن في إطار تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ حيث أكدت جمعية معهد تضامن النساء الأردني أن نظام العمل المرن خطوة إيجابية من أجل زيادة المشاركة الاقتصادية للنساء والفتيات في القطاع الخاص، وسيعود بالفائدة على العاملات وأصحاب العمل. وبموجب المادة (140) من قانون العمل الأردني لعام 1996 نشر ديوان الرأي والتشريع على موقعه الإلكتروني مشروع نظام العمل المرن؛ وقد تمت الموافقة عليه في عام 2017؛ حيث يحقق التوازن بين عمل المرأة وبين متطلبات الأسرة. ويتميز نظام العمل المرن حسب نطاق تطبيقه على العاملين والعاملات؛ بأن ساعات العمل المرنة تسمح لهم باختيار الأوقات التي سيعملون فيها، وتتناسب مع التزاماتهم الأسرية وظروفهم الحياتية، وأحيانًا في سياقات أخرى تسمح للعاملين والعاملات باختيار أماكن العمل بمرونة. ويعود نظام العمل المرن بالفائدة على كل من العامل أو العاملة وصاحب العمل؛ إذ

إنه -بالنسبة للعامل أو العاملة- يحقق التوازن بين متطلبات العمل وبين المسئوليات الأسرية والشخصية، ويؤدي إلى تجدد النشاط الوظيفي والحماس والاندفاع، وتتراجع معدلات الإرهاق والإصابة بالأمراض المتعلقة بالتنقل اليومي بين العمل وبين المنزل، كما يوفر عناء

وتكلفة المواصلات العامة، والوقت الضائع من وإلى مكان العمل (https://www.addustour./com)؛ وهذا دون شك يزيد من مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. وفي السطور التالية سوف نلقي الضوء على نماذج فعالة من مشاركة المرأة الاقتصادية في سياق المجتمع العُماني.

ثالثاً: تمكين المرأة العُمانية من واقع المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية

هناك العديد من المؤشرات التي تسجل حركة التحولات الاجتماعية التي عايشتها المرأة العُمانية منذ بداية عصر النهضة (1970)؛ لرصد الاتجاه نحو تمكين المرأة اقتصاديًّا. وسوف نبدأ بالمؤشرات الديموغرافية، ثم المؤشرات الاجتماعية على اختلافها، هذا فضلاً عن أهم مؤشرات التنمية المستدامة (2030) المرتبطة بالمرأة.

1- المؤشرات الديموغرافية:

وفق بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام 2018 -الخاص بالمرأة العُمانية- استنادًا على بيانات عام 2017؛ يمكن استخلاص أهم المؤشرات الديموغرافية الآتية: لقد تزايد إجمالي سكان السلطنة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 2017؛ فالعدد قد وصل إلى أكثر من الضعف خلال 24 سنة؛ حيث وصل عدد السكان في منتصف عام 2017 إلى 4,6 ملايين نسمة تقريبًا، وسجل العُمانيون حوالي 2,5 ملايين نسمة بنسبة (54%)؛ في حين كانت بيانات تعداد عام 1993 تسجل مليوني نسمة تقريبًا، وبلغ عدد العُمانيين 1,5 ملايين بنسبة (73,5%). وشكل عدد الإناث نصف عدد السكان العُمانيين بنسبة (50%) عام 2017.

ويشير التركيب العمري للمجتمع العُماني إلى أنه مايزال مجتمعًا فتيًّا؛ حيث ترتفع فيه نسبة الأطفال حتى سن 17 سنة من الجنسين؛ حيث بلغت (42%) في عام 2017، بينما شغلت الفئة الأقل من 15 سنة في تعداد عام 1993 نسبة (51,6%)[1] (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، 2018: 15-16).

2- المؤشرات الاجتماعية (الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية):

تشير البيانات إلى أن هناك تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالمرأة؛ فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة للإناث من 74 سنة تقريبًا في تعداد عام 2010 إلى 79.2 سنوات في عام 2017، وتزايدت نسبة المترددات الجدد على عيادات المباعدة بين الولادات إلى حوالي (7%)؛ هذا مع ارتفاع معدل الخصوبة الكلي للإناث العُمانيات من 3,9 مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب (من عام إلى 15 سنة) في عام 2013 إلى 4 مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في عام 2017 (المرجع السابق:10-17).

(1) تم الاعتماد على بيانات وزارة الاقتصاد الوطني، نتائج تعداد 1993، وتعداد 2003، وتعداد 2010.

ومـن المـؤشرات المهمـة أيضًـا مـا حققتـه السـلطنة مـن نجـاح كبـير؛ خاصـة في إدمـاج الإنـاث في المراحـل التعليميـة المختلفـة؛ حيـث سـدت بذلـك جانبًـا كبـيرًا مـن فجـوة النـوع في مجـال التعليـم؛ حيـث اقتربـت حصـة الإنـاث في التعليـم مـن النصـف منـذ عـام 1999/1998؛ بـل إن حصتهـن قـد زادت عـلى نصـف المقبولـين في التعليـم العـالي (51.6%) بدايـة مـن العـام الـدراسي 2000/1999، واسـتمرت بعـد ذلـك (تقريـر التنميـة البشريـة، عُـمان 2003: 106).

ومـن ثـم؛ فقـد حظيـت المـرأة العُمانيـة بحقهـا في التعليـم لجميـع المراحـل، وانعدمـت الفجـوة بـين الجنسـين في المراحـل الأولى مـن التعليـم، كـما أن قانـون الطفـل العُـماني أقـر بإلـزام تعليـم الطفـل حتـى إتمـام مرحلـة التعليـم الأسـاسي؛ وذلـك في المـادة 36 مـن القانـون (النبـلاوي والهاشـمي، 2017). وخـلال العـام الـدراسي 2016/ 2017 ارتفعـت معـدلات الالتحـاق لـكلا الجنسـين. وتشـير البيانـات إلى أن نسـب الإنـاث الـلاتي تـم قبولهـن في مؤسسـات التعليـم العـالي أعـلى مـن الذكـور خـلال العامـين الدراسـين 2013/ 2014 و2015/ 2016، وبلـغ مـؤشر التكافـؤ بـين الجنسـين نسـبة 1,1 لصالـح الإنـاث (المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات، 2018، المـرأة العُمانيـة: 23-28).

وحسـب بيانـات مسـح الخريجـين عـام 2017 الصـادر عـن وزارة التعليـم العـالي؛ فـإن إجـمالي عـدد الخريجـين العُمانيـين مـن الجنسـين كان 23,1088 خـلال العـام الـدراسي 2016/2015، وكان عـدد الإنـاث 13,842 بنسـبة (59.9%) (المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات، 2018: 414).

ومـن أهـم الأسـباب وراء عـدم حصـول الإنـاث عـلى الوظائـف؛ هـو عـدم توفـر وظائـف شـاغرة مناسـبة لتخصصهـن؛ فهـو السـبب الأعـلى بـين الأسـباب الأخـرى لـكلا الجنسـين. كـما أشـار اسـتطلاع توجهـات الشـباب العُـماني نحـو العمـل عـام 2016 إلى أن نسـبة (39.6%) مـن الإنـاث بمؤسسـات التعليـم العـالي يفكـرن في إقامـة مشـاريع صغـيرة، بـدلاً مـن انتظـار الوظيفـة الحكوميـة (المرجـع السـابق، 27-29).

أمـا بالنسـبة لمعـدل الأميـة بـين العُمانيـين؛ فقـد شـهد انخفاضًـا واضحًـا؛ فقـد كان يقـرب مـن (41%) في تعـداد عـام 1993، وانخفـض إلى (9.1%) في عـام 2013، واسـتمر في الانخفـاض إلى (6%.)2 عـام 2017، كـما انخفـض معـدل الأميـة بـين الإنـاث العُمانيـات مـن (12.6%) عـام 2013 إلى (8.4%) عـام 2017 (المرجـع السـابق، 27).

ويعتـبر الضـمان الاجتماعـي أحـد وسـائل الأمـن الاجتماعـي التـي تكفـل لـلأسر والأفـراد تلبيـة احتياجاتهـم الأساسـية؛ وقـد أشـارت البيانـات إلى أن هنـاك انخفاضًـا في إجـمالي الأفـراد المسـتفيدين مـن الضـمان الاجتماعـي خـلال الفـترة مـن عـام 2013 إلى 2017؛ ومـع ذلـك فقـد كان هنـاك تزايـد

في نسب الإناث المستفيدات من (57.6%) إلى (59%) في عام 2017، كما كشفت بيانات وزارة التنمية الاجتماعية أن حصة الإناث هي الأعلى؛ حيث سجلت المطلقات نسبة (14%)، وكانت نسبة الأرامل (7%)، بينما كانت نسبة الفتيات غير المتزوجات (3%) في عام 2017 (المرجع السابق،51). ومن الممكن أن يكون من أسباب انخفاض حالات الضمان الاجتماعي خلال هذه الفترة؛ تمكين الأفراد والأسر اقتصاديًّا للخروج من مظلة الضمان الاجتماعي؛ وذلك بتمويلهم ودعمهم لإقامة مشاريعهم الخاصة في مناطقهم، أو إيجاد فرص عمل لهم؛ حيث توفرت 756 فرصة عمل لأبناء أسر الضمان الاجتماعي في عام 2017.

3- المؤشرات الاقتصادية:

تشير بيانات اتجاهات معدل العمالة في تعداد 1993 إلى أن معدل إجمالي العمالة (38.6%)، وازداد إلى (50.7%) من إجمالي قوة العمل في السلطنة في تعداد عام 2003، وانخفض في تعداد 2010؛ حيث بلغ (47.4%)، كما حظيت مشاركة المرأة العُمانية في سوق العمل بارتفاع ملحوظ من (18.40%) في تعداد 2003 إلى (20%) عام 2010؛ وهذا بطبيعة الحال نتاج التعليم والتدريب؛ ومن ثم الاندماج في سوق العمل. ولقد تمكنت المرأة العُمانية من الدخول إلى جميع قطاعات العمل. ومن واقع بيانات عام 2017؛ فقد ارتفعت نسبة الإناث المشتغلات من إجمالي المشتغلين العُمانيين في القطاعين العام والخاص؛ حيث بلغت (33%)؛ ففي القطاع العام الحكومي ارتفعت نسبة الإناث من إجمالي المشتغلين بالقطاع الحكومي حتى بلغت (41%) عام 2017، كما ظلت نسبة الإناث العُمانيات شاغلات الوظائف الإدارية ثابتة (21%)، بينما بلغت نسبة الإناث المعينات الجدد خلال عام 2017 في القطاع الحكومي (61%).

ويشير معدل الإعالة في السلطنة إلى الارتفاع؛ فبداية شغلت نسبة الإعالة بالنظر لإجمالي سكان السلطنة في تعداد 2003 حوالي 57 فردًا لكل مائة بالغ (من 15 عامًا إلى 64 عامًا)، وفي تعداد 2010 بلغت 44 فردًا؛ هذا مع ملاحظة تزايد نسبة الإعالة بين العُمانيين؛ حيث وصلت إلى 63 فردًا في تعداد 2010، ثم ارتفع معدل الإعالة لإجمالي السكان في عام 2017 إلى حوالي 69.7 معالين لكل 100 شخص في سن العمل. وبشكل عام فقد ارتفع معدل إعالة الإناث من 62 عام 2013 إلى 69 في عام 2017 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018، المرأة العُمانية: 18).

ونظرًا لما يتمتع به القطاع الخاص من دور كبير في التنمية -فهو شريك للحكومة في صياغة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الوطنية- فقد توجهت الحكومة في الفترة الماضية لتعمين القطاع الخاص، كما أن قانون العمل قد خصص بندًا لتشغيل الأحداث والنساء؛ حيث لاقت المرأة العديد من التسهيلات في القطاع الخاص. وتشير البيانات إلى ارتفاع العُمانيين في القطاع الخاص

بنسبة (31.2%) خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017؛ هذا مع ملاحظة انخفاض نسبة الذكور من (79%) إلى (75%)، وارتفعت نسبة الإناث من (21%) إلى (25%) في نفس الفترة (المرجع السابق، 41-44).

كما تشير البيانات إلى أن النساء العُمانيات يشاركن في جميع المجموعات المهنية بالقطاع الخاص، والنسبة الأعلى هي في المهن الكتابية؛ حيث بلغت نسبتهن (46%) من إجمالي الإناث بالمهن الأخرى عام 2017، وشكلت الإناث نسبة (25%) من مديري الإدارات العامة والأعمال عام 2017. وعمومًا خلال الفترة من عام 2013 إلى 2017 تزايدت أعداد المشتغلين العُمانيين من الجنسين في القطاع الخاص؛ مع ملاحظة تزايد معدل الإناث (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017: 108).

أما بالنسبة للباحثين عن عمل؛ فقد بلغ عدد المسجلين لدى هيئة القوى العاملة 43858 باحثًا عام 2016؛ شكلت الإناث ما نسبته (63%) منهم. وتشير البيانات إلى أن معدلات الباحثات الإناث أعلى من الذكور (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وزارة التنمية الاجتماعية، المرأة العُمانية، 2017: 33). والجدول رقم (1) يوضح توزيع الباحثين عن عمل حسب المستوى التعليمي في نهاية سبتمبر عام 2017.

جدول رقم (1) توزيع الباحثين عن عمل في نهاية سبتمبر 2017

المستوى التعليمي	ذكور	إناث	جملة
ما دون دبلوم التعليم العام	4.413	867	5,280
دبلوم التعليم العام وما يعادله	5.829	6.661	12,490
الدبلوم الجامعي	2.552	5.829	8381
الجامعي (بكالوريوس)	3.311	14.379	17,690
الماجستير و الدكتوراه	34	93	127
الجملة	16.139	27.829	43,968

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018.

ويفسر ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل بين الإناث الجامعيات مقارنة بالرجال إلى إزدياد مخرجات
ويفسر ارتفاع نسبة الباحثين عن عمل بين الإناث الجامعيات مقارنة بالرجال بازدياد مخرجات
كليات التربية من داخل وخارج السلطنة، مع محدودية القدرة على استيعابهن في المؤسسات التعليمية، كما أن البيانات المتاحة تظهر أن حصة النساء من فرص التدريب داخل وخارج

السلطنة ما تزال أقل بكثير من حصة الرجال. أما فيما يخص الفوارق في الأجور بين المرأة وبين الرجل؛ فقد أظهرت نتائج مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2009/ 2010 أن المستوى الإجمالي كان حوالي (102%) لصالح النساء؛ وهذا يجعل السلطنة في وضع جيد قياسًا إلى معظم دول العالم التي تتصف فيها الأجور بالتحيز لصالح الرجال (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 198-199).

أما بالنسبة لمؤشرات وضع المرأة العُمانية في مجال ريادة الأعمال؛ فقد نصت المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العُمانية مثلها مثل الرجل في ممارسة النشاط التجاري؛ كما سبقت الإشارة. وتصل نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما يزيد عن (85%) من إجمالي المؤسسات المسجلة. وتنبع أهمية هذه المؤسسات من قدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من الراغبين في دخول عالم التجارة والاستثمار من الجنسين. ولقد كان للفتاة العُمانية حصتها من الاستفادة من خطط وبرامج الإعداد لدخول مجال التجارة والأعمال. وتشير الإحصائيات عام 2010 إلى أن نسبة الفتيات المستفيدات من الدعم التمويلي لبرنامج سند (51%) من الإجمالي؛ لكن في المقابل ما تزال المرأة العُمانية تمثل نسبة بسيطة جدًّا من أصحاب الأعمال في السلطنة؛ فعلى سبيل المثال بلغ عدد المؤسسات الفردية المملوكة لصاحبات الأعمال 4600 من إجمالي 69070 مؤسسة؛ أي بنسبة تقارب (6.7%) فقط عام 2010. كما توضح الإحصائيات المتاحة في قاعدة بيانات غرفة تجارة وصناعة عُمان أن مشاركة المرأة ما تزال محدودة، ولا تصل إلى (12%) من إجمالي المؤسسات الفاعلة والنشطة؛ أي إن الرجل يحوز الجزء الأكبر من العمل التجاري والاستثماري في السوق المحلي؛ ويبدو أن المرأة بحاجة إلى تدريب أكثر لتحمل المخاطرة في العمل التجاري، وتحمل تبعاته الإيجابية والسلبية معًا. ويلاحظ أن العائلات التي تعمل في التجارة منذ وقت طويل وبشكل مستقر هي الأكثر تشجيعًا للمرأة لدخول عالم ريادة الأعمال (النبلاوي والهاشمي، 2010).

ووفق إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات لعام 2018 الخاص بالمرأة العُمانية؛ تشير البيانات إلى ارتفاع أعداد الحرفيين من 11,027 في عام 2013 إلى 21,142 في عام 2017؛ وخلال هذه الفترة فإن أعداد النساء الحرفيات كانت هي الأعلى؛ حيث بلغت (88%) من إجمالي الحرفيين؛ بينما سجل صندوق الرفد أن نسبة الإناث المستفيدات من التمويل لمشاريعهن كانت (30%) من إجمالي المستفيدين.

أما بالنسبة لحق حصول المرأة العُمانية على أرض ممنوحة من الحكومة؛ فقد أتيح للمرأة العُمانية حق الحصول على أرض ممنوحة مثلها مثل الرجل دون تمييز؛ إذ تشير البيانات إلى أنه تم توزيع 28168 قطعة أرض منحت للنساء في عام 2013، وانخفض العدد إلى 16226 قطعة أرض في عام 2017 لمختلف الاستخدامات؛ بنسبة انخفاض بلغت (42%) بين عامي 2013 و2017، كما

تركزت نسبة كبيرة منها في محافظة الداخلية؛ حيث شغلت (35.9%) من إجمالي الأراضي الممنوحة للنساء في عام 2017، يليها جنوب الباطنة بنسبة (15.4%) (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018، المرأة العُمانية: 76).

ومما سبق نستطيع القول إن التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت مراحل التنمية المتعاقبة في السلطنة؛ أدت إلى اتساع حجم القوى العاملة، ونطاق فرص العمل والاستخدام، وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛ وذلك سعيًا لمزيد من مشاركة المواطنين في الاقتصاد الوطني، وفتح مجالات عمل جديدة للمرأة؛ وهذا نتيجة ارتفاع مستوى التأهيل العلمي والتدريب المهني للنساء، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها تنامي الوعي الاجتماعي بأهمية عمل المرأة.

4- المرأة العمانية في المجال العام:

حظيت المرأة العُمانية منذ فجر النهضة برعاية واهتمام كبير من أعلى المستويات الحكومية، ودخلت المرأة العُمانية مجال الشورى منذ الفترة الثانية للمجلس (1994/ 1997)، وكانت مشاركتها مقصورة على محافظة مسقط، ثم توسعت لتشمل باقي محافظات السلطنة ابتداءً من الفترة الثالثة (1998/ 2000) (وزارة الداخلية، 2000: 26). وتظهر البيانات أن مساهمة المرأة في المواقع القيادية الحكومية ما تزال دون مستوى الطموح؛ مع أنها حققت تقدمًا نسبيًّا خلال السنوات الماضية؛ لا سيما في عدد النساء اللاتي شغلن منصب وزير، أو درجة وزير. أما أدوار النساء القيادية في مؤسسات القطاع الخاص؛ فيبدو أنها أفضل نسبيًّا؛ حيث أشار تقرير التنمية البشرية عُمان لعام 2012 أن النساء شغلن نسبة (20%) كرئيسات لمجالس الإدارات، و(8.1%) كرئيسات تنفيذيات (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 201).

وبوجه عام؛ فإن ما تشغله المرأة من أدوار يعتبر منخفضًا نسبيًّا؛ سواء في المجال العام من خلال الوظائف القيادية في القطاعين الحكومي والخاص، أو حجم تمثيلها في المؤسسات البرلمانية مثل مجلسي الدولة والشورى، هذا فضلاً عن دورها كمتطوعة في مؤسسات المجتمع المدني. وترصد المؤشرات الكمية تحسنًا نوعيًّا خلال عام 2017؛ حيث أشارت البيانات إلى أن عدد الأعضاء في مجلس الوزراء 30 عضوًا؛ بلغت نسبة الإناث فيهم (6.6%)، كما يتكون مجلس عُمان من مجلس الدولة بالتعيين، ومجلس الشورى الذي ينتخب أعضاءه المواطنون كممثلين عن ولاياتهم؛ وهنا تشير البيانات إلى أن عدد الأعضاء بمجلس عُمان بلغ 169 عضوًا، وبلغ عدد العضوات الإناث 15 عضوة؛ بما نسبته (9%) من إجمالي أعضاء المجلس في الفترة من عام 2015 إلى عام 2019 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018، المرأة العُمانية: 73).

وعلى الرغم من إتاحة المجال للمرأة العُمانية للمشاركة في العمل السياسي كناخبة ومترشحة في فترة وجيزة نسبيًّا؛ إلا أن نسبة التمثيل بالمجلس ظلت متواضعة؛ إذ لم يتعدى عدد العضوات امرأتين للفترات من الثانية حتى الخامسة (وزارة الداخلية، 2011)؛ ففي الفترة الخامسة (2004/ 2007) بلغ عدد النساء فيه اثنتين فقط، بنسبة (2.4%)، أما في الفترة السادسة (2008/ 2011)؛ فلم تفز النساء بأي مقعد في مجلس الشورى. وعلى الرغم من أن مؤشرات المشاركة الانتخابية في الانتخابات للفترة التشريعية الحالية (2011/ 2015) وصلت إلى (62.7%)؛ بحضور نسائي قوي؛ لم تفز سوى امرأة واحدة من بين 77 امرأة مرشحة؛ تقدمن للانتخابات في 61 ولاية بالسلطنة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 201). وتم تفسير الأمر بأنه يعود إلى حاجة المرأة في المناطق إلى اكتساب قدرات ومهارات إدارة الانتخابات والعملية الانتخابية الدعائية. ولم تتم الموافقة على اعتماد نظام الكوتا (نظام الحصص) للنساء؛ على أساس أن المرأة يجب أن تكتسب القدرة اللازمة للفوز في الانتخابات والتعامل مع الحملات الانتخابية. أما في مجلس الدولة فالمرأة العُمانية الآن موجودة في مجلس الدولة بنسبة جيدة؛ حيث بلغ عدد العضوات 15 امرأة من أصل 75 عضوًا بالمجلس.

ولا شك أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المرأة لانخراطها في مجال العمل السياسي عامة؛ فقد أشارت دراسة اللمكي (2008) إلى أن المرأة العُمانية تواجه صعوبة في عملية التعريف بنفسها، وفي التجوال بين مناطق الولاية؛ وهو ما أدى إلى تراجع بعض النساء عن ترشيح أنفسهن؛ لا سيما في الولايات البعيدة عن العاصمة؛ حيث تلعب العادات والتقاليد دورًا يحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي، ورغم وجود تغيير إيجابي في نظرة الأفراد واتجاهاتهم نحو المرأة وإمكانية ممارستها لأعمال تنتمي إلى المجال السياسي؛ كالمشاركة في الانتخابات؛ إلا أن هذا التغيير يتسم ببطء وتيرته، كما يربط المواطنين في اختيارهم للمترشحات بقدرتهن على تقديم الخدمات العامة والخاصة؛ وذلك يكون في الغالب لصالح المرشحين الرجال؛ نتيجة ضعف وعي المواطنين بمهام المجالس المنتخبة؛ الأمر الذي يمثل أحد الصعوبات التي تعوق ترشح المرأة أو فوزها في الانتخابات، هذا فضلاً عن عدم قدرة المرأة على تعريف أبناء المجتمع المحلي بشخصها، وضعف قدرتها على التواصل والاجتماع بهم؛ نتيجة أسباب مجتمعية وثقافية (البلوشي، 2013: 92).

وقد ساهمت المجالس البلدية في تحريك عجلة التطوير والنمو، وتقديم الآراء والتوصيات بشأن تحسين النظم والخدمات البلدية في نطاق المحافظة التي تمثلها. وتشير البيانات إلى ارتفاع عدد العضوات بالمجالس البلدية، ما بين الفترتين الأولى والثانية؛ حيث بلغ عدد الأعضاء في الفترة الأولى (2012/ 2016) 192 عضوًا؛ بلغ عدد الذكور منهم 188 عضوًا، مقابل 4 عضوات؛ في حين ارتفعت الأعداد في الفترة الثانية (2016/ 2020) لتبلغ 202 من الأعضاء الرجال مقابل 7 عضوات؛

أي زاد تمثيل النساء في المجالس البلدية من (2%) إلى (3.4%) بين الفترتين الأولى والثانية. كما تشير البيانات إلى ارتفاع أعداد السفراء من 34 سفيرًا وسفيرتين في عام 2013 إلى 39 سفيرًا و3 سفيرات في عام 2017؛ فقد زادت نسبة السفيرات إلى السفراء من (5.6%) إلى (7.1%) عام 2017 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات،2017: 108).

ومن أهم المنظمات الاجتماعية الخاصة بالمرأة في السلطنة؛ جمعيات المرأة العُمانية المنتشرة في أرجاء السلطنة منذ فجر النهضة. وتهدف جمعيات المرأة العُمانية إلى دمج المرأة في المجتمع، وإعطائها دورًا فعالاً في العمل الاجتماعي التطوعي، كما أنها تمكن المرأة اجتماعيًّا من خلال دورها المجتمعي. وقد وصل عدد الجمعيات في عام 2017 إلى 64 جمعية (المرجع السابق: 63). وعلى الرغم من تزايد عدد مقرات جمعيات المرأة العُمانية؛ إلا أن عدد العضوات لم يشهد زيادة ملموسة لأسباب منها: انتشار الجمعيات المهنية والجمعيات الخيرية التي تشارك فيها المرأة أيضًا، وازدياد وتيرة التمدن، وانشغال المرأة بالوظيفة، وشيوع نمط الحياة الاستهلاكي، فضلاً عن نمطية برامج الجمعيات وأنشطتها (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 202).

5- المرأة العمانية في مؤشرات التنمية المستدامة (2030):

شملت أهداف التنمية المستدامة (2030) 17 هدفًا كما سبقت الإشارة. ويعمل المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حاليًّا على جمع الإحصائيات والعمل على توفيرها حسب المؤشرات المندرجة تحت أهداف التنمية المستدامة؛ ففي الكتاب المعنون: "نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: الهدف الخامس"؛ تم التركيز على "تحقيق المساواة بين الجنسين، والتمكين لجميع النساء والفتيات"[1]. يتضمن هذا الهدف عددًا من الغايات والمؤشرات، فضلاً عن الكشف عن مدى توفرها في السلطنة، وسوف نعرضها في السطور الآتية:

- **الغاية رقم (1):** القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان: ويتم التحقق منها من خلال مؤشر يدور حول "مدى توفر أو عدم توفر الأطر التشريعية من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس"؛ إذ تتوفر لدى السلطنة العديد من الأطر التشريعية لتعزيز ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس نوع الجنس، ويكفلها النظام الأساسي للدولة؛ الذي ينص على عدم التمييز بين المرأة وبين الرجل في أي من المجالات، ويعتبر كل من يميز مخالفًا للقانون بالسلطنة، كما أن قانون الطفل العُماني أيضًا شمل مبدأ المساواة للأطفال حسب الجنس.

(1) للمزيد انظر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030: الهدف الخامس/ المساواة بين الجنسين، العدد 3، أكتوبر 2018.

- **الغاية رقم (3):** القضاء على جميع الممارسات الضارة؛ من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث: ويتم التحقق منها من خلال مؤشر يدور حول "نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 عامًا؛ اللاتي تزوجن قبل أن يبلغن سن 15 حتى 18 سنة". وتشير البيانات من المسح العنقودي متعدد المؤشرات (2014) إلى أن نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 سنة؛ وتزوجن قبل أن يبلغن 15 عامًا، أو قبل أن يبلغن 18 عامًا؛ كانت حوالي (4%) و(1%) على التوالي.

- **الغاية رقم (4):** تركز على الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة، والبنى التحتية، ووضع سياسات الحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسئولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة حسبما يكون ذلك مناسبًا على الصعيد الوطني: وهنا طرح مؤشر يتعلق "بنسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ بحسب الجنس والعمر والمكان". وقد بلغ عدد الساعات المخصصة للأعمال المنزلية والرعاية لدى العُمانيات حوالي 5 ساعات، ولدى الذكور ساعتين؛ وذلك حسب نتائج مسح الوقت عام 2008.

- **الغاية رقم (5):** تؤكد ضرورة كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل؛ على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو العامة: ويتحقق ذلك من خلال مؤشرين؛ الأول: "نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية"؛ وهنا تشارك المرأة العُمانية الرجل في جميع المجالس بالسلطنة؛ حيث شكلت ما نسبته (9%) من إجمالي أعضاء مجلس عُمان في الفترة من 2015 إلى 2019. كما أن نسبة الإناث بلغت (6.6%) بمجلس الوزراء في عام 2017، وبلغت نسبة الإناث العضوات بالمجالس البلدية (3.4%) للفترة الثانية (من 2016 إلى 2020). أما المؤشر الثاني فيتعلق "بنسبة النساء في المناصب الإدارية"؛ وقد بلغت نسبة النساء في منصب وكيل أو ما في مستواه (5.8%) من إجمالي المشتغلين بهذه الوظائف، كما بلغت نسبة السفيرات بالسلطنة (7.1%) من إجمالي السفراء، وبلغت نسبة النساء في درجة مدير عام ومن في مستواه (7.5%)، وبلغت نسبة المستشارين من النساء (5.6%) من إجمالي المستشارين، وبلغت نسبة النساء مديرات الدوائر حوالي (9.6%) من إجمالي المدراء وبلغت نسبة رئيسات الأقسام (13.8%) في عام 2017.

- **الغايـة رقـم (6):** تعنـى بكفالـة حصـول الجميـع عـلى خدمـات الصحـة الجنسـية والإنجابيـة وعـلى الحقـوق الإنجابيـة، عـلى النحـو المتفـق عليـه وفقًـا لبرنامـج عمـل بيجـين والوثائـق الختاميـة. وجـاء المـؤشر يكشـف عـن "نسـبة النسـاء مـن سـن 15 سـنة الـلاتي يتخـذن بأنفسـهن قـرارات مسـتنيرة بشـأن العلاقـات الجنسـية، واسـتخدام وسـائل منـع الحمـل والرعايـة الخاصـة بالصحـة الإنجابيـة". وهنـا تكشـف البيانـات عـن أن هنـاك تطـورًا ملحوظًـا في الصحـة الإنجابيـة بالسـلطنة خـلال السـنوات الأخـيرة، كـما أن السـلطنة توفـر وسـائل منـع الحمـل بالمجـان؛ وذلـك مـن خـلال عيـادات المباعـدة بـين الـولادات في جميـع أنحـاء السـلطنة؛ التـي تقـدم التوعيـة للنسـاء، وجميـع الخدمـات والوسـائل الخاصـة بمنـع الحمـل، كـما أن نسـبة (99%) مـن النسـاء الـلاتي اسـتخدمن وسـائل تنظيم الأسرة قـد تقبلـن اسـتخدام الوسـائل الحديثـة للمباعـدة بـين الـولادات؛ وفـق بيانـات عـام 2016.

- **الغايـة رقـم (5 - أ):** تركـز عـلى القيـام بإصلاحـات لتخويـل المـرأة حقوقًـا متسـاوية في المـوارد الاقتصاديـة، وكذلـك إمكانيـة حصولهـا عـلى حـق الملكيـة والتـصرف في الأراضي وغيرهـا مـن الممتلـكات، وعـلى الخدمـات الماليـة والمـيراث والمـوارد الطبيعيـة وفقًا للقوانـين الوطنيـة؛ وهنا يوجد مؤشريـن؛ الأول يسـعى إلى الكشـف عـن "نسـبة إجـمالي المزارعـين الذيـن يمتلكـون أراضٍ زراعيـة، أو لديهـم حقـوق مضمونـة في الأراضي الزراعيـة حسـب الجنـس، وحصـة المـرأة بـين المـلاك أو أصحـاب الحقـوق في الأراضي الزراعيـة بحسـب نـوع الحيـازة". وقـد بلغـت نسـبة الإنـاث الممتلـكات لـلأراضي الزراعيـة (15%) مـن إجـمالي الممتلكـين لهـا في عـام 2017، كـما أن هنـاك ملكيـات مشـتركة بـين الجنسـين في هـذا الإطـار. أمـا المـؤشر الثـاني؛ فيسـعى للكشـف عـن "نسـبة البلـدان التي يكفـل فيها الإطـار القانـوني (بمـا في ذلـك القانـون العـرفي) للمـرأة المسـاواة في الحقـوق في ملكيـة الأراضي و/أو السـيطرة عليهـا". وهنـا يمكـن القـول إن المـرأة العُمانيـة لديهـا الحـق في امتـلاك الأراضي كالرجل، ولا توجـد فـروق في حـق الامتـلاك بينهـم؛ فقـد صـدر مرسـوم سـلطاني عـام 2008 بحـق حصـول المـرأة عـلى أرض ممنوحـة مـن الحكومـة.

- **الغايـة رقـم (5 - ب):** تركـز عـلى تعزيـز اسـتخدام التكنولوجيـا التمكينيـة -خاصـة تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات- مـن أجـل تعزيـز تمكـين المـرأة. ويمكـن الكشـف عنهـا مـن خـلال مـؤشر "نسـبة الأفـراد الحائزيـن عـلى هواتـف محمولـة/ خلويـة، بحسـب الجنـس"؛ حيـث أظهـرت نتائـج مسـح النفـاذ، واسـتخدام تقنيـة المعلومـات والاتصـالات في قطـاع الأسر والأفـراد لعـام 2016 أن (94%) مـن الذكـور العُمانيـين لديهـم هاتـف نقـال مـن إجـمالي الذكـور، و(78%) مـن الإنـاث لديهـن هاتـف نقـال مـن إجـمالي الإنـاث.

- **الغاية رقم (5 - ج):** تؤكد ضرورة اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للتنفيذ، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات؛ وذلك من خلال مؤشر "نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص، وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين ولتمكين النساء". وهنا تعتمد السلطنة مبالغ وموازنات تشغيلية وتمويلية للبرامج والأنشطة في الخطط الخمسية والسنوية ضمن الموازنات العامة للدولة؛ التي تشمل كافة القطاعات وكافة المجالات (الصحة، التعليم، التنمية الاجتماعية، التشغيل والتدريب وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.....إلخ). وهذه الموازنات تشمل المرأة ضمن القطاعات المذكورة، ولم تخصص موازنة خاصة بها منفردة.

رابعاً: بعض نماذج تمكين المرأة العمانية اقتصادياً

رصدت الدراسة الراهنة العديد من النماذج التي تعد بمثابة أنشطة اقتصادية شاركت فيها المرأة العُمانية؛ منها: الهيئة العامة للصناعات الحرفية، وصندوق الرفد، والهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا فضلاً عن أنشطة المرأة الريفية والساحلية.

1- الهيئة العامة للصناعات الحرفية:

أنشئت الهيئة العامة للصناعات الحرفية بموجب مرسوم سلطاني رقم 24/ 2003؛ وذلك بهدف النهوض بالصناعات الحرفية بمختلف أشكالها في السلطنة؛ فالهيئة جهة غير ربحية؛ تهدف إلى الحفاظ على الهوية إلى جانب التسويق؛ بمعنى إحياء وتوثيق الحرف التقليدية، وفي نفس الوقت الاهتمام بالخاصية النفعية؛ أي الجانب المادي (النبلاوي وآخرون، 2014). تقدم الهيئة العديد من الخدمات؛ منها: التأهيل الحرفي، والتدريب الحرفي، فضلاً عن منح ترخيص لمزاولة الأعمال الحرفية، وتوفيرالإمكانيات والتسهيلات المهمة للحرف والحرفيين.

ويتميز المجتمع الحرفي في مجتمعاتنا العربية عامة بتنوعه وتنظيماته المختلفة، وقد عانت الحرف التقليدية على اختلاف أنماطها من الافتقار إلى آليات التنسيق على المستويين المحلي والإقليمي؛ سواء في إطار رسم خريطة التخصص الحرفي، أو في تسجيل الموارد المحلية التي تدخل في عمليات التصنيع، أو في حصر مختلف المنتجات الحرفية. وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن هناك حاجة لمدخل لتنمية الإنتاج الحرفي من منظور التنمية البشرية والتنمية المستدامة معًا؛ لتنمية أشكال جديدة للأنشطة الاقتصادية؛ كما أن لها دورًا مهمًّا أيضًا في التخفيف من حدة الفقر (النبلاوي، 2012: 133-136).

ويتوفر بالهيئة العامة للصناعات الحرفية خط إنتاج حرفي للنسيج والفخار والفضيات، وهناك مشاريع صغيرة لإنتاج اللبان والماء المقطر من اللبان، والروائح العطرية، وماء الورد الأبيض والأحمر في الجبل الغربي، كما تبنت الهيئة حرفة الفخار في بهلاء، وتشكيل السعف في وادي بني بو خالد وفي العامرات، وحرف صناعة الحصير في جنوب الباطنة؛ حيث يتواجد شجر الغضف الذي يكثر في الأودية، كما تبنت صناعة الفضيات في نزوى وسناو والخوض، والنحاسيات في نزوة، والخشبيات في صور، وهناك أكثر من خط إنتاج للنسيج اليدوي في مراكز الولايات.

أما بخصوص عملية التدريب؛ فالفتيات هن الأكثر إقبالاً على تعلم الحرف والانخراط في العمل الحرفي؛ وذلك بمساعدة جمعيات المرأة العُمانية؛ التي تقوم بدور كبير في هذا الشأن؛ ففي كل مناطق انتشار الحرف التقليدية تتوفر مراكز تدريب تابعة للهيئة العامة للصناعات الحرفية، ومدة التدريب تستغرق ما بين سنة إلى سنتين، وخلال فترة التدريب يحصل المتدرب على 250 ريالاً. وتتوقف نوعية التدريب في كل منطقة على نوع الحرفة السائدة في المكان، وتتضمن الدورات التدريبية من 20 إلى 30 متدربًا؛ أغلبهم من الفتيات، وفي بعض المناطق يكون المتدربون من الجنسين؛ خاصة في صناعة النسيج والسعفيات، وتزداد أيضًا ورش التدريب التابعة للهيئة في صناعة الفضيات، وتضم المراكز الحرفية في المحافظات حاضنات أعمال (تدريب على الإنتاج) في نفس المركز. وقد دخل صندوق الرفد طرفًا فاعلاً لدعم الحرف والحرفيين؛ فالبعض ممن أتم تدريبه يتوجه لصندوق الرفد لتمويل مشروع صغير؛ بشهادة دعم موثقة من الهيئة. وتشير البيانات إلى ارتفاع أعداد الحرفيين خلال الفترة من 2013 إلى عام 2017 (من 11,027 إلى 21,142)، وخلال هذه الفترة كانت أعداد النساء الحرفيات هي الأعلى؛ حيث بلغت نسبتهن (88%) من إجمالي الحرفيين؛ كما سبقت الإشارة.

2- صندوق الرفد:

تتويجًا لندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقدة بسيح الشامخات خلال الفترة من 12 إلى 13 يناير 2013، **وفق مقولة صاحب الجلالة: «قررنا الآن أن نجمع هذه المصادر جميعًا تحت صندوق يسمى «صندوق الرفد»، يقوم بمهمة معينة... وفي هذا الحال سيكون الرفد من أجل هؤلاء الشباب والشابات ... يستطيعوا أن يطوروا مشروعاتهم الصغيرة، وكذلك بعد ذلك المتوسطة»**. ومن هنا جاءت التوجيهات السامية بإنشاء صندوق الرفد وإصدار نظامه وفق المرسوم السلطاني رقم (2013/6)، ويتمتع صندوق الرفد بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري. ويعتبر المهنيين والحرفيين في مجال الصناعات الحرفية من الفئات المستهدفة لهذا الصندوق كما سبقت الإشارة. ويجمع الصندوق برامج التمويل الثلاثة: برنامج سند، وصندوق موارد الرزق، وبرنامج المرأة الريفية، وذلك بهدف تمكين الشباب والشابات من تأسيس وتطوير مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة. ويبلغ رأس مال الصندوق (70) مليون ريال عُماني.

وفي الأول من يناير 2014 انطلق النشاط الفعلي لصندوق الرفد من خلال حزمة أولى من البرامج التمويلية. وفي المرحلة الأولى تم إعداد أربعة برامج تمويلية هم (مورد، وتأسيس، وريادة، وتعزيز) أخذت في الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من الصندوق وهي: الباحثين عن عمل، ورواد الأعمال، وفئة الخاضعين للضمان الاجتماعي، والمرأة الريفية، والحرفيين والمهنيين، وأي فئات أخرى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الصندوق. وتضمنت هذه البرامج إجراءات وشروط ميسرة ومرنة تمت دراستها بكل دقة وعناية وفقا للمعايير الدولية للتمويل. كما تم خلال عام 2017 تدشين الحزمة الثانية من البرامج التمويلية والتي شملت برنامج التوكيلات التجارية بقرض يصل الى (150) ألف ريال عُماني، وبرنامج المشاريع الصناعية (200)، وبرنامج المشاريع السياحية (150)، وبرنامج الباعة المتجولون (15) ألف ريال عُماني. وفي نهاية عام 2017 بلغ عدد المشاريع في كافة المحافظات (1783) مشروع احتلت محافظة مسقط ما يقرب من نصف المشروعات يليها محافظة الداخلية ومحافظة ظفار.

أمّا بالنسبة لتوزيع المشاريع حسب الفئات المستهدفة جاءت كالآتي: الباحثون عن عمل (42.4%)، المهنيون والحرفيون (51.1%)، المرأة الريفية (0.2%)، والخاضعون لقانون الضمان الاجتماعي (6.2%). كما جاءت أغلب المشروعات الممولة لفئة الشباب من الجنسين، حيث بلغت (73%) من الفئة العمرية (18-40) سنة. كما أن نصف المشروعات أصحابها من مخرجات التعليم العام (الثانوية العامة) (صندوق الرفد، 2017).

ودلت الدراسة الميدانية من واقع المقابلات داخل صندوق الرفد، أن الصندوق تمويلي في المقام الأول، وتتفاوت قيمة القروض حسب نوع المشروع: ففي برنامج مورد تمويل يصل إلى (10,000) ريال عمُاني، أمّا الباعة المتجولين (15,000)، وبرنامج تأسيس (20,000)، وهذا في إطار المشروعات متناهية الصغر (الصغرى) والصغيرة. بينما مشاريع المرأة الريفية قد تصل (20,000) ريال عُماني، حيث أن أغلبها مشروعات إنتاجية. وهناك برنامج «تعزيز» يختلف حسب سقف البرنامج التمويلي، أمّا ريادة التمويل يصل إلى (100,000) ريال عُماني.

وبالنسبة للمشروعات المتناهية الصغر، فأن قيمة القروض تتفاوت حسب أنواع المشروعات وعدد العمال أو الموظفين، فالمشروعات الصغرى أو المتناهية الصغر (1-5) ألف ريال عُماني، والمشروعات الصغيرة (6-20) ألف ريال عُماني، والمشروعات المتوسطة (21-99) ألف ريال عُماني. ومع ذلك صرح بأن أغلب المشروعات تقع في فئة (1-20) ألف ريال عُماني. وعمومًا يتم الإقراض حسب دراسة الجدوى. كما صرح بأن منذ افتتاح صندوق الرفد في عام 2014 حتى اليوم بلغ عدد المستفيدين (2029) مستفيدًا، شكل الذكور (70%) وشكلت الإناث المستفيدات (30%) حتى عام 2017.

وأكّدت دراسة يجريها صندوق الرفد حول تقييم برامجه منذ بداية عام 2014 حتى وقت إجراء الدراسة[1] «أن برنامج المرأة الريفية في المناطق المختلفة داخل السلطنة هم من أكثر الفئات التزامًا بالسداد وتقع في الفئة من (1-20) ألف ريال عُماني. وهذه المشاريع لها خصوصية نسبة الرسوم الإدارية منخفضة تصل إلى (0.05%) ومن أفضل المشروعات الناجحة. كما أن المشروعات الممولة والتي أصحابها من فئة (الأرامل والمطلقات) من المشروعات الناجحة أيضًا. حيث تركت آثارًا اقتصادية واجتماعية على هذه الفئات بشكل أفضل مما تركته المشروعات التي تمتلكها فئة المتزوجين. وهذا شيء منطقي من وجهة نظر القائمين على العمل في الصندوق؛ حيث أن هذه الفئة غالبًا ما تعيل نفسها بشكل كلي، لذا فإن المشروع قد يكون المصدر الوحيد للدخل والإنفاق، وبالتالي يحدث فرق في المستوى المعيشي وحياة الأسرة. وعمومًا فإن المشروعات التي يتم إدارتها من المنزل من أكثر المشاريع نجاحًا ومبيعاتها أكثر؛ لأنها تتيسر من خلال العلاقات الاجتماعية، كما لا توجد تكاليف إيجار أو موظفين. كما أوضح أن مشروع سند حاليًا (70%) من المستفيدين من هذا المشروع نساء، وبلغت (735) مشروع، وفر وظائف قدرها (2237) وظيفة، ويعد من المشاريع الناجحة. وبوجه عام وفرت المشروعات الممولة من صندوق الرفد فرص عمل خاصة للإناث في مكاتب سند المنتشرة على مستوى السلطنة. ومن الملاحظ عدم وجود مشروعات في محافظة مسندم؛ وذلك بسبب الثقافة السائدة لا تحبذ المشروعات، كما أن هناك اكتفاء بالموارد المتوفرة لديهم، والتي تتمثل في الثروة السمكية والسياحة، دون عناء التعامل مع الجهات الحكومية. وأيضًا محافظة الوسطى ظروف المكان وطبيعة السوق ومتطلباته ولكن الحين بدأت إلى حد ما.

وقد أشارت البيانات المتوفرة من صندوق الرفد، أن الإناث حاليًا تشكل ما نسبته (29.8%) أي (604) مستفيدة. وخلال السنوات الأولى من نشأة الصندوق كان هناك ارتفاع نسبة الذ=كور مقارنة بالإناث، إلا أن الملفت للانتباه والمبشر في نفس الوقت هو ارتفاع نسبة المستفيدات لتصبح قريبة جدًا من نسبة الذكور من المسجلين في مشروعات خلال عام 2017. كما يعكس جهود الصندوق الداعمة لتوجهات السلطنة في مجال تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا. كما يعكس التوجه الواضح للمرأة العُمانية نحو قطاع الأعمال والإنتاج، ورغبتها الجادة في المساهمة في النشاط الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع الذكور، لا سيما مع تزايد معدل المشاركة الاقتصادية وارتفاع عدد الداخلات الجدد إلى سوق العمل، كنتيجة طبيعية لمخرجات نظام التعليم. والجدول رقم (2) يوضح تطور أعداد المستفيدين حسب الجنس منذ عام 2014 بداية العمل بصندوق الرفد وحتى نهاية عام 2017.

(1) مازالت الدراسة تحت الإعداد، ولكن في مراحلها النهائية كما أوضح أحد موظفي صندوق الرفد.

جدول رقم (2) التوزيع النسبي للمستفيدين من صندوق الرفد حسب الجنس

السنوات	ذكور %	إناث %
2014	69,6	30,4
2015	73,6	26,4
2016	73,8	26,2
2017	51,5	48,5

المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017

والجدول رقم (3) يوضح توزيع مشاريع صندوق الرفد؛ حسب المحافظات والجنس في نهاية عام 2017؛ حيث يتضح أن محافظة مسقط تتصدر قائمة المستفيدين، تليها محافظة الداخلية.

جدول رقم (3): توزيع مشروعات صندوق الرفد حسب المحافظات والجنس عام 2017

المحافظات	الذكور	الإناث	الجملة
مسقط	472	245	717
الداخلية	270	85	355
ظفار	171	106	277
شمال الباطنة	174	65	239
الظاهرة	101	26	127
جنوب الباطنة	95	47	142
جنوب الشرقية	72	33	105
شمال الشرقية	67	23	90
البريمي	42	13	55
الوسطى	14	11	25
مسندم	3	2	5
الاجمالي	1481	656	2137

المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017.

3- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)

تتعد من العلامات المضيئة في تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ حيث انطلقت تنفيذًا لدعوة صاحب الجلالة السلطان المعظم -حفظه الله ورعاه- خلال لقائه بشيوخ ولايات محافظتي الداخلية والوسطى بالمخيم السلطاني بسيح الشامخات، بولاية بهلا بمحافظة الداخلية في 27 يناير عام 2013؛ حيث قال: "الاقتصاد الوطني لأي بلاد كانت هو في الحقيقة يقوم على الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ هذه هي أسس كل الاقتصادات الوطنية".

أنشئت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم السلطاني رقم (2019/36)؛ بحيث تكون ركيزة أساسية للمساهمة في خلق فرص عمل، وتحقيق قيمة مضافة؛ عن طريق تقديم دعم فني فعال ومتكامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لرفع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة"، 2016: 3).

وقد بلغ عدد المؤسسات المنضمة لهيئة "ريادة" منذ عام 2015 حتى نهاية يونيو عام 2018 حوالي 35381 مؤسسة، كما بلغ عدد حاملي بطاقات رواد الأعمال 10643. وخلال الفترة من بداية يناير حتى نهاية يونيو من عام 2018 فقط بلغ عدد المؤسسات 4490 مؤسسة؛ تمثلت في 205 مؤسسات متوسطة و787 مؤسسة صغيرة و3489 مؤسسة متناهية الصغر، هذا فضلاً عن أنشطة التدريب والتوجيه والاستشارات المتعددة. وقد تعذر الحصول على بيانات مصنفة حسب الجنس؛ حيث تتعدد منافذ التسويق والفعاليات؛ فهناك العديد من المهرجانات والفعاليات داخل السلطنة وخارجها، وقد قاربت الهيئة على الانتهاء من تدشين البرنامج الإلكتروني لتشخيص استشارات رواد الأعمال، وإعداد دليل إجرائي لدراسات الجدوى الاقتصادية (المرجع السابق، 2018).

وتحرص الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) على وجود الشراكات العديدة مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية، وصندوق الرفد، وغرفة تجارة وصناعة عُمان، ومركز عُمان الدولي للمعارض، ومعرض منتجات رواد الأعمال (إبداعات عُمانية 5) الذي انعقد في الفترة من21 إلى 25 نوفمبر عام 2017 بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض، وقد شارك فيه أكثر من 200 مؤسسة، وشراكات لرواد أعمال من عدد من دول العالم؛ خاصة مع معهد MIT.

وهناك العديد من حاضنات ريادة الأعمال؛ بلغت عام 2017 حوالي 16 حاضنة؛ كان نصيب الإناث منها 9 حاضنات؛ وهي: الاستشارات الإعلامية، وبيل استوديو، وتغيير، وسبيس عُمان،

والوجهة للاستدامة، والجنان لخدمة الترجمة، وشرم، ومنت للتسويق، واستوديو رواء، كما تنعقد سنويًّا جائزة لريادة الأعمال؛ حازت عليها 6 مؤسسات تابعة لهيئة "ريادة" لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكان نصيب الإناث منها 3 مؤسسات (المرجع السابق).

وقد نشرت جريدة رواد الأعمال التابعة للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عددها الـ48 في أكتوبر عام 2018 لقاء مع معالي الدكتور علي بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة؛ خلال محاضرة ألقاها بعنوان: "أين وجهة الاقتصاد العُماني؟"، وقدم خلال محاضرته نماذج لـ21 مثالاً ناجحًا لريادة الأعمال؛ مبينًا أثر استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، ومهارات التسويق الجيدة في تنمية ونجاح تلك الشركات. وقال: إن القروض التي قدمت من صندوق الرفد البالغة 80 مليون ريال عُماني؛ ساهمت حتى الآن في إيجاد 3000 وظيفة، بمتوسط رواتب يبلغ 500 ريال لكل فرد، وإن أكثر من (85%) ممن اقترضوا من الصندوق يقومون بسداد المبالغ في الوقت المحدد (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رواد الأعمال، 2018: 8-10).

وقد دلت على ذلك الشواهد الميدانية؛ من خلال المقابلات مع بعض من النماذج الناجحة من صاحبات حاضنات ريادة الأعمال من الإناث؛ فقد صرحت إحداهما؛ وهي صاحبة مشروع "منت للتسويق" أنها من خريجات جامعة السلطان قابوس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بقسم الإدارة والتسويق، وأنها استفادت من الدراسة الأكاديمية، وخططت للمشروع بحيث توظف ما استفادت منه في مجال التسويق؛ وهي حاليًّا صاحبة حاضنة داخل مركز ريادة، وقيمة الإيجار في الحاضنة 45 ريالاً عُمانيًّا؛ ويعد المشروع من أكثر المشاريع الناجحة؛ حسبما صرح به مسئولو "ريادة".

وهناك نماذج أخرى من الإناث تبنت مشاريع غير تقليدية؛ مثل: مشروع "بيل استديو"؛ وهو يعنى بالتصوير الفوتوغرافي الاحترافي، ومشروع "تغيير"؛ وهو متخصص في إدارة التغيير في إطار تنمية الموارد البشرية، ومشروع "سبيس عُمان"؛ الذي يقوم على إعداد وتنفيذ دورات تدريبية للصغار من سن 11 إلى 15 سنة، ومشروع "الوجهة للاستدامة"؛ وهو شركة متخصصة في استشارات المسئولية الاجتماعية للشركات الكبرى، ومشروع "شرم" المتخصص في الطاقة المتجددة والخلايا الشمسية. هذه في الحقيقة مشاريع غير تقليدية، وتعكس نضجًا علميًّا في استخدام الذكاء الاصطناعي.

4- مراكز تنمية المرأة الريفية والساحلية:

في إطار مشاركة المرأة العُمانية في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ كان من الضروري تشجيع المرأة الريفية والساحلية على الدخول في المشاريع الزراعية والحيوانية والتصنيع الغذائي لإيجاد مصادر دخل لهن؛ حيث تلعب المرأة الريفية والساحلية العُمانية في كافة محافظات السلطنة دورًا فاعلاً في الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، كما تساهم في تعزيز جهود التنمية في العديد من المجالات؛ خاصة في تربية الدواجن، والأبقار، وصناعة الألبان، وتربية الماعز والضأن، والغزل، وصناعة الجلود، وتربية خلايا نحل العسل، هذا فضلاً عما تقوم به في الزراعة والري والحصاد والفرز والتخزين والتصنيع الغذائي؛ مثل صناعة المخللات والمربى والدبس، وصناعة السعفيات، واستخلاص الأدوية من الأعشاب، واستخلاص الزيت، وتصنيع منتجات الثروة البحرية، وغيرها من الأنشطة الإنتاجية (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وزارة التنمية الاجتماعية، 2017: 39).

وقد حرصت وزارة الزراعة والثروة السمكية منذ سنوات طويلة على إبراز دور هذه الفئة في المجتمع، وكان لأقسام المرأة الريفية والساحلية في المديريات العامة للثروة الزراعية والحيوانية والسمكية بمحافظات السلطنة -التي يقوم بالعمل فيها مهندسات ومرشدات ومشرفات مؤهلات- جهود واضحة شملت التوعية، وتنفِيذ الدراسات والبرامج، والأنشطة الهادفة إلى تنمية دور المرأة في تلك المجتمعات، وإبراز دورها الإنتاجي؛ حتى تساهم بشكل كبير في الدخل الاقتصادي للأسرة العُمانية.

وهناك العديد من مراكز تنمية المرأة الريفية والساحلية؛ وهذه المراكز هي عبارة عن مؤسسات أهلية اجتماعية تنموية؛ هدفها دمج المرأة الريفية عامة في عملية التنمية الشاملة، ورفع الوعي لديهن في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وتقوم المراكز بتنفيذ برامج وفعاليات وأنشطة مختلفة، وقد بلغ عدد المراكز الثابتة عام 2017 أربعة مراكز لتنمية المرأة الريفية، كما أن عدد العضوات في ارتفاع؛ حيث زاد من 159 عضوة إلى 263 عضوة عام 2017 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، المرأة العُمانية، 2018: 63).

وتشارك السلطنة في الخامس عشر من أكتوبر دول العالم في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة الريفية؛ حيث تعتمد غالبية النساء الريفيات في بلدان العالم على الموارد الطبيعية والزراعة لكسب عيشهن؛ حيث يشكلن أكثر من ربع مجموع سكان العالم. وفي البلدان النامية تمثل المرأة الريفية حوالي (43%) من القوى العاملة الزراعية المسئولة عن إعداد وإنتاج الكثير من المواد الغذائية المتوفرة؛ مما يجعلها مسئولة أساسية عن الأمن الغذائي. وجاء تحديد الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا اليوم بوصفه يومًا دوليًّا للمرأة الريفية؛ إيمانًا منها بما تضطلع به النساء الريفيات من دور مهم في تعزيز التنمية الزراعية والريفية، وتحسين مستوى الأمن الغذائي، والقضاء على الفقر في المناطق الريفية.

ودلت الشواهد الميدانية على وجود العديد من المشاريع ذات العلاقة بدعم تمكين المرأة الريفية العُمانية؛ من خلال تنفيذ وحدات محمية مفردة، وتقنية الزراعة دون تربة بنظام الدعم، وتوفير فرازات آلية ويدوية، ومناضج عسل بنظام الدعم، وتوزيع خلايا نحل العسل ضمن البرامج الإرشادية وبنظام الدعم أيضًا، والتسويق للعسل العُماني، وإنتاج وتوزيع شتلات فاكهة بذرية، وإكثار وتوزيع فسائل نخيل التمور النسيجية، وتوزيع وحدات لإعداد وتجهيز وتعبئة وتغليف التمور، وإقامة مهرجان سنوي لترويج وتسويق التمور العُمانية، وتأهيل حظائر الحيوانات (الماعز والضأن والأبقار والدواجن)، ومكائن فرم وطحن المخلفات الزراعية، ومعدات الحلب الآلي والفقاسات الأتوماتيكية، هذا فضلاً عن توفير خدمات إرشادية متنوعة تقدم بالمجان؛ شملت طرق استخدام الأجهزة والأدوات اللازمة لرعاية الحيوانات، بالإضافة إلى المكملات الغذائية، والأملاح المعدنية، إضافة إلى إنتاج وتوزيع النباتات والأشجار والشجيرات الرعوية.

كل هذا -دون شك- يهدف إلى تمكين النساء الريفيات والأسر الريفية المنتجة اقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ من خلال دعم وتسويق منتجاتهم الزراعية بطريقة حديثة وجذابة؛ مما يساهم في زيادة الطلب عليها؛ وبالتالي زيادة الإنتاجية، وتنمية المهارات التصنيعية والتسويقية، وتطوير القدرات الإنتاجية لدى النساء الريفيات؛ من خلال التدريب على أساليب التسويق الجيد، هذا فضلاً عن الاستغلال الأمثل للمنتجات الزراعية والحيوانية، إضافة إلى توفير فرص عمل ودخل لخريجات التعليم العام، والباحثات عن العمل؛ خصوصًا الفتيات ذوات الدخل المحدود، وأسر الضمان الاجتماعي؛ فمن الأهمية بمكان تطوير المشاريع الصغيرة (العمل من المنزل) إلى مشاريع إنتاجية متوسطة؛ تقوم على أسس تجارية.

وفي قطاع المرأة الساحلية هناك اهتمام متنامٍ بالمرأة الساحلية من قبل وزارة الزراعة والثروة السمكية؛ من حيث تنفيذ عدد من الدراسات العلمية حول المرأة الساحلية وعملها في القطاع السمكي، وتنظيم حلقات عمل، ودورات تدريبية في مختلف مجالات عملها؛ لنقل المهارات والخبرات اللازمة للعمل؛ بهدف تنمية وتطوير دورها. وقد أشارت إحدى النساء إلى أن من بين مجالات عمل المرأة الساحلية قيامها بتصنيع المنتجات الغذائية من بعض أصناف الأسماك التي لا تجد إقبالاً كبيرًا من المستهلكين، وتصنيع المنتجات الغذائية التقليدية من بعض الثروات البحرية؛ مثل المحار والأصداف البحرية، هذا فضلاً عن حفظ الأسماك بعدة طرق؛ كالتمليح والتدخين والتجفيف؛ بحيث تتم الاستفادة القصوى من الأسماك بطريقة اقتصادية، بالإضافة إلى تصنيع الكحل من بعض الثروات البحرية (المرجع السابق).

أما المصنع التجريبي لمنتجات المرأة الساحلية بولاية المصنعة بمحافظة جنوب الباطنة؛ فإنه قد أنشئ ضمن مشروع تطوير منتجات المرأة الساحلية؛ حيث بدأ العمل به في شهر فبراير عام 2016؛ ويتراوح الإنتاج اليومي لوحدة التصنيع التجريبي فيما بين 600 إلى 1200 كيلو جرام، وتم تنظيم عدد من الحلقات التدريبية في المصنع؛ تضمنت عددًا من المحاور؛ مثل التصنيع السمكي، والجوانب الصحية، ومعايير ضبط جودة الأسماك، وصحة وسلامة الغذاء، وضمان جودة المنتج، والتعامل مع خطوط الإنتاج، وكميات الإنتاج التجارية والتخزين وسط ظروف صحية مناسبة، هذا بالإضافة إلى تدريب النساء الساحليات على جوانب العمل الإدارية والمالية والتسويقية والترويجية المرتبطة بالمنتجات النهائية من مخرجات المصنع؛ بهدف الوصول إلى التكاملية في مهارات وخبرات العمل المكتسبة لدى النساء المتدربات (http://alwatan.com/details/220975 أكتوبر 2017).

ومما سبق يتضح أن مشاريع المرأة الريفية والساحلية الصغيرة والمتناهية الصغر من المشاريع الواعدة في مجال تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا، وسوف تزداد في المستقبل كنتيجة طبيعية للاهتمام بها على مستوى مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية.

خامساً: التحديات التي تواجه تمكين النساء اقتصاديًّا

في هذا المحور سوف نتناول التحديات التي تواجه تمكين المرأة اقتصاديًّا بوجه عام؛ وفي إطار المجتمع العُماني على وجه الخصوص، ثم نعرج على آليات مواجهة تلك التحديات:

1- أهم التحديات أمام تمكين الاقتصادي للمرأة:

على المستوى النظري بوجه عام؛ تجدر الإشارة إلى أن الإشكاليات التي تواجه تمكين المرأة عامة تتمحور نظريًّا في طبيعة التواصل البيني للباحثين وصناع السياسة، فضلاً عن التحديات الراهنة في العلوم الاجتماعية؛ وهذا الأمر يحتاج إلى طريقة جديدة لتوليف نظريات، وأساليب فنية لإنتاج المعرفة المنظمة تنظيمًا ملائمًا للقضايا المطروحة على الأجندة الاجتماعية؛ لا سيما مشاكل الفقر، والتدعيم الديمقراطي، والحماية الاجتماعية، والإدماج الاجتماعي، وتمكين النساء؛ لذا فإن على السياسة الاجتماعية اليوم أن تعنى بآثار إعادة التوزيع للسياسة الاقتصادية، وحماية الناس من تقلبات السوق، وظروف العصر المتغيرة، وتعزيز الإمكانيات الإنتاجية لدى فئات المجتمع دون تمييز.

ولظاهـرة الفقـر مجموعـة مـن الأعـراض متعـددة الأبعـاد التـي أصبحـت مجسـدَّة -جزئيًّـا- في أجنـدة الفقـر الدوليـة والوطنيـة الجديـدة، وكذلـك في أهـداف التنميـة في الألفيـة الثالثـة (MDGs)؛ فعـلى سـبيل المثـال أشـارت منظمـة الصحـة العالميـة - فيـما يتعلـق بالبحـوث الطبيـة- إلى أن (90%) تقريبًـا مـن الأمـوال المخصصـة للأبحـاث؛ تنفـق عـلى أمـراض لا تهـم إلا (10%) فقـط مـن سـكان العـالم، أمـا الأمـراض التـي تصيـب الفقـراء فهـي موكولـة لمعاهـد "الطـب الاسـتوائي" الممولـة تمويـلاً هزيـلاً (مكانداويـري، ثانديـكا، 2008: 21-39).

وفي سـياق التمكـين الاقتصـادي للمـرأة؛ فقـد توصلنـا -مـن واقـع بعـض التقاريـر الدوليـة التـي تتعلـق بالتحديـات أمـام التمكـين الاقتصـادي للمـرأة في مجتمعـات الـدول الناميـة عمومًـا، والمـرأة في الـدول العربيـة بوجـه خـاص- إلى أن هنـاك العديـد مـن الأمـور التـي قـد تخطـت السـلطنة بعضًـا منهـا؛ ومـع ذلـك فهنـاك أيضًـا أمـور تحتـاج لمزيـد مـن الإضـاءة حولهـا؛ فمـن أهـم التحديـات أمـام التمكـين الاقتصـادي للمـرأة في السـياقات العربيـة عـلى اختلافهـا مـا يـلي: سياسـات العمالـة، وممارسـات التوظيـف التمييزيـة، والتقاسـم غـير المتسـاوي للمسـئوليات العائليـة والأسريـة، ونقـص الإشراف عـلى المـوارد الإنتاجيـة مـن قبيـل الأرض والممتلـكات؛ فهنـاك افتقـار للبيانـات الدقيقـة التـي توضـح توزيـع ملكيـة الأراضي حسـب الجنـس؛ ومـن الواضـح أن عـدم امتـلاك مبنـى تجـاري، أو مزرعـة يشـكل عائقًـا كبـيرًا أمـام تقـدم المـرأة اقتصاديًّـا، كـما أن صـوت النسـاء في مراكـز القيـادة مـازال أقليـة، كـما تعـاني النسـاء مـن انحصارهـن في أشـكال العمـل زهيـد الأجـر متـدني المسـتوى (منظمـة العمـل الدوليـة، 2011).

وعـلى جانـب آخـر قدمـت منظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة (2017) تقريـرًا بعنـوان: "التمكـين الاقتصـادي للمـرأة في بعـض الـدول العربيـة: أثـر الأطـر القانونيـة في الجزائـر ومـصر والأردن وليبيـا والمغـرب وتونـس"؛ حيـث تـم مـن خلالـه تحليـل التحديـات التـي تواجههـا الجزائـر ومـصر والأردن وليبيـا والمغـرب وتونـس فيـما يتعلـق بجهودهـا الراميـة إلى تعزيـز توظيـف المـرأة وريادتهـا للأعـمال، وانتهـى التقريـر إلى أن المـرأة العربيـة عامـة وفي هـذه الـدول السـتة خاصـة؛ ماتـزال عنـصرًا غـير مسـتغل لتحقيـق أهـداف النمـو والتنافسـية والتنميـة الاجتماعيـة الشـاملة؛ حيـث تشـير البيانـات في الـدول السـتة إلى حـدوث تحسـن كبـير في التعليـم؛ ولكنهـا تشـير أيضًـا إلى أن هـذه التطـورات لم تـؤدِّ بعـد إلى سـد الفجـوة بـين الجنسـين في مجـال المشـاركة الاقتصاديـة، كـما أن نسـبة النسـاء العامـلات في الـدول السـتة تعـد مـن بـين أدنى المعـدلات في العـالم، ومـا تـزال هنـاك فجـوات في الأجـور بـين الرجـل وبـين المـرأة في القطاعـين الخـاص والعـام، كـما أن الوظائـف غـير المسـتقرة أو غـير الرسـمية مرتفعـة بوجـه عـام بـين النسـاء، كـما أن معـدلات إنشـاء المشـاريع وتطويرهـا مـن جانـب المـرأة منخفضـة

للغاية مقارنة بدول في مناطق أخرى من العالم؛ فعلى الرغم من أن الدول الستة قد أحرزت تقدمًا في جمع البيانات؛ إلا أن الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي متعلقة بالتعليم والمشاركة الاقتصادية؛ تجعل من الصعب على الحكومات سن سياسات مستنيرة تدعم توظيف المرأة وريادتها للأعمال، ومتابعة هذه السياسات بصفة منتظمة.

كما أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضرورة التأكد من مدى تحقيق الالتزامات الدولية والدستورية، وحصول المرأة على العدالة، والنظر في قانون الأسرة وإرث الأدوار المرتبط بالنوع الاجتماعي، وحقوق المرأة في العمل وريادة الأعمال؛ ففي السنوات الأخيرة جرت تعديلات محدودة جدًّا على قوانين العمل في الدول الستة، ولم تتم أي تغييرات بعد اعتماد الدساتير الجديدة فيما يتعلق بريادة الأعمال، ولم تحدث أي إصلاحات كبيرة تتعلق بالعناصر القانونية التي تؤثر في إقامة المشاريع أو إدارتها أو تنميتها؛ حيث إن هذه القوانين تعد محايدة من حيث النوع الاجتماعي بشكل عام.

وبوجه عام؛ تواجه المرأة العربية تحديات تتعلق بالنوع الاجتماعي في مكان العمل، ومجال ريادة الأعمال؛ في المسائل المتعلقة بالتوظيف، والمكافأة، وحتى في المزايا الاجتماعية والتقاعد؛ إذ تفرض بعض الأحكام الرامية إلى حماية المرأة قيودًا أو تكاليف إضافية على أصحاب العمل من القطاع الخاص، كما يمكن لإجازتي الأمومة والتقاعد المبكر للمرأة أن يؤثرا على دخلهن، هذا فضلاً عما تواجهه رائدات الأعمال من صعوبات في الحصول على تمويل لمشاريعهن، والافتقار إلى الخبرة وعلاقات العمل التي يكتسبها الرجال. كل هذه الأمور يمكن أن تعوق مشاركة المرأة في الاقتصاد.

ورغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتمكين المرأة اقتصاديًّا؛ إلا أن بعض التقارير والدراسات كشفت أن المرأة في الدول العربية تفضل العمل في القطاع العام، وتحديدًا في مجالي التعليم والصحة؛ كونهما الأكثر قبولاً مجتمعيًّا، فضلاً عما تواجهه من عقبات كبيرة أمام الترقية المهنية والوظيفية في بعض المجالات الأخرى (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017: 209). في هذا الصدد أيضًا تناولت بعض الدراسات العديد من المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة في العديد من المجالات؛ حيث يمكن تصنيف هذه المعوقات إلى معوقات اقتصادية، وسياسية، وثقافية أو تعليمية، وإدارية ومؤسسية، ومعوقات أخرى مرتبطة بالإعلام ومدى الوعي المجتمعي.

وهنا أشارت دراسة الحديدي (2008) إلى أن المرأة تعاني العديد من المعوقات التي تهمش فرص تمكينها، وتحد من مشاركتها الفعالة في عمليه التنمية؛ ومنها: الإجراءات البيروقراطية التي تعد

من أكبر المعوقات أمام الأعمال التجارية الصغيرة؛ وخصوصًا التي تعمل بها سيدات الأعمال بشكل أساسي، وهناك تحديات أخرى بسبب صعوبة التوفيق بين العمل وبين الالتزامات العائلية، وفي حالة صراع الأدوار؛ تكون الأولوية للمرأة في دورها الأسري، هذا فضلاً عن الأمية التي تمثل حاجزًا معلوماتيًّا أمام المرأة؛ فالمرأة الأمية لا تستطيع أن تشارك في التغيير الاجتماعي، ولا في التنمية بالقدر الذي تقدمه المرأة المتعلمة. وأضافت دراسة زايد (2015) لهذه المعوقات أساليب التنشئة الاجتماعية للمرأة؛ فيما يتعلق بحقوقها وواجباتها، وفكرة المرأة عن نفسها، وعن إمكانياتها وقدراتها التي عادة ما تكون لدى بعض النساء سلبية، بالإضافة إلى الصورة السلبية عن المرأة التي تقدمها بعض وسائل الإعلام، هذا فضلاً عن حرمان المرأة من بعض حقوقها الاقتصادية كالميراث، أو الانتقاص منه لصالح الرجال في الأسرة؛ حيث يعود ذلك إلى عادات وتقاليد تقوض حق المرأة في الملكية الخاصة، بالإضافة إلى ذلك هناك تفضيل للذكور لدى أرباب العمل عن الإناث؛ مما يقلص من نصيب المرأة في الوظائف.

ومما سبق يمكن إيجاز بعض المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة العربية بوجه عام، وتحد من ممارستها الفعلية لحقوقها؛ ومن ثم تمكينها اقتصاديًّا؛ وهي:

- ضعف الوعي العام بقدرات المرأة وفعالية دورها في التنمية؛ ومن ثم التقليل من شأن مشاركتها المجتمعية.
- عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها في بعض الأحيان بشكل قد يفرغها من مضمونها السليم، وتُفقد معه المناقشة الموضوعية لتلك القضية.
- فكرة المرأة عن ذاتها؛ التي قد تصل أحيانًا إلى عدم الثقة في قدرتها على المشاركة الفعلية في التغيير الاجتماعي، ودفع حرية التنمية في المجتمع.
- سيطرة بعض الأفكار والاتجاهات والقيم التي تشكل ذهنيه المرأة والمجتمع؛ حيث يتضمن الموروث الثقافي بعض الأفكار التي تحوي تمييزًا ضد المرأة في مناحي الحياة المختلفة؛ هذا فضلاً عما تواجهه المرأة العربية من معوقات تتعلق بالتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها، والتناقضات التي تظهر بين مختلف الأطر القانونية وبين التنفيذ على أرض الواقع؛ بمعنى الافتقار إلى آليات تنفيذ القوانين، والحواجز التي تحول دون تحقيق العدالة عند التعامل مع المرأة.

وفي سياق المجتمع العُماني؛ أشار تقرير التنمية البشرية لعُمان (2012) إلى أن قدرة المرأة على القيام بأدوارها تتوقف على مجموعة عوامل؛ منها: نظرة المجتمع إليها، والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها، وبما نالته من تثقيف وتأهيل ومعرفة، كما أن عدم

الإنصاف الذي يسود العلاقة بين المرأة وبين الرجل هو في الحقيقة ظاهرة عالمية؛ حيث تؤدي النساء ثلثي حجم العمل العالمي، ويكسبن عشر الدخل العالمي، كما أن الدساتير في معظم البلدان العربية تكرس مبدأ المساواة بين المواطنين عمومًا، وبين المرأة وبين الرجل تحديدًا؛ ورغم ذلك يظل مبدأ المساواة بين الجنسين عرضة للانتهاك، وما تزال هناك العديد من العقبات القانونية التي تواجه المرأة العُمانية في تطبيق الأطر القانونية والشرعية بوجه عام (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 192-206).

وقدم تقرير التنمية البشرية لعُمان (2012) ملخصًا لأهم المؤشرات التي تعوق المرأة العُمانية؛ منها: الفجوة الواضحة في توزيع وظائف الإدارة العليا والإشرافية في قطاع الخدمة المدنية والقطاع الخاص حسب الجنس، كما أن هناك العديد من العقبات القانونية التي ما زالت تواجه المرأة العمانية في تطبيق الأطر القانونية والشرعية، هذا إلى جانب أن الواقع المعيش للمرأة العمانية يشير إلى ضعف وعي المرأة بحقوقها القانونية.

وعلى جانب آخر رصدت الدراسة العديد من العقبات التي تواجه المرأة العمانية في إطار تمكينها اقتصاديًّا؛ وذلك من خلال مقابلات دارت حول أهم العقبات التي تواجه المرأة العمانية في إطار المشاريع الصغرى والصغيرة، وتؤثر على سير المشاريع؛ وجاءت هذه العقبات كالآتي:

- عدم التفرغ للمشروع نتيجة تغير الظروف الاجتماعية؛ كالزواج أو الطلاق أو الترمل؛ ومن ثم تفتقر المرأة لشرط الحصول على القرض؛ وقد يترتب على تغير الظروف الاجتماعية تعدد أدوار المرأة صاحبة المشروع؛ فقد تواجه مثلاً بضرورة الاهتمام بشخص مريض في البيت.
- ظروف الانتقال من مكان إلى آخر لاختلاف الأسباب؛ مما يسبب عدم الاستقرار في المشروع؛ ومن ثم يهدد استمرار عملها.
- سوء التخطيط، وعدم امتلاكهن مهارات إدارية وحسابية ومالية لإدارة المشروع، فضلاً عن التنافس مع العمالة الوافدة، هذا إلى جانب سياسة الإغراق؛ مثل انتشار أسواق صينية تبيع نفس المنتجات بسعر أقل رغم انخفاض الجودة.
- ومن المعوقات أيضًا موقع (مكان) المشروع؛ فعلى سبيل المثال يمكن أحيانًا أن يصبح غير مناسب أو غير ملائم نتيجة تغير الشارع أو البناية؛ كما حدث في الخط الساحلي الجديد في محافظة الباطنة على سبيل المثال.
- الإجراءات الحكومية والبيروقراطية.

- الجهات الممولة لا تساعد النساء بشكل كافٍ في عملية التسويق، هذا فضلاً عن عدم الدراية الكافية لصاحبات الأعمال بعملية التخطيط للمعارض للاستفادة منها بشكل أفضل -حسب قول أحد الموظفين: "ما يعرفوا يسوقوا"- أو تغليف المنتج، وإعداده بشكل يقبل عليه المستهلك؛ فلا يوجد ابتكار في عملية التغليف أو عرض السلعة؛ لإغراء المستهلكين والمساعدة في تقديم قيمة مضافة للمنتج.
- القيام بمشاريع مستهلكة في الواقع؛ بمعنى أن تكون هذه المشاريع منتشرة بكثرة، وتفتقر لعنصر التجديد والابتكار.
- حاجة صاحبات المشاريع إلى الظهور إعلاميًّا لتعريف المجتمع بهن في المجتمع وتدعيمهن.

وفي هذا السياق رصدت دراسة يقوم بها صندوق الرفد أهم الصعوبات التي تواجه المشاريع الصغرى والصغيرة من وجهة نظر المستفيدين من الجنسين، وجاءت مصنفة حسب الجنس في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) أهم التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات حسب الجنس 2017

التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات	ذكور %	إناث %	الجملة %
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	77.1	79.3	79.1
الأداء الاقتصادي الكلي	75.5	72.1	74.9
الضرائب والرسوم بشكل عام	77	68.9	74.9
غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع	73.9	65.3	74.7
معوقات ناجمة عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة وخاصة	71.2	65.3	72.4
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	67.8	55.4	65.4
صعوبة الحصول على الدعم الفني والمؤسسي	62.3	55	62.8
معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها «التضخم»	61.6	60.4	62.3
صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه	59.6	56.3	61.2
معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق	56.9	60.8	60.5
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	55.2	49.5	59.4
معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي	58.5	53.6	57.4

التحديات والصعوبات التي تؤثر في أداء المشروعات	ذكور %	إناث %	الجملة %
الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	55.7	37.8	51.7
صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية	41.5	38.3	43.4

المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017.

بقراءة الجدول رقم (4)؛ يتضح أن التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع من الجنسين الحاصلين على تمويل من صندوق الرفد؛ تبدأ بالتحديات التي تتعلق بالأطر المؤسسية والتشريعية المنظمة والمسيرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وبوجه عام تتبلور التحديات في ثلاثة محاور؛ هي:

1- تحديات مؤسسية من قبل الجهات الرسمية؛ وتتمثل في: الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، والضرائب والرسوم بشكل عام، والأداء الاقتصادي الكلي، وغياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع، ومعوقات ناجمة عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة وخاصة، فضلاً عن صعوبة الحصول على الدعم الفني والمؤسسي.

2- تحديات ترتبط بالسوق المحلي؛ مثل: المعوقات التي تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها (التضخم)، وصعوبة الحصول على التمويل بأنواعه، وضعف عملية التسويق، فضلاً عن صغر حجم السوق المحلي.

3- تحديات تتعلق بعملية التسويق الداخلي والخارجي؛ مثل: المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية، والأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، هذا فضلاً عن صعوبة الوصول إلى السوق المحلية.

أما الصعوبات التي تواجهها المرأة العُمانية صاحبة المشروع الصغير من واقع الدراسة؛ فإن الجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5) توزيع أسباب الصعوبات التي تواجه المشروعات القائمة للنساء عام 2017

سُوء التخطيط	%16
ضعف المهارات الإدارية والمالية والتسويقية	%45
عدم توفر القوى العاملة الوطنية والوافدة وعدم استقرارها	%5
موقع المشروع أصبح غير مناسب	%4
حالات اجتماعية خاصة	%4
عدم التفرغ لإدارة المشروع	%3
المنافسة الشديدة غير المتكافئة	%14
أسباب أخرى	%9

المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017

يشير الجدول رقم (5) لأهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة صاحبة المشروع الممول من صندوق الرفد؛ وجاءت أغلبها تعكس تدني قدرات النساء الإدارية والفنية؛ سواء في عملية إدارة المشروع أو في تسويق منتجاته؛ لذا شكل كل من ضعف المهارات الإدارية والمالية والتسويقية وسوء التخطيط أهم الأسباب وراء فشل المشاريع، هذا فضلاً عن المنافسة الشديدة غير المتكافئة داخل السوق المحلي، وعدم توفر القوى العاملة الوطنية والوافدة وعدم استقرارها، ومكان المشروع، والظروف الاجتماعية التي قد تطرأ على حياتها الاجتماعية فتهدد مسيرة المشروع، وغيرها من الأسباب.

أما التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا؛ فقد رصدتها الدراسة الميدانية داخل أروقة الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ من خلال مقابلات مع بعض الموظفين، وبعض المستفيدات من أصحاب المشاريع؛ حيث جاءت استجاباتهم كالتالي:

- نظرة المجتمع الدونية للمرأة في جميع المستويات؛ فعلى سبيل المثال هناك خوف ينتاب بعض الشركات والمؤسسات من التعاقد مع النساء صاحبات الأعمال لمدة طويلة؛ حيث يأتي الخوف من عدم التزام المرأة وتحمل المسئولية.
- يصعب وصول المرأة -في إطار المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها نساء جامعيات- إلى منصات الاجتماعات الكبرى للشركات والمؤسسات التي تتعامل معها.

- كما تواجه المرأة أحيانًا مشكلة عدم التوازن بين أدوارها الاجتماعية وبين عملها في مشروع خاص بها؛ وهذا دون شك يؤثر على استمرار المشروع؛ نتيجة تداخل أدوارها وصراعها أحيانًا.
- تعاني النساء العُمانيات من عدم وجود ثقة كاملة في المرأة؛ لعرض أفكار تخص مشاريع على المستوى العام؛ حسب قولهن.
- هناك خوف لدى المرأة من المبادرة، وأيضًا لديها خوف من نظرة المجتمع؛ وهذا يعرقل مسيرتها نحو تطوير مشروعها.
- إلى جانب ما سبق فإن بعض النساء لديهن فوبيا مواجهة الجمهور أحيانًا، أو غير قادرات على التحدث باللغة الإنجليزية بطلاقة خاصة في المشاريع الحديثة والمبتكرة.

2- آليات مواجهة تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة:

أما سبل مواجهة تحديات تمكين المرأة العربية اقتصاديًّا عمومًا، والمرأة العُمانية على وجه الخصوص؛ فيمكن سردها كالآتي:

- اهتمام السياسة الاجتماعية بآثار إعادة التوزيع للسياسات الاقتصادية الكلية، وحماية الناس من تقلبات السوق، وظروف العصر المتغيرة، وتعزيز الإمكانيات الإنتاجية لدى فئات المجتمع دون تمييز.
- طرح قضية تمكين النساء اقتصاديًّا على الأجندة السياسية للدولة، ومنحها أهمية داخل المناقشات والحوار الوطني الموضوعي.
- التأكيد على زيادة الاهتمام بالترويج للمساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية؛ وهي: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والعمالة، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.
- بناء قدرات الحكومات، ومنظمات أصحاب العمل، ومنظمات العمال؛ في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين في بيئة العمل، وضمان أن تدرج المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال خلال المناقشات الثلاثية بشأن عالم العمل، وتعزيز التمثيل النسائي في مراكز صنع القرارات.
- ضرورة الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية مصنفة حسب النوع الاجتماعي، ومتعلقة بالتعليم والمشاركة الاقتصادية؛ حيث يؤدي عدم توفرها إلى إيجاد صعوبات أمام الحكومات في سن سياسات مستنيرة تدعم توظيف المرأة، وريادتها للأعمال، فضلاً عن متابعة هذه السياسات بصفة منتظمة.

- النظر بعناية للتشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها محليًّا؛ في إطار حقوق المرأة، وطرح آليات تنفيذ تواكب حركة تغير المجتمع، وتحقيق العدالة عند التعامل مع المرأة في كافة المجالات.
- مواجهة صريحة لمعدلات الأمية الأبجدية، واستخدام التكنولوجيا بين النساء؛ حيث يعد ذلك حاجزًا معلوماتيًّا أمام المرأة؛ حيث تفتقر للقدرة على المشاركة الفعالة في التغيير الاجتماعي، وفي التنمية بالقدر الذي تقدمه المرأة المتعلمة.
- الاهتمام بدراسة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها النساء؛ مثل مشكلات التوافق الزواجي، والطلاق، والإرث والانتقاص منه لصالح الرجال في الأسرة؛ حيث يعود ذلك إلى عادات وتقاليد تقوض حق المرأة في الملكية الخاصة؛ وهذا دون شك يزيد من الأعباء على كاهل المرأة جراء الالتزامات العائلية، وصعوبة التوفيق بين عملها وبين أسرتها؛ وفي حالة صراع الأدوار تكون الأولوية عند المرأة لدورها الأسري.
- الاهتمام بصورة المرأة التي تقدمها وسائل الإعلام؛ وذلك لرفع الوعي العام بقدرات المرأة وفعالية دورها في التنمية؛ ومن ثم تقديم إضاءات واضحة حول مشاركتها المجتمعية، هذا إلى جانب عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها بشكل يعكس مضمونها في إطار من المناقشة الموضوعية؛ وهذا -دون شك- ينمي فكرة المرأة عن ذاتها، ويشعرها بمزيد من الثقة في قدرتها على المشاركة الفعلية في التغيير الاجتماعي ودفع عجلة التنمية في مجتمعها.

ومؤخرًا خلصت المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى عدة توصيات خلال ندوة عقدت في نوفمبر 2018؛ تحت عنوان "التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره على التنمية"؛ من ضمنها أهمية تجديد الخطاب الديني حول حقوق المرأة ودورها في المجتمع؛ بإرساء ثقافة وبيئة تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وإعداد برامج عربية مشتركة لتدريب المرأة وتعزيز قدراتها، وأيضًا تعزيز دور المصارف ومؤسسات التمويل في التمكين الاقتصادي للمرأة، ومراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بها؛ بما يكفل خلق بيئة اقتصادية تساهم في تمكين المرأة اقتصاديًّا، وإلزام الشركات والمؤسسات بتوفير فرص عمل حقيقية للمرأة المستفيدة من برامج التدريب.

كما أطلق "برنامج التنافسية" التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية منتدى جديدًا للتمكين الاقتصادي للمرأة؛ أشار خلاله إلى عدد من الأولويات تساهم في تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ منها توفير شبكة إقليمية بين الممثلين الحكوميين وغير الحكوميين لتعزيز المناقشات، وتبادل الممارسات الجيدة بخصوص تعزيز المساواة بين الرجل وبين المرأة في الاقتصاد (www.hayat-web.com)، ومؤخرًا أعلنت وكالة الأنباء العُمانية في 2018/12/14 عن تدشين ديوان البلاط

السلطاني لأضخم تجمع لأفكار المشاريع التقنية الناشئة ضمن البرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب من الجنسين (مسار الشباب) بمركز عُمان للمؤتمرات والمعارض بولاية السيب، بالتعاون مع محرك البحث جوجل؛ وذلك بمشاركة 600 شاب وشابة تم تقسيمهم إلى 30 مجموعة لتقديم أفكار تقنية جديدة؛ بحيث تكون مشاريع مستقبلية ناشئة؛ من خلال حلقات عمل على مدار يومين، وتقوم لجنة التحكيم باختيار 100 فكرة من سباق الأفكار لشباب عُمان؛ تتعلق بمختلف المجالات؛ كالصحة، والسياحة، والاقتصاد، وغيرها؛ بهدف إيصالها للأسواق لخدمة المجتمع العُماني في دعم الاقتصاد الوطني؛ فالبرنامج الوطني لتنمية مهارات الشباب أطلق بمباركة سامية كريمة من لدن صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، حفظه الله ورعاه (وكالة الأنباء العُمانية، 2018/12/14).

سادساً: النتائج المستخلصة والتوصيات

في إطار الاهتمام بقضايا تمكين المرأة؛ فقد أضحى هناك اهتمام عالمي وإقليمي ووطني بقضايا المرأة، وضرورة تمكينها مجتمعيًّا في مجالات الحياة كافة؛ لتحقيق التنمية عن طريق توسيع الخيارات أمامها، والتغلب على ظاهرة التمييز ضدها، والتخلص من معوقات تمكينها.

وتشهد الساحة في وقتنا الراهن زخمًا هائلاً؛ خاصة خلال عامي 2017 و2018؛ بسطوع قضايا التمكين الاقتصادي للمرأة العربية؛ وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية في مجتمعاتنا العربية؛ إلا أنها في حاجة إلى المزيد؛ ففي السلطنة، هناك زخم هائل في الأطر المنظمة لحقوق المرأة في مجال العمل، ومؤخرًا شهدت السلطنة نقلة نوعية في توفير قاعدة بيانات؛ تعد بمثابة قوة ناعمة للسلطنة بوجه عام، وتساهم بدور فعال في إطار قضايا المرأة بوجه خاص؛ حيث إنها تسهم بدور مهم في إطار السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030). وقد خصص تقرير مستقل ضمن التقارير المتتابعة في هذا المجال للهدف الخامس للتنمية المستدامة (2030)؛ الخاص بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

وقد مر مفهوم تمكين المرأة بمراحل جسدت التحولات المجتمعية الأساسية تاريخيًّا؛ ومن ثم تحول من مفهوم محوري يسعى إلى تحرير المهمشين ودعم دورهم ومشاركتهم؛ إلى مفهوم استيعابي يسعى إلى اندماجهم في المجتمع عامة، وفي منظومة التنمية خاصة؛ وذلك من خلال أجندة ومناهج وسياسات وأهداف المؤسسات الدولية؛ مثال ذلك استراتيجية تمكين المرأة التي تضمنتها وثائق الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة، التي صدرت عن المؤتمرات المتتابعة في هذا الإطار، وانتهت بإعلان الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، وأهداف التنمية المستدامة (2030). وتبلور مفهوم تمكين النساء اقتصاديًّا؛ بحيث يهدف إلى المساهمة في إدماج المرأة، (الفقيرة

خاصة) في صلب عملية التنمية؛ وهنا يؤكد الخبراء في مجال حقوق الإنسان والمرأة على أن أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة تتمثل في أنه يساهم في اتخاذ القرارات التي تعبر عن إرادتها دون ضغوط اقتصادية، وأيضًا يعزز مكانتها في الأسرة، كما يرتبط التمكين الاقتصادي للمرأة بكافة أبعاد تمكين المرأة الأخرى السياسية والاجتماعية وغيرها؛ حيث الانتقال من مفهوم "المرأة في التنمية" إلى منهج "النوع الاجتماعي والتنمية".

وهناك اتجاهات عديدة ترصد تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ منها: المشاريع الصغيرة والكبيرة، ودعم الأسر المنتجة، وتقديم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية التنموية لفرص حقيقية لمشاركة المرأة اقتصاديًّا، وتوفير التدريب لها وإكسابها المهارات اللازمة لذلك، هذا فضلاً عن وضع قضية تمكين المرأة كمؤشر للتنمية الاقتصادية، كما يطرح على الساحة الدولية مفهوم العمل المرن، واستخدامه كاتجاه في عمليات تمكين النساء اقتصاديًّا.

وبالنسبة لأهم مؤشرات تمكين المرأة العُمانية؛ فقد أشارت الدراسة إلى أن التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي صاحبت مراحل التنمية المتعاقبة في السلطنة؛ أدت إلى اتساع فرص العمل والاستخدام، وزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية؛ وذلك سعيًا لمزيد من مشاركة المواطنين من الجنسين في الاقتصاد الوطني، وفتح مجالات عمل جديدة للمرأة. وبوجه عام يعتبر ما تشغله المرأة في المجال العام منخفضًا نسبيًّا؛ سواء كان في الوظائف القيادية في القطاعين الحكومي والخاص، أو في حجم تمثيلها في المؤسسات البرلمانية؛ مثل مجلسي الدولة والشورى، هذا فضلاً عن دورها كمتطوعة في مؤسسات المجتمع المدني؛ ومع ذلك فإن تجربتها تعد أفضل من تجارب أخرى في دول عربية كثيرة.

ورصدت الدراسة الميدانية بعض نماذج تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا. وقد أشارت البيانات إلى تزايد مستمر في نسبة مشاركة المرأة العُمانية؛ فمن المؤسسات الفاعلة في هذا المجال الهيئة العامة للصناعات الحرفية؛ التي تميزت بنسبة نساء مرتفعة بلغت (88%)، وصندوق الرفد، والهيئة العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (30%)، وأنشطة المرأة الريفية والساحلية؛ حيث تلعب المرأة دورًا فاعلاً في كافة محافظات السلطنة في الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي. كما برزت بوضوح نماذج من المشاريع غير التقليدية التي عكست ملامح التجديد والابتكار؛ خاصة في مشاريع النساء بالهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة لأهم التحديات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة العربية عمومًا، والعُمانية على وجه الخصوص؛ فهي تتركز في: ضعف الوعي العام بقدرات المرأة وفعالية دورها في التنمية، وفكرة المرأة عن ذاتها وعدم الثقة في قدرتها على المشاركة في التنمية، هذا فضلاً عن الافتقار لآليات تنفيذ الأطر التشريعية المنظمة لتمكين المرأة اقتصاديًّا. وعلى مستوى السلطنة هناك تحديات تواجه المرأة في إطار تمكينها اقتصاديًّا؛ هي: تحديات مؤسسية من قبل الجهات

الرسمية تتمثل في: الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، فضلاً عن صعوبة الحصول على الدعم الفني والمؤسسي، هذا إضافة لتحديات ترتبط بالسوق المحلي؛ مثل: معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها (التضخم)، وصعوبة الحصول على التمويل بأنواعه، ومعوقات تتعلق بضعف عملية التسويق، ومعوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي. وفي النهاية تحديات تتعلق بعملية التسويق الداخلي والخارجي؛ مثال: المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية، والأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وصعوبة الوصول إلى السوق المحلية.

وانتهت الدراسة إلى وضع آليات لمواجهة التحديات التي تواجه المرأة في إطار تمكينها الاقتصادي؛ تعد بمثابة توصيات أيضًا؛ وهي:

- اهتمام السياسة الاجتماعية بآثار إعادة التوزيع للسياسات الاقتصادية الكلية.
- زيادة الاهتمام بالمساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الاستراتيجية.
- بناء قدرات الحكومات ومنظمات العمل والأعمال في إطار تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل.
- ضرورة الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية، مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وتتعلق بالتعليم والمشاركة الاقتصادية.
- ضرورة التأكد من مدى تحقيق الالتزامات الدولية والدستورية في إطار حقوق المرأة وعدم التمييز ضدها.
- مواجهة معدلات الأمية الأبجدية، واستخدام التكنولوجيا بين النساء.
- الاهتمام بصورة المرأة التي تقدمها وسائل الإعلام.

وفي النهاية؛ فإن الوصول إلى تمكين اقتصادي للمرأة في سياق المجتمع العُماني لا يتم إلا بتفعيل الأطر التشريعية الخاصة بالمرأة في كافة المجالات، فضلاً عن المساواة في ظروف العمل، وإعادة صياغة الأدوار القائمة على أساس النوع الاجتماعي، والاهتمام بتصنيف قواعد البيانات حسب الجنس على كافة المستويات؛ لرؤية مستويات تمكين المرأة بشكل أكثر وضوحًا، هذا إلى جانب محاولة تغيير الصورة الذهنية لدى مديري مؤسسات العمل والأعمال؛ للحد من التمييز ضد المرأة، ومنحها فرصة لتأكيد ذاتها وقدراتها بشكل أكثر يسرًا.

مراجع:

1- الكتب

- البلوشي، فاطمة، (2013)، دور التكوينات الاجتماعية في دعم المرأة العُمانية للتمثيل السياسي: دراسة مطبقة على المترشحات لمجلس الشورى (1998-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

- الحديدي، رضا عبد الرحمن، (2008)، المرأة في مواقع القيادة في القطاع الخاص، المؤتمر الثامن للمجلس القومي للمرأة، تحت عنوان "المرأة المصرية في مواقع القيادة"، المجلس القومي للمرأة، فرع كفر الشيخ، 16 مارس، جمهورية مصر العربية.

- الساعاتي، سامية حسن، (2006)، المرأة والمجتمع المعاصر، سلسلة العلوم الاجتماعية: القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- الطريف، غادة عبد الرحمن، (2014)، معوقات تمكين المرأة السعودية في سوق العمل، مج 21 ع 88، مستقبل التربية العربية، مصر.

- اللمكي، سيف، (2008)، رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عُمان: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط.

- النبلاوي، عايدة فؤاد، (2007)، عولمة الاقتصاد وسياسات العمل ومنظمات الأعمال: دراسة سوسيولوجية، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مجلة علمية محكمة، العدد الأول. (ص.ص 44-70).

- النبلاوي والهاشمي، (2010)، المشاريع الاجتماعية الموجهة للنهوض بالمرأة العُمانية: دراسة مسحية، منظمة المرأة العربية، 2010. (بالاشتراك)، (ص43).

- النبلاوي، وآخرون، (2014)، التراث الثقافي والسياحة: دراسة أنثرويولوجية لبعض الحرف التقليدية في المجتمع العماني، بحث قدم لكونجرس السياحة الدولي السابع في مسقط، في الفترة من 2 إلى 4 ديسمبر 2014، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

- النبلاوي، عايدة فؤاد، (2015)، واقع المرأة العُمانية وفق المعطيات الرسمية والاجتماعية، في الكتاب الشهري لمركز المسبار للدراسات والبحوث بعنوان "نساء الخليج واليمن"، الكتاب السابع والتسعون، يناير 2015، (ص.ص277-311).

- النبلاوي، (2014)، الثقافة الشعبية وتنمية الحرف التقليدية: دراسة أنثروبولوجية لبعض القرى في المجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد العاشر، يوليو 2012، (ص.ص85-144).

- النبلاوي، والهاشمي، (2017)، قراءة سوسيولوجية في محتوى قانون الطفل: محاولة للاقتراب من واقع الطفل العُماني، المؤتمر العلمي الأول حول الطفل "ثقافة الطفل العربي بين الواقع وتحديات المستقبل"، في الفترة من 17 إلى 19 نوفمبر، سلطنة عُمان.

- بدران، محمود عبد الرشيد، (2006)، علم الاجتماع ودراسات المرأة: تحليل استطلاعي، مشروع توثيق الإنتاج العربي في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

- حلمي، إجلال، (2003): العولمة وقضايا المرأة والعمل، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

- جمعة، سلوي شعراوي، (2000)، نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة واتخاذ القرار، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية: تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، القاهرة، في الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر.

- جمعة، سلوى شعراوي، (2005)، مواطنة المرأة: جدلية التمكين والتهميش، المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية بعنوان "المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية"، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية.

- ردايدة، يسري صالح، (2017)، التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة العربية: دراسة مقارنة (الأردن، مصر، المغرب، الجزائر، السعودية)، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

- زايد، أميرة، (2015)، الاتجاهات الحديثة في تمكين المرأة لتنمية المجتمع، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 67، السعودية، (ص.ص 325-359).

- سليمان، نسرين وحيد وآخرون، (2013)، دور التمكين الاقتصادي للمرأة في مواجهة الفقر: دراسة ميدانية على عينة من النساء بقرية الحرانية محافظة الجيزة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مصر، (ص.ص 1-254)، دار المنظومة.

- شكري، علياء، (2003)، قضايا المرأة المصرية بين التراث وبين الواقع: دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، الكتاب الثالث عشر، ضمن تقارير بحث "التراث والتغير الاجتماعي"، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

- صالح، أماني (2000)، التمكين السياسي في الوطن العربي: الشروط والمحددات (دراسة حالة للتمكين السياسي في الكويت وقطر)، القاهرة، جمعية دراسات المرأة والحضارة.

- طنطاوي، سيد (2004)، من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة، ط 4، القاهرة، المجلس القومي للمرأة.

- مكانداويري، ثانديكا.(2008)، سياسات التنمية الاجتماعية: تحديات جديدة للعلوم الاجتماعية، ترجمة محمد البهنسي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)، مصر، عدد 189، (ص.ص 21-39).

- والبي، سيلفيا (2005)، قياس مدى تقدم المرأة في عصر العولمة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، عدد (184).

2- تقارير ومنشورات:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2003.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، (2005)، نحو نهوض المرأة في الوطن العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية (2016)، "نهج التنمية البشرية وخطة عام 2030"، الأمم المتحدة.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2016، تقرير التنمية الإنسانية العربية.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2016، تقرير التنمية البشرية.

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2009.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (2018)، المرأة العُمانية، سلسلة الإحصاءات المجتمعية، 3، سلطنة عمان.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار 46، أغسطس 2018، بيانات عام 2017، سلطنة عمان.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (الهدف الثالث: الصحة الجيدة)، العدد 1، 2018، سلطنة عمان.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (الهدف الرابع: التعليم الجيد)، العدد 2، يوليو 2018، سلطنة عُمان.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 (الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين)، ع 3، أكتوبر 2018، سلطنة عُمان.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وزارة التنمية الاجتماعية، المرأة العُمانية: دور بارز ومتواصل في خدمة الوطن في مسيرته التنموية، إصدار 2017، سلطنة عُمان.

- المجلس الأعلى للتخطيط، تقرير التنمية البشرية، 2013، سلطنة عُمان.

- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية: أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس، مج 37، عدد3، سبتمبر 2017، جامعة الدول العربية.

- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمؤسسات (ريادة)، التقرير السنوي "ريادة"، 2016، سلطنة عُمان.

- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رواد الأعمال، العدد 48، أكتوبر 2018، السنة الرابعة، سلطنة عُمان.

- صندوق الرفد، إحصائيات ومؤشرات حتى نهاية عام 2017، سلطنة عُمان.

- منظمة العمل الدولية، الاجتماع الإقليمي الثاني عشر، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، من 11 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2011.

- وزارة الاقتصاد الوطني، تقرير التنمية البشرية: عُمان 2003، سلطنة عُمان.

- وزارة الداخلية، (2000)، تقرير سنوي، سلطنة عُمان.

- وزارة الداخلية، (2011)، بيان انتخابات مجلس الشورى، سلطنة عُمان.

- Padmaja Mallavajjula, Vidhigya (2015). Empowerment of Women under Socio-Economic and Political Sphere in the Light of Indian Constitution: Vol 10, No 2 Jul-Dec, 2015.

- Rajashree Shinde, Ashwini Joshi. (2016). Socio-economic Empowerment of Women through Micro-financing : A Study of Self Help Groups in Pune City, Journal of Commerce and Management Thought, Vol. 7-4, 2016, pp 633-655.

- Scrimshaw, Susan.C.M, 1987, Rapid Assessment Procedures for Nutrition and Primary Health Care.

3- مواقع إليكترونية:

- المرأة العُمانية: دور ملموس في دفع عجلة التطور والمساهمة في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية، أكتوبر 2017. http://alwatan.com/details/220975_15

- تمكين المرأة اقتصاديًّا .. معوقات صعبة وآمال طويلة، الخميس، 1 فبراير 2018.
http://www.hayatweb.com/article

- التنمية المستدامة وتمكين المرأة: التحديات والرؤى، 2011.
http://Bintsultan.blogspot.com

- تمكين المرأة اقتصاديًّا إحدى ركائز التنمية الشاملة، https://www.addustour.com

- وكالــة الأنبــاء العمانيــة، 14/ 12/ 2018، الموقــع الرســمي، OMAN NEWS AGENCY (ONA)).

Missing links in Contemporary Research Patterns on Women's Economic Participation in The Arab Region

الحلقات المفقودة في أنماط البحوث المعاصرة حول المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية

الدكتورة/ مهريناز العوضي

مديرة مركز المرأة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا)

Abstract

Women's low labour force participation is a key socioeconomic obstacle to sustainable development in the Arab region. This paper argues that although the issue is multifaceted in nature, it is often examined from an economic perspective and in isolation from the broader gender context in Arab States, which is marked by gender inequalities in the legal, social and even political spheres[1]. As a result, compared to other regions, contemporary research into the drivers of low female economic participation rarely integrates issues such as the unequal distribution of unpaid care work or violence against women. The paper reviews these "missing links" and suggests pathways towards a holistic research agenda that reframes and integrates these hitherto overlooked gender issues into analysis of women's economic participation.

1. Introduction

Women's economic empowerment is at the heart of the 2030 Agenda for sustainable development and underpins the achievement of all Sustainable Development Goals (SDGs). In addition to Goal 5 on gender equality and the empowerment of women, women's economic participation is notably essential to end poverty in its all forms (Goal 1), ensure inclusive and equitable quality education for all (Goal 4) and promote sustained and inclusive economic growth (Goal 8). Women's economic empowerment ensures that they can benefit equally from development in coherence with the principles of right to development and "no one left behind", on which the 2030 Agenda is founded.

Increasing the economic participation of women constitutes a potential boon for the economic and social development of Arab States. A study by the McKinsey Global Institute suggests that countries in the Middle East and North Africa could increase their combined GDP by 47 per cent by 2025 by achieving the equal participation of men and women in the econo-

(1) The 22 Arab States are Algeria, Bahrain, Comoros, Djibouti, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Morocco, Mauritania, Oman, Palestine, Qatar, Saudi Arabia, Somalia, The Sudan, The Syrian Arab Republic, Tunisia, The United Arab Emirates and Yemen.

my.[1] Women's economic empowerment has been linked with a variety of positive outcomes, including reduced household poverty, improvements in health and education and greater environmental sustainability.[2] Economic empowerment is also an important driver of change towards equality and women's empowerment in all aspects of societies, itself a stated priority of all Arab States.[3]

In practice, and despite some national disparities, the Arab region as a whole continues to trail behind global averages regarding women's economic participation. According to modelled ILO data, the regional average rate of participation of women in the formal labour force reached 20.9 per cent in 2017, compared to the world average of 48.7 per cent, and less than a third of the rate for men (75 per cent).[4] There are noticeable gender gaps in job quality and average wages. The Arab region displays the highest gender gap in vulnerable employment, with women making up the majority of informal labour market workers. Women exit the labour market at faster rates and partake more in unpaid employment in family businesses.

(1) McKinsey Global Institute, The power of parity: How advancing women's equality can add $12 trillion to global growth (2015). Available from:
https://www.mckinsey.com/~/media/McKinsey/Featured%20Insights/Employment%20and%20Growth/How%20advancing%20womens%20equality%20can%20add%2012%20trillion%20to%20global%20growth/MGI%20Power%20of%20parity_Full%20report_September%202015.ashx
(2) UNDP, Powerful Synergies: Gender Equality, Economic Development and Environmental Sustainability (2012). Available from:
http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/womens-empowerment/powerful-synergies.html
and, UNDP, Human Development Report 2016. Available from http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf
(3) Bessma Momani, "Equality and the Economy: Why the Arab World Should Employ More Women", Brookings Doha Center Policy Brief (2016). Available from:
https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/12/bdc_20161207_equality_in_me_en.pdf
and Valentine M. Moghadam, "Women, work and family in the Arab region: Toward economic citizenship", Paper prepared for Expert Group Meeting for Middle East and North Africa, Doha, 2-3 June 2013 "Protecting the Arab Family from Poverty: Employment, Social Integration and Intergenerational Solidarity (2013). Available from:
http://www.qscience.com/doi/pdf/10.5339/difi.2013.arabfamily.7
(4) ESCWA, Policy Brief on Arab Women's Economic Empowerment (2017). Available from:
https://www.unescwa.org/publications/policy-brief-arab-women-economic-empowerment

Although less educated women are less likely than women with higher education to enter the labour force, and more at risk of entering the informal sector, women with high educational attainment also face significant barriers, such as professional marginalization and high unemployment rates.[1]

This paper argues that the analysis of the drivers of women's economic participation is often conducted in isolation from broader gender inequalities and dynamics in Arab societies, including in the legal, social and political sphere. The research gap leads to an incomplete analytical picture that fails to factor in the impact of women's generally lower status within Arab societies on their economic empowerment. This research gap also has negative policy implications, as policies deployed to date have not brought forward the expected positive social and economic transformation. As a remedy, the paper advocates for a revised research agenda on women's economic participation in the Arab region by highlighting some of the "missing links" and suggesting how to create stronger linkages between the economic and social spheres. Such an agenda can, in turn, provide the basis for the development of holistic policy responses by Arab States.

2. What's holding women back?

Women's lower rates of economic participation cannot be understood outside of the broader state of gender equality in the Arab region. Women in the region face diverse, multi-dimensional, and intersecting forms of discrimination in the legal, social, economic and political spheres, which result in gender inequalities across a variety of indicators.[2] These gender inequalities are compounded and mutually reinforcing. Taken as a whole, they create and perpetuate the lower status of women in Arab societies.

(1) Niels Spierings, Jeroen Smits and Mieke Verloo, "Micro- and macrolevel determinants of women's employment in six Arab countries", Journal of Marriage and Family, vol. 72, No. 5, (October 2010), pp. 1391-1407.

(2) For a comprehensive list of initiatives and best practices in the region, see UN Women, The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region (2016). Available from: http://www2.unwomen.org/-media/field%20office%20arab%20states/attachments/2016/business%20case%20report%20en%202016.pdf?la=en&vs=215

The exclusion of women in the economic sphere is sustained by a continuum of patriarchal practices that take place in the private and public spheres. These practices are interlinked, dynamic and self-perpetuating. The patriarchal structure of the household, for example, reflects the subordinate position of many Arab women and the discrimination they face inside and outside their homes. Such discriminations extend into the public sphere through a variety of patriarchal structures and practices. In her seminal work, Theorising Patriarchy, Walby highlights six categories of patriarchal structures that connect the private with the public: the state; household, paid employment, tradition, sexuality and violence.[1]

Women's lower status, resulting from these multiple forms of discrimination in the public and and private sphere, has a negative impact on their economic participation. It ascribes a lower value to women's economic contribution[2] and diminishes their agency, for example by restricting their ability to take independent decisions regarding their education and their employment as well as the use of their own earnings. This results in all-too-familiar scenarios, for example families encouraging their son, rather than daughter, to pursue higher and further education and enter higher-paying occupations. Similarly, women are comparatively much more likely to be discouraged from working by their husbands, notably to take care of children and the household, than the opposite. In cases where the family is not in need of a second income generated by the woman, women generally stay at home, whether it is their choice or not. These familiar situations limit the outcome of women's economic participation to its mone-

(1) Walby refers to the patriarchal structure of paid employment to show how women are mobilized from their exclusion within the household to perform unpaid work to a paid job that segregates in many forms. See Sylvia Walby, Theorising Patriarchy (1990).

(2) This is not unique to the Arab region: at the global level, phenomena such as the gender pay gap for work of equal value and the decrease in average pay when women enter formerly masculine occupations in greater number are well-documented. For a comprehensive discussion, see Francine D. Blau and Lawrence M. Kahn. "The Gender Wage Gap: Extent, Trends, and Explanations", Journal of Economic Literature, vol. 55, No. 3 (2017), pp. 789-865, as well as Asaf Levanon, Paula England and Paul Allison, "Occupational Feminization and Pay: Assessing Causal Dynamics Using 1950–2000 U.S. Census Data," Social Forces, Vol. 88, No. 2, (December 2009), pp. 865–891. It is also noteworthy that women's economic marginalization is self-perpetuating: with fewer women able to exercise and demonstrate their talents in all and any fields of economic activity, societal prejudices regarding the value of women's contribution are more difficult to challenge.

tary value and disregard the capability aspect and the other social benefits that women and the society can gain from this engagement.

The policy actions taken by Arab States to remove barriers have proved insufficient, as demonstrated by the stagnation of women's rate of economic participation.[1] A key reason for this limitation has been the piecemeal approach of Arab governments. Although policy efforts to, inter alia, lift occupational restrictions, close educational gaps, develop the care economy, challenge stereotypes or facilitate women's entry into specific industries should not be discarded, such efforts rarely fit into a comprehensive and sustained approach toward women's economic empowerment.[2]Moreover, the policies and strategies implemented by Arab States did not necessarily succeed in addressing the compounded nature and mutually reinforcing effect of gender inequalities, not only in the economic sphere but also in the legal, social and political spheres.

Accordingly, there has been an increasing recognition, both by researchers and policy-makers, that the "puzzle" of women's low economic participation cannot be solved without addressing broader gender inequalities as well. For example, legal discrimination has been convincingly linked to women's economic empowerment in recent research including by the

(1) The average rate of participation in the formal economy for Arab States rose by only 1.6 percentage point between 1990 and 2017. See:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS?locations=1A

(2) For a comprehensive list of initiatives and best practices in the region, see UN Women, The Business Case for Women's Economic Empowerment in the Arab States Region (2016). Available from:
http://www2.unwomen.org/-media/field%20office%20arab%20states/attachments/2016/business%20case%20report%20en%202016.pdf?la=en&vs=215

OECD.[1] This paper argues that the scope of enquiry on the barriers to women's economic participation could be expanded further, by incorporating two salient issues that are rarely integrated within such research, namely unpaid care work and endemic violence against women.[2] These issues are integral to the unequal access of women to the labour market, and together highlight women's lower status within Arab societies. They need to be reframed as economic participation issues; the below section suggests how.

Unpaid care work

The Arab region maintains the world's largest gender gap in the distribution of unpaid care work.[3] In five out of seven Arab countries for which data is available, women spend more than five times more time doing unpaid care work compared to men. In Morocco, the ratio approaches seven. The gender gap is less pronounced in Oman and Qatar (due to widespread reliance on paid household workers), although women still spend twice

(1) See OECD, Women's Economic Empowerment in Selected MENA Countries: The Impact of Legal Frameworks in Algeria, Egypt, Jordan, Libya, Morocco and Tunisia (2017). Available from: http://www.oecd.org/mena/competitiveness/Brochure-WEEF-EN.pdf.
It is also noteworthy that some Arab States have witnessed constitutional and legal reform, including provisions for gender equality in the new constitutions of Morocco (2011), Tunisia (2014) and Egypt (2014), and the removal of discriminatory laws in several Arab States. Assessing the impact of such reform on women's economic participation should be high on the agenda of future researchers. In the meantime, however, all Arab States maintain at least some form of legal and/or discrimination. See ESCWA, UNDP, UNFPA and UN Women, Gender Justice & the Law – Assessment of laws affecting gender equality in the Arab States region (2018, forthcoming).
(2) The two issues have been chosen for several reasons. At the empirical level, their impact on women's economic participation is important and understudied. At a practical level, they are the focus of recent work at ESCWA. Nevertheless, a similar analysis should be conducted for other areas, for example discrimination in the legal and political spheres, potentially as an extended version of the present paper.
(3) Unpaid care work refers to services provided without remuneration within a household for its members, including care of persons, domestic chores and voluntary community work, as per OECD definition.

as much time as men on unpaid care work.[1] All in all, it is estimated that women undertake as much as 80 to 90 per cent of all unpaid care work in the Arab States.[2]

The uneven distribution of unpaid care work reflects dominant gender norms and expectations in patriarchal societies, which define the respective role of women as primary caregivers and of men as main breadwinners.[3] Nevertheless, this clear delineation does not necessarily reflect the individual preferences of Arab women and, to a lesser degree, men. A 2017 ILO-Gallup survey found that a majority of women in the Arab States would prefer to be either working at paid jobs or be in situations in which they could both work and take care of their families.[4]

The gender gap in unpaid care work constitutes a direct barrier to women's ability to participate in the labour force and prevents them from pursuing job opportunities. Women who work outside the home face a so-called "double burden" of responsibilities at the professional and household level, which is likely to be detrimental to their career progression.[5] As the low rate of participation in the formal economy suggest, however, in most cases the uneven distribution of unpaid care work makes it simply impossible for women to conjugate their care duties with the pursuit of a professional career. Compared to other regions, the impact of the uneven distribution of unpaid care work is further accentuated in Arab States by the lack of appropriate public services and infrastructure, as well as the underdevelopment of the care economy.

(1) Jacques Charmes, "Time Use Across the World: Findings of a World Compilation of Time Use Surveys", UNDP Human Development Report background paper (2015). Available from: http://www.hdr.undp.org/sites/default/files/charmes_hdr_2015_final.pdf

(2) OECD Development Center, Unpaid Care Work: The missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes (2014). Available from: https://www.oecd.org/dev/development-gender/Unpaid_care_work.pdf

(3) Valentine M. Moghadam, op. cit.

(4) The opinion was shared by half of men surveyed. See ILO-Gallup, Towards a better future for women and work: Voices of women and men (2017). Available from: https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_546256/lang--en/index.htm

(5) For example, in the ILO-Gallup survey mentioned above, the biggest challenges identified by both women and men for women who work at paid jobs was work-family balance.

There has been an increasing recognition at the global level that the unfair distribution of unpaid care work is an economic, and not only social, issue. The gender gap in the distribution of unpaid care work has been identified as a "missing link" in the analysis of labour outcomes, including labour force participation.[1] Contemporary research at the global level has sought to highlight the effects of unpaid care work at a structural level, which in turn determines the ability of individual men and women to participate in the formal economy.

The gender gap in unpaid care work results in a stratification of labour markets based on gender, rather than individual characteristics (including education or skills). Women are presumed to be less able to participate in paid work owing to assumptions over their capacities, both in terms of skills and in term of time availability. Firms may for example be less likely to offer "good" jobs or career advancement to women based on higher expectations of them having to perform unpaid care work compared to male candidates. Instead, women are also more likely to be seen as "secondary" wage earners, more appropriately suited to labour-intensive, low-skill or high-turnover jobs.[2]

The relationship is dynamic: the stratified labour market itself perpetuates gender inequalities in the economic sphere, as it leads to the devaluation of women's economic contribution. Typically, the structural importance of unpaid care work in reproducing the labour force is overlooked: an economy could not function if workers were not educated, fed and cleaned, all of which require tasks that are overwhelmingly performed by women. Given the structuring role of economic activity, gender-based stratification of la-

(1) See OECD Development Center, op. cit., for a discussion.

(2) UNCTAD, "Chapter IV: The gender dynamics of inclusion and exclusion: A macro perspective on employment", Trade and Development Report 2017: Beyond austerity: Towards a global new deal (2017). Available from: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/tdr2017ch4_gender_en.pdf The approach has clear implications for explaining the "Arab paradox" of women's economic participation. In this view, the closing of gender gaps in formal skills and education has not resulted in a significant growth in women's formal economic participation because gender, rather than education or skills, limits women's ability to access all and every position.

bour markets is one of the main drivers of women's lower status within society as a whole, emphasising the importance of highlighting linkages between various forms of inequality in the economic, social and other spheres.

Gender-based discrimination in labour markets is rarely explicit, however: instead, the gender-based stratification of labour markets is implicitly bolstered by political and social institutions as well as norms and stereotypes [1] For example, restrictive laws and legislations may reflect patriarchal views on the appropriate types of employment for women. Lack of provision of childcare infrastructures stem from the notion that it is unnecessary as women will provide such care within their families. Other commonly cited examples include restrictions on women's personal and financial autonomy and curtailed access to education, training and health services.[2]

Violence against women

Violence against women is widespread globally and in the Arab region. According to the World Health Organization, one in three women in the region have experienced at least one form of physical or sexual violence. Although nationally representative data on violence against women in the Arab region are rare, available studies hint at the breadth and severity of the problem. In a survey carried out in Tunisia, almost half of women aged 18-64 reported that they had experienced some form of violence, with physical and psychological violence being the most common forms. [3] In Jordan, a third of ever-married women aged 15-49 have experienced emotional, physical, and/or sexual violence from their spouse at least once

(1) For a further discussion, see William A. Darity Jr, "Stratification economics: The role of intergroup inequality", Journal of Economics and Finance, Vol. 29, No. 22 (2005), pp. 144–153.
(2) Marwa Shalaby, "The Paradox of Female Economic Participation in the Middle East and North Africa", Issue Brief (2014). Available from:
http://www.bakerinstitute.org/research/female-economic-participation-middle-east
(3) Haut-Commissariat au Plan, Enquête Nationale sur la Violence à l'égard des Femmes en Tunisie (2010). Available from:
http://www.medcities.org/documents/10192/54940/Enqu%C3%AAte+Nationale+Violence+envers+les+femmes-+Tunisie+2010.pdf

in their life.[1] Studies in Palestine, Lebanon, Morocco, Egypt and Yemen have produced similar findings.[2] Forms of violence including child and early marriage and female genital mutilation are widespread in some Arab countries. Armed conflict has also exacerbated the phenomenon in several countries, with women in refugee and displaced populations being particularly at risk.[3]

Violence against women and girls is recognized as a fundamental human rights violation by numerous international frameworks. Violence prevents women from living a life free from harm; it compromises their dignity, security and autonomy; and it can bear grave health consequences in terms of physical, mental, sexual and reproductive health. Violence against women takes multiple forms; it is most usefully conceptualized as a 'continuum' of violence experienced by women in the private and public sphere throughout their entire life. The phenomenon negatively impacts women's ability to get an education, work and participate in political life, thereby maintaining them in a subordinate status compared to men.

Violence has a well-documented impact on women's economic empowerment. Studies in advanced and developing countries have highlighted that exposure to any type of gender-based violence (be it physical, sexual, psychological or economic) at home, in public spaces, in school or in the workplace has a marked negative effect on women's ability to seek education and

(1) Department of Statistics [Jordan] and ICF International, Jordan Population and Family Health Survey 2012 (2013).

(2) Palestinian Central Bureau of Statistics, Violence Survey in the Palestinian Society (2011); Usta, J. and al, Domestic Violence: the Lebanese Experience, Journal of Public Health, vol. 12, No. 3, pp. 208-19 (2007); Haut-Commissariat au Plan, op. cit.; National Council for Women (NCW), Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) and United Nations Fund Population (UNFPA), The Economic Cost of Gender Based Violence Survey Egypt (2015). Available from: http://egypt.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Costs%20of%20the%20impact%20of%20Gender%20Based%20Violence%20%28GBV%29%20WEB.pdf; N. Arrabyee, "Crimes Against Women up in Yemen", Gulf News (2008). Available from: http://gulfnews.com/news/gulf/yemen/crimes-against-women-up-in-yemen-1.113548

(3) ESCWA, LAU, UN Women, Status of Arab Women Report 2017: Violence against Women: What is At Stake (2017). Available from: https://www.unescwa.org/publications/arab-women-report-violence-against-women

perform well at their job.[1] Violence against women also markedly affects women's attendance, productivity and performance in the workplace, thereby reducing their income earning capabilities, limiting their opportunities for professional advancement and potentially jeopardizing their ability to retain their jobs.[2]

For example, a national survey costing gender-based violence in Egypt (the first, and only, of its kind in the Arab region) showed that survivors of violence against lose motivation to work and display greater absenteeism, which leads to lost productivity at work. Women experiencing violence in the public sphere or the workplace had less ability to work and maintain their jobs. The survey estimated that about 1.7 million women experienced harassment in public transportation in one year, while 2.5 million women in the same year experienced violence in the streets. In addition to the established physical and psychological impact of violence on women, it also affected their ability to participate in the formal economy as many of them quit or limited work.[3]

Violent relationships often include economic abuse (also referred to as financial abuse), which further restricts and denies women's freedom to pursue economic opportunities.[4] Abusers might seek to control the type and modalities of work or education pursued by their partner, stalk or harass them in the workplace, or prevent them from working altogether. Abusers may also seek to limit women's movements, further restricting their potential for economic empowerment. Perpetrators often limit women's control over assets and their own income. Economic abuse might lock women in

(1) Economic estimates of the impact of violence against women have been conducted in almost 60 countries, albeit largely in advanced economies. For a complete list, see S. Ashe, N. Duvvury, S. Raghavendra, S. Scriver, and D. O'Donovan, "Costs of Violence Against Women: An Examination of the Evidence", WhatWorks to Prevent Violence Working Paper No. 2 (2016). Available from: https://www.whatworks.co.za/documents/publications/68-authors-ashe-s-duvvury-n-raghavendra-s-scriver-s-and-o-donovan-d/file

(2) ESCWA, Status of Arab Women Report 2017.

(3) National Council for Women (NCW), Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) and United Nations Fund Population (UNFPA), op. cit.

(4) Anna-Karin Jatfors, Presentation on violence against women and women's economic empowerment (2017). Available from: https://www.unescap.org/sites/default/files/Session%203%20-%20Anna-Karin%20Jatfors.pdf

abusive relationships, by limiting their access to independents resources that would enable them to extract themselves and to seek protection or redress.[1] For example, the Egyptian survey showed that men exercised their power within the home to forbid women from work or to choose the type of work they perform, which initiates a new cycle of violence towards women since financially dependent women were more at risk of domestic violence.[2]

Violence against women contributes to the perpetuation of deeply unequal gender relations. Unequal gender relations are themselves a key driver of violence against women, demonstrating the circular nature of the phenomenon. Nevertheless, the negative impact of violence against women on women's status and ability to enjoy their rights remains largely ignored in research, policy practices and political discourse in the Arab region, perhaps owing to societal taboo. The failure to acknowledge the phenomenon, its scale and implications, contributes to the marginalization of women within Arab societies.

3. Reframing the determinants of women's economic participation in Arab States

As the examples above have shown, the analysis of the drivers of women's low rates of economic participation in Arab States remains incomplete. Salient issues affecting women's condition in the region are insufficiently integrated in current analysis of economic issues and result in inadequate policy responses, reflecting the marginalization of women's status and voices in Arab States. Such issues include the uneven distribution of unpaid care work and violence against women. The below section suggests practical steps to support a reframing of the determinants of women's economic participation in Arab States to better consider the two salient issues, based on ongoing ESCWA projects and research.

(1) National Network to End Domestic Violence, Financial Abuse Fact Sheet (2018). Available from: https://nnedv.org/?mdocs-file=10108

(2) National Council for Women (NCW), Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS) and United Nations Fund Population (UNFPA), op. cit.

Making the invisible visible: measuring unpaid care work

In the Arab region, there have been few attempts to link unpaid care work and women's economic participation in the manner, despite the identification of the issue both in the literature and by women themselves[1]. Traditional analysis of labour markets tends to overlook the gender dynamics of economic participation, including the pivotal role of the uneven distribution of unpaid care work. In turn, this missing link in research has hindered the development of appropriate policy responses by Arab governments. Global experience shows that in order to be effective, state policies should not only aim to alleviate the immediately burden of unpaid care work placed on women (e.g. by expanding care infrastructure and flexible working modalities), but also recognize the value of value of such work and bridge the gender gap in its distribution.

Research at the global level has established a strong correlation between gender inequality in unpaid care work on the one hand, and gender gaps in labour force participation rates, quality of employment, and wages on the other hand.[2] Conducting such analysis has proved difficult in Arab States, largely due to the poor availability of data on the weight and distribution of unpaid care work. The inclusion of unpaid care work as a determinant of women's economic participation invites to conduct research alongside three axes. First, there is a need to make women's contribution to the economy in terms of unpaid care work visible. Second, the impact of the uneven distribution of such work on women's ability to participate in the economy should be measured. Third, the structuring role of the gender gap in unpaid care work in Arab labour markets should be analysed.

A common need to address the three research questions is the availability of good data on the weight, distribution and typology of unpaid care work. Such data do not yet exist for most, if not all, Arab societies and therefore

(1) Gayle Tzemach Lemmon, "Improving Women's Economic Participation in MENA Nations" (Council on Foreign Relations, 2017). Available from: https://www.cfr.org/blog/improving-womens-economic-participation-mena-nations

(2) For a review of global evidence, see OECD Development Center, op. cit.

constitute a research priority.[1] Data on unpaid care work are typically collected through time-use surveys, which record the daily activities of individuals (generally through the use a diary-based approach). The findings of such surveys can highlight the extent of women's crucial contribution to economic activity, through their performance of most unpaid care work tasks, and reveal the gender gap in the distribution of such tasks.

Well-conducted surveys also provide reliable information on the relative

(1) The availability of quality time-use surveys is limited in the Arab region. In the period 2000-2018, only 7 Arab States implemented such surveys, out of a total of 90 countries that conducted the exercise. In several of those Arab States, the usefulness of the surveys is curtailed by methodological issues, including uneven adherence to international standards regarding the breakdown and classification of various activities as well as regarding the recording of motivations. As noted in the context of other developing countries, such methodological issues are often symptomatic of a poor understanding of care work, care givers and the relationships that govern such work. See N. Neetha, "Estimating Unpaid Care Work: Methodological Issues in Time Use Surveys", Economic and Political Weekly, Vol. 45, No. 44-45 (2010). Available from:
https://www.epw.in/journal/2010/44-45/specials/estimating-unpaid-care-work-methodological-issues-time-use-surveys.html
The inclusion of unpaid care work in the Sustainable Development Goals (as SDG 5.4) provides an opportunity for Arab States to bridge the research gap regarding unpaid care work, with support from international development partners. Joint efforts to improve and harmonize methodologies for the implementation of time-use surveys have led to the development of the International Classification of Activities for Time Use Statistics 2016 (ICATUS 2016). There are also guidelines for the operationalization of ICATUS 2016 in Arab States. For a complete list of resources regarding the implementation of time-use surveys in Arab States, see proceedings of Regional Workshop on Measurement of Sustainable Development Goals on Violence Against Women and Time-Use Indicators (Tangiers, May 2018), available from:
https://www.unescwa.org/events/sustainable-development-goals-violence-against-women
Nevertheless, the reliance on time-use surveys as the primary measurement of unpaid care work is not without its critics. Feminist economists, in particular, have challenged the overreliance on a quantitative approach,. The suitability of the method for analysis in the Global South has also been questioned. Nevertheless, such shortcomings can be tackled by the incorporation of a subjective element to time-use surveys and the adoption of a capabilities approach. See Julian Walker, Nana Berekashvili and Nino Lomidze, "Valuing Time: Time Use Survey, the Capability Approach, and Gender Analysis", Journal of Human Development and Capabilities, Vol. 15, No. 1 (2014). Available from:
http://discovery.ucl.ac.uk/1402377/1/10.1080-19452829.2013.837033.pdf
and Valeria Esquivel, Debbie Budlender , Nancy Folbre and Indira Hirway, "Explorations: Time-use surveys in the south", Feminist Economics, Vol. 14, No. 3 (2008).

weight of each type of task (e.g. cooking, cleaning, child care, elderly care, movement between various locations). When completed by a subjective component (e.g. questions regarding motivations), time-use surveys can offer a clearer picture of intra-household bargaining or of the degree of women's freedom in choosing their own activities, including whether or not they are able to participate in the formal economy. Time-use surveys are also a means to assess the impact of various types of social and other types of institutions, including norms and stereotypes that govern the distribution of unpaid care work, and therefore the segregation of labour markets.

Estimating the impact of violence against women

Violence against women is rarely framed as an economic issue in the Arab region. The impact of gender-based violence on Arab women's ability to freely seek, choose and pursue economic opportunities remains largely undocumented. The "missing link" between economic abuse and women's economic empowerment has also received limited attention in research in Arab States. In addition, the broader impact of violence on women's status and its relationship with broader gender inequalities in the economic, social, legal and political sphere need to be better understood in the context of Arab States.

The most commonly used approach to measure the economic impact of violence against women are so-called costing studies. Such studies aim to estimate the direct and/or indirect costs of violence against women at various levels, including for survivors themselves, households, service providers, the State budget and businesses.(1) One of the elements that such studies focuses on is the indirect cost of violence that results from absenteeism, productivity and job turnover, therefore providing indications on the impact of violence on women's ability to participate in the labour market. Prevalence questionnaires that may be implemented prior to or as part

(1) An in-depth exploration of various methodologies and their respective advantages and drawbacks is available in ESCWA and UN Women, Estimating costs of marital violence in the Arab region: Operational Model (2017). Available from: https://www.unescwa.org/publications/estimating-costs-marital-violence-operational-model

of costing exercises also give a clearer indication on the forms of violence faced by women, including the scale and effects of economic abuse.

Given the high prevalence of violence against women in the Arab region, the lack of examination of its impact on women's economic empowerment constitutes a key research gap. Costing studies can be conducted on a local, regional or national scale, although lessons learnt at the global level suggest that it is most comprehensive when the exercise is conducted on a national scale, thereby warranting leadership from the State.

To date, Egypt is the only Arab State to have concluded a study to estimate direct and indirect costs of violence against women for society as a whole, in collaboration with UNFPA. The survey estimated that survivors of violence against women missed around half a million working days throughout 2015, with a total cost of 27 million EGP (the total impact on productivity was not measured).(1) Comparable studies are currently being conducted in other Arab States, based on an operational model developed by ESCWA in partnership with UN Women to take into account specificities of the Arab region.(2)

4. Conclusion and policy implications

This paper has highlighted two "missing links" in the analysis of women's economic participation in Arab States, namely the uneven distribution of unpaid care work and violence against women. It has suggested that incorporating these two issues into the broader research agenda on women's economic participation would enhance the analysis. The paper has suggested to do so, respectively, through the implementation of time-use surveys and economic costings of violence against women as first steps.

The incorporation of these links will augment research on women's economic participation and better reflect the multi-faceted barriers to wom-

(1) Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), United Nations Fund Population (UNFPA) and National Council for Women (NCW), op. cit.

(2) ESCWA and UN Women, Estimating costs of marital violence in the Arab region: Operational Model (2017). Available from:
https://www.unescwa.org/publications/estimating-costs-marital-violence-operational-model

en's economic empowerment in Arab States. The inclusion will also contribute to a broader recognition of women's economic contribution, on the one hand, and a critical violation of their rights, on the other, thereby bolstering their status and highlighting their value to Arab societies. The two issues cannot longer be ignored in research, discourse and policies in the region. Bridging the missing links supports a holistic approach to the challenges of gender equality and women's empowerment in coherence with the interlinked nature of the Sustainable Development Goals and the right to development and "leave no one behind" principles. It will support Arab States in meeting their international commitments, including under CEDAW and the SDGs.

Finally, bridging the missing links can significantly augment the quality of States immediate responses to the two phenomena, and therefore support women's economic participation. For example, time-use surveys enable the implementation of targeted policy solutions (ranging from a redistribution of unpaid care work to the provision of childcare facilities and public transport to improved access to clean water and electrification).[1] Similarly, findings of a national costing can catalyse State action by reframing violence against women not only as a critical human rights variation, but also as an urgent public health and economic issue. The evidence base built through economic costing also contributes to enhancing the efficiency of policy responses to tackling violence against women by highlighting priority areas for policy action and the need for a holistic approach.[2]

(1) In addition, a varied and representative sample of respondents also ensures that policy actions truly respond to the specific needs of various groups of women, distinguishing for example the requirements of those living in urban and rural settings. The repetition of time use surveys also makes it possible to monitor the impact of strategies and policies that aim to alleviate barriers to women's economic empowerment by reducing the burden of unpaid care work.

(2) ESCWA and UN Women, "Estimating the cost of violence against women in the Arab Region (brochure)" (2017). Available from: https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/unwcostingvaw_enbrochure_web.pdf

تجارب وخبرات ناجحة في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة

الأستاذ الدكتور/ أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع

جامعة القاهرة

مقدمة:

لا شك أن تعزيز قيم السلام، والعدالة، والمواطنة؛ يصب في النهاية في موقف إنساني، يتساوى فيه الأفراد في ضوء مفهوم عام للمواطنة؛ ليعمل الجميع في إطار مجتمع يسوده العدل والسلام. ويمكن أن نفترض بداءة أنه كلما تعززت هذه القيم (أقصد العدالة والسلام والمواطنة)؛ تمكنت الجماعات الهشة والضعيفة والمهمشة من احتلال مكان داخل الجماعة، ومن التكامل الخلاق معها؛ وينسحب ذلك على المرأة التي تتعضد عمليات تمكينها الاقتصادي والسياسي عبر تعزيز هذه القيم الإنسانية النبيلة؛ من خلال تحريك المجتمعات نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تستند إلى منظومة إنسانية للقيم؛ فلا سبيل إلى عدالة اجتماعية تنبذ كل صور التمييز والتهميش والإقصاء؛ إلا في إطار منظومة قيم حداثية؛ تقوم على التسامح واحترام الآخر، والثقة، والتبادلية، والسلام والمواطنة؛ وفي نطاق هذه القيم يمكن للمرأة أن تحقق تمكينها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن للأسرة أن تنهض بشئون أطفالها، ويمكن للمجتمع المدني أن يحقق غاياته في المشاركة الاجتماعية، ويمكن للمجتمع كله أن يتحرك نحو آفاق التنمية والتقدم.

ومن هذه الخلفية؛ تهدف هذه الورقة إلى تحليل بعض التجارب والخبرات الناجحة حول العالم؛ التي استهدفت تعزيز قيم العدالة والسلام والمواطنة؛ سواء نبعت من منظمات دولية، أو من دول، أو من منظمات ومؤسسات إقليمية داخل دول بعينها. ويتم هذا التحليل والدرس بهدف التعرف على الممارسات الجيدة في هذا الصدد، ومدى الاستفادة منها في عمليات تحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي في المجتمع بشكل عام، ودمج المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية بشكل خاص. ولاشك أن مثل هذا الدرس سوف يمكننا من أن نفهم على نحو أفضل الطرق التي يمكن أن يتحقق بها التواصل الاجتماعي القائم على حقوق المواطنة، وما يتطلبه من شيوع لقيم السلام والعدل.

ولما كانت هذه التجارب والخبرات كثيرة ومتعددة المداخل؛ فإن ذلك سوف يفرض منهجية اختيار عينة ممثلة لهذه التجارب والخبرات؛ حيث تغطي هذه العينة مناطق جغرافية مختلفة؛ فيتم اختيار تجربة من كل قارة، بجانب تجربة أو تجربتين عربيتين. ولا شك أن تحليل هذه التجارب سوف يتم في ضوء التعرف على توجهات المنظمات الدولية -خاصة اليونسكو، والبنك الدولي- في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة. وفي ضوء هذه المنهجية سوف تتكون الورقة من محاور خمسة تتفرع عنها قضايا فرعية؛ على النحو التالي:

1- أولاً: مفاهيم السلام والعدالة والمواطنة:

- السلام.
- العدالة الاجتماعية.
- المواطنة.

2- ثانيًا: السلام والعدالة والمواطنة في خطاب المنظمات الدولية:

- اليونسكو: السلام واللاعنف.
- البنك الدولي: طرق نحو السلام.

3- ثالثًا: خبرات وتجارب وطنية:

- المرأة شريك في صناعة السلام: الاتحاد الأوروبي نموذجًا.
- التعليم قاطرة المدنية: أيرلندا نموذجًا.
- إزكاء روح المواطنة والتعايش: الإمارات نموذجًا.
- العدالة الانتقالية طريقًا للسلام: تجربة كولومبيا نموذجًا.

4- رابعًا: تجارب المنظمات المستقلة:

- تجربة مؤسسة فورد لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية.
- التشبيك العالمي من أجل السلام: نداء لاهاي.

5- خامسًا: ملاحظات ختامية

وسنحاول فيما يلي استعراض كل محور من هذه المحاور، وتفصيل القول فيه.

أولاً: مفاهيم السلام والعدالة والمواطنة:

نحاول في هذا التمهيد أن نعرف المفاهيم الأساسية التي تدور حولها التجارب التي نعرضها في هذه الورقة. وقد يمكِّننا تعريف كل مفهوم على حدة؛ من أن نكتشف العلاقة التبادلية بين هذه المفاهيم الثلاثة، ودورها في خلق بيئة حاضنة للتنمية عامة، ولتمكين المرأة خاصة.

1- السلام:

يُشتق مفهوم السلام في العربية من الفعل "سَلَم"؛ بمعنى الأمان والنجاة مما لا يُرغب فيه، ومنه اشتق لفظ السلامة؛ أي النجاة من أي شكل من أشكال الخطر. ويعني مفهوم السلامة النجاة من ويلات الحروب والصراعات؛ بوصفها مصدرًا للخطر على حياة الإنسان، ويعني أيضًا الهدوء والاستقرار والانسجام والاتفاق... إلخ. وكل هذه المعاني تؤشر على حالة من الأمن والطمأنينة، والتخلص من أشكال العدوان.

ورغم الاتفاق على هذا المعنى العام للسلام؛ إلا أن مداخل دراسته تختلف في نقطة التركيز التي يتم التعامل معها؛ ومن هنا يمكن الحديث عن السلام بالمعني الأمني بأنه "تحقيق النظام، وخلق البيئة المناسبة لتطبيق القانون"، والسلام بالمعنى السياسي يعني "الاتفاق والإجماع بين الأطراف المتصارعة على إنهاء الصراع، والتخلص من كل أشكال العداوة والعدوان"، أما المعنى الاجتماعي؛ فيعني "تحقيق الاستقرار والطمأنينة والأمن والسلم في المجتمع"، كما أن المعنى النفسي يعني: "التفكير في جو من الهدوء ومشاعر السعادة، والتفاعل مع الآخرين بأريحية واحترام". وأخيرًا يعني السلام الشخصي: "الهدوء الداخلي، والاطمئنان الشخصي"[1]. ولقد أدرك العالم أهمية السلام بعد حربين عالميتين كبيرتين؛ فأنشأ الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة لنشر السلام في ربوع العالم، والتقليل من الصراعات المسلحة، والنزاعات الحربية بين الشعوب، كما سعى مناصرو نزعة السلام Pacifism إلى تأكيد مفهوم السلام والتقليل من الصراع؛ وذلك عبر المسابقات الرياضية (على رأسها الألعاب الأوليمبية)، والجوائز (على رأسها جائزتي نوبل وغاندي للسلام).

2- العدالة الاجتماعية

يُشتق مفهوم العدالة في اللغة العربية من الفعل "عَدَلَ"؛ بمعنى أنصف، وتجنب الميل والظلم والهوى. ويقال عدل الشيء بالشيء؛ أي ساوى بينهما. ويفسر ذلك بأن العدل هو التوسط والاعتدال، وعدم التحيز، وتنصرف الدلالة اللغوية إلى المعنى الفلسفي الأصيل لفضيلة العدالة؛

(1)) R.J.Rummel. "What is peace? Chapter 2 in understanding conflict and war, Vol.2. Available on line: WWW.hawaii.edu

بوصفها تؤشر على الفضيلة التي تقع في حد الوسط بين قيمتين متطرفتين[1]؛ فالإنسان الفاضل هو الذي يسعى إلى القسمة الوسط (أي القسمة العادلة)؛ فلا هو طامع في حقوق الآخرين، ولا هو متنازل عن حقه. ومن هنا يعرف العدل بأنه وسيلة لتحقيق التوازن والمساواة في الحياة الاجتماعية؛ تلك المساواة التي تختفي إذا غاب العدل، وحل محله الظلم؛ ومن ثم فإن العدالة الاجتماعية هي وسيلة لرفع الظلم ومحوه من الحياة.

ولقد عبر ابن خلدون تعبيرًا بليغًا عن الحالة التي يسود فيها الاعتداء أو الظلم قائلاً: "وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي في الاكتساب.. والاعتداء الكبير يذهب بالآمال جملة"؛ أي يقضي على الأمل في استمرار الحياة، ويؤدي إلى انقباض وقعود وكساد. ويأتي الظلم عند ابن خلدون من مصادر ثلاثة: جباية الأموال بغير حقها، والاعتداء على الأموال ونهبها، ومنع حقوق الناس. وتؤدي هذه الصور من الظلم إلى ذهاب الآمال؛ حيث تكون الحياة بغير معنى، وينقطع الأمل في استمرار العمران[2].

وقد أكد الفلاسفة المعاصرون ضرورة تحقيق مبدأ الإنصاف في تعريف العدالة الاجتماعية؛ فالإنصاف يؤدي إلى توزيع فوائد التعاون وأعبائه، وبث العدالة في جميع مؤسسات المجتمع؛ ويتطلب ذلك أن يكون الأفراد على درجة من الحرية ومن العقلانية؛ بحيث يدركون أن تحقيق العدل يحقق لهم مصالحهم الشخصية؛ عبر تحقيق المصلحة العامة التي تتأسس على مبدأ الإنصاف. ويتطلب مبدأ الإنصاف أن تُلغى كل أشكال التحيز؛ سواء كانت للأغنياء أو للفقراء؛ فيُصبح مبدأ الإنصاف مبدأ عامًّا مسلمًا به من قبل الجميع تسليمًا مطلقًا. وإذا ما تم التسليم بهذا المبدأ يتخلق في المجتمع الوعي بالعدالة؛ وهو الوعي الذي يجعل أعضاء المجتمع يدركون أن جهدهم وقدرتهم على العطاء والإنجاز هو الطريق الوحيد للحصول على الفرص، وأن كل ما يوجد في المجتمع من حقوق لا تتوزع بين الناس إلا وفقًا لمبادئ توزيعية تقوم على مبدأ الإنصاف[3].

3- المواطنة

تُشتق كلمة المواطنة في اللغة العربية من الفعل "وَطَنَ"؛ أي سكن المكان وألفه، واتخذه وطنًا، والوطن هو مكان إقامة الإنسان ومقره. وقد درج الباحثون على تعريف المواطنة بأنها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية؛ وهي هوية يكتسبونها بوصفهم أعضاء في المجتمع، لهم حقوق، وعليهم واجبات، في إطار منظومة من القيم يقرها

(1) ذلك هو الرأي الذي تبناه أرسطو في كتابه: "علم الأخلاق"، ترجمه أحمد لطفي السيد، دار صادر، 1923.

(2) انظر الفصل الثالث والأربعين من المقدمة بعنوان "الظلم مؤذن بخراب العمران".

(3) جون راولز، العدالة كإنصاف: إعادة صياغة، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2009، صص 4 – 11.

الأفراد بوصفها فضائل مدنية[1]. ويكشف هذا الفهم للمواطنة عن بُعدين في تعريف المفهوم:

- **الأول هو البعد القانوني**؛ الذي يركز على الحق القانوني للمواطن في الانتماء إلى مكان والعيش فيه آمنًا مستقرًّا.
- **الثاني هو البعد الاجتماعي**؛ الذي يتصل بالمسئولية الاجتماعية التي تحيط بالمواطنة؛ فإذا كانت المواطنة تمنح الفرد حقوقًا قانونية؛ فإن عليه واجبات للمجتمع.

وفي ضوء هذين البعدين؛ يميل البعض إلى النظر للمواطنة على أنها علاقة ذات أبعاد مختلفة؛ فهي علاقة مع الأرض، ومع الدولة أو التنظيم السياسي، ومع الأمة بتاريخها وحاضرها، ومع المواطنين الآخرين، وتنتظم كل هذه الأبعاد لعلاقات المواطنة في ضوء سيادة القانون، والمسئولية الاجتماعية والأخلاقية للمواطنين، والشراكة والمساواة والعدالة الاجتماعية. وتؤسس المواطنة لنمط من الانتماء ينعكس في مفهوم الهوية الوطنية؛ الذي يعكس الانتماء إلى الوطن، الذي يعلو على كل صور الانتماء الأخرى ويتفوق عليها؛ مثل الانتماء القبلي أو الإقليمي أو الديني أو العرقي أو السلالي.

ولا تعني المواطنة أن يتشابه الأفراد في أدائهم المواطني، أو في مستوى انتمائهم للوطن؛ فثمة فروق فردية، وظروف وسياقات تتشكل فيها المواطنة كمفهوم اجتماعي؛ ولذلك كان بالإمكان التمييز بين المواطنين بناء على درجة النشاط، أو الانخراط الاجتماعي؛ لنجد أن المواطنين يصنفون على متصل يبدأ من المواطنة السلبية أو الخاملة، وينتهي عند المواطنة النشطة المشاركة. ومهما يكن من تباين بين المواطنين في درجة النشاط؛ إلا أن مفهوم المواطنة يجمع الجميع في إطار واحد، ويضع الجميع على طريق واحد في إطار دولة وطنية ذات سيادة.

ثانياً: السلام والعدالة والمواطنة في خطاب المنظمات الدولية:

نشأت فكرة الأمم المتحدة إثر سلسلة متصلة من الحروب والنزاعات؛ كان آخرها الحرب العالمية الثانية؛ التي راح ضحيتها ما يقرب من 60 مليون ضحية. ولقد كان للأمم المتحدة -كما عبر عن ذلك ميثاقها الصادر عام 1945م- دور في المحافظة على السلام والأمن الدوليين، وإقامة علاقات بين الدول؛ تتأسس على احترام الحقوق المتساوية، في ضوء مبدأ الاستقلال، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشكلات الدولية ذات الطابع الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الثقافي، أو الإنساني، وأن تتحول الأمم المتحدة إلى مركز لتحقيق التوازن والتناغم بين الدول؛ للوصول إلى هذه الأهداف. ويمكن أن نلتمس في هذه الأهداف كلامًا مباشرًا عن تحقيق السلام والأمن؛

(1)) أحمد زايد، المواطنة: الهوية الوطنية والمسئولية الاجتماعية، القاهرة: دار العين للنشر، 2018، ص 103.

الـذي يبـدو كأنـه هـو الهـدف الأصيـل للمنظمـة؛ ولكـن الأهـداف تـؤثر بشـكل غـير مبـاشر عـلى مبـادئ العدالـة والمواطنـة؛ فالـدول تُحـترم في ضـوء مبـدأ الاسـتقلال وتقريـر المصـير، ويتـم رعايـة حقوقهـا وواجباتهـا كأنهـا مواطـن في المجموعـة الدوليـة.

ويبـدو أن المنظـمات الدوليـة -سـواء كانـت تابعـة للأمـم المتحـدة أو مسـتقلة- قـد انشـغلت بشـكل كبـير بهـذه القضايـا؛ فنجـد أن محكمـة العـدل الدوليـة أنشـئت عـام 1945؛ لتكمـل دور الأمـم المتحـدة في تحقيـق العدالـة ونـشر مبادئهـا؛ حيـث ينصـب اهتمامهـا الرئيـسي عـلى الفصـل القانـوني في النزاعـات القانونيـة التـي تنشـأ بـين الـدول، وتقديـم الاستشـارات القانونيـة في الموضوعـات التـي تحـال إليهـا مـن هيئـات الأمـم المتحـدة ووكالاتهـا المتخصصـة، ومـن ناحيـة أخـرى؛ نجـد أن منظمـة اليونسـكو رغـم أنهـا تهتـم بتنميـة الجوانـب الثقافيـة في الـدول الأعضـاء؛ إلا أنهـا تسـتخدم الأدوات الثقافيـة للتقريـب بـين الشـعوب، وتحقيـق السـلم الاجتماعـي؛ حيـث تتجـه في هدفهـا الرئيـسي نحـو التأكيـد عـلى ضرورة نـشر السـلام والأمـن؛ عـبر التعـاون العالمـي في المجـال الثقـافي والعلمـي والتعليمـي؛ وذلـك مـن أجـل مزيـدٍ مـن الاحـترام للعدل، وإنفـاذ القانـون، وحمايـة الحقوق الإنسـانية. وتدعـو كثـير مـن المنظـمات الدوليـة المسـتقلة (كالبنـك الـدولي، ومنظمـة الشـفافية الدوليـة، ومنظمة العفـو الدوليـة، وغيرهـا مـن المنظـمات) إلى تأكيـد نفـس المبـادئ؛ وإن كانـت بطريقـة غـير مبـاشرة؛ فالهـدف الرئيـسي لـكل هـذه المنظـمات هـو الوصـول بالسـلام والعدالـة والمسـاواة بـين المواطنـين إلى أبعـد نقطـة ممكنـة.

وسـوف نحـاول فيـما يـلي أن نعـرض لوثيقتـين تهدفـان إلى تعزيـز قيـم السـلام والعدالـة والمواطنـة؛ إحداهـما صـادرة عـن اليونسـكو، والثانيـة صـادرة عـن البنـك الـدولي:

1- اليونسكو: السلام واللاعنف[1]:

تسـعى اليونسـكو منـذ إنشـائها عـام 1945 إلى تعزيـز قيـم السـلام، وتصـدر مـن حـين إلى آخـر وثائـق مهمـة؛ تحتـوي عـلى رؤيـة وفكـر متجـدد؛ يعمـل عـلى تقويـة قيـم السـلام والعدالـة والمواطنـة؛ عـبر الأطـر الثقافيـة، ولقـد تأسـس فكـر المنظمـة في السـنوات العشريـن الماضيـة عـلى مفهـوم التعايـش في إطـار التنـوع؛ وهـو المفهـوم الـذي عـبرت عنـه وثيقـة اليونسـكو حـول التنـوع البـشري الخـلاق[2] الصـادرة عـن لجنـة الثقافـة والتنميـة باليونسـكو عـام 1995، والتـي أكـدت فيهـا أن السـلام لا يتحقـق في ضـوء سـيطرة الـدول الأخـرى؛ بـل يتحقـق في ضـوء التعـاون والتعايـش المشـترك في إطـار مـن

(1) UNESCO. “UNESCO’s programme of action Culture of Peace and Non-Violence: A- Vision in action”, UNESCO, 2013.

(2) اللجنـة العالميـة للثقافـة والتنميـة، التنـوع البـشري الخـلاق، ترجمـة محمـد يحيـى وآخريـن، المركـز القومـي للترجمـة، القاهـرة، 2009.

التعددية؛ "فليس هناك ثقافة منغلقة على نفسها؛ فكل الثقافات تتأثر وتؤثر بعضها في بعض، وليست هناك ثقافة جامدة تستعصي على التغيير؛ فكل الثقافات في حالة حركة مستمرة... وفي ضوء ذلك فإن حاجة الناس إلى العيش والعمل معًا في سلام؛ تؤدي إلى احترام كل الثقافات، أو على الأقل الثقافات التي تقدر التسامح واحترام الغير"[1].

وتشكل هذه الرؤية مدخلاً لأخلاقيات عالمية جديدة؛ تتحول فيها كل المجتمعات وكل الثقافات إلى قوة فاعلة، وتتحول فيها كل القوى والثقافات الفرعية داخل كل مجتمع إلى قوة فاعلة؛ وفي ذلك دلالات هامة لوضع المرأة ومشاركتها؛ فهي إحدى هذه القوى التي يجب على الثقافات المختلفة أن تفتح لها الطريق نحو المشاركة، وأن ترفع عنها كل صور عدم المساواة (خُصص الفصل الخامس من وثيقة التنوع البشري الخلاق لقضايا النوع).

إن وثيقة التنوع البشري الخلاق قد وضعت الأساس لرؤية عالمية؛ تحقق مزيدًا من السلام والعدالة والمساواة في الحقوق بين المواطنين. ولم تكن هذه الوثيقة هي نهاية المطاف؛ فالأعمال التي تصدر عن اليونسكو تتجه نحو تأكيد هذه الأخلاقيات الجديدة؛ أخلاقيات العيش في سلام في إطار من التنوع والاختلاف. ومن أهم الوثائق التي صدرت في هذا الصدد الوثيقة الصادرة عام 2013، المعبرة عن برنامج اليونسكو لتعزيز ثقافة السلام واللاعنف. وفي هذه الوثيقة تم تأكيد مفهوم السلام الذي تسعى اليونسكو إلى بنائه في عقول الرجال والنساء[2]؛ وذلك بالقول في صدر هذه الوثيقة الهامة: "لا طريق إلى السلام.. السلام هو الطريق".

تنطلق الوثيقة من فرضية بسيطة؛ مفادها أن الحروب (العنف) تبدأ في عقول البشر؛ ولذا فإن الطريق إلى السلام يبدأ أيضًا من عقول البشر؛ فثمة إدراك هنا بأن العنف دب إلى عقول البشر؛ كما تؤشر على ذلك الصراعات والنزاعات العالمية المتصاعدة. وإزاء هذا الظرف؛ أصبح مفهوم "ثقافة السلام" أحد المفاهيم المهمة المحركة للفكر الأممي؛ الذي دفع اليونسكو إلى جعل عام 2000 عامًا لثقافة السلام، والحقبة من 2000 إلى 2010 حقبة لثقافة السلام. وعلى هذه الخلفية؛ جاء هذا البرنامج الذي يؤسس لأنشطة وفاعليات من أجل نشر ثقافة السلام ومحاربة العنف.

يُفهم السلام في هذه الوثيقة بمعنى عميق على أنه حجر الزاوية في الحياة اليومية للناس، وهو الطريق نحو التصالح وحل الصراعات والنزاعات. ويقوم هذا النوع من السلام في الحياة على عدد من المبادئ[3]:

أ- إن السلام لا يعني غياب الحرب أو الصراع؛ بل هو القدرة على التصالح والتفاوض والعفو.

(1) نفس المرجع السابق، ص 55.

(2) هكذا يقول الشعار الرئيسي لليونسكو.

(3) نفس المرجع السابق، صص 10 – 13.

ب- وهو مشروع اجتماعي وتشاركي.

ت- وهو يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الإنصاف في العقد الاجتماعي.

ث- وإنه يتجذر في حياة الجماعة البسيطة، وليس فقط في الدوائر العليا للقوة أو الدبلوماسية.

ج- وإن التنمية الاقتصادية والسلام وجهان لعملية واحدة.

ح- وأخيرًا؛ فليس السلام عملية ميكانيكية؛ بل يتطلب دعمًا والتزامًا من كل الأطراف.

وعلى خلفية هذه المبادئ؛ هدف البرنامج إلى تأكيد مبدأ التعددية في التفاعلات بين الثقافات، وتنمية مبدأ التعليم المشترك، مع إعطاء أولوية لصغار السن من النساء والرجال، وتأكيد التزام الدولة والمجتمع المدني بدعم السلام في الحياة اليومية، والتأكيد على بناء المستقبل عبر فهم عالمي مشترك؛ لتحقيق تيار عالمي للإعلاء من مثاليات ثقافة السلام، ومحاربة العنف.

وفي إطار هذه الأهداف؛ وضع برنامج اليونسكو العديد من الفاعليات لاستخدام "القوة الناعمة"؛ مثل تسهيل الوصول إلى التعليم الرسمي وغير الرسمي، وفتح مزيد من الفرص للبحث العلمي، والتشبيك والحوارات العامة بين الثقافات، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات لتغيير بعض المفاهيم الثقافية والدينية، وتقدير المعرفة التي تعزز التعددية والتنمية المستدامة، وتبني برامج تربوية لوقف العنف في المدارس.

وعبر هذا التصور؛ تم تصميم عدد من البرامج التي تنفذ في الواقع في الدول المختلفة؛ من أجل نشر ثقافة السلام ومنع العنف. وتدور هذه البرامج حول خمسة محاور رئيسية؛ هي: التعليم، والتراث في علاقته بالإبداعات المعاصرة، وتمكين المرأة من أجل مزيدٍ من المشاركة، واستخدام أدوات الاتصال الجماهيري وتكنولوجيا المعلومات في منع العنف، والتعاون العلمي والثقافي.

2- البنك الدولي: طرق نحو السلام[1]:

أنجز البنك الدولي هذه الوثيقة بالاشتراك مع الأمم المتحدة؛ في ضوء إدراك المخاطر التي تهدد السلم العالمي جراء النزاعات المسلحة، أو ما يطلق عليه في هذه الوثيقة "الصراع العنيف". وتقوم الدراسة على مسلمة بديهية؛ مفادها أن توجيه الجهود للتغلب على الصراعات العنيفة؛ يوفر ما بين 5 بلايين إلى 70 بليون دولار كل عام؛ يمكن أن يُعاد استثمارها لمواجهة الفقر وزيادة رفاهية السكان. وعلى خلفية المخاطر -التي ترصدها الدراسة- التي تهدد السلام العالمي؛ تتجه الدراسة نحو البحث عن طرق بديلة تعمل على تكاتف الجهود الأمنية والدبلوماسية والعدلية

(1) World Bank Group. "Pathways for peace inclusive approaches to preventing violent conflict". World Bank, 2013.

والحقوقية؛ من أجل منع تحول الصراعات إلى عنف. واعتمدت الدراسة على دراسات سابقة، واستشارات محلية وإقليمية، مع أكاديميين وصناع سياسة، وأعضاء مجتمع مدني؛ وذلك لبلورة أجندة للطرق البديلة لتحقيق السلام، والقضاء على الصراعات العنيفة.

وتعتمد هذه الوثيقة على مبدأ الحماية؛ الذي يقوم على تشجيع الفاعلين على اختيار أفعال يمكن أن تحل الصراعات دون اللجوء إلى العنف، ويتم العمل على ذلك عبر طريقين؛ الأول هو العمل على التحديات التي تعترض طريق السلام؛ وهي تحديات داخلية وإقليمية وعالمية، ثم العمل في داخل المجتمعات على تحقيق العدالة الاجتماعية، والتغلب على صور الاستبعاد والظلم، وإيجاد وسائل لإدارة التنافس على الموارد النادرة؛ بحيث لا يتحول هذا التنافس إلى صراع عنيف، والوصول إلى استراتيجيات وطنية للوقاية من العنف وتحقيق السلام.

وفي كل الأحوال يجب أن تعتمد استراتيجيات الحماية على ثلاثة مبادئ هامة:

1- أن يتم المحافظة على سياسات الحماية عبر الوقت؛ وذلك بتقوية المؤسسات التي ترعاها، وتدعيم الفاعلين الذين يسعون إلى حل الصراع بالأساليب غير العنيفة.

2- أن تكون سياسة الحماية شاملة واحتوائية، وأن تعتمد على الشراكة بين الجماعات؛ لتحد من أشكال المعاناة التي تولد العنف، والتكاتف من أجل القضاء عليها.

3- يجب على سياسات الوقاية أن تتعامل مع أشكال الاستبعاد، وأشكال العنف المؤسسي؛ التي تزيد من معدلات المخاطرة.

وتحتاج هذه المبادئ إلى نوعين من السياسات: الأول يقوم على رسم استراتيجيات وطنية لتحقيق الحماية من الصراع العنيف، والثاني يقوم على تجديد المخاطر ورسم سياسات للتحكم فيها، في إطار من العمل الدائم على بناء القدرات، والشراكة بين الدولة وبين المجتمع المدني.

ثالثاً: خبرات وتجارب وطنية:

إذا كانت المنظمات الدولية قد أكدت على قيم السلام والمواطنة والعدالة الاجتماعية؛ فإن هذا التأكيد قد انعكس بوضوح في سعي الدول نحو تأكيد نفس المبادئ والقيم؛ بل ومحاولة صياغة برامج لدعم قيم السلام والعدالة والمواطنة. ونحاول في هذا الجزء من الورقة أن نعرض ثلاثة نماذج من سعي الدول نحو تأكيد هذه القيم. ولقد لاحظنا من استعراض عدد كبير من التجارب والمبادرات؛ أنها تتركز حول أربعة مسارات رئيسية: الأول هو دعم مشاركة المرأة في حركة السلام الوطنية والمحلية، والثاني هو العمل على توجيه التعليم نحو بث الروح المدنية، وغرسها في النشء؛ بحيث تكون قاطرة لنشر قيم السلام والمواطنة والعدالة؛ والثالث هو المسار

الـذي يجمـع بـين أدوات التعليـم وبـين أدوات الثقافـة والمجتمـع المـدني؛ لـكي يخلـق شراكـة مـن أجـل تحقيـق الاسـتقرار السـلمي الآمـن، والرابـع هـو المسـار الـذي ظهـر في محـاولات الـدول التـي شـهدت صراعـات عنيفـة، وحاولـت بعـد إنهـاء الـصراع أن تطـور برامـج للسـلم الأهـلي. ولقـد وجهـت هـذه المسـارات اختيارنـا للتجـارب التـي نعرضهـا في هـذا القسـم؛ بحيـث تركـز كل تجربـة عـلى مسـار مـن هـذه المسـارات.

1- المرأة شريك في صناعة السلام: الاتحاد الأوروبي نموذجا[1]:

لقـد دعـا قـرار مجلـس الأمـن رقـم 1325 (عـام 2000م) حـول المـرأة والسـلام والأمـن إلى مزيـد مـن مشـاركة المـرأة في عملياتـه، وفي كل الأنشـطة المتصلـة ببنائـه. ولقـد دعـت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة كل الـدول الأعضـاء أن تتبنـى كل دولـة خطـة عمـل تحـدد الخطـوط العريضـة للنشـاط الوطنـي في هـذا الصـدد، وقـد قامـت دول عديـدة بوضـع هـذه الخطـط الوطنيـة، وقـد اخترنـا مـن بينهـا الخطـة التـي وضعهـا الاتحـاد الأوروبي عـام 2008 لتنفيـذ قـرار مجلـس الأمـن؛ التـي صـدرت في وثيقـة في نفـس العـام. وتقـوم الوثيقـة عـلى مدخـل شـمولي؛ يـدرك أهميـة العلاقـة بـين قضايـا السـلام والأمـن والتنميـة وبـين المسـاواة الجندريـة؛ فهـذه المسـاواة تتطلـب سـياقًا تتوفـر فيـه شروط الأمـن والسـلام، وشروط التمكـين الاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة، واحـترام الحقـوق الإنسـانية والمسـاواة بـين الرجـال وبـين النسـاء، واحـترام القوانـين الدوليـة والأعـراف الإنسـانية.

وتعتمـد وثيقـة الاتحـاد الأوروبي مدخـلاً ثـلاثي الأبعـاد لتقويـة المـرأة؛ وتمكينهـا في مواقـف الـصراع؛ من أجـل تحقيـق درجـة مـن المسـاواة الجندريـة؛ وذلـك عـلى النحـو التـالي:

أ- التأكيـد عـلى قضايـا المـرأة والسـلام والأمـن في مداولاتـه وحواراتـه السياسـية مـع الحكومـات الأخـرى؛ خاصـة الحكومـات التـي شـهدت صراعـات عنيفـة.

ب- تبنـي مدخـل يقـوم عـلى المسـاواة الجندريـة في السياسـات والأنشـطة؛ خاصـة في سـياق إدارة الأزمـات، أو توجهاتـه في التعـاون مـن أجـل التنميـة.

ت- مساندة الأفعال الاستراتيجية التي تهدف إلى حماية المرأة وتمكينها.

وعـبر هـذه المحـاور الثلاثـة؛ يلتـزم الاتحـاد الأوروبي في هـذه الوثيقـة بالتعـاون مـن أجـل تنفيذهـا عـلى مسـتويات عديـدة (الحكومـات، والسـلطات المحليـة، والمجتمـع المـدني، والفاعلـون مـن غـير الـدول، والمنظـمات الدوليـة والإقليميـة)، مـع إعطـاء أولويـة خاصـة لحقـوق الأطفـال؛ خاصـة الأولاد والبنـات الذيـن يتعرضـون لصـور مـن العنـف الجنـسي. وتؤكـد الوثيقـة عـلى عـدد مـن الاعتبـارات

(1) EU. Comprehensive Approach to EU. Implementation of the United Nations Security Council Resolution 1325 and 1820 on Women Peace and Security. Brussels, Dec. 2008.

الهامة في تنفيذ أهدافها في حماية المرأة والأطفال؛ منها:

- أهمية البرامج التدريبية للتوعية بقضايا المرأة وأمنها، ومشاركتها في صناعة السلام.
- تبادل المعلومات بين كافة الفاعلين المنخرطين في العملية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية التنسيق في تبادل المعلومات واستخدامها.
- العمل على توفير الدعم المادي الكافي لتحقيق أهداف الوثيقة.
- العمل على تمكين المرأة في مناطق النزاع من المشاركة بفاعلية في أنشطة المجتمع، وتولي أماكن القيادة، واكتساب الوعي بالدفاع عن حقوقها، وحماية المرأة من كل صور التمييز والعنف.

2- التعليم قاطرة المدنية: أيرلندا نموذجا

تمثل مبادئ السلام، والعدالة، والمواطنة؛ أركانًا ثلاثة فيما يُعرف بالثقافة المدنية؛ تلك الثقافة التي تنهض على قيم الحداثة والتقدم، في مجتمع يقوم على التعاقد وسيادة القانون، وشيوع قيم العدل والمساواة والتسامح والثقة. ويعتبر التعليم أحد المصادر الأساسية لبناء الثقافة المدنية؛ ولذلك فقد انتشرت مفاهيم مثل "التعليم المدني"، و"التعليم من أجل المواطنة"، و"التعليم الديمقراطي"؛ على اعتبار أن كل هذه الأنماط من التعليم تتجه نحو بناء المواطن الصالح، القادر على أن يتفاعل بسلام وعدل داخل مجتمعه وخارجه[1].

ولقد كان لليونسكو قصب السبق في تبني مثل هذا الفكر؛ بل كان لها قصب السبق في دمج قضية السلام في بنية الفكر التربوي، إثر تراكم النزاعات العنيفة في عالمنا المعاصر؛ على اعتبار أن التعليم من أجل السلام يعتبر جزءًا لا يتجزأ من رسالة اليونسكو، طالما أن رسالتها في الأساس هي بناء السلام في عقول البشر.

وسعت اليونسكو في هذا الصدد إلى تشجيع الحكومات على تبني برامج دراسية؛ تدعم مفهوم التعليم من أجل السلام ومحاربة العنف؛ عبر التدريب، وبناء المهارات التي تتجه نحو غرس السلام القائم على مبادئ حقوق الإنسان[2].

ولقد سعت دول كثيرة إلى تبني هذا الموقف التعليمي؛ خاصة الدول التي شهدت صراعات عنيفة؛ مثل شمال أيرلندا (الصراع بين البروتستانت وبين الكاثوليك)، والصراع في منطقة الشرق الأوسط (فلسطين). ولقد سعت منظمات داخل هذه البلدان وخارجها إلى تبني برامج تهدف إلى

(1) انظر حول التعليم من أجل المواطنة: الفصل الأخير من كتاب أحمد زايد، "المواطنة: الهوية الوطنية والمسئولية الاجتماعية"، مرجع سابق.

(2)) UNESCO, Building Peace Through Education, 2008.

خلق تكامل بين برامج التعليم وبين جهود محاربة العنف وتحقيق السلام؛ فيما يطلق عليه "التعليم المحفز على السلام" Integrated peace education. وفي هذا السياق تأسس في منطقة أيرلندا الشمالية المجلس الأيرلندي الشمالي للتعليم المتكامل؛ وهو يهدف إلى تطوير الأدوات التربوية في المدارس (المناهج والأنشطة) لدعم السلام وقبول الآخر، والقضاء على التصورات النمطية الشائعة عن الجماعات العرقية المختلفة، وتحييد تحيزات المدرسين واتجاهاتهم، وتحويلها نحو تأكيد أفكار السلام والعدالة.

ومن أهم البرامج التي أقدم عليها هذا المجلس؛ إنشاء شبكة دولية لتدعيم التعليم من أجل السلام[1]؛ وهي الشبكة التي أطلقت بعد مؤتمر عقد حول الموضوع في بلفاسط (6-8 مارس 2012). ولقد اتفق أعضاء المؤتمر من دول عديدة؛ على إنشاء شبكة دولية لتبادل الأفكار حول التعليم من أجل السلام، على أن يتكرر اللقاء بينهم في مؤتمرات متتالية.

لقد أصبح مثل هذا النوع من التعليم ضرورة قصوى للدول التي شهدت نزاعات؛ ففي أيرلندا الشمالية تعمل المدارس المتكاملة integrated schools (وهي المدارس التي يدرس فيها البروتستانت والكاثوليك سويًّا) على إحلال قيم المواطنة محل قيم العصبية، وبناء الاتجاهات الإيجابية نحو التعايش والعدالة الاجتماعية، واحترام مبادئ التسامح والتعددية والفهم المشترك[2]. ولا شك أن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى مساندة حكومية قوية، وإلى دعم قوي من المجتمع المدني.

3- إزكاء روح المواطنة والتعايش: الإمارات نموذجا:

يتسم مجتمع الإمارات بالتعددية الإثنية؛ حيث المواطنون والمهاجرون من جنسيات مختلفة يعيشون سويًّا في إطار مجتمع واحد متكامل ومتماسك. وتعمل دولة الإمارات على تبني العديد من المبادرات التي ترسخ قيم المواطنة، وتدمج النشء في المسيرة التنموية للمجتمع. ومن أهم البرامج في هذا الصدد برنامج "وطني" الذي انطلق عام 2005م؛ وهو برنامج مجتمعي، يؤكد في مجمل توجهاته على مجموعة مرتكزات رئيسية؛ من أهمها الامتثال لممارسات المواطنة الصالحة، ونشر ثقافة الولاء الوطني، وتشجيع حس الانتماء والمسئولية، والتعريف بالمبادئ الرئيسية التي قام عليها الاتحاد كدستور أساسي لرفعة وازدهار الوطن. كما يهدف البرنامج إلى تفعيل الشراكة المجتمعية، ويحفز أفراد المجتمع على المشاركة الفاعلة في الأنشطة التي يطرحها. ويهدف البرنامج تفصيلاً إلى تحقيق عدد من الأهداف في مجال ترسيخ مفاهيم المواطنة؛ ومن

(1) NICIE, Integrated peace education, Global network, Available on line on: WWW.nicie.org
(2) C.M.Glym, "Education for peace in integrated schools: A priority for Northern Ireland" Child Care in practice, Vol. 4, 2004, Published online 2010.

هـذه الأهـداف[1]:

1- تعزيز الانتماء الوطني، ونشر الوعي بالهوية الوطنية.

2- تعزيز سياسة التعايش السلمي، وتشجيع الحوار المشترك بين مختلف فئات المجتمع.

3- التعريف بالعادات المجتمعية، وغرس القيم والسلوكيات الإيجابية.

4- تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة الإماراتية.

5- تعزيز مشاركة الشباب وتفعيل طاقاتهم.

6- تثمين ومكافأة جهود وإنجازات المخلصين من المواطنين والمقيمين.

ويتـم تحقيـق هـذه الأهـداف عـبر سلسـلة مـن الفعاليـات؛ مثـل المحـاضرات، والجلسـات الحواريـة، والمخيـمات الصيفيـة، والقوافـل الثقافيـة، والاحتفـال باليـوم الوطنـي، وتنظيـم المسـابقات والمهرجانات الثقافيـة. ويضـع هـذا البرنامـج كل فعالياتـه في سـياقات الأجنـدة الوطنيـة للتنميـة (رؤيـة الإمـارات 2021) التـي تعتـبر تعزيـز الهويـة الوطنيـة أحـد أولوياتهـا الرئيسـية، وتعتمـد عـلى رؤيـة تسـعى إلى أن يكـون الشـعب الإمـاراتي شـعبًا "واثقًـا طموحًـا متمسـكًا بتراثـه". كـما ينطلـق أيضًـا مـن وثيقـة القيـم والسـلوكيات للمواطـن الإمـاراتي التـي صـدرت عـام 2013، وتهـدف إلى نـشر الوعـي بـين المواطنـين بمسـئولياتهم وواجباتهـم كمواطنـين. وتقـوم هـذه الوثيقـة عـلى تصـور للقيـم والمبـادئ السـلوكية التـي يجـب أن يتحـلي بهـا المواطـن؛ عـبر مسـتويات مشـاركته في الحيـاة؛ بـدءًا مـن ذاتـه (الأخـلاق، والسـلوكيات العامـة)، ثـم الأسرة والمجتمـع (الحيـاة الكريمـة لـلأسرة، والمسـئولية الأخلاقيـة تجـاه المجتمـع)، ثـم الوطـن الأكـبر (الوفـاء للوطـن، واحـترام القوانـين، والسـعي نحـو رفعـة الوطـن وازدهـاره)[2].

وتتسـم تجربـة تدعيـم قيـم المواطنـة في الإمـارات بعـدد مـن الخصائـص التـي تميزهـا عـن غيرهـا مـن التجـارب؛ مـن ذلـك:

- أن لهـا طابـع شـمولي؛ فهـي لا تركـز عـلى التعليـم فقـط؛ بـل تركـز عـلى مصـادر عديـدة للتعلـم ونقـل الأفـكار، وتبـادل الخـبرات؛ كالمحـاضرات، والمهرجانـات، والمبـادرات الفرعيـة.
- أنهـا تركـز عـلى رؤيـة لمفهـوم راسـخ للتنميـة المسـتدامة؛ انطلاقًـا مـن الرؤيـة العامة للاسـتراتيجية الوطنيـة والوثائـق الوطنيـة (الدسـتور، ووثيقة مدونـة القيم).

- التركيـز عـلى الشـباب والمـرأة؛ فهاتـان الفئتـان تـم النـص عليهـما في أهـداف الوثيقـة؛ فالمـرأة قـادرة عـلى التأثـير في النـشء، وعـلى تبنـي أسـاليب حديثـة في التنشـئة الاجتماعيـة، كـما أن الشـباب هـم جيـل المسـتقبل.

(1)) انظر تفاصيل البرنامج على الموقع التالي: www.watani-alemarae.ae
(2) انظر الوثيقة على الموقع التالي: www.wrd.abudhbie.oe

4- العدالة الانتقالية طريقًا للسلام: تجربة كولومبيا نموذجا:

يخلق الصراع المسلح وما يرتبط به من أضرار؛ صورًا متنوعة من العداوة بين أطراف النزاع. وتتعمق هذه العداوة كلما استمر الصراع العنيف عبر الزمن، كما تزداد مساحة المتضررين منه حتى تصل إلى النساء والأطفال، وتجد المجتمعات التي تمر بهذه الخبرة نفسها بعد انتهاء الصراع في حالة من الانتقال أو التحول؛ الذي تحتاج فيه الدولة إلى أن تلم شمل سكانها المتصارعين، وأن تحقق بينهم قدرًا من السلام والعدالة الاجتماعية والمواطنة.

ويلعب مفهوم العدالة الانتقالية Transitional justice دورًا هامًّا في هذا الصدد؛ فكثيرًا ما تكون الصراعات العنيفة مبنية على صور من الحرمان والتهميش لجماعات معينة، أو على صور من الصراع على الموارد الطبيعية المحدودة، أو حتى عدم العدالة في توزيع الفرص، وفي توزيع الدخل؛ وفي هذه الحالة تعمل العدالة الانتقالية على إعادة الأمور إلى نصابها، وإلى جبر الضرر الذي يلحق بالجماعات المتحاربة، وبناء الحوار من أجل المصالحة الجماعية؛ ومن ناحية أخرى تبذل كل الجهود لترسيخ قيم السلام والمواطنة والعدالة؛ لكي يعود أفراد المجتمع وجماعاته إلى التماسك والانسجام، ونبذ كل أشكال العنف.

وتقدم لنا الخبرات الصراعية المعاصرة نماذج كثيرة من هذا النوع؛ نأخذ منها هنا نموذج كولومبيا التي شهدت صراعًا مسلحًا بين الدولة وبين الجماعات الثورية الكولومبية المعروفة باسم فارك، وكان الجذر الرئيسي للصراع يرتبط بطموحات سياسية، وتوترات اجتماعية واقتصادية ناتجة عن التنافس على الموارد؛ وهو صراع ساهمت فيه عوامل عديدة دولية وإقليمية، إلى جانب الضعف المؤسسي الهش للدولة، وانتشار عصابات تهريب المخدرات. وقد ترتب على هذا الصراع الذي استمر فترة طويلة تمتد لأكثر من 50 عامًا؛ آلاف الضحايا، وملايين من حالات النزوح، فضلاً عن سوء الاستخدام القسري للأطفال والشباب، وجرائم الاغتصاب لأعداد كبيرة من النساء. ولقد أدت المفاوضات التي أجريت في هافانا -بعد إخفاقات عديدة سابقة للتفاوض وحل النزاع- إلى التوصل إلى اتفاق نهائي، وكان من عوامل نجاحها اشتراك أطراف عديدة من الرجال والنساء فيها؛ بل واشتراك بعض من الضحايا الذين وقعت عليهم الانتهاكات من أطراف النزاع.

ولقد أسفرت المفاوضات في وقت مبكر من عملية التفاوض عن إنشاء المركز الدولي للعدالة الانتقالية في كولومبيا؛ الذي أخذ على عاتقه دعم فرص العمل للضحايا، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب، والحوار السياسي، وتوليد فهم أكبر لتطوير العدالة الانتقالية، وتعزيز الآليات الوطنية لحماية حقوق الضحايا في الوصول إلى الحقيقة والعدالة، وجبر الضرر. وقد لعب هذا

المركز دورًا كبيرًا في نجاح المفاوضات، وفي إحداث قدر من الشراكة بين السياسات الوطنية والسلطات القضائية، وبين المجتمع المدني حول آليات العدالة، كما أجرى دراسة عن برنامج الحكومة لتعويض الضحايا، وقد أوضحت هذه الدراسة المشاكل الهيكلية التي تعرقل سريان القانون بالشكل المناسب، كما وضع حلولاً لإزالة العراقيل التي تحد من استفادة الضحايا وتعويضهم وجبر الضرر.

ولقد أدرك المركز الدولي للعدالة الانتقالية في كولومبيا أهمية بناء حوار عام من أجل السلام، وتحويل مفهوم العدالة الانتقالية إلى مفهوم عام في الخطاب الكولومبي. ولقد أدى هذا الحوار العام إلى إحداث شراكة بين الحكومة وبين المجتمع المدني، وخلق مساحات للتفاهم بين القوى الاجتماعية الفاعلة وبين ممثلي الدولة في قضايا العدالة الانتقالية، مع تشجيع المنظمات المدنية التي يقيمها الضحايا والمساعدون في التوجيه التقني لبناء القدرات؛ سواء كان ذلك لمؤسسات الدولة الرئيسية (محكمة العدل العليا، ومحاكم العدل والسلام، ومكتب النائب العام، ومكتب المفوض السامي للسلام) أو كان للمجتمع المدني؛ عن طريق تزويد المنظمات غير الحكومية الوطنية بالتدريب والأدوات لتعزيز تمثيلها لحقوق الضحايا ومصالحهم، وتعزيز فضاءات التفكير بشأن العدالة الانتقالية[1].

وتعتبر تجربة كولومبيا تجربة ثرية؛ إذ حاولت أن تربط بين مفهوم واضح للعدالة، وبين إمكانيات تحقيق السلام ونشر قيم المواطنة؛ فلا سلام بغير عدالة، ولا مواطنة بغير عدالة. ولقد كان للجهد الكبير الذي بذل من جانب الدولة، ومن جانب مركز العدالة الانتقالية -لحماية الضحايا وجبر الضرر الذي وقع عليهم ورد حقوقهم- دور كبير في نجاح الفهم العام لقضايا السلام والتعايش؛ بل إن هذه التجربة قدمت درسين هامين من دروس تحقيق السلام فيما بعد الأزمة: الأول يرتبط بإنشاء وظيفة المفوض السامي للسلام؛ وهي وظيفة حمائية لها طابع سياسي واجتماعي؛ إذ يلعب المفوض السامي دورًا كبيرًا لحماية الحقوق والنظر للمظالم، وحماية العدالة، أما الثاني؛ فهو الاهتمام الكبير بحقوق النساء والأطفال؛ إذ تعرف كولومبيا حركة نسائية قوية، وقد استغل مركز العدالة الانتقالية هذه الحركة لدعم أنشطته، وإدراج المركز للنوع الاجتماعي في عمله، وفي جميع عمليات العدالة الانتقالية، مع الإصرار على عقد اجتماعات منتظمة مع المنظمات الاجتماعية المختلفة، والتفكير الدائم في التحديات التي تواجه النساء والأطفال، مع إعادة دمج الأطفال الذين كانوا ضحايا للتجنيد غير المشروط.

(1) انظر المزيد عن تجربة كولومبيا على الموقع التالي: www.ictj.org/ar/our-work/regions-and-countries/colombia

رابعاً: تجارب المنظمات المستقلة:

نقصد بالمنظمات المستقلة؛ تلك المنظمات ذات الصبغة العالمية، التي تعمل في إطار من الاستقلال عن الدول والحكومات. وتكسب هذه المنظمات وعيًا خاصًّا بها؛ إذ إنها تعمل في جو من الحرية والاستقلال؛ فهي منظمات أشبه بمنظمات المجتمع المدني، حتى وإن حصلت على تمويل من الحكومات في بعض الأحيان. وتتميز جهود هذه المنظمات بعدد من الخصائص:

أ- أن ما تتمتع به من حرية واستقلال يمنحها قوة في تنفيذ برامجها، ويجعلها قادرة على أن تدخل في مبادرات قد لا تستطيع الحكومات أن تدخل فيها.

ب- أن نشاطها يمتد على النطاق العالمي أفقيًّا، ويمتد إلى المجتمع المدني والقواعد المحلية رأسيًّا داخل المجتمعات؛ فيكون تأثيرها كبيراً.

جـ- يتساوى نشاط هذه المنظمات مع نشاط أنشطة المنظمات الدولية والدول؛ فهي إن التزمت بالخطاب الرسمي المعلن؛ فإنها تكمل جهود المنظمات الدولية والدول، وإن اختلفت؛ فإنها ترشد العمل، وتلفت النظر إلى التحديات وأماكن الخطر.

ونعرض في هذا القسم من الورقة لتجربتين من تجارب المنظمات المستقلة عبر العالم؛ وهما: تجربة "مؤسسة فورد"، وتجربة "مؤسسة نداء لاهاي":

1- تجربة مؤسسة فورد لتعزيز السلام والعدالة الاجتماعية[1]:

تسعى مؤسسة فورد إلى تعزيز قيم الديمقراطية، والحد من الفقر والظلم، وتعزيز التعاون الدولي، والتقدم والإنجاز البشري، وهي تعمل بشكل رئيسي عن طريق تقديم المنح للبحث، والحوار، والدعوة، وتحليل السياسات. وتعتقد المؤسسة أن أفضل طريقة لمعالجة التحديات التي تواجه المجتمعات هو تشجيع المبادرات من قبل الناس الذين يعيشون ويعملون بالقرب من مكان المشاكل والفرص الموجودة، وغالبًا ما تعمل هذه المبادرات بشكل أفضل عندما تشجع التعاون بين المنظمات غير الربحية وبين الحكومة وقطاع الأعمال، ومتى ما تضمنت مشاركة الرجال والنساء من مختلف المجتمعات؛ على جميع مستويات المجتمع.

وتركز مؤسسة فورد في عملها على تطوير التعليم، وقدرات البحث العلمي عبر العالم، وعلى تطوير منظومات القيم وأساليب التفكير؛ بما يخدم التطور نحو الحداثة والديمقراطية. ولقد

(1) انظر حول مساهمات مؤسسة فورد في تعزيز قيم السلام والعدالة الاجتماعية ما يلي:

- Ford Foundtion, Ford foundatuion financial review 2001, New York, April 2002. http://www.fordfound.org/media/1528/ar2001.pdf
- Ford Foundtion, Peace and social justice Ford Foundtion Building, http://www.fordfound.org/media/1738/2004-peacw-and-social-justice.pdf

دمجت مؤسسة فورد أنشطتها التربوية والبحثية للعمل على تأكيد مبادئ السلام والعدالة الاجتماعية؛ ولذلك فقد خصصت جزءًا كبيرًا من ميزانيتها لتحقيق هذا الهدف، وصاغت أهدافًا واضحة لبرنامج متميز في مجال العدالة والسلام. ويسعى هذا البرنامج إلى دعم قيم العدالة والسلام؛ عن طريق تشجيع آليات العمل التالية:

أ- تعزيز مؤسسات وممارسات الحكم التي تتسم بالشفافية والمساءلة والاستجابة، والفعالية في تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية؛ وبناء على ذلك يتم دعم الجهود التالية:

- ضمان أن تكون عملية صنع القرار على المستوى العالمي ديمقراطية؛ خاصة في مجالات الاقتصاد الدولي والنزاع والأمن.
- إجراء إصلاحات ديمقراطية، وتشجيع المؤسسات الحكومية على اتخاذ خطوات لتأمين السلام والعدالة الاجتماعية.
- زيادة قدرة الحكومات المحلية واستجابتها؛ خاصة من خلال زيادة المدخلات من المواطنين.

ب- دعم المجتمع المدني بطرق تساعده على تعزيز السلام والعدالة الاجتماعية، والتجديد الديمقراطي، وتحقيقًا لهذه الغاية يقدم البرنامج المنح التالية:

- زيادة تأثير الجماعات والحركات الاجتماعية التي تعمل من أجل السلام والعدالة الاجتماعية.
- إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية ومالية؛ يمكنها دعم هذه المجموعات والحركات.
- حماية المجالات العامة الديمقراطية؛ التي تشجع النقاش حول قضايا السياسة الرئيسية، وتمكين المواطنين من الإشراف على السلطة العامة والخاصة.

ث- تعزيز المساواة في الوصول إلى العدالة، وحماية حقوق الإنسان لجميع أفراد المجتمع. وفي ضوء ذلك يتم تدعيم الجهود التالية:

- تشجيع المسئولين الحكوميين والجمهور على الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيزها، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية.
- تنفيذ حقوق الإنسان بطرق ملموسة لتحسين حياة الناس وأرواحهم.
- ضمان حقوق الإنسان للأفراد والجماعات الضعيفة بشكل خاص.

ج- تمكين المجتمعات والأفراد لفهم وتأكيد حقهم في الصحة الجنسية والإنجابية، وبشكل أكثر تحديدًا؛ في هذا الإطار يتم دعم:

- تنفيذ مبادئ الصحة الجنسية والإنجابية التي أقرها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

الـذي عقـد في القاهـرة في عـام 1994، وأعيـد التأكيـد عليـه في المؤتمـر العالمـي الرابـع المعنـي بالمـرأة الـذي عقـد في السـنة التاليـة في بيجـين.

- تطويـر الظـروف الاجتماعيـة التـي تعـزز وتحمـي الصحـة الجنسـية والإنجابيـة، وتبطـئ انتشـار فـيروس نقـص المناعـة البشريـة/ الإيـدز.
- تعزيـز الحـوار بشـأن القيـم الثقافيـة والاجتماعيـة، فضـلاً عـن الأطـر الأخلاقيـة والقانونيـة التـي تدعـم تمكـين المـرأة والمسـاواة بـين الجنسـين.

2- التشبيك العالمي من أجل السلام: نداء لاهاي:

في عـام 1999، وعـلى أثـر مؤتمـر عالمـي حـول السـلام عقـد في مدينـة لاهـاي بسـويسرا؛ تـم إطـلاق الحملـة العالميـة لتعليـم السـلام، وتأسـيس منظمـة نـداء لاهـاي للسـلام لتنسـيق هـذه الحملـة ورعايتهـا، واسـتهدفت هـذه الحملـة خلـق شـبكة عالميـة مـن أجـل تربيـة السـلام؛ عـلى اعتبـار أن عمليـات التربيـة يمكـن أن تحـدث تغيـيرًا دائمًـا في أفـكار الأجيـال القادمـة وأفعالهـا؛ بحيـث تتمكـن هـذه الأجيـال مـن نبـذ العنـف كوسـيلة لحـل النـزاع أو الـصراع، ومـن تحقيـق مسـتويات مـن العدالة الاجتماعيـة لم تكـن توصلـت لهـا مـن قبـل. ولقـد شـارك في هـذه الحملـة التشـبيكية المئـات مـن الأفـراد والمنظـمات المدنيـة المسـتقلة، ونجحـوا في تحقيـق مسـتويات مـن التشـاور حـول الأجنـدة الرئيسـية لنـداء لاهـاي.

ويتأسـس نـداء لاهـاي مـن أجـل السـلام عـلى هـدف أسـاسي مـؤداه "أن تحقيـق ثقافـة السـلام لا يتـم إلا عندمـا يفهـم مواطنـو العـالم المشـاكل العالميـة، ويمتلكـون المهـارات لحـل النزاعـات بشـكل بنـاء، ويعرفـون المعايـير العالميـة لحقـوق الإنسـان ويلتزمـون بهـا، ويحققـون المسـاواة بـين الجنسـين، ويحترمـون التنـوع الثقـافي". ويقـوم هـذا الهـدف عـلى آليـة تربويـة؛ تقـوم عـلى غـرس مبـادئ السـلام والعدالـة عـبر التعليـم المسـتمر، والمنتظـم، والمقصـود. وتعمـل التربيـة مـن أجـل السـلام عـلى ثلاثـة محـاور[1]:

- المحـور المعـرفي الـذي يحقـق للمتعلـم القـدرة عـلى معرفة حقائـق ومفاهيـم ومعلومات؛ لتوسـيع مداركـه حـول السـلام، وحـول أخطـار العنـف ونتائجـه السـلبية عـلى الفـرد والمجتمع.
- المحـور الاتجاهـي الـذي يعمـل عـلى تشـكيل مواقـف المتعلـم واتجاهاتـه نحـو تفضيـل السـلوك السـلمي.

(1) انظر حول أهداف ومحاور العمل العمل في نداء لاهاي من أجل السلام:
-J. van den Hoven, THE HAGUE IN THE 21ST CENTURY Responsible innovation for sustainable peace, international rule of law and global justice, Delft University of Technology, May 2018.
M. Aline. Peace Education for Children. The American Journal of Economics and sociology.Vol, 44.No, 1, 2010.

- المحور التنموي المهاري؛ الذي يعمل على تنمية قدرات ومهارات المتعلم ليصبح قادرًا على استخدام الآليات التي تساعده في حل الخلافات وتجنب العنف.

ولتحقيق الأهداف المرتبطة بالمعرفة، وتغيير الاتجاهات، وتنمية المهارات من أجل تحقيق مبدأ "التربية من أجل السلام"؛ تتجه الأنشطة التي يدعو إليها تجمع لاهاي إلى العمل على مستويات أربعة:

- تطوير الالتزام بتطبيق القانون الدولي؛ عبر الإصلاحات القانونية والمؤسسية في النظام العالمي؛ لإقامة نظام قانوني عادل للحفاظ على السلم العالمي، وتحقيق التوازن بين الحقوق وبين الواجبات الاجتماعية.
- تمكين التلاميذ من تطوير فهم نقدي لنظام الحرب وثقافة العنف، وتوفير الإمكانيات لحفز الطاقة الإبداعية من أجل تحقيق تصور عالمي للسلام والعدالة.
- الوقاية من الصراعات العنيفة، والعمل على حل الصراعات القائمة بالفعل، أو تحويلها إلى أشكال من التنافس والصراع غير العنيف، والعمل على التغلب عليها عبر الحوار والمناقشة واحترام التعددية.
- التعرف على الأسباب المولدة للصراع، ومحاولة التغلب عليها، وإعادة تعريف الأمم بالحاجات الأمنية والبيئية؛ بدلاً من السيادة القومية والحدود القومية؛ أي إن الحاجة إلى السلام والأمن تسبق الحاجة إلى الحدود، أو على الأقل تتشابه معها في الأولوية.

خامساً: ملاحظات ختامية:

ماذا يمكن أن نستخلص من هذه التجارب، وما هو موقف المرأة في عمليات تحقيق العدالة والسلام والمواطنة؟

نجيب عن هذا السؤال عبر عدد من النقاط المستخلصة من التحليل السابق:

1- ثمة وعي بازغ بالمخاطر التي تواجه العالم الحديث، وعلى رأسها مخاطر العنف، وما يترتب عليها من عمليات تهميش وإقصاء، وما يترتب عليها أيضًا من سوء توزيع للموارد ونقص لمستويات العدالة، أو ما يترتب عليها من فقر وحرمان. ويتمدد هذا الوعي عبر العالم، وينعكس في اهتمامات المنظمات العالمية والدول، ومنظمات المجتمع المدني المستقلة.

2- يترتب على ذلك زيادة الاهتمام بآليات نشر السلام، ونشر العدالة، وتأكيد مبادئ المواطنة. ويحتل مفهوم السلام مكانة مركزية في كل التجارب، ويأتي مفهوم العدالة ومفهوم المواطنة في مرتبة أقل؛ وإن كان حضورهما متضمنًا في الاهتمام بقضية السلام؛ فالسلام لا يتحقق إلا في إطار من العدل، وأيضًا في إطار من احترام الآخرين والثقة فيهم كمواطنين.

3- يعكس الاهتمام بقضايا السلام والعدالة شراكة عالمية ووطنية واضحة؛ ولهذه الشراكة مستويين: مستوى عالمي بين المنظمات الدولية، والحكومات، وبين منظمات المجتمع المدني ذات الصبغة الدولية، ومستوى محلي بين الدولة وبين المجتمع المدني وقطاع الأعمال، والقوى السياسية المختلفة.

4- يحتل التعليم مكانة مركزية في الاهتمام بغرس قيم السلام والعدالة الاجتماعية والمواطنة، وينبع ذلك من أهمية التعليم في غرس المعارف والمهارات والطاقة الوجدانية التي تشحذ العقل والنفس بقيم المدنية والسلام والمواطنة. وتتجه التجارب المختلفة إلى التركيز على قضية التعليم بشكل مباشر أو غير مباشر، وتعمل هذه التجارب على بناء قدرات المدارس والمدرسين في اتجاه الإيمان بما يطلق عليه "التربية من أجل السلام"، أو "التعليم المدني"، أو "التعليم من أجل الديمقراطية".

5- تحتل قضية المشاركة الفعالة للمرأة في الجهود المبذولة لصنع السلام، ومنع نشوب النزاعات؛ مكانًا محوريًّا في التجارب التي تهتم بموضوعات السلام والعدالة والمواطنة. ولقد برزت هذه المسألة للمرة الأولى في جدول أعمال مجلس الأمن عام 2000، مع اتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، غير أن عدد النساء المشاركات في عمليات صنع السلام الرسمية مازال منخفضًا، رغم الالتزامات والمبادرات العديدة على الصعيدين

الإقليمي والعالمي، كما أن العديد من اتفاقيات السلام لا يتضمن أحكامًا متعلقة بالاعتبارات الجنسانية التي تلبي القدر الكافي من احتياجات المرأة في مجالي الأمن وبناء السلام. ولعل السبب في الاهتمام بإدراج النوع الاجتماعي في مثل هذه القضايا؛ يرجع إلى عدد من الاعتبارات المتعلقة بالمرأة منها:

- أن النساء يتأثرن بشدة بالنزاعات ويشاركن فيها؛ سواء كن قريبات أو مقدِّمات للرعاية، أو سياسيات، أو ناشطات سلام، أو مقاتلات.

- أن إشراك المرأة في عمليات السلام يعد منظورًا أوسع نطاقًا، ويزيد من الشمولية والتنوع، ويعزز ذلك قدرة صناع السلام على التعاطي مع طائفة أوسع من الجهات صاحبة المصلحة، ومعالجة شواغلها، وقد ثبت أن ذلك يفضي إلى تعزيز السلام المستدام.

- أن المرأة من أكثر الفئات تضررًا من انتشار العنف والصراعات المسلحة النافية للسلام والعدالة.

- أن المرأة أميل إلى السلام، وأقرب إليه، وهي قادرة على بنائه والمشاركة فيه جنبًا إلى جنب مع الرجل.

- أن مشاركة المرأة في بناء السلام والعدالة يضمن قدرًا كبيرًا من الاستدامة لهذه العملية، ويفرض نوعًا من الالتزام العام بتنفيذ الاتفاقيات والمصالحات فيما بعد انتهاء الصراع.

- تلعب المرأة دورًا مهمًّا في عمليات التنشئة الاجتماعية؛ ولذلك فهي أقدر على نقل قيم السلام والعدالة والمواطنة إلى النشء.

المرأة في العمل العائلي بين
مطرقة الحق القانوني وسندان الواجب العائلي

المحامية

الدكتورة/ هانية مصطفى حمّود

مستشارة معتمدة للشركات والثروات العائلية

عضو مكتب تنفيذي وأمينة صندوق الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

المقدمة

تشكل الأعمال العائلية العمود الفقري لحياة الشركات في العالم (Heck et al , 2006) بحيث تعتبر عصب الاقتصاد الوطني، والضمانة الأساس للاستقرار الاجتماعي بشكل عام؛ فهي تمثل ما بين 65 إلى (80%) من كافة الشركات العاملة في العالم (Chami, 2001) ونحو (70 إلى 90%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Byrne, 2009)؛ ورغم الانتشار الواسع للأعمال العائلية، فإنه ينظر إليها على أنها الاستثناء وليس الأصل أو القاعدة.

لم يتفق الفقهاء على تعريف موحد للأعمال العائلية، إذ تتعدد التعريفات بتنوع اختصاص الباحثين وإهتماماتهم؛ إلاّ أنهم أجمعوا على خصوصية هذه الأعمال وتميّزها عن غيرها من الأعمال غير العائلية؛ وذلك استناداً إلى التداخل الحاصل فيها بين منظومة العائلة ومنظومة الأعمال. وفي هذا الإطار، سطّر الباحثون أوجه الشبه في ما بين الأعمال العائلية، لجهة خصائصها والتحديات التي تحيط بها، والمشاكل التي تعتريها، والمصالح التي ترعاها، كما بيّنوا اختلافها على مستوى أهدافها، وقيمها، وثقافتها المجتمعية، ودوافع أصحاب المصالح فيها، بغض النظر عن النظام القانوني، والقواعد التي تحكمها، والزمان والمكان الذي تعمل ضمن نطاقه.

تدور منظومة العمل العائلي ضمن إطار آلية تختلط فيها العلاقات العاطفية، والأدوار، والقيم، والثقافة العائلية مع الأدوار والصلاحيات والقيم والقواعد التي ترعى عالم الأعمال، وتتشابك فيها مصالح الفرد مع مصالح العائلة ومصالح العمل العائلي، على مستوى الإدارة أو المال والملكية؛ ما من شأنه أن يلحق الضرر بكافة عناصر العمل العائلي وأولها المرأة التي يسود دورها ومكانتها الضبابية ضمن هذه المنظومة؛ بحيث إما أن تسود بيئة هذه المنظومة ثقافة مجتمعية ترتكز على المساواة الانسانية والعدالة الاجتماعية فتحفز المرأة وتعزز مكانتها ودورها وتحترم حقوقها المعنوية والقانونية، أو أن تعمد إلى تهميشها، وتجاهل دورها، وتبعاً إضعاف موقفها بشكل ملحوظ، ما يلحق بها الكثير من الغبن والاستغلال.

ومن هنا يطرح التساؤل الكبير حول دور المرأة ضمن منظومة العمل العائلي، وماهية حقوقها القانونية والعوائق التي تحول دون إحقاق الحق تجاهها وأثر ذلك على ديمومة أو إندثار المؤسسة العائلية؟

ماهية العمل العائلي:

تشمل الأعمال العائلية غالبية المؤسسات العاملة في السوق؛ على اختلاف حجمها، ونطاق عملها، والقطاع الذي تشغله؛ فهي قد تكون مؤسسات صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة الحجم، كما أنها تشمل كافة القطاعات؛ الصناعية، والتجارية، والزراعية، وحتى السياسية منها.

وبالنسبة إلى شكلها القانوني؛ فقد تتخذ شكل المحل أو المؤسسة التجارية، أو شكل شركة من شركات الأشخاص (شركة تضامن، أو توصية بسيطة أو محاصصة)، أو شركات الأموال (شركة مساهمة، أو توصية مساهمة، أو هولدنغ، أو أوف شور، أو شركة متعددة الجنسيات)، أو شركة مختلطة؛ كالشركات محدودة المسئولية؛ وذلك كله بمعزل عن حجم العمل العائلي، والمستندات القانونية التي تحكم العلاقات بين أصحاب المصالح فيه؛ سواء على مستوى الشراكة أو الحوكمة أو العمل؛ إذ قد يتخذ العمل العائلي شكل شركة الهولدنغ على سبيل المثال؛ ولكن الواقع يظهر أن إدارة العمل داخل الشركة تتشابه مع عمل إدارة مؤسسة صغيرة أو متوسطة، والعكس بالعكس.

أ- منظومة العمل العائلي:

تتألف منظومة العمل العائلي من أربعة مكونات رئيسية؛ بكافة خصائصها، والتحديات المحيطة بها؛ تتداخل فيما بينها، وتتضافر الجهود فيها؛ في سبيل تأسيسها وتحقيق نجاحها؛ ألا وهي العائلة، والملكية، والإدارة، بالإضافة إلى الفرد الذي يحيط بكل ذلك كمكون أساسي في حركة ونشاط العمل العائلي. من هنا يظهر مدى التشابك الحاصل داخل منظومة العمل العائلي؛ فالعائلة تتميز بمنظومتها العاطفية التي تحكمها علاقات شخصية متنوعة، تختلف باختلاف دور الفرد فيها، ويفترض أن تتميز بالثقة والمودة والعفوية، وغياب الطابع الرسمي عنها. أما الملكية فهي ترتكز عادة على استثمار رأس المال النقدي، وتفترض تملك كامل المشروع، أو جزء منه في سبيل تحقيق ربح مادي، في حين تقوم الإدارة على رأس المال البشري؛ الذي تحكمه علاقات مهنية وموضوعية مقابل أجر. أما الفرد الذي قد يكون من العائلة، أو من غير أفراد العائلة؛ فإنه يدور في مدار مشروع العمل العائلي، ويسعى فيه إلى تحقيق أهداف مهنية وشخصية؛ لذلك أطلقت تسمية "الملكية العاطفية" (Bjmberg Nichol, 2008) على العمل العائلي؛ نتيجة تداخل العلاقات والاعتبارات العاطفية، والأهداف الشخصية الفردية، والأهداف العائلية ضمن منظومته، مع الاعتبارات المهنية، والهدفين الربحي والمهني، والآليات التي تحكمهما.

ب- التحديات التي تهدد استمرارية العمل العائلي:

أثبتت الدراسات تميز العمل العائلي بالعفوية، وغياب الشكليات والأصول الرسمية التي تسود آليات عمله، كما بينت تفوق الأداء فيه عن غيره من الأعمال غير العائلية (Hofstede, 1993)، وتتميز القرارات المتخذة فيه بالسرعة وطول الأمد؛ بحيث ينظر فيها في غالب الأحيان إلى مصلحة الأجيال القادمة؛ مما يسهم في استمرارية العمل العائلي في السوق. في المقابل تفتقد غالبية الأعمال العائلية إلى الأصول والهيكليات الإدارية والمهنية؛ المتمثلة في الحوكمة والتخطيط الاستراتيجي، وتخطيط الوراثة؛ علمًا بأن هذه الأصول تشكل الركيزة الأساسية في الحفاظ على استقرار الأعمال العائلية وازدهارها في السوق؛ إذ إنها تحول دون نشوء الخلافات والنزاعات بين أفراد العائلة النواة أو الممتدة؛ وبالتالي فمن شأنها أن تخفف من خطر انقسام أصحاب المصالح فيها، وتفتيت العمل العائلي واندثاره، وتفكك العائلة وبناء العداوة والبغضاء بين أفرادها، بالإضافة إلى كافة الآثار التي يمكن أن تترتب عن ذلك؛ على المستوى الفردي، أوالعائلي، أوالاجتماعي، أوالاقتصادي.

من هنا تتصف التحديات والمشكلات المحيطة بالعمل العائلي بالفرادة والخصوصية؛ فهي تتشابه بين كافة الأعمال العائلية في طبيعتها التي تشتمل على الحوكمة والقيادة، وتخطيط الخلافة، والنزاعات التي يمكن أن تنشأ بسبب، أو بمناسبة العمل العائلي، ويختلف أسلوب مواجهتها وحلها باختلاف الأسر -ما بين الأسرة النواة أو الأسرة الممتدة- وعدد أفرادها، وتشابك العلاقات داخل العمل العائلي، وثقافة المؤسسة وقطاع الأعمال، وحجم المشاريع فيها.

ت- دور العمل العائلي في تحقيق التنمية المجتمعية

تشكل العائلة النواة الأولى في المجتمع، والصورة المصغرة عنه؛ ففيها تبنى الأجيال، وتغرس القيم الإنسانية والمبادئ (كالمواطنة، واحترام الآخر، والتنوع والاختلاف، والانتماء، والمسئولية المجتمعية، والمساواة بين الجنسين، والعدل)، وتكرس فيها العادات والتقاليد، والثقافة الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

من هنا لا مندوحة من أن تنسحب العائلة بكافة مكوناتها القيمية والثقافية والمنهجية إلى منظومة العمل العائلي، وتطول كافة مراحل تطوره، وانتقاله عبر الأجيال؛ لتحكم قواعدها وهيكلية الحكم فيها المجتمع والسوق، وصولاً إلى الحكم السياسي.

وفي هذا الإطار؛ يتجلى العامل الأساسي في تطور المجتمع أو قصوره وتخلفه؛ ألا وهو العائلة؛ ففيها الخصم والحكم، والعلة والحل؛ في تنمية المجتمع. وقد أشار إلى ذلك أمين عام الأمم

المتحدة في عام 2010؛ حيث أقر في سياق حديثه عن التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها بأنه رغم أهمية العائلة وتثمين دورها من قبل المجتمع الدولي، وإجماع هذا الأخير على أن متانة العلاقات فيها من شأنها أن تضمن استقرار المجتمعات وتماسكها؛ وبالتالي وجوب تسطير مساهماتها الكبيرة في تحقيق أهداف التنمية؛ إلا أنه يتم تجاهل ذلك كله إلى حد كبير؛ بحيث لا تطرح العائلة كأولوية عند بذل الجهود في سبيل تحقيق التنمية؛ من هنا فقد أقر أمين عام الأمم المتحدة "بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على كيفية تمكين الأسر للمساهمة في ذلك، وبضرورة تركز السياسات على تحسين رفاهيتها ضمن هذا الإطار" (United Nations, 2010).

انطلاقًا من ذلك؛ تشكل مشاريع الأعمال العائلية عصب التنمية المستدامة، وضمانة الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي في الدول؛ فهي فضلاً عن أنها تساهم بشكل كبير في خفض نسبة البطالة، والاستثمار في رأس المال البشري، ونقل المعرفة والخبرات الإنسانية والمهنية والاحترافية والتقنية عبر الأجيال؛ فإنها تلعب دورًا هامًّا في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار، والإبداع والمسئولية المجتمعية، وفي دعم العائلات في إنشاء مشاريعها الخاصة، وخلق الثروة، كما تساهم في توطيد روابط الأفراد الأسرية، وتعرف بعضهم ببعض ضمن إطار مهني واحترافي خاص بهم. ومما لا شك فيه أن للمرأة دور فاعل في ذلك كله؛ فكما أنها الركن الأول والأخير في العائلة؛ فهي صمام الأمان في استمرارية العائلة والعمل العائلي على السواء؛ فهي الشريكة الأولى، وأحد ركائز رأس المال البشري في خلق الثروة والمحافظة عليها، والعامل الرئيسي في بناء الثقة بين أفراد العائلة، وتقوية العلاقات الأسرية، وإرساء قواعد السلم والألفة والثقة بين كافة أصحاب المصالح داخل المؤسسة وخارجها؛ علمًا بأن ذلك كله ينعكس إيجابًا على اسم المؤسسة العائلية وسمعتها؛ ما من شأنه أن يعزز مركزها في السوق، ويساهم في استقرارها وازدهارها، وسهولة انتقالها من جيل إلى جيل واستدامتها؛ وبالتالي خلق فرص عمل لأفراد المجتمع، وتوفير الأمان الاجتماعي لشبابه ونسائه ورجاله وشيوخه.

دور المرأة في العمل العائلي:

كما أنه لا عائلة دون امرأة؛ كذلك فلا عمل عائلي دون امرأة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن نسبة النساء اللواتي يتولين مراكز قيادية داخل الأعمال العائلية؛ تفوق نسبة النساء في الأعمال غير العائلية؛ إذ تلعب المرأة دورًا مهمًّا داخل العمل العائلي؛ بحيث تعتبر صانعة القرار فيه بشكل مباشر أو غير مباشر؛ إلا أن هذا الدور محجوب وخفي في غالب

الحـال؛ بسـبب تهميشـه وتغييبـه بشـكل لا يُسـتهان بـه؛ ونعـزو ذلـك -بالإضافـة إلى الثقافـة المجتمعيـة الذكوريـة الأبويـة السـائدة في العـالم العـربي- إلى الخلـط الحاصـل بـين الـدور والواجـب العائـلي والـدور داخـل العمـل العائـلي، وبـين مصالـح العائلـة ومصالـح مـشروع العمـل العائـلي، وبسـبب الاعتقـاد بوجـوب تغليـب المصلحـة العائليـة عـلى مصلحـة الشـخص؛ خاصـة المـرأة، وهـذا كلـه فضـلاً عـن آليـة اتخـاذ القـرارات داخـل العمـل العائـلي، وعـدم الاعـتراف القانـوني بخصوصيتـه (Hammoud, 2016)؛ وبالتـالي غيـاب الحمايـة القانونيـة للمـرأة؛ سـواء عـلى مسـتوى قانـون العمـل، أو الحوكمـة، أو الوراثـة.

وتجـدر الإشـارة إلى أن دور المـرأة يختلـف داخـل العمـل العائـلي باختـلاف مرحلـة تطـور هـذا الأخـير، وبحسـب الجيـل الـذي يحكمـه ويديـره، وبحسـب دور المـرأة في العائلـة؛ الـذي ينسـحب تأثـيره حكـمًا وضمنًـا إلى المؤسسـة العائليـة وعملهـا فيهـا؛ ومـن هنـا فـإن المـرأة المقصـودة في مجـال بحثنـا هـذا؛ هـي المـرأة الفـرد مـن أفـراد العائلـة (العائلـة النـواة/ أو العائلـة الممتـدة)، عـلى اختـلاف دورهـا في العائلـة أو في الشركـة؛ فقـد تكـون الجـدة، أو الأم، أو الأخـت الشـقيقة، أو الابنـة، أو الزوجـة، أو زوجـة الأب، أو بنـت العـم أو بنـت الخـال، أو حتـى الخالـة أو العمـة، أو زوجـة العـم أو زوجـة الخـال... إلـخ؛ لذلـك يتفـاوت دور المـرأة العائـلي في أثـره ومـدى فاعليتـه، ويتغـير بحسـب ارتباطهـا بالعمـل العائـلي؛ الـذي يختلـف مـا بـين ارتبـاط مبـاشر أو غـير مبـاشر، وقانـوني موثـق أو فعـلي غـير موثـق.

أمـا الارتبـاط المبـاشر القانـوني الموثـق؛ فيتمثـل بكـون المـرأة مؤسِسـة للعمـل العائـلي، أو مالكـة في الشركـة أو عاملـة بهـا، أو أجـيرة، أو مسـتخدمة، أو عضـوة في الهيئـة الإداريـة، أو مستشـارة للمـشروع. وقـد تتمتـع المـرأة بـكل هـذه الصفـات بشـكل فعـلي دون أن يكـون ذلـك موثقًـا بنظـام تأسـيسي للمـشروع أو الشركـة، أو بعقـود، أو بقـرارات رسـمية صـادرة عـن إدارة المؤسسـة أو الشركـة وفقًـا للأصـول.

أمـا الارتبـاط غـير المبـاشر للمـرأة بالعمـل العائـلي؛ فيتجـلى في عـدم انخراطهـا في العمـل ونشـاطه عـلى مسـتوى التشـغيل والإدارة؛ وإنمـا يكـون بمثابـة تدخـل معنـوي تشـترك فيـه المـرأة باتخـاذ القـرارات الخاصـة بالمـشروع؛ خاصـة المصيريـة منهـا، والمرتبطـة بمصلحتهـا أو مصلحـة عائلتهـا.

أ- دور المرأة داخل العمل العائلي

قـد تشـغل المـرأة داخـل العمـل العائـلي أدوارًا عـدة -كـما سـبق ذكـره- عـلى مسـتوى العمـل، أو الملكيـة، أو الحوكمـة.

1- المرأة على مستوى العمل وإدارة العمل العائلي:

يعرف العمل داخل المؤسسات؛ بالخدمة التي يقدمها الفرد بحسب خبرته وكفاءته، مقابل أجر؛ إلا أن هذه المعايير تختلف اختلافًا جذريًّا عندما تتعلق بعمل المرأة داخل العمل العائلي؛ إذ غالبًا ما ينسحب دور المرأة في العائلة إلى العمل العائلي، ويمتد امتدادًا طبيعيًّا له؛ وبالتالي يُتوقع منها العمل فيه وله، ورعاية مصالحه بنفس درجة التفاني والزخم الذي ترعى فيه المرأة مصالح العائلة؛ فيعوَّل بذلك على الإيثار الذي تتميز به ضمن إطار حياتها العائلية.

ونتيجة لنمطية هذا التفكير؛ تتداخل المهام والمسئوليات والصلاحيات فيما بينها، وتسودها الضبابية؛ فتظهر علامات الغبن اللاحق بالمرأة على مستوى الأجر؛ لتحرم منه بحجة أنها تعمل لمصلحة العائلة، أو يحدد أجرها بناءً على دورها العائلي كابنة وزوجة وأخت مثلاً، ويغيب عن ذلك مبدأ الكفاءة؛ ومن هنا، وفي أغلب الأحيان؛ يكون أجر المرأة كفرد من أفراد العائلة أقل من أجر الرجل في العائلة؛ بمعزل عن معيار الجدارة أو المنصب داخل العمل العائلي، فضلاً عن ذلك فإن الأجر الذي تتقاضاه المرأة لا يطرأ عليه أي علاوة، كما أنها لا تتقاضى أي زيادة عن ساعات عملها الإضافية، وينسحب ذلك على الإجازات المرضية والمهنية والسنوية، أو إجازة الأمومة، في مقابل استفادة الأجيرة من غير أفراد العائلة من هذه العلاوات والإجازات؛ لذلك تعتبر الممارسات على مستوى أنظمة العمل المطبقة على النساء داخل الأعمال العائلية؛ مجحفة بحقوقها القانونية؛ مما يحول دون الفصل والتوازن بين دورها العائلي وبين دورها الوظيفي أو المهني؛ ولذلك ارتداداته على مستوى المنافع والتعويضات التي يمكن أن تستفيد منها من مختلف فروع الضمان الاجتماعي؛ مما يشكل عائقًا حقيقيًّا أمام استقلالية المرأة المالية والنفسية والاجتماعية؛ وبالتالي قدرتها على اتخاذ قراراتها بحرية تامة.

2- المرأة على مستوى ملكية العمل العائلي:

تعقد الشراكة في الشركات -كقاعدة عامة- إما على أساس الاعتبار الشخصي، أو الاعتبار المالي؛ فتكون المقدمات في الشركة إما حصصًا نقدية أو عينية تقدم في رأس مال الشركة، أو حصة عمل، أو الثقة بالشريك أو اسمه؛ إلا أن الشراكة العائلية لها أبعاد أخرى؛ تختلف عن الشراكات غير العائلية؛ خاصة فيما يخص المرأة؛ إذ تكون شراكتها إما صورية؛ استكمالاً للعدد المحدد قانونًا بحسب شكل الشركة، أو -نتيجة لتداخل دور المرأة في العائلة مع دورها في الشركة كما أسلفنا- يتم استبعاد تمليك المرأة حصة في الشركة، وحرمانها من الملكية خوفًا من أن ينتقل الإرث العائلي يومًا ما إلى عائلة أخرى تتم مصاهرتها، أو بسبب ثقافة ذكورية تعتقد في أحادية استمرارية اسم العائلة والملكية عبر الذكور من العصب دون الإناث. وقد يتحقق هذا

الإجحاف بحق المرأة في تملك حصص في الشركة العائلية في حياة المالك؛ الذي غالبًا ما يكون الأب؛ إذ يقوم بتوزيع أملاكه بين أبنائه دون بناته؛ هذا كله بمعزل عن دور المرأة في ازدهار الشركة العائلية ونجاحها؛ حتى وإن كانت تعتبر العنصر الأساسي في استمرارية هذه الشركة، وسبب بقائها في السوق؛ وهنا يتوقع ويطلب من المرأة الرضوخ لقرار المالك، أو لقرار الأكثرية في العائلة، وقبولها بعدم تملك حصص بالشركة، أو بالتنازل عن حصصها لأحد أفراد العائلة؛ وإلا تتهم بالطمع، وبأنها تهدد وحدة العائلة.

3- المرأة على مستوى الحوكمة في العمل العائلي:

تختلف هيكلية الحوكمة من عمل عائلي إلى عمل عائلي آخر بحسب شكله القانوني وحجمه، وعلى الرغم من هذا التنوع؛ إلا أنه غالبًا ما يتم تغييب المرأة كرئيسة أو عضوة مجلس إدارة، أو مديرة؛ لتناط مهام مجالس الإدارة بالذكور فقط دون الإناث، وفي حال تم انتخابها أو تعيينها في مجالس الإدارة؛ فيتوقَّع أن يكون دورها ووجودها صوريًّا أو شكليًّا؛ إذ يتم اختيارها وتعيينها بهدف استكمال الشروط والقيود القانونية ليس إلا؛ وبالتالي ينحصر دورها في التوقيع على محاضر جلسات الهيئات الإدارية، وعلى المقررات المتخذة في هذه الجلسات دون أن تتقاضى حتى تعويضات حضور عن الجلسات التي شاركت فيها، وكذلك دون أن يعوَّل على رأيها وموقفها من القرارات التي تتخذ في مجالس الإدارة؛ علمًا بأن المرأة تتميز على مستوى الحوكمة بدورها الفاعل؛ الذي يعتبر قيمة أساسية ومضافة في التكامل مع الرجل في مقاربة الأمور وطرحها وتحليلها؛ وبالتالي في اتخاذ القرارات التي غالبًا ما تتصف بالشمولية والإبداع، وبعد النظر والإدراك.

4- المرأة على مستوى التعاقب أو التوريث في العمل العائلي:

تتداخل الاعتبارات العائلية مع الاعتبارات المهنية- خاصة على مستوى القيادة وحمل اسم العائلة- لذلك يتم في كثير من الأحيان استبعاد فكرة قيادة المرأة كوريثة للإرث العائلي في الشركة؛ ما لم تكن الوريثة الوحيدة في العائلة؛ فلا يتم تشجيعها ولا حتى إعدادها لتحمل المسئولية في الشركة بعد خروج جيل المورث منها؛ بالمقابل يتم تكريس فكرة وراثة الابن لأبيه في الشركة؛ وإن لم تتوفر لديه الكفاءة المطلوبة والخبرة في تولي مركز القيادة؛ وذلك يعزى إلى صورة المرأة كوريثة، وإلى نمطية الأدوار التي يفترض أن تلعبها ضمن الإطار العائلي ليس إلا.

ب- دور المرأة خارج العمل العائلي

قد لا تشغل المرأة أي موقع في إدارة الشركة، ولا تتمتع بأي حق بالمعنى القانوني؛ وإنما يكون لهذه المرأة -على اختلاف دورها العائلي- تأثير كبير على نشاط العمل العائلي، والقرارات التي تتخذ فيه على مستوى الإدارة، أو الحوكمة، أو الملكية، أو التوارث.

من هنا قد يكون للمرأة أثر إيجابي أو سلبي على مستقبل العمل العائلي؛ فهي إما أن تكون داعمة لأفراد العائلة العاملين والفاعلين في مشروع العمل العائلي، والمالكين فيه؛ لما فيه مصلحة العائلة والمشروع العائلي؛ بما يضمن استمراريته وازدهاره، وإما أن تكون سببًا رئيسيًّا في هلاك المشروع العائلي وإفلاسه واندثاره؛ خاصةً أن كافة المشكلات في العائلة والظروف المحيطة بها، مع كل ما يحيط بمشروع العمل العائلي سواء على مستوى العلاقات أو القرارات أو المشكلات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ بسبب أو بمناسبة العمل العائلي-كل ذلك- تظهر دور المرأة الفاعل إما كمفاوضة ووسيطة في حل النزاعات بين كافة أفراد العائلة -إذ إنها تحتويهم من خلال الاستماع لهم، وإيجاد الحلول- أو كصاحبة القرار الأول والأخير في الأمور التي تحدد مصير العمل العائلي ومستقبله، ومستقبل عائلتها وأفرادها فيه؛ وفي هذه الحالة الأخيرة تعتبر المرأة سيفًا ذا حدين؛ إذ إنها قد تغلب المصلحة الشخصية على مصلحة مشروع العمل العائلي؛ وبالتالي قد يكون لهذه القرارات أثر سلبي على المشروع العائلي والعائلة معًا؛ خاصةً عند عدم توفر الوعي والخبرة المهنية لديها.

العوامل المؤثرة في تهميش دور المرأة في العمل العائلي:

تتمحور أهم العوامل التي تساهم بشكل مباشر في تغييب دور المرأة وتهميشها؛ في العوامل الاجتماعية والقانونية، والمؤهلات العلمية، والمعرفة التكنولوجية.

أ- العوامل الاجتماعية

تعزى العوامل الاجتماعية إلى الثقافة الذكورية الأبوية؛ التي تحكم مجتمعاتنا العربية، وإلى اعتبار المرأة تابعة للرجل؛ فالمرأة تعتبر أجيرة من الدرجة الثانية، يُسلم بوجودها الدائم، ويتم التعامل معها كأنها تابعة للرجل في العائلة؛ انطلاقًا من مقولة: "وراء كل عظيم امرأة"، في حين أن الواقع يشير إلى أن المرأة شريكة حقيقية، تعمل جنبًا إلى جنب الرجل وليس وراءه.

وفي هذا الإطار يمكن تسليط الضوء على دور الإعلام الذي يؤثر بشكل كبير على النقاشات اليومية في المجتمع، وعلى تكوين ثقافات أفراده وسلوكياتهم ومواقفهم؛ وبالتالي تقع على عاتق

الإعلام مسئولية كبيرة في التوعية بطبيعة دور المرأة في العمل العائلي، ووجوب عدم الخلط بينه وبين الدور العائلي، وأهمية ذلك بالنسبة للمرأة ومستقبلها؛ مما ينعكس حكمًا على العمل العائلي، ويضمن استقراره وازدهاره وديمومته. كذلك يقع على عاتق الإعلام ضرورة إظهار صورة المرأة كرائدة في عالم الأعمال، وضرورة تحفيزها على تولي مراكز صنع القرار؛ خاصة داخل الأعمال العائلية؛ لما لهذه المواقع من تأثير كبير على مستوى مسار اتخاذ القرارات وجودتها.

ب- العوامل القانونية:

تتمثل العوامل القانونية في عدم وعي المرأة، ونقص معرفتها لحقوقها القانونية، وتغليب عاطفتها، وتفعيل الموروثات الثقافية على مصالحها الفردية؛ مما يؤثر بشكل مباشر على استقلاليتها المالية والاجتماعية، وحريتها النفسية، هذا فضلاً عن عدم اعتراف المشرع بخصوصية العمل العائلي، وتعريفه، وتحديد القواعد التي تنظمه حسب طبيعته؛ خاصة تلك المتعلقة بهيكلية العمل العائلي، وأجهزته التي من شأنها أن تساهم في تعريف الأدوار، وتحديد الصلاحيات؛ وبالتالي تطبيق قواعد الحوكمة في فصل الإدارة عن الملكية، وتحديد دور العائلة ضمن هذه المنظومة.

ت- النقص في الكفاءة العلمية والمعرفة التكنولوجية

يعزى تهميش المرأة داخل العمل العائلي -في كثير من الأحيان- إلى عدم توفر المؤهلات العلمية لديها، أو الخبرة اللازمة لتولي مراكز قيادية داخل المؤسسة؛ فعلى الرغم من توجه العائلة في كثير من الأحيان إلى توجيه الذكور في العائلة لتولي مراكز قيادية داخل العمل العائلي دون الإناث؛ إلا أن على المرأة أن تسعى إلى التأهل علميًا وثقافيًا وقياديًا وفقًا لمتطلبات العمل فيه. كذلك لا مناص من وجوب توفر وعي المرأة بتحديات العصر، وضرورة توفر القدرة لديها على إتقان لغة العصر المتمثلة في لغة التكنولوجيا، وتحليها -تبعًا- بالمهارات القيادية التي ستساهم بشكل مباشر في تفوقها، وفي شغلها للمناصب العليا داخل المؤسسة العائلية.

الخاتمة:

إن إرساء قواعد المساواة والعدل في المجتمعات؛ يستدعي توفر الوعي والإرادة لدى صناع القرار. أما الوعي؛ فيتمثل في فهم مميزات العمل العائلي، وماهيته، وأهمية المحافظة عليه، وتنظيمه قانونيًّا بما يضمن تحقق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. أما الإرادة؛ فتتجلى في الرغبة في إزالة كافة العوائق الاجتماعية والثقافية والقانونية؛ التي تحول دون تمتع المرأة بالمساواة الإنسانية والعدالة الاجتماعية؛ خاصة ضمن إطار العمل العائلي؛ حيث إن المرأة والعمل العائلي -كما تم بيانه- يشكلان صنوان لا يفترقان؛ فاستقرار المرأة والإقرار بحقوقها القانونية والمهنية؛ من شأنه أن يرفع عنها الغبن والظلم؛ وذلك يرتد إيجابًا على العائلة نفسها، كما من شأنه أن يقي العمل العائلي من خطر التفتيت والاندثار؛ خاصة أن من المعلوم أن العاطفة التي تسود العمل العائلي نبراسها المرأة.

وفي هذا الإطار أختم القول بأنه في ظل التطور الحاصل على مستوى الذكاء الاصطناعي وإنشاء الروبوتس؛ نجد أن العالم يعمل جاهدًا لتفعيل آلية العواطف لدى هذه الآلات؛ ومن ثم أدعو الجميع إلى التنبه إلى التحديات المستقبلية التي تحيط بالمجتمع الإنساني، وبالتالي على الجميع أن يسعى لنفي صفة الضعف عن العاطفة في حياتنا العائلية والمهنية؛ لتصبح نقطة القوة في عالمنا الإنساني، ولنستثمر فيها بشكل يكون فيه كل من العدل الاجتماعي، والإنصاف، والمساواة الإنسانية؛ نبراس مجتمعاتنا العربية؛ مما يضمن استقرارها وازدهار الاقتصاد فيها، ويحقق سلم الأوطان وسكونها وسكينتها.

المراجع:

- Bj.mberg, A. & Nichol, N. (2008). Emotional Ownership: The Critical Pathway between the Next Generation and the Family Firm. [Research Report]. Institute for Family Business (UK): London Business School: https://www.uvm.edu/sites/default/files/2008-emotional-ownership-reportifb.pdf

- Bjursell, C. & B.ckvall, L. (2011). "Family business women in media discourse: the business role and the mother role". Journal of Family Business Management, 1(2): 154-173.

- Byrne, F. (2009). Family Business: In safe Hands? [Research Report N.8]. United Kingdom, Barclays wealth Insights: The University of Vermont: https://www.uvm.edu/sites/default/files/2009BarclaysFamilyBusinessInsights.pdf

- Chami. R. (2001) "What is different about Family Businesses". International Monetary Fund: http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2001/wp0170.pdf

- Hammoud, H. (2016). "Clearing away the legal mist in Family business". Unpublished (LLD). thesis. Faculty of Law. University of Montreal. Quebec.Canada.

- Heck, R. et al. (2006). The family's dynamic role within family business entrepreneurship. In P. Poutziouris and Steier, L. (Eds.), Handbook of research on family business (pp.80-105) Edward Elgar. Massachussetts, USA.

- Hofstede, G. (1993). Cultural Constraints in Management Theories. The Executive, 7(1), 81-94. Retrieved from: http://www.jstor.org/stable/4165110

- United Nations. (2010). Follow-up to the tenth anniversary of the International Year of the Family and beyond. Retrieved from: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/66/2

التمكين الاقتصادي للنساء المقاولات:
خبرة جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب

الأستاذة/ عائشة العمراني

رئيسة جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمملكة المغربية
وخبيرة بشؤون المقاولة

قطعت جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب أشواطًا مهمة في حقل المجتمع المدني والمقاولة النسائية؛ لما يزيد عن ثماني عشرة سنة خلت؛ راكمت فيها تجربة لا يستهان بها، وشبكة من العلاقات الوطنية والدولية لها قيمتها.

وقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2011 في المغرب بمقتضيات أكثر إنصافًا للمرأة؛ بنصه على إحداث هيئة المناصفة، ومحاربة كل أشكال التمييز، إلى جانب انخراط المغرب -انطلاقًا من هذه القناعة الراسخة لديه- في عدد من الاتفاقيات الدولية؛ لعل أبرزها اتفاقية مؤتمر بكين للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)؛ التي تنص بالحرف على أن: "التنمية التامة والكاملة لبلد ما، وقضية السلم؛ تتطلب جميعًا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين"؛ كما أن المغرب كان من أوائل الدول التي صادقت على هذا الاتفاق.

ورغم الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية التي عرفها المغرب من أجل إنجاح التمكين الاقتصادي للمرأة؛ فمازال يواجه تحديات مختلفة؛ من أهمها الفجوات بين الجنسين في معدل النشاط الاقتصادي، وفي التشغيل، وفي طبيعة العمل؛ وكل هذه التحديات توجت بدستور 2011؛ الذي ينص على تمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات.

ومما يبعث في نفوسنا أملاً كبيرًا في الغد؛ ما نلاحظه في وقتنا الحاضر من انخراط كلي للمرأة في كل المجالات، وما حققته من تقدم كبير في الولوج إلى ميدان المال والأعمال؛ وهذا ما تزكيه الإحصائيات التي تبين النتائج المرضية التي تحققت بالخصوص على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في المغرب كنموذج، وفي الدول العربية عامة.

إن الوصول إلى تمكين اقتصادي للمرأة؛ لا يتم إلا بالمساواة في ظروف العمل، وإعادة صياغة الأدوار القائمة على النوع، فضلاً عن تطبيق الأجر المتساوي بين الجنسين، والحد من التمييز، ووقف العنف والتحرش ضد المرأة، وقد أصدر المغرب خلال الأشهر القليلة الماضية قانونًا يجرم العنف والتحرش؛ بل بدأ العمل به وتطبيقه على أرض الواقع؛ وهذا في حد ذاته خطوة مهمة لصيانة كرامة المرأة وشرفها.

ويمكن القول إن إدماج المرأة في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لا يرتبط فقط بفتح باب مشاركتها وولوجها إلى البرلمان والمؤسسات والمجالس المنتخبة؛ بقدر ما يرتبط بتمكينها الفعلي من اتخاذ القرارات الحيوية داخل الدولة، وفي كل المجالات؛ وهو ما يصطدم بدوره بعدد من الإكراهات التي تعوق هذه المشاركة. ولعل هذه العوائق من بين التحديات التي نسعى إلى رفعها؛ ففي إطار تمكين المرأة اقتصاديًّا -على سبيل المثال- تسعى دائمًا "جمعية

النساء رئيسات المقاولات بالمغرب" إلى توفير كل الإمكانيات اللازمة المتاحة والممكنة للخدمة الآنية، واستشراف المستقبل؛ بتكوين أو تأطير أو توجيه أو مصاحبة أو تشجيع خلق المقاولات، أو إحداث المشاريع.... إلخ؛ علمًا بأن هناك مبادرات جادة في الموضوع؛ منها على سبيل المثال الخطة الحكومية للمساواة 2012/ 2016؛ التي سعت إلى توفير البيئة الملائمة لعمل النساء، وتمكينهن من ولوج عالم الشغل في أحسن الشروط.

وقد أظهرت نتائج دراسة أنجزتها جمعية النساء المقاولات بالمغرب حول "تقييم العمل المقاولاتي النسائي بالمغرب" (ما بين سنتي 2014 و2015) أن (56%) من المقاولة النسائية تشتغل في قطاع الخدمات، و(23%) تشتغل في قطاع الصناعة، و(21%) تشتغل في قطاع التجارة.

وفي هذا الصدد تشير معطيات المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب إلى أن عدد المقاولات التي تديرها نساء ينحصر في 12 ألف وحدة؛ أي 10 بالمائة من مجموع المقاولات؛ وهي في مجملها مقاولات صغيرة؛ تنشط في قطاعي التجارة والخدمات.

كما تبين فيما يخص الحاضنات للمقاولات النسائية؛ وجوب تقديم الدعم الأساسي لكل سيدة مغربية حاملة لمشروع، وراغبة في إحداث مقاولة؛ عبر المواكبة المستمرة وتقوية القدرات، وتطوير المهارات في مجال المقاولة؛ مما سيشجع على تأسيس حاضنات أخرى في العديد من جهات المملكة، مع ما سيتيحه ذلك من خلق مقاولات جديدة، فضلاً عن إطلاق مشروع وطني لإعادة تكوين حاملات الشهادات؛ من أجل إدماجهن في سوق الشغل.

كل هذا يلزمه آليات سياسية لدعم التعاونيات، ومؤسسات تقدم الاستشارات الفنية، وتوفر التدريب، وبنوك تقدم القروض، مع تأكيد حضور الدولة بشكل إيجابي في العمل غير الرسمي؛ لدعم المرأة، وحمايتها من كل صنوف القهر والاستغلال.

مستقبل المقاولة المغربية

في جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب؛ نسعى دائمًا إلى مزيد من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وإنجاح كل المشاريع التي تثبت وجودنا، ونبذل مجهودات جبارة لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن أجل تبني رؤى واضحة تمكننا من تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية والمواطنة، ولأجل ذلك؛ لابد من تبني استراتيجية ناجعة للتعامل مع تمكين المرأة؛ وهذا لا يتأتى إلا بدراسة الواقع، وبلورة رؤى مستقبلية قادرة على رفع كل التحديات في هذا المجال؛ ففي جمعية النساء

رئيسات المقاولات بالمغرب؛ لدينا برنامج عمل للفترة من 2018 حتى 2021، واستراتيجية عمل سُطرت أهدافها حسب التحديات، وقد شرعنا في تنزيلها على أرض الواقع.

وترتكز برامج عملنا في جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب؛ على العمل المتواصل، والدعم، وتحقيق السلام، وتزكية روح المواطنة في المجتمع. ونسعى دائمًا لنجعل من جمعيتنا قاطرة للتنمية المحلية والوطنية؛ من خلال مقاربات تشاركية، مع الحرص على تشجيع ودعم العمل المقاولاتي النسائي بصفة خاصة، وقطاع المقاولات بصفة عامة.

ونحن نطمح إلى خلق مقاولات نسائية بفضل الحكامة الجيدة، وهدفنا كذلك تشجيع التكوينات في مجال المقاولات والتأطير والتتبع، إلى جانب تضمين برامج عملنا تنظيم لقاءات سنوية في مجالات الصناعة، والخدمات والصناعات الغذائية والصناعة التقليدية والسياحة، بالإضافة إلى تقوية قدرات النساء المقاولات عضوات الجمعية، وتنظيم لقاءات تواصلية معهن عبر تراب المملكة، وعلى المستوى الدولي نعمل على إبرام اتفاقيات شراكة مع المقاولين والمقاولات والمؤسسات المعنية، والمنظمات غير الحكومية؛ لضمان التمويل والدعم؛ فيما يخص تبادل التجارب والخبرات، والمشاركة في المنتديات والمعارض، وفي الدورات التكوينية؛ سواء في المغرب أو في خارجه.

ومن بين أهدافنا في جمعية النساء رئيسات المقاولات بالمغرب كذلك؛ استقطاب عدد كبير من النساء حاملات المشاريع؛ لتشجيعهن على الاستثمار وخلق المقاولات، مع تمكينهن من كل الوسائل المتاحة لدى الجمعية؛ حرصًا على تقوية جسور التواصل الداخلي بين النساء العضوات بالجمعية لتحقيق الأهداف المنتظرة.

ومن منظور تحسين الإدارة والحوكمة اليومية؛ فضَّلت جمعية رئيسات المقاولات بالمغرب في وقت مبكر نهج طريق تجويد أعمالها؛ الذي توج بالتالي بحصول نظامنا على شهادة اتباع معايير الجودة ISO 9001 v 2000 في عام 2008 من AFAQ AFNOR. وجددت الجمعية شهادة ISO 9001 v 2008 في إطار نهج إدارة الجودة، وسياسة تتبعها على جميع المستويات؛ من أجل المساهمة في التحسين المستمر لأداء المقاولات، وتقوية الكفاءات، وإرضاء جميع الأعضاء والمتعاملين معها؛ وهذا الالتزام بالكفاءة يترجم إلى التزام ملموس على جميع مستويات الجمعية؛ الرئاسة، والمكتب التنفيذي، والهياكل الدائمة.

برصد مسار جمعية النساء رئيسات المقاولات؛ فقد تحققت إنجازات مهمة؛ ولكن هناك الكثير الذي يجب عمله؛ ولتحقيق ذلك على الجمعية أن تتطور، وتتوافق مع متطلبات عصرها؛ لهذا سأركز على تعزيز وتطوير ودعم روح المبادرة النسائية كراعية للتنمية الاقتصادية المستدامة في

المغرب؛ لتحويل مؤسسة المرأة والعلم والتكنولوجيا إلى منصة متميزة لممارسة أنشطة الأعمال لأعضائها؛ وهي مهمة نريد تحقيقها من خلال العمل على 3 محاور رئيسية:

- أولها: أن الجمعية ناقل نمو لنشاطات النساء؛ بفضل الدراسة النوعية لأعضائها لإعادة تقييم الاحتياجات، والاستجابة لها في خطة عمل مدروسة. وفي هذا الاتجاه حددنا حاجتين ملحتين: التواصل، والتركيز على الذكاء الجماعي، وأرى كرئيسة AFEM أن من الضروري وضع التدابير التي تؤثر على تحديد وضع ميثاق "الأفضلية"؛ الذي يلزم الجمعية لتعزيز المشاورات؛ لتحقيق الخدمات التي يحتاج إليها، وإنشاء نقطة اتصال واحدة بين أعضاء الجمعية وأصحاب المصلحة في النظام البيئي الريادي، وبين السلطات العامة ومقدمي الخدمات LINK WOMEN.

- يجب أن يكون كل هذا مصحوبًا بتنفيذ الجهوية المتقدمة للهيكل. ونركز من منطلق هذا المنظور على التنمية الإقليمية للوكالة، ونعتزم العمل من أجل إنشاء سبعة مكاتب إقليمية جديدة؛ للوصول إلى عدد 12 فرعًا إقليميًّا بحلول عام 2021؛ مما سيمكننا من تغطية جميع مناطق المملكة.

- وأخيرًا، يعتزم الفريق إعادة النظر في النظام الأساسي للجمعية؛ للسماح بتنفيذ هذه الإدارة التشاركية والشاملة التي تدعو إليها؛ فإن إعادة تصميم أدوات الاتصال وإدارة الحاضنات، وتخصيص الميزانيات؛ كلها مواضيع علينا اتخاذ قرار بشأنها من أجل وضع ذلك الإطار؛ الذي يعزز مشاركة الكل، وتنمية روح المبادرة النسائية في المغرب؛ مما سينعكس -لا محالة- بالإيجاب على الجميع.

المحور الثاني

تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية

تصور مقترح للتغلب على تحديات تمكين المرأة العُمانية اقتصادياً

(نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

الدكتورة/ حمدة بنت حمد بن هلال السعدية

أستاذة الإدارة التربوية المشارك

كلية التربية بالرستاق - سلطنة عُمان

مقدمة

تعد المرأة عنصرًا فاعلاً في المجتمع؛ تساعد على نمو المجتمعات ورقيها، وتسهم بصورة فاعلة في التنمية البشرية فيها؛ فواقع المرأة اليوم يعد معيارًا مهمًّا تتضح من خلاله درجة تقدم أي مجتمع؛ حسب مدى إسهامها في مجالات الحياة المختلفة -سواء كانت مجالات سياسية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم اقتصادية- فهي شريك أساسي مثل الرجل، ولها دور استراتيجي تؤديه في تنمية المجتمعات الشاملة. وتشير التقارير الدولية إلى الدور الريادي للمرأة في المجتمعات الحديثة، وإلى زيادة حجم نشاطها الفعلي في الاقتصاد القومي لتلك المجتمعات.

وفي عالم اليوم الذي تحكمه العولمة، وتنتشر فيه الأزمات المالية والاقتصادية؛ تنخفض قدرة الأفراد على التصدي بمفردهم للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية؛ نتيجة للتحديات التي تعكسها هذه الأزمات العالمية؛ حيث تؤثر في أسواق العمل والتنمية الاقتصادية بشكل عام، فضلاً عن عدم قدرة كثير من الدول على الحفاظ على العدالة الاجتماعية خاصة بين الجنسين؛ الأمر الذي أصبح يؤثر في عملية توزيع مكتسبات التنمية بشكل عادل بين الرجل وبين المرأة، والذي يكون غالبًا لصالح الرجل؛ حيث تعد المرأة من أكثر الفئات تضررًا من الأزمات المختلفة؛ التي تلقي عبئًا غير متكافئ عليها؛ وبناء على ذلك تطورت المفاهيم التنموية والسياسات المرتبطة بقضايا حماية المرأة وتنميتها؛ بدءًا من منهج الرفاه الاجتماعي، وصولاً إلى منهج التمكين؛ من خلال التركيز على تسهيل وصولها إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك تحول العالم إلى الاعتماد على مدخل النوع الاجتماعي والتنمية؛ الذي يركز على مراعاة الاختلافات وعدم المساواة بين الرجال والنساء في التخطيط للبرامج والتنفيذ والتقييم (Sholkamy, 2011).

تعد فجوة النوع الاجتماعي أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصادات العربية؛ فرغم حدوث تقدم ملحوظ على صعيد خفض فجوة النوع في الالتحاق ببعض مراحل التعليم بالبلدان العربية؛ فما زالت هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في النفاذ إلى سوق العمل؛ حيث تعد مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية هي الأقل على مستوى العالم بنسبة (19%) مقارنة بنحو (49%) للمتوسط العالمي (International Labor Organization, 2018)، كما ترتفع مستويات بطالة الإناث بشكل كبير في المنطقة العربية إلى ما يمثل ثلث المعدل العالمي، في ظل استمرار وجود بعض الفوارق القائمة على أساس النوع الاجتماعي في سوق العمل؛ خاصة على مستوى الدخول، وإيجاد الوظائف فيما يتعلق بالعمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، أو في القطاعين العام والخاص، أو حتى في ريادة الأعمال، ونتج عن ذلك تراجع نصيب المرأة العربية من الناتج المحلي إلى ما يوازي (18%) فقط؛ بينما تمثل المرأة نصف حجم السكان (منظمة العمل الدولية، 2017)، كما تصنف ست دول عربية من بين أعلى عشر دول على مستوى العالم من حيث فجوة النوع في سوق العمل (عبدالمنعم وآخرون، 2018).

تعد المساواة بين الجنسين -بحد ذاتها- أحد أهداف التنمية المستدامة (2030)؛ فهي تعد كذلك أحد أهم الممكنات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030) الأخرى؛ حيث يساعد إدماج المرأة اقتصاديًّا على رفع معدلات الادخار بنسبة (35%)، كما أن زيادة التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة (10%) يساعد على رفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، وزيادة إنتاجية العمالة بنسبة تصل إلى (25%) في بعض الدول، وتحسين مستويات التعليم؛ نظرًا لكون العائلات التي تعولها امرأة تخصص عادة نسبة أكبر من ميزانية الأسرة لتعليم الأبناء، وتحسين مستويات الصحة، ودعم الأسرة؛ في ظل تخصيص المرأة عادة لنحو (90%) من دخلها لدعم الأسرة؛ وذلك مقابل تخصيص الرجل لنسبة تتراوح ما بين (30 إلى 40%) فقط من دخله، كما يساعد تمكين المرأة في إيجاد بيئة عمل مستدامة؛ حيث وجد أن المؤسسات التي تديرها نساء أكثر حفاظًا على البيئة.

إن اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل؛ يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية عدة؛ منها الحصول على فرص التوظيف التي تؤمن لها مصدرًا دائمًا للدخل، كذلك تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية المتاحة على المستوى القومي؛ مما يؤدي إلى الوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة، ورفع قدرة المرأة التنافسية في سوق العمل في ظل اقتصادات السوق والخصخصة والعولمة، وتخفيض معدلات البطالة، كما أن المشاريع التي تقوم بها المرأة -سواء كانت صغيرة أم متوسطة الحجم- تسهم بشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصادات الوطنية (Setyaningsih et al, 2012).

وبالنسبة لسلطنة عمان -حيث تمثل المرأة مكونًا رئيسيًّا من مكونات المجتمع، وأحد أركانه المهمة- فقد شهدت السلطنة خلال الفترة الزمنية المنصرمة تطورات إيجابية؛ انعكست على مكانة المرأة في السلطنة؛ كخفض نسبة الأُمية بين النساء، وتحسين وضع المرأة الصحي، وزيادة عدد الإناث اللاتي وصلن إلى مراكز قيادية في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، ووفقًا للإحصائيات الرسمية الصادرة من المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (تقرير المعرفة، عام 2017)؛ يتضح ارتفاع نسبة عدد الموظفات في القطاع الحكومي؛ بنسبة (16%) ما بين عامي 2012م و2016، كما أن نسبة (55%) من التعيينات الجديدة في القطاع الحكومي عام 2016 كانت من نصيب الإناث، وهناك ارتفاع في نسبة الإناث في الوظائف الإدارية العُليا بالخدمة المدنية من نسبة (10%) عام 2012م إلى (21%) عام 2016 من إجمالي شاغلي وظائف الإدارتين العليا والوسطي المباشرة، كما أن نسبة (39.6%) من الإناث بمؤسسات التعليم العالي يفكرن في إقامة مشاريع صغيرة بدلاً من انتظار الوظيفة الحكومية. وبالنسبة للقطاع الخاص؛ ارتفعت نسبة الإناث العاملات بالقطاع الخاص عام 2016 بمعدل بلغ 4 درجات مئوية عن عام 2012م، وبالنسبة للباحثين عن عمل؛ فقد شكلت الإناث نسبة (63%) منهم عام 2016م؛ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالذكور (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2017).

كما حلت المرأة العُمانية في المرتبة الأولى للتمكين والإدماج الاقتصادي؛ وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن مركز دراسات مشاركة المرأة العربية؛ التابع لمؤسسة المرأة العربية لعام 2018، وعبرت المؤشرات عن تسارع نمو إسهام المرأة في قوة العمل، وتطور نسب إدماجها في عملية التنمية، وأشاد التقرير بمعدلات النمو المضطردة في وتيرة إسهام المرأة العُمانية في سوق العمل؛ إذ وصلت نسبة حضور المرأة في القطاع الحكومي إلى (41%)؛ بزيادة لافتة للنظر تعادل (17%)، وفي القطاع الخاص ارتفعت النسبة إلى (27%)، كما أن عدد الإناث ارتفع في مؤسسات التعليم العالي بحدود (57%)، وارتفعت نسبة الطبيبات العمانيات في القطاع الصحي إلى (61%)؛ فقد بلغ عدد الطبيبات المواطنات 1166 طبيبة (مركز دراسات مشاركة المرأة العربية، 2018).

ورغم ارتفاع نسبة الإناث في المجتمع العُماني؛ إلا أن المؤشرات الخاصة بالمرأة العاملة في الاقتصاد العماني ماتزال متواضعة؛ حتى مع التحسن المتزايد في أعداد الخريجات ومستوياتهن التعليمية، وفي نسبة التوظيف في القطاعين العام والخاص؛ حيث تعد نسبة إسهام المرأة في سوق العمل العُماني من النسب المتدنية على المستوى العالمي.

مشكلة الدراسة

إن عدم تمكين المرأة؛ مشكلة تواجه الكثير من المجتمعات العربية؛ بل وأحيانًا تواجه المجتمعات المتقدمة أيضًا؛ ويظهر هذا في أشكال عدة؛ لعل أهمها عدم المساواة بين الرجل وبين المرأة؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود تمييز في المجتمع؛ مما يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، ورغم الدور الذي تمارسه المرأة في الحياة (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية)؛ إلا أن هذا الدور مازال دون الطموح؛ فهناك الكثير من أشكال التمييز بين الرجل وبين المرأة تعوق انخراط المرأة في ميادين التنمية الشاملة؛ وربما يعود ذلك إلى عوامل عدة؛ منها على سبيل المثال الثقافة الذكورية السائدة المرتبطة بالعادات والتقاليد، والقوانين المتعلقة بالعمل، والنقص في التأهيل والتدريب.

يعد تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا أحد أهم القضايا التي كانت ومازالت من أولويات الحكومة العُمانية ومنظمات المجتمع المدني، ورغم الجهود التي بذلتها الجهات المختلفة -حكومية أم خاصة- لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ إلا أن هناك تحديات عدة مازالت تواجه المرأة، وتعوق من مشاركتها الفعالة في الحياة الاقتصادية؛ لا سيما في ريادة الأعمال. ويلاحظ من قراءة التقارير الدولية والإقليمية الخاصة بتمكين المرأة اقتصاديًّا بشكل عام، وتلك التي تختص بالمرأة العُمانية؛ تدني مشاركة المرأة في سوق العمل العُماني، وضعف إسهامها اقتصاديًّا؛ مما يستدعي ضرورة دراسة التحديات التي تعوق تقدم المرأة العُمانية وتمكينها اقتصاديًّا، ووضع تصور مقترح للتغلب على التحديات التي تواجه تمكينها اقتصاديًّا.

تساؤلات الدراسة:

- ما التحديات التي تواجه إسهام المرأة في التمكين الاقتصادي للمجتمع العُماني (نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؟
- ما التصور المقترح للتغلب على التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

- تحديد التحديات التي تواجه إسهام المرأة في التمكين الاقتصادي للمجتمع العُماني (نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- وضع تصور للتغلب على التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- تسليط الضوء على مدى إسهام المرأة في سوق العمل العماني.
- معرفة أبرز التحديات التي تواجه المرأة العُمانية وتحول دون زيادة وتطور إسهامها في التمكين الاقتصادي للمجتمع العُماني.
- تحليل الإحصائيات والتقارير الدولية والإقليمية؛ لمعرفة مدى تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا.
- يعد موضوع تمكين المرأة اقتصاديًّا من المواضيع التي تحتاج إلى البحث والمناقشة.
- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة في التعرف على التحديات الفعلية لتمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا، وتقديمها إلى الجهات المعنية لتقديم الحلول المناسبة لها.

مصطلحات الدراسة

- مفهوم التمكين

التمكين عملية ديناميكية تسعى إلى القضاء على أشكال التمييز واللامساواة بين البشر؛ حيث إن نجاح هدف عملية التمكين؛ يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أو غيرها من السلوكيات النمطية؛ التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول؛ وفي المقابل السعي إلى تبني تشريعات، وإنشاء مؤسسات؛ تسهم في القضاء على كل مظاهر التمييز (بيه، 2012).

- التمكين الاقتصادي للمرأة:

تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع، إلى موقع قوة اقتصادي أعلى؛ وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية؛ وهي الأجور، ورأس المال، والملكيات العينية؛ وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة (أيهم، 2008).

- تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا:

تعرف الباحثة المصطلح إجرائيًّا بأنه مقدرة المرأة العُمانية على التمكين الاقتصادي بحصولها على حقوقها الاقتصادية؛ من خلال المشاركة في سوق العمل، وتنمية هذه الحقوق، وممارسة أدوارها الاقتصادية في الدولة؛ مثل ريادة الأعمال، وغيرها من المهن الاقتصادية.

- تحديات تمكين المرأة العمانية اقتصاديًّا:

يقصد بها التحديات التي تواجه المرأة في المجتمع العُماني، وتؤدي إلى عدم تمكينها اقتصاديًّا داخل مجتمعها.

محددات الدراسة:

أ- المحددات الموضوعية: تصور مقترح للتغلب على تحديات تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا؛ من خلال نموذج المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب- المحددات البشرية: طبقت الدراسة على رائدات الأعمال في محافظات؛ مسقط، والداخلية، وجنوب الباطنة.

ج- المحددات الزمنية: طبقت الدراسة في الفصل الأول من العام الأكاديمي 2019/2018.

الإطار المنهجي للدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي؛ بالاطلاع على الإحصائيات والتقارير الدولية والإقليمية والخليجية والمحلية حول وضع المرأة العُمانية، ومدى تمكينها اقتصاديًّا، كما استخدمت المنهج النوعي بأسلوب المقابلات، وتم أخذ عينة من أفراد المجتمع العُماني؛ مثلت رائدات أعمال لمشاريع صغيرة ومتوسطة في ثلاث محافظات؛ هي "مسقط، والداخلية، وجنوب الباطنة"، بلغ عددهن 18 رائدة؛ بهدف الوصول إلى التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في مشاريعهن، وتعوق تمكينهن الاقتصادي، وقد حُللت هذه البيانات واستخلصت أهم النتائج التي استفيد منها في وضع التصور المقترح.

الدراسات السابقة

تستعرض الدراسة عددًا من الدراسات السابقة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بشكل عام، والمرأة العُمانية بشكل خاص؛ وقد أقيمت حول بيئات مختلفة؛ سواء كانت محلية أم عربية أم أجنبية. وقد صُنفت هذه الدراسات إلى محورين، كما عرضت من الأحدث إلى الأقدم حسب تسلسلها الزمني:

المحور الأول: الدراسات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي بشكل عام:

- دراسة كاظم (2016)؛ سعت إلى معرفة أهم المعوقات التي تواجه تمكين المرأة العراقية لخدمة وتنمية مجتمعها، ومعرفة مدى اختلاف هذه المعوقات باختلاف النوع، وقد استخدم الباحث المنهج المسحي الاجتماعي الذي يتم عن طريق دراسة الظاهرة كميًّا وكيفيًّا، وتم التطبيق على عينة بلغت 214 فردًا بالطريقة العشوائية العنقودية، وتوصلت نتائجها إلى أن أكثر العوامل إعاقة هي العوامل الاجتماعية، تلتها العوامل الاقتصادية، والسياسية، وأخيرًا العوامل الشخصية.

- جاءت دراسة المحروقية وآخرين (2016) لمعرفة محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العُماني، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، وطبقت على عينة من المجتمع العُماني ممثلة للأقاليم الثلاثة في سلطنة عُمان (الشمال، والوسط، والجنوب)، وبلغت عينة الدراسة 3150 فردًا من أرباب الأسر العُمانية؛ اختلفت أعمارهم ومستويات تعليمهم، ودخولهم الشهرية، ودرجة تحضرهم، كما استخدم المنهج النوعي ممثلاً في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد المجتمع العُماني، وتوصلت نتائجها إلى انحسار المهن المفضلة للمرأة إلى عدد قليل من المهن التي وصفت بأنها مهن أنثوية تقليدية، وتم تهميش أدوارها في كثير من أشكال المهن الأخرى؛ مثل المهن ذات العلاقة بالقطاعين السياحي والإعلامي، وكذلك قطاع التجارة والخدمات؛ وتناولت الدراسة مجموعة من العوامل الحاسمة في تحديد توجهات المجتمع العُماني نحو طبيعة وأشكال المهن التي يمكن أن تنخرط فيها المرأة؛ أهمها مسألة مناسبة المهنة لطبيعة المرأة وخصوصيتها البيولوجية، ومدى مناسبة وقت العمل لأداء مهامها التقليدية في البيت، والنظرة الدينية لعمل المرأة، وموقع عملها، إلى جانب مسألة القبول الاجتماعي.

- هدفت دراسة سلامي (2016) إلى وضع إطار تشريعي منظم من أجل وضع الضوابط المساعدة على تنظيم عملية تمكين المرأة، وإعطائها مكانتها؛ ليتسنى لها القيام بدورها

بأقل عدد ممكن من الحواجز التي تسهم في التنمية المستدامة للاقتصادات؛ استجابة لإدراك الجزائر لأهمية إدماج المرأة في التنمية، وضرورة تذليل العقبات المختلفة التي تقف عائقًا أمام رقيها؛ حيث انعكس ذلك من خلال التعديلات الدستورية التي صبت في صالح ترقية المرأة، وما انبثق عنها من قوانين وسياسات تجسدت في تبني استراتيجيات وطنية انعكست على سوق العمل، وتحقيق تمكين المرأة؛ لكن – رغم ذلك- لم تكن بالمستوى المرجو.

- هدفت دراسة الكسر (2015) إلى وضع تصور مقترح للتغلب على معوقات تولي المرأة السعودية للمناصب القيادية العُليا، وأساليب مواجهتها، وقد وزعت أداة الدراسة على عينة بلغت 485 سيدة سعودية ممن يتولين مراكز إدارية، أو وظيفة مختلفة بالرياض، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز المعوقات أمام تولي المرأة للمناصب القيادية العليا؛ هي المعوقات الإدارية، تليها المعوقات الشخصية، ثم المعوقات الاجتماعية، وأخيرًا المعوقات الأُسرية.

- قام نجم (2013) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توفر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت، وتكونت عينة الدراسة من 10 مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة، وتوصلت الدراسة إلى تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية؛ فجاء ترتيبها تنازليًّا كما يلي: التمكين الاجتماعي، ثم التمكين التعليمي، ثم التمكين الاقتصادي، ثم التمكين السياسي، ثم التمكين الصحي.

- قامت العجلة (2012) بدراسة هدفت إلى تحليل ومناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الفلسطيني؛ من أجل إبراز التحديات والمعوقات التي تواجهها، وتساهم بشكل أساسي في تدني مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي؛ لذلك استخدمت الدراسة كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل السوق؛ مثل تطور حجم القوى العاملة، ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوزيع القوى العاملة، وجاءت نتائجها أن المؤشرات المستخدمة كافة في تحليل سوق العمل؛ تساهم في إحراز تقدم ملحوظ في أوضاع النساء؛ ولكنه تقدم محدود، ولا يتناسب مع مؤهلاتها وإمكانياتها، كما توصلت الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في عمالة النساء هي؛ ارتفاع معدلات البطالة، وتأثر سوق العمل بالنموذج التقليدي للنوع الاجتماعي.

- سعت دراسة دوفلوا (Duflo,2012) إلى دراسة الأعمال التي تناولت حد العلاقة بين التمكين وبين التنمية، ومدى الترابط بين التنمية الاقتصادية وبين تمكين المرأة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإجراء عدد من المقابلات مع مجموعة من الأسر الهندية في خمس ولايات، وجاءت نتائجها لتؤكد أن الفقر وغياب فرص العمل؛ يزيدان من عدم المساواة بين الرجل وبين المرأة، وأن التمكين شرط أساسي لمشاركة المرأة في عملية التنمية.

- سعت دراسة العمري (2009) إلى معرفة صورة المرأة العُمانية العاملة في ثقافة الشباب، وقد طبقت على عينة حجمها 2790 فردًا من الذكور والإناث، وتوصلت إلى وجود اتجاهات واضحة لدى أفراد عينة الدراسة حول العمل والكسب الذي عدوه أهم وظائف الرجل، بينما حصروا وظائف المرأة في خدمة زوجها والعناية بأولادها؛ خاصة في حال قدرة الزوج على الإنفاق على أفراد أسرته، وتلبية حاجاتهم، كما بينت نتائج الدراسة أن بعض العادات والتقاليد تحول دون التحاق المرأة ببعض المهن؛ خاصة المهن المختلطة، وأن أهم دوافع عمل المرأة كانت تأكيد الذات، ثم الإسهام في اقتصادات الأسرة، ثم شغل وقت الفراغ، وأخيرًا تكوين علاقات اجتماعية جديدة.

المحور الثاني: دراسات تتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتمكين المرأة اقتصاديا:

- دراسة الحموري (2017) التي هدفت إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات في المملكة العربية السعودية، وطبقت استبانة على جميع النساء المستفيدات من برامج المشاريع الصغيرة البالغ عددهن 78 امرأة مستفيدة، وقد اختيرت بالطريقة العشوائية المتيسرة، وتوصلت إلى أن المجال النفسي الانفعالي احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.09.

- هدفت دراسة غياب (2015) إلى دراسة العوائق الثقافية لسيدات الأعمال العربيات في الجزائر، ومدى تقبل المجتمعات العربية للنشاطات الاقتصادية لسيدة الأعمال، واستخدم المنهج الوصفي من خلال تطوير استبانة طبقت على عينة الدراسة؛ التي بلغت 65 سيدة أعمال، لهن مؤسسات متناهية الصغر بالجزائر، وأظهرت نتائجها وجود مجموعة من التحديات الثقافية والقيود الاجتماعية التي تعوق سيدات الأعمال؛ نتيجة حداثة خروج المرأة للعمل في مهن كانت حكرًا على الرجال. وقد عرفت المجتمعات العربية تحولات لصالح قبول سيدة الأعمال التي تزاول نشاطاتها إلى جانب الرجال؛ بل تتنافس معهم.

- أجرى سوامنياث (Swamynathe,2013) دراسة هدفت إلى مراجعة كفاءة مؤسسات التمويل الأصغر في تمكين المرأة، وقد أجريت في الهند، وتوصل الباحثون من خلال الأبحاث التجريبية إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر فعالة في الطبيعة، ولها تأثير كبير على رفع مستوى الحياة الاجتماعية والمالية للأفراد والجماعات؛ خاصة النساء؛ حيث أشاروا إلى أن هناك كفاءة عالية لمؤسسات التمويل الأصغر في الهند، وأن هذه المؤسسات يجري تشغيلها بكفاءة لتبقى مستدامة؛ من خلال تقديم قروض لمن هم أسفل الهرم ومن هم تحت خط الفقر من المحرومين.

- سعت دراسة بيه (2012) إلى معرفة سبب جعل نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة أداة لتمكينها اقتصاديًّا، وكيف يمكن أن يكون ذلك أداة لتعجيزها والحد من قدرتها المقاولاتية. واعتمدت الدراسة على مجموعة من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة في الجزائر، وتوصلت إلى أن المقاولة النسوية استطاعت تخطي أهم الصعوبات العائلية والمجتمعية التي كانت في الجانب النظري من أهم العراقيل التي تواجه المقاولة، فضلاً عن صعوبة حصولها على التمويل واستفادتها من الدعم الحكومي.

- أجرت الدماغ، حنين (2010) دراسة عن التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة؛ من خلال التطبيق على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة ما بين عامي 1995 و2008؛ لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض، وأثر هذا الاختلاف في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع، وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت 130 مشروعًا نسائيًّا مختارًا من قبل ثلاث مؤسسات إقراض؛ اختيرت بناء على المشاريع الممولة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وبين ارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع، وأن هناك ارتباطًا تامًّا بين نسبة التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر، وبين رأس المال المستثمر للمشروع؛ لكن ليس هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع.

- هدفت دراسة البديوي (2008) إلى معرفة التحديات التي تواجه المرأة صاحبة العمل في قطاع المشاريع الصغيرة؛ من خلال بيان أهمية مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة على المستويين الاقتصادي، والاجتماعي، وتوضيح الفرق بين المعوقات التي تواجه كلاً من المرأة والرجل في المشاريع الصغيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن أغلب المشاريع التي تسهم فيها المرأة، وتجد قبولاً؛ هي مشاريع التريكو والصناعات الغذائية، وبيع أدوات التجميل، وأعمال

الخياطة والتطريز، وتربية الدواجن، ثم بيع المشغولات اليدوية. أما التحديات التي واجهت المرأة فترجع إلى المشكلات الأسرية بنسبة (69%) يليها البحث عن الموقع المناسب بنسبة (56%)، وإلى العمال وما يثيرونه من مشكلات بنسبة (47%)، ثم تحدي التسويق الذي يأتي في المرتبة الرابعة، كما توصلت إلى أن التشريعات والقوانين تعوق نجاح بعض المشاريع الصغيرة بنسبة (77%).

التعليق على الدراسات السابقة:

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري، وإعداد أسئلة المقابلة، وتحليل النتائج وتفسيرها، وتقديم التوصيات، واستخدمت معظم الدراسات المنهج الوصفي، وكذا المنهجين التحليلي والنوعي (من خلال المقابلات)، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع بعض هذه الدراسات، واستخدمت المنهجين التحليلي، والنوعي.

الإطار النظري

- واقع تمكين المرأة العربية والعمانية اقتصاديا:

التمكين الاقتصادي مفهوم حديث، ظهر في التسعينيات من القرن العشرين؛ وهو مفهوم يعترف بالمرأة عنصرًا فاعلاً في التنمية، ويسعى إلى القضاء على جميع مظاهر التمييز ضدها؛ من خلال آليات تمكينها؛ بتقوية قدراتها، واعتمادها على الذات، ويسعى إلى تمليك النساء عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية، وتمكينهن من التأثير في السياسة التنموية، وممارسة حق الاختيار؛ وذلك من خلال تمكين النساء من التحكم، وتوفير الخيارات والبدائل، وتوفير الفرص للنساء لدعم شبكات الأمان الاجتماعي، والوصول إلى زيادة حقيقية في دخولهن، وتمكينهن من أن يشكلن قوة تفاوضية لتحسين مكانتهن (سعيد، وآخرون، 2001). وهناك من يعرفه بأنه: زيادة الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة، وتطوير الاتجاهات الاجتماعية؛ بما يتضمن تهيئة بيئة عمل مرنة تساعد على المواءمة بين مسئوليات العمل وبين الأسرة والرجل، وقبول انخراط المرأة في مجالات عدة، وإيجاد بيئة تشريعية ملائمة لمشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي (Malhortaeal, 2002).

- أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

- الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية؛ لا بد أن يأخذ في الحسبان تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية؛ بصورة متكافئة.
- جاء تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الترتيب الثالث بين الأهداف الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية.
- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات؛ التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم؛ بحيث تجري مشاركة النساء كاملة.
- يعمل تمكين المرأة على إحداث تعديل في القوانين والسياسات والآليات والإجراءات؛ التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم؛ بحيث تجري مشاركة كاملة للنساء في البناء الرئيسي للتنمية، وتحقيق المساواة، وإزالة جميع أشكال التمييز (Sida, 2009).

- مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة:

إن مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة؛ حددت وفقًا لبرنامج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي كما يلي:

- **المساهمة الاقتصادية:** مستوى البطالة، ومستوى الأنشطة الاقتصادية، والدخل من النشاط في سوق العمل.
- **الفرص المتاحة اقتصاديًّا:** نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، ونوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، ونسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، وعدد النساء اللاتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة.
- **المشاركة في صنع القرار:** الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، ومدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، ومدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بفئاته كافة.
- **التعليم:** نوعية التعليم، والفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة عمليًّا، ونسبة التعليم للنساء، وعدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، ومعدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات.
- **الصحة:** العناية الصحية، وتحديد وتنظيم النسل، والعناية الطبية النفسية (الجربوع وآخرون، 2005).

وضع المرأة العمانية وتمكينها اقتصاديًا في التقارير الدولية والإقليمية والخليجية:

حصلت دول مجلس التعاون على الإشادة الدولية في مؤشرات الفجوة النوعية، وتقدمت الكويت والإمارات وقطر والبحرين على التوالي على دول عربية أخرى؛ مثل تونس، والجزائر، وموريتانيا، وكذلك تقدمت السعودية وعُمان على مصر، ولبنان، والمغرب، والأردن، وسوريا، واليمن التي جاءت في ذيل القائمة في إغلاق مؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين؛ وذلك وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015؛ إلا أن هذا التقدم لا يعني أن الدول الخليجية قد بذلت جهدًا حقيقيًّا وملموسًا في تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين، أسهم في تحسين مؤشراتها العالمية؛ بل السبب هو التراجع الخطير في الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع الاقتصاد، وخسارة المكتسبات السياسية والتشريعية، والعدالة الاجتماعية، والظروف التي عاشتها وتعيشها اليوم غالبية الدول العربية (اليحيائية، 2017).

خلص التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2016 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي؛ إلى أن العالم العربي يواجه سوء استخدام حاد للمواهب؛ وذلك بسبب بطئه في سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين؛ الأمر الذي قد يهدد النمو الاقتصادي، ويحد من فرص التطوير. ويعد التقرير مقارنة سنوية تقيس مدى النجاح في تقليص الفجوة، وتحقيق التكافؤ بين الذكور وبين الإناث في الدول المختلفة حول العالم؛ وذلك في أربعة مجالات؛ هي: التحصيل التعليمي، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي؛ ويخلص تقرير عام 2016 إلى أن معدل تحقيق التكافؤ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو (60%)؛ وهو معدل متدنٍّ؛ مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (68%)؛ هذا وقد شهد العالم تراجعًا كبيرًا في المساواة في المجال الاقتصادي؛ حيث اتسعت الفجوة العالمية إلى (59%)؛ وهو أدنى معدل لها منذ عام 2008.

تمكنت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من سد (60%) من الفجوة بين الجنسين بشكل عام؛ إلا أنها تظل المنطقة الأقل مكافأة بين الجنسين في العالم. وتتربع قطر في المرتبة الأولى عربيًّا في المكافأة بين الجنسين؛ فقد حلت في المركز 119 عالميًّا، تتبعها الجزائر مباشرة في المرتبة الـ120، ثم الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الـ124، ثم تونس في المرتبة الـ126؛ ولعل المجال الأكثر إلحاحًا لتحقيق المساواة هو مجال المشاركة والفرص الاقتصادية، وباحتساب نتائج التقرير؛ فإن سد هذه الفجوة سيتطلب 356 سنة أخرى؛ إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة التي شهدت بعض أفضل التحسينات منذ إطلاق التقرير في عام 2006 في مجال المشاركة الاقتصادية؛ وذلك في كلٍّ من المملكة العربية السعودية، والبحرين، واليمن (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016).

وتظهر المؤشرات الدولية انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في الوطن العربي؛ مقارنة بالمتوسط العالمي، ومقارنة بالمتوسط في الأقاليم الجغرافية الأخرى؛ حيث لم تزد نسبة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة عن نسبة (18.9%) من إجمالي الإناث في العمل في عام 2017؛ مقارنة مع نسبة (48.7%) للمتوسط العالمي؛ وتعد هذه النسبة منخفضة كذلك بالقياس إلى الأقاليم الجغرافية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما يفوق (50%)، كما وضحت بيانات منظمة العمل الدولية أن مساهمة المرأة في قوة العمل قد سجلت زيادة محدودة خلال الفترة ما بين عامي 2000، و2017؛ حيث بلغت نحو 1.5 نقاط على مستوى الدول العربية، وسُجلت أعلى مستويات مشاركة للمرأة في القوة العاملة؛ في كل من قطر بنسبة (58.1%)، وجيبوتي بنسبة (49.5%)، والكويت بنسبة (47.4%)، والبحرين بنسبة (44%)، والإمارات بنسبة (40.9%)، وخلال تلك الفترة شهدت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل أعلى معدل زيادة لها في قطر؛ حيث زادت بنحو 17.2 نقاط مئوية، تلتها البحرين بزيادة 9.2 نقاط مئوية (عبدالمنعم وآخرون، 2018).

المبادرات الدولية والعربية والخليجية والمحلية التي تبنتها الحكومات لتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل:

أولاً: المبادرات الدولية:

تركز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 -التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام -2015 على العلاقة الوثيقة بين المساواة بين الجنسين وبين حقوق الإنسان، والنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية؛ وتمثل العدالة المبنية على النوع الاجتماعي، وتمكين المرأة أولوية في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة للأمم المتحدة، ورغم التقدم الكبير الذي أحرز في هذه المجالات؛ فمازالت هناك فجوات كبيرة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية المتاحة، وفي النتائج المتحققة بالنسبة للنساء في جميع المناطق والدول؛ لذا أعلن الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) -في إطار جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة- عن تشكيل أول لجنة رفيعة المستوى بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة؛ مكونة من قادة رأي في مجالات مختلفة، ورجال حكومات، ومسئولي قطاعات أعمال، وأكاديميين، ومنظمات مجتمع مدني؛ هدفها إظهار القيادة والالتزام، وإلقاء الضوء على الموضوعات والمناطق الرئيسية التي من شأنها أن تسرع من تحقيق تمكين المرأة اقتصاديًّا، وتقديم توصيات عملية تتعلق بكيفية تحسين النتائج الاقتصادية الخاصة بالنساء؛ في إطار الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، وتعزيز دور النساء القيادي في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحفيز قوة الإرادة السياسية لهن (هيئة الأمم المتحدة، 2017).

ثانيا: المبادرات الإقليمية:

إدراكًا من الحكومات العربية لأهمية تمكين المرأة على عدد من الأصعدة -لاسيما الاقتصادية منها- وفي ظل انخفاض مستوى مشاركة المرأة العربية في سوق العمل؛ تتبنى الدول العربية مبادرات عدة لحفز مستويات مشاركة المرأة اقتصاديًّا؛ ومن هذه المبادرات "استراتيجية النهوض بالمرأة"؛ التي تستهدف تمكين المرأة على أصعدة عدة؛ من بينها تمكينها اقتصاديًّا؛ من خلال القضاء على الفقر، والعمل على إزالة أسبابه، وتخفيض آثاره على المرأة؛ خاصة في القطاع الريفي، وقطاع العمل غير الرسمي، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، ومكافحة بطالة الإناث، إضافة إلى توثيق إسهام المرأة -في مجالات؛ الزراعة، والعمل غير الرسمي، والعمل العائلي- في حسابات الناتج القومي؛ لإبراز القيمة الحقيقية لإسهامها، وتأكيد ضرورة استفادة المرأة من عائد مشاركتها في التنمية، وتمكين المرأة من تعزيز قدراتها، واعتمادها على الذات، وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية؛ بما في ذلك المشاركة في تخطيط التنمية (منظمة المرأة العربية).

ولدعم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستفادة من إمكانيات المرأة في تحقيق نمو قوي وشامل؛ أطلق برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منتدى جديدًا لتمكين المرأة اقتصاديًّا في 8 أكتوبر عام 2017 في القاهرة، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادية في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ للتأثير على الأطر القانونية في كلٍّ من؛ الجزائر، ومصر، والأردن، وليبيا، والمغرب، وتونس.

- أهداف المنتدى:

أ- توفير شبكة إقليمية بين الممثلين الحكوميين وبين الممثلين غير الحكوميين من بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ لتعزيز المناقشات والمرافعات، وتبادل الممارسات الجيدة بخصوص الأساليب والممارسات الجيدة التي تعزز المساواة بين الرجل وبين المرأة في الاقتصاد.

ب- مراقبة الإجراءات، والسياسات، والتطورات التنظيمية في الدول، مع مراعاة توصيات معايير سياسات المساواة وعدم التمييز، وشمول المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ج- تعريف الاحتياجات الاستراتيجية لجمع البيانات؛ لتقييم تمكين المرأة اقتصاديًّا، وتقديم الدعم لتطوير البيانات الجنسانية الاستراتيجية، وجمعها.

د- البناء على برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ لضمان تعميم المنظور الجنساني في مجالات السياسات المهمة؛ مثل الاستثمار، والتجارة، والعمالة، والمهارات، وريادة الأعمال، أو الأنظمة الاقتصادية المتأثرة بالصراعات.

هـ- التعاون مع النماذج الإقليمية التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين؛ ومن أبرزها: "الاتحاد من أجل المتوسط"، و"هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، و"جامعة الدول العربية"، و"مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث" (منتدى التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،2017).

ثالثًا: المبادرات الخليجية:

قد أظهرت نتائج دراسة اليحيائية (2017) ضرورة إغلاق الفجوة الكبيرة في التمكين الاقتصادي للمرأة الخليجية مستقبلاً، وإصلاح مستويات تدني مشاركتها الاقتصادية في المؤشرات الدولية؛ لذا أوصت بضرورة اتخاذ الدول الخليجية لإجراءات متشددة في تشريعاتها الوطنية، وبرامجها الموجهة إلى المرأة؛ كالنص صراحة على مبدأ الحصص (الكوتا)، واتباع سياسة الترقي المهني وفق كفاءة الموظف؛ وليس وفق نوعه، وضرورة تقديم تسهيلات بنكية لصاحبات الأعمال في إدارة مشاريعهن الاقتصادية.

رابعا: المبادرات المحلية:

يرى الطائي (2017) أن تعزيز مشاركة المرأة اقتصاديًّا أساسي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأكبر فرصة لتحقيق ذلك هي زيادة مشاركة النساء اللاتي حصلن على تعليم عالٍ؛ لذلك دشنت جريدة الرؤية مبادرة "ملتقى التمكين المالي للمرأة العُمانية"؛ بالتعاون مع شركة فيرجن إنترناشيونال ماركنس الكويتية؛ ليكون ذلك إيذانًا ببدء منتدى "ياسمين المستدام"؛ الذي صمم خصيصًا لدعم تمكين المرأة في عالم الاستثمار المالي، وتزويدها بوسائل التعليم والتثقيف والتدريب المكثف؛ تلبية لشغفها بالدخول إلى عالم المال والأعمال، ولبناء خبراتها ومعارفها في الأعمال التجارية وريادة الأعمال. هذه المبادرة (ياسمين) تهدف إلى إيجاد آليات عمل تترجم التمكين المالي للمرأة واقعًا، وكانت رسالة الملتقى بمثابة وقفة لمراجعة ما حققته المرأة العُمانية من إسهامات، ولمعالجة التحديات التي تقف أمام مشاركتها الفاعلة، علاوة على تهيئة المجال أمام تبني حلول مناسبة تحول دون هدر موارد المجتمع، وتعطيل نصف موارده البشرية، وتوفير السبل المعينة لهن لمواصلة شراكتهن في البناء والتطوير والنمو كمًّا ونوعًا، بجانب رفع نسبة تمثيلهن في موقع صنع القرار؛ تأسيسًا على إنجازات متحققة؛ حفاظًا على استدامتها، وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات المستجدة.

- نموذج للتمكين الاقتصادي للمرأة العمانية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة):

بدأ اهتمام حكومة سلطنة عُمان بريادة الأعمال مع ندوة "سيح الشامخات" في عام 2013؛ حيث خرجت هذه الندوة بمجموعة من القرارات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم التوسع في هذا المجال بعد ندوة "تقييم تنفيذ قرارات ندوة سيح الشامخات" عام 2015، وتم تعديل العديد من التشريعات والقوانين من أجل دعم مشاريع ريادة الأعمال في سلطنة عُمان، كما وضعت العديد من التشريعات والقوانين من أجل إنشاء مؤسسات لها صلة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ مثل المجلس الأعلى للتخطيط، ووزارة الصناعة والتجارة، ومؤسسة ريادة (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)؛ وقد أنشئت هذه الهيئة بموجب المرسوم السلطاني رقم 36/ 2013. ويأتي دعم الحكومة للمرأة للمشاركة بهذه المؤسسات وتأسيسها؛ من منطلق الاهتمام بالمرأة العُمانية، والعمل على استثمار قدراتها وتأهيلها؛ لدفع عملية التنمية، وتحقيق تمكينها اقتصاديًّا في المجتمع العُماني.

إن الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)؛ تتولى مهمة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد الوطني؛ وذلك من خلال تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات الفنية والتدريبية والاستشارية المختلفة للشباب العُماني الباحث عن عمل، وأي مواطن مبادر لتأسيس مشروعه الصغير أو المتوسط (حمزة، 2017)؛ فرؤية الهيئة أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لضمان توفير فرص العمل، وتحقيق قيمة مضافة إلى أنشطة الاقتصاد الوطني؛ من خلال تقديم الدعم الفني الفعال والمتكامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد بيئة إبداعية ومحفزة لرواد الأعمال؛ بهدف تمكين وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. واستكمالاً لمبادرات مشاريع "ريادة"؛ فإن صندوق الرفد يمول برنامج سند، وصندوق موارد الرزق، وبرنامج المرأة الريفية؛ وذلك بهدف تمكين الشباب والشابات من تأسيس وتطوير مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، ويبلغ رأس مال الصندوق -الذي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري- 70 مليون ريال عماني. ويأخذ الصندوق في اعتباره احتياجات الفئات المستهدفة من الباحثين عن عمل؛ بمن فيهم خريجي الجهات التعليمية والتدريسية، والراغبين في تأسيس المشاريع في هذا القطاع، ورواد الأعمال، وفئة الخاضعين للضمان الاجتماعي، والمرأة الريفية، والحرفيين والمهنيين. وقد تضمنت هذه البرامج إجراءات وشروط ميسرة ومرنة؛ تمت دراستها بكل دقة وعناية وفقًا للمعايير الدولية للتمويل، وكشفت إحصائيات المحفظة الافتراضية لصندوق الرفد أن الصندوق مول 1698 مشروعًا في

جميع محافظات السلطنة حتى نهاية مايو 2017. وقد شملت المشاريع القطاعات الاقتصادية المختلفة، ووفرت 3238 فرصة عمل للشباب العُماني والمسجلين في هيئة التأمينات الاجتماعية؛ توزعت بين 2132 فرصة للذكور بنسبة (66%)، و1106 فرص للإناث بنسبة (34%)، ويواصل الصندوق دعم تمويل مشاريع رواد الأعمال المستفيدين من الدعم التمويلي بالصندوق؛ خاصة المشاريع ذات القيمة المضافة في القطاعات الواعدة، التي تسهم في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني، مع الحد من تكرار المشاريع المتشابهة في المدينة الواحدة، وتتواصل جهود المتابعة والمساندة لرواد الأعمال الممولين من الصندوق؛ لضمان استمرارية مشاريعهم؛ بما يضمن سداد أقساط قروضهم في المواعيد المحددة.

وترى الباحثة أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمرأة العُمانية تشكل مجالاً حيويًّا لتشجيعها على المنافسة في سوق العمل وطرح مبادراتها الفردية، وتلبي رغباتها في تحقيق طموحاتها، ورفع مستوى معيشتها، وفي الوقت نفسه تدعم الاقتصاد العُماني، وتسهم في علاج مشكلات اجتماعية عدة تعاني منها المرأة في المجتمع العُماني؛ منها قلة التوظيف لمخرجات مؤسسات التعليم العالي، وتوفير فرص عمل منتجة، وتسهم في نشر ثقافة العمل الحر بين النساء بدلاً من الاعتماد والانتظار للوظائف الحكومية.

ومن بين التوصيات التي خرج بها مؤتمر منظمة المرأة العربية (الذي عُقد في البحرين عام 2006)؛ ضرورة التوسع في دعم المشاريع الصغيرة وبرامج الأُسر المنتجة لصالح المرأة العربية؛ لتشمل توفير كافة أشكال الدعم الفني والإداري والقانوني، وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء تلك المشاريع، وكذلك إنشاء وتطوير حاضنات الأعمال والحاضنات التكنولوجية لتطوير الأيدي العاملة في المشاريع الصغيرة خلال مرحلة تأسيسها وانطلاقها (حميدان، 2008).

إن دعم أدوار المرأة في المشاركة في جوانب التنمية المختلفة الاجتماعية والاقتصادية؛ هو مسئولية المجتمع بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية؛ لمساعدتها على أداء أدوارها المزدوجة الإنجابية والإنتاجية، وتمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ لتصبح قوة فاعلة في الأسرة والمجتمع؛ وهذا يتحقق بإزالة التحديات التي تعترض طريق كل من المرأة العاملة، وتلك التي ترغب في إقامة مشاريع إنتاجية فردية أو صغيرة (حلوة، 2007).

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تضمنت الدراسة عددًا من النتائج بناء على إجابات المستجيبين، وقد نوقشت هذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري؛ ومن ثم تم وضع التصور المقترح والتوصيات.

أولاً: التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا (نموذج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة):

لمعرفة التحديات التي تواجه مساهمة المرأة العمانية في التمكين الاقتصادي للمجتمع العُماني؛ قامت الباحثة بالرجوع إلى الدراسات العربية والأجنبية، وقراءة التقارير الدولية والإقليمية؛ للتوصل إلى هذه التحديات؛ ومن أبرزها النقص في التأهيل والتدريب، وضعف الثقافة المالية (أي محدودية إمكانية وصول المرأة للمصادر المختلفة؛ من موارد مالية، ومهارات، وتعليم)، والنقص في تعزيز قدرة النساء على إدارة المشاريع، وتمكينهن من تسويق منتجاتهن، ونقص التمكين من الوصول إلى مصادر التمويل، والحوافز المرتبطة بتطوير المرأة كرائدة أعمال، والأزمات الاقتصادية العالمية؛ فهذه هي أقوى التحديات التي تواجه المرأة؛ وتنعكس بالتالي على رائدة الأعمال العُمانية.

كما جاءت نتائج المقابلات التي أجرتها الباحثة مع رائدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلٍّ من محافظات مسقط، والداخلية، وجنوب الباطنة حول التحديات التي تواجه تمكينهن اقتصاديًّا من خلال المشاريع التي يقمن بها بجملة من التحديات صنفت كالآتي:

- **التعامل مع القوانين والتشريعات الحكومية:** ذكرت عينة الدراسة أن القوانين والتشريعات الحكومية في مجال تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واضحة لديهن؛ لكن التحدي يكمن في البطء في تخليص المعاملات والإجراءات الخاصة بإنجاز المعاملة من قبل موظف الحكومة؛ أي الروتين والإجراء المطول في المؤسسات الحكومية، واستهتار بعض الموظفين في الدوائر الحكومية ببعض المشاريع التي تعرض عليهم لإنجاز إجراءاتها، وقلة الترابط بين المؤسسات الحكومية فيما يخص تخليص إجراءات المشاريع الخاصة برائدات الأعمال (مثل البلدية، والقوى العاملة) والضريبة التي سوف يبدأ تطبيقها بداية من شهر يناير 2019 على رائدات الأعمال من الدرجة الرابعة، وتوظيف موظفات عُمانيات في المشاريع التجارية؛ كل هذا يثقل كاهل رائدات الأعمال، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة سلامي (2016).
- **القروض والتسهيلات البنكية:** فيما يخص هذا التحدي ذكرت عينة الدراسة أن القروض والتسهيلات البنكية موجودة عن طريق صندوق رفد، وبنك التنمية العُماني، وبرنامج الوثبة، وبنك مسقط؛ لكن التحدي هو أن القرض البنكي للشخص يبدأ من عمر 18 حتى 45 سنة؛ وهذا يعد عائقًا؛ لأن رائدة الأعمال -من وجهة نظرهن- تتشكل عندها الخبرة بعد الممارسات الطويلة، وبمرور العمر؛ لذلك ترى رائدات الأعمال رفع السقف العمري إلى 60 سنة بدلاً من 45 سنة، وأن يبدأ تسليم السداد البنكي بعد سنة من المشروع؛ وهذا يرفع بعض العبء عن كاهل صاحبة المشروع في بدايته، كما أن فترة التسديد خلال خمس سنوات هي فترة

قليلة. ذكرن أيضًا أن الحصول على القرض يعتمد على تقديم دراسة جدوى؛ وهذا يتطلب وقتًا كبيرًا من رائدات المشروع، وفي حالة استقراض رائدات الأعمال من أحد البنوك؛ فإنه يطالب بضمانات (عقار مثلاً)، ومعظم رائدات الأعمال ليس لديهن عقار، وقلة رأس المال عند رائدات الأعمال تؤدي إلى التأخر في وصول البضاعة إلى المحلات التجارية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة بيه (2012)، ودراسة الدماغ (2010).

- **ثقافة رائدات الأعمال وتأهيلهن:** ذكرت عينة الدراسة أن النقص في الإمكانيات الإدارية والمالية المتخصصة، وعدم القدرة على إدارة المشروع وفشله في كثير من الأحيان؛ كل ذلك يعود إلى قلة الدورات التدريبية في الأمور الإدارية والمحاسبية واللغة الإنجليزية؛ وهي مهارات تساعد على إدارة المشروع ونجاحه، ويعود أيضًا إلى قلة دعم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لرائدات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير قنوات اتصال بين هذه المؤسسات وبين رائدات الأعمال لحضور دورات تدريبية ومحاضرات تخدم المجال الذي يعملن به، وقلة تثقيف رائدات الأعمال حول طبيعة النشاط المرغوب من قبل المؤسسات الحكومية المعنية بهذا المجال. وقد اتفقت نتائجها مع دراسة غياب (2015).
- **المهارات التسويقية لرائدات الأعمال:** ترى عينة الدراسة وجود نقص شديد في المهارات التسويقية لديهن، وإذا تم التسويق فإنه يتم بمجهودات شخصية؛ فالمهارة التسويقية محدودة لديهن، وقنوات التوزيع تكون ضمن حدود المنطقة التي يعشن فيها، وهناك نقص في متابعة الخبراء الموجودين في صندوق رفد للمشاريع المتعثرة؛ فلا توجد متابعة دورية من قبل صندوق رفد، كما أن العلامة التجارية تعدها رائدة الأعمال تحديًا؛ لأن توثيق المسميات التجارية يحتاج إلى مبالغ مالية. وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة بيه (2012)، ودراسة البديوي (2008).

ثانيا: التصور المقترح للتغلب على التحديات التي تواجه تمكين المرأة العُمانية اقتصاديا؟

بناءً على ما سبق؛ وضعت الدراسة تصورًا مقترحًا للتغلب على التحديات التي تمنع تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًّا؛ وذلك بالاستفادة من:

- الإطار النظري للدراسة من خلال المراجع العلمية.
- الإحصائيات الدولية والإقليمية والخليجية والمحلية لتمكين المرأة اقتصاديًّا.
- الدراسات السابقة التي تضمنت محور تمكين المرأة اقتصاديًّا بشكل عام، ومحور تمكينها اقتصاديًّا من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- نتائج المقابلات الميدانية التي قامت بها الباحثة مع رائدات الأعمال في محافظات مسقط، والداخلية، وجنوب الباطنة.

منطلقات التصور:

- **المنطلق الإسلامي:** كرم الإسلام المرأة لأنها إنسان شأنها شأن الرجل، وأعطاها كافة الحقوق؛ بما في ذلك الحق في إبرام العقود، كما منح الإسلام المرأة حقوق العمل والتجارة، والبيع والشراء، والتصرفات الاقتصادية كافة؛ فالمرأة في ظل النظرة الإسلامية هي عنصر فعال وأساسي في التنمية البشرية، ومن حقها أن تسهم بقدراتها وطاقاتها في بناء المجتمع وتنميته؛ وهذا يؤكد حقها في ممارسة العمل.
- **المنطلق الدولي:** إعلان الأمم المتحدة (ضمن جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) عن تشكيل أول لجنة رفيعة المستوى بشأن تمكين المرأة اقتصاديًا.
- **المنطلق الإقليمي:** الاستفادة من مبادرة البلدان العربية بإطلاق "استراتيجية النهوض بالمرأة"؛ التي تستهدف تمكين المرأة على عدد من الأصعدة؛ من بينها تمكينها اقتصاديًا.
- **المنطلق الخليجي:** الاستفادة من المبادرات الإيجابية في بعض دول الخليج العربية؛ فعلى سبيل المثال أطلقت دولة الامارات مبادرة برنامج "تكافؤ الفرص لرائدات الأعمال"؛ وهي إحدى المبادرات الرئيسية تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وهي تحظى بدعم من مؤسسة "نماء للارتقاء بالمرأة" في إمارة الشارقة؛ وتشكل هذه المبادرة مثالاً لإشراك الجهات المختلفة الفاعلة في دعم العمل من أجل تمكين المرأة؛ على المستوى الوطني.
- **المنطلق المحلي:** الاستجابة للدعوة الوطنية التي أطلقها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم للمرأة بأن تشمر عن ساعد الجد، وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب قدرتها، وطاقتها، وخبرتها، ومهارتها، وموقعها في المجتمع؛ لأن المرأة نصف طاقة المجتمع البشرية، وأحد جناحيه؛ فلا يحلق الوطن إلا بهما معًا؛ كما أشار جلالة السلطان حفظه الله.
- **الاستفادة من مبادرة "ياسمين" التي أصدرتها جريدة "الرؤية"**؛ وهي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في القطاع المالي، كما تهدف إلى بلورة ملامح جديدة لخارطة طريق وطنية تسهم في إتمام مسيرة حافلة من الجهود الحكومية والمجتمعية؛ لتمكين المرأة العُمانية اقتصاديًا. وتهدف المبادرة إلى استحضار أفكار غير تقليدية لتأسيس المشاريع الريادية للمرأة؛ وهدفها تزويد النساء بوسائل التعليم والتثقيف؛ من خلال دورات تدريبية وتثقيفية يقدمها فريق تدريب مجاني.

أهداف التصور المقترح:

- تحديد الآليات المناسبة للتغلب على تحديات تمكين المرأة العُمانية اقتصاديًا.
- نشر الوعي بين أفراد المجتمع، وتثقيفه حول إدماج المرأة العُمانية في جوانب الحياة المختلفة، مع التركيز على الجانب الاقتصادي.
- تشجيع مشاركة المرأة العُمانية في صنع القرارات الاقتصادية، وتعزيز ثقتها بنفسها.
- الاستفادة من رؤية عُمان 2030؛ حيث إن من أهم محاورها؛ قضية "الإنسان والمجتمع"؛ فالإنسان أساس التنمية وغايتها، وهي تشدد على ضرورة القضاء على التحديات التي تواجه التنمية البشرية، وإعطاء الفرصة لأجيال عُمان للعمل الحر، ورسم خارطة طريق للتنمية المستدامة الشاملة، وتوفير فرص عمل للمواطنين.
- تأكيد أهمية عمل المرأة العُمانية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة).

متطلبات التصور المقترح:

- تطوير قدرات المرأة العُمانية، وتمكينها اقتصاديًا؛ من خلال توفير الإمكانيات المادية لها، ودعمها لزيادة ثقتها بنفسها للدخول إلى سوق العمل.
- تعزيز مشاركتها كرائدة أعمال؛ في المجتمع، وفي صناعة القرارات الاقتصادية -مثل الرجل- مما يحسن من مستوى الوعي لديها؛ ويحمسها لتنفيذ مشاريعها.
- تعزيز الوعي المجتمعي؛ أي تكوين اتجاهات إيجابية نحو التمكين الاقتصادي للمرأة، والإشارة إلى أهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع؛ وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والمقررات الدراسية؛ كمقرر ريادة الأعمال الذي يدرس في الجامعات والمدارس.
- عقد دورات تدريبية وتثقيفية لرائدات الأعمال، وتبصيرهن بكل ما هو جديد في السوقين المحلي والعالمي.
- رفع قدرات رائدات الأعمال في المهارات التسويقية للمشاريع التي يقمن بها.

توصيات الدراسة:

- إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال؛ يقدم لهن الاستشارات الإدارية والمالية والتدريبية، والمعلومات المتعلقة بمشاريعهن.
- تسهيل عملية الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إقامة معرض سنوي يقوم على تشجيع رائدات الأعمال؛ بعرض منتجاتهن وتسويقها.
- طرح فكرة جائزة سنوية على مستوى السلطنة؛ تمنح لأفضل رائدة أعمال في مشروعها.
- إجراء دراسات عدة عن تمكين المرأة اقتصاديًا؛ لاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المراجع:

- أسد، أيهم، (2008)، التمكين الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكين الاجتماعي، الندوة العلمية، مرصد نساء سوريا والنادي السرياني للأرثوذكس، 2008/3/26، حمص، سوريا.

- البديوي، منى محمد، (2008)، التحديات التي تواجه المرأة صاحبة العمل في قطاع المشاريع الصغيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، مصر.

- بيه، إيمان، (2012)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية شملت صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة من ولاية ورقلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

- الجربوع، أيوب بن منصور؛ المحيسن، خالد عبدالمحسن، (2005)، ورقة عمل بعنوان: المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني: مساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من 4 إلى 6 ديسمبر عام 2005، الرياض، السعودية.

- حلوة، محمد، (2007)، تنمية المرأة العربية، دون تاريخ، دار أجنادين للنشر والتوزيع، السعودية.

- حمزة، محمد، (2017)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة: فرص عمل واعدة، جريدة الرؤية الإليكترونية، مسقط، https://alroya.om/post.om/197879، تاريخ الاسترجاع:2018/10/20.

- الحموري، أميرة، (2017)، دور المشاريع الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، الجامعة الإسلامية بغزة، مجلد 25، العدد 3، ص ص 254-269.

- حميدان، عدنان، (2008)، فصل في كتاب: نحو مزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة.

- الدماغ، حنين، (2010)، دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة: 1995-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

- سعيد، نادر؛ عبدالحميد، أيمن، (2001)، مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

- سلامي، منير، (2016)، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد (5)، ص ص 183-202.

- الطائي، حاتم، (2017)، تمكين المرأة العمانية اقتصاديًا، جريدة الرؤية الإليكترونية، مسقط، https://alroya.om/post/196439، تاريخ الاسترجاع: 2018/10/10.

- عبدالمنعم، هبة؛ قعلول، هبة (2018)، محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، ص ص 2-40.

- العجلة، مازن، (2012)، المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية: المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد، 14، العدد1، ص ص 129-162.

- العمري، قاسم زهران، (2009)، صورة المرأة العمانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية، وزارة التنمية الاجتماعية، ص ص 163-166، مسقط، سلطنة عمان.

- غياب، بوفليحة (2015)، المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر، المؤتمر الإقليمي بعنوان: "المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البدان العربية"، في 2015/10/28، دولة الكويت.

- كاظم، ثائر، (2016)، معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي: دراسة ميدانية في جامعة القادسية، مجلة جامعة بابل/ العلوم الإنسانية، بغداد، المجلد 24، العدد2، ص ص 1-18.

- الكسر، شريفة، (2015)، تصور مقترح للتغلب على معوقات تولي المرأة السعودية للمناصب القيادية العليا وأساليب مواجهتها، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد 13، ص ص 155-185.

- المحروقية، رحمة؛ كرادشة، منير؛ الزرعية، أصيلة، (2016)، محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني: دراسة تحليلية كمية، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية: "دور النساء في الدول العربية، ومسارات الإصلاح والتغيير"، في الفترة من 13 إلى 14 ديسمبر2016، القاهرة.

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، تقرير المعرفة (2017)، المرأة العمانية: دور بارز ومتواصل في خدمة الوطن في مسيرته التنموية، مسقط، سلطنة عمان.

- مركز دراسات مشاركة المرأة العربية ،(2018)، سلطنة عمان الأولى عربيًا في تمكين المرأة، مؤسسة المرأة العربية، باريس، www.akharak.net، تاريخ النشر: 2018/9/1، تاريخ الاسترجاع: 2018/10/25.

- المنتـدى الاقتصـادي العالمـي، (2016)، التقريـر العالمـي للفجـوة بـين الجنسـين لعـام 2016، http://www.weforum.org، تاريـخ الاسـترجاع: 2018/10/15.

- منتـدى التمكـين الاقتصـادي للمـرأة في منطقـة الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، (2017)، مبـادرة منظمـة التعـاون الاقتصـادي والتنميـة: سـد الفجـوة بـين الجنسـين مـن أجـل تعزيـز التنافسـية، في الفـترة مـن 7 إلى 8 أكتوبـر2017، القاهـرة، **https://wahawogohokhra.com/5693**، تاريـخ الاسـترجاع: 2018/10/20.

- منظمـة العمـل الدوليـة، (2017)، تحقيـق المسـاواة بـين الرجـل وبـين المـرأة في المنطقـة العربيـة في وسـط عـالم العمـل، الاجتـماع العـربي الثـلاثي حـول مسـتقبل العمـل، أبريـل.

- منظمة المرأة العربية، "المرأة العربية والتنمية المستدامة".

- نجـم، منـور، (2013)، دور المؤسسـات التنمويـة في تمكـين المـرأة الفلسـطينية: دراسـة تحليليـة للخطـط الاسـتراتيجية والتقاريـر السـنوية في ضـوء معايـير التمكـين ومؤشراتهـا، مجلـة الجامعـة الإسـلامية للدراسـات التربويـة والنفسـية، غـزة، المجلـد 21، العـدد3، ص ص 239-276.

- هيئـة الأمـم المتحـدة، (2017): تقريـر هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة لعـام 2016/2017، **https://www.empowerwomen-org**، تاريـخ الاسـترجاع: 2018/10/15.

- اليحيائيـة، شريفـة، (2017)، التعليـم وتمكـين المـرأة الخليجيـة: المواطنـة الناقصـة، دراسـات المركـز العـربي للأبحـاث ودراسـة السياسـات، قطـر، ص ص 1-32.

- Duflo, Esther (2012), women Empowerment and Economic Development Journal of Economic literature, 50, 4, p1051-1079.

- International Labor Organization, (2018), LLOStat.

- Sholkamy, Hania (2011), Howcan Social Protection Provide Social Justice for women? Policy Paper for Pathways of Women's Empouerment Research Programme, UK.

- Mallhotra, A, Schuler, S.R, and Boender, C, (2002), Measuring Womens Empowermentes, a variable in International Development, Paper commissioned by the Gender and development Group of the World Bank.

- Setyaningsih et al, (2012), women Empowerment through creative Industry: A case study, Procedia Economics and Finance, 4, p213-222.

- Sida, (2009), women's Economic Empowerment: Scope for saidas Engagement, women's Economic empowerment, Pp5-40.
- Swamynathe, R (2013) review on MFIS efficiency and its impact on women empowerment Journal cotempory Research in Mangement, 8, 4, p32-43.

وثيقة متضمنة لمساهمة القطاع في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ترتيب القرض المصغر

الأستاذة/ مليكة موساوي

مديرة مركزية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مقدمة:

تتمثل أول ركيزة لنجاح أي مشروع؛ في متانة الإطار القانوني الذي يضبطه؛ لاسيما إذا تعلق الأمر بالمشاريع المسيرة من طرف النساء اللاتي قد يحتجن في هذا المجال لضمان تكافؤ الفرص بينهن وبين الرجال حاملي المشاريع، ولإرساء بعض إجراءات التمييز الإيجابي لصالحهن؛ كما تنص عليها المواثيق الدولية؛ وعلى رأسها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

من هذا المنظور تجدر الإشارة إلى كون المشرع الجزائري في القانون المتضمن للتعديل الدستوري لسنة 2016؛ يكرس مبدأ عدم التمييز، ويدعو إلى المساواة بين الجنسين؛ من خلال مواده الـ 34 والـ 36 والـ 63 والـ 69؛ وقد جاءت المادة 36 لتأكيد ضرورة ضمان التناصف بين الرجل وبين المرأة في سوق الشغل، وتشجيع تبوؤ النساء لمناصب المسئولية.

وبهدف التجسيد الميداني لفحوى هذه المواد؛ عملت الدولة على وضع سياسات لاستحداث مناصب للشغل دون تمييز بين الرجل وبين المرأة؛ سواء في شروط التوظيف، أو في الأجور؛ وذلك وفقًا للتشريعات والنصوص التنظيمية في الجزائر؛ ففي المجال الاجتماعي، وفيما يخص علاقات العمل والضمان الاجتماعي؛ يخضع جميع العمال دون تمييز للقوانين واللوائح المعمول بها؛ في حين توجد إجراءات للتمييز الإيجابي خاصة بالمرأة في حالات الولادة والرضاعة، والعمل الليلي في بعض المهن.

كما تعززت المبادئ الدستورية والقوانين والتشريعات -التي تكرس مبدأ عدم التمييز القائم على الجنس في الحصول على وظيفة، أو عمل، أو تولي مناصب المسئولية، وتقاضي نفس الأجر لأداء نفس المهام من طرف كلا الجنسين- ببرامج قطاعية لدعم التشغيل والإدماج المهني للمواطنين عمومًا، وللنساء على وجه الخصوص؛ مما سمح بتسجيل تزايد لتواجد المرأة في عالم الشغل على مدى السنوات الأخيرة.

وفي إطار تشجيع التشغيل، وخلق الأنشطة المدرة للربح -لاسيما بالنسبة للنساء- تم تعزيز برامج دعم التشغيل من خلال:

- **المؤسسات المصغرة:** وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة؛ من خلال منح قروض دون فائدة، أو قروض بنكية، مع تخفيض في نسبة الفائدة، ومساعدات مالية أخرى.
- **القروض المصغرة:** وهي وسيلة للإدماج ومكافحة البطالة؛ من خلال إنشاء نشاطات مدرة للدخل.

- **برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات؛** الذي تم وضعه لفائدة خريجي التعليم العالي في حالة البطالة؛ حيث يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل.

ومن بين الميكانيزمات التي تسير هذه البرامج الخاصة بالتشغيل:

- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وقد سمحت كل هذه البرامج للمرأة بأن تصبح مندمجة بشكل كبير وملحوظ في الحركة الاقتصادية؛ حيث إنها تشكل نسبة (20%) في سوق العمل؛ بفضل استفادتها من مختلف البرامج الاجتماعية، والتراتيب والآليات الموضوعة من قبل الحكومة التي تمثل أبرزها في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ حيث تسجل هذه الوكالة نسبة معتبرة في استفادة النساء من القروض المصغرة؛ حيث بلغت نسبتهن (64%) من مجموع المستفيدين من تمويل النشاطات في مختلف المجالات؛ لاسيما في الصناعات الغذائية، والخياطة، والألبسة، والصناعات التقليدية.

ومن ثم؛ تم اختيار التطرق لمساهمة هذه الوكالة في نجاح المشاريع الممولة لفائدة النساء، وعرضها كتجربة ناجحة يمكن تقاسمها مع باقي بلداننا العربية الشقيقة؛ وهي وكالة تابعة لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وتشرف السيدة الوزيرة شخصيًّا على متابعة حصيلة نشاطاتها؛ بالنظر لمساهمتها المعتبرة في التمكين الاقتصادي للمرأة.

التعريف بآلية القرض المصغر: هدفها والمستفيدون منها:

تُسيَّر هذه الآلية من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي أنشئت سنة 2004؛ في إطار تجسيد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. ويعتبر جهاز القرض المصغر محورًا من محاور برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ هادفًا إلى تعزيز قدرات الأفراد؛ من خلال الدعم الذاتي بخلق فرص عمل مجدية ومدرة للأرباح؛ من أجل تحقيق مستوى معيشي لائق؛ تنفيذًا لأحد أهداف السياسة الاجتماعية المتمثل في الدعم المستهدف والتشاركي كبديل للاتكالية على المساعدات الظرفية.

ويستفيد من هذه القروض مختلف الفئات الاجتماعية؛ لاسيما النساء الماكثات بالبيت، والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وضحايا المأساة الوطنية، والمحبوسون المفرج عنهم، والأشخاص الحاملون لفيروس السيدا، والحرفيون والمزارعون، ومربو المواشي.

دراسة جدوى المشاريع:

يسمح تنظيم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتواجدها عبر كل التراب الوطني؛ مما يقرب خدمات تقديم القروض من الراغبين في الاستفادة منها؛ وذلك من خلال توفر 49 تنسيقية، و562 خلية مرافقة على المستوى المحلي (الولايات والدوائر)؛ التي تتكفل بدراسة المشاريع، ومرافقة النساء في اختيار نوعية المشروع وفق خصوصية كل منطقة؛ بمراعاة احتياجات السوق المحلية والجهوية. وبالنسبة لمتابعة الجانب المالي؛ تضم الوكالة 10 أفرع جهوية؛ كمراكز للمحاسبة والدعم المالي، وبالطبع تتكفل المديرية العامة على المستوى المركزي بالقرارات الوطنية، وتسطير استراتيجية الوكالة.

وفي إطار دراسة جدوى المشاريع المقترحة؛ وضعت الوكالة بعض الشروط اللازم توفرها في الراغب(ة) في الاستفادة من القرض؛ وهي أن يكون:

- بالغًا (18 سنة فما فوق)، وقادرًا على ممارسة النشاط.
- دون دخل أو من ذوي الدخل غير المستقر وغير المنتظم.
- لديه مكان إقامة ثابت.
- متمتعًا بكفاءة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- غير مستفيد من أي إعانة لإنشاء نشاط آخر.

التمويل:

يقوم ترتيب القرض المصغر على تمويل نشاطات صغيرة في صيغتين؛ على النحو التالي:

أ- التمويل الثلاثي لإنشاء نشاط (وكالة- بنك- مقاول):

هذا النوع من التمويل تصل قيمته إلى 1,000,000,00 دج؛ تتوزع كالتالي:

- القرض البنكي: (70%).
- سلفة الوكالة بدون فوائد: (29%).
- المساهمةالشخصية: (1%).

أما مدة التسديد؛ فتكون:

- ثماني سنوات، مع فترة تأجيل للتسديد تقدر بثلاث سنوات؛ وذلك بالنسبة للقرض البنكي.
- ثلاث سنوات بالنسبة للقروض دون فوائد الممنوحة من قبل الوكالة.

ب- تمويل لشراء مواد أولية (وكالة- مقاول):

تصل قيمته إلى 100,000,00دج، وقد تصل قيمته إلى 250,000,00 دج على مستوى ولايات الجنوب.

أما مدة التسديد فتكون كالتالي:

- 36 شهرًا بالنسبة للقروض التي تساوي 100.000 دج.
- 54 شهرًا بالنسبة للقروض التي تساوي 250.000 دج.

التسويق:

بهدف تشجيع التسويق؛ تتكفل الوكالة بما يلي:

أ- القوافل:

تتكفل الوكالة بتنظيم قوافل لتعزيز قدرات صاحبات المشاريع (النساء المقاولات، والحاملات للمشاريع) في مجالات تحسين نوعية المنتجات، وتحديث وسائل الإنتاج، وطرق تقديم المنتجات وعرضها؛ لضمان التنافسية في السوق.

ويتم تنظيم هذه القوافل بالتنسيق مع هيئات أخرى؛ تعنى بدعم تشغيل الشباب، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتهدف هذه القوافل إلى:

- تعزيز قدرات مؤسسات الدعم؛ من أجل خلق النشاطات الاقتصادية والمؤسسات الصغيرة، ودعم النساء المقاولات أو الحاملات للمشاريع.
- معرفة العراقيل التي تواجهها المقاولاتية النسوية على المستوى المحلي.
- تقييم الاحتياجات من حيث المرافقة من أجل ضمان نجاح المشروع.
- جمع المعلومات والاقتراحات المفيدة من أجل إعداد مخطط تطوير المقاولاتية النسوية.
- بعث روح المقاولاتية عند النساء، وحثهن على التجرؤ على إنشاء المؤسسات؛ بهدف ضمان استقلاليتهن الاقتصادية.
- تعزيز القدرات الإدارية والتسييرية للنساء المقاولات والنساء الحاملات للمشاريع.

ب- تنظيم المعارض والصالونات:

تشجع الوكالة السلطات المحلية لإشراك المستفيدات من القروض المصغرة في المعارض المحلية والدولية، كما تقوم الوكالة بتنظيم صالونات ومعارض جهوية ووطنية؛ لعرض وبيع منتجات المستفيدين من القرض المصغر.

ت- البوابة الإلكترونية:

تم إنشاء بوابة إلكترونية لتمكين المستفيدين والمستفيدات من القرض المصغر من التعريف بمنتجاتهن، والترويج لها بغرض تسويقها.

الإدراة الرشيدة للمشاريع وآليات الإستدامة:

تسعى الوكالة لضمان التسيير الجيد للمشاريع الممولة؛ من خلال:

أ- الخدمات غير المالية:

تأتي هذه الخدمات لتعزيز الجانب التمويلي؛ بهدف دعم تجسيد النشاط، والمساعدة على استمراريته؛ وتتمثل في:

- تنظيم اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية والمعارف التي تتميز بها النساء (الماكثات بالبيت على وجه الخصوص)، بالشراكة مع الهيئات والمؤسسات المتخصصة؛ لاسيما في التكوين المهني.
- تنظيم دورات تكوينية لإنشاء و/أو تسيير المؤسسات المصغرة، والتدريب على التسيير المالي.
- ضمان مرافقة فردية للمقاولين خلال كل مراحل إنشاء النشاط.
- متابعة جوارية بقصد ضمان ديمومة الأنشطة التي تم إنشاؤها.

ب- شبكة المقاولين:

تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حاليًا على إنشاء شبكة للمقاولين المستفيدين من القروض المصغرة على مستوى كل الولايات؛ ويكمن الهدف من هذه الشبكة فيما يلي:

- السماح للمستفيدين بتحقيق أهداف مشتركة، وتنويع المنتجات، وتوسيع نطاق التسويق.
- تبادل المعارف والتجارب، وتعزيز الفرص ذات المنفعة المتبادلة.
- مواجهة المشاكل المتماثلة، وتقاسم التطلعات المشتركة.

ت- التعزيز المتواصل للمعارف والقدرات:

في هذا الإطار تم تجسيد مختلف برامج الشراكة بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبين المنظمة الدولية؛ للعمل في مجال التكوين وتنمية القدرات، وتم اعتماد مشروع برنامج تكويني خاص لفائدة إطارات الوكالة؛ وتتمثل هذه البرامج بالتنسيق مع مكتب العمل الدولي فيما يلي:

- **برنامج "مضي أصحاب المشاريع قدمًا Get Ahead"**: يهدف إلى تنمية وتعزيز القدرات التكوينية لدى المكوَّن، وإلى تطوير وتمكين النساء صاحبات المشاريع ذوات الدخل المحدود وأسرهن من حيث:

1- الانتقال من مستوى الدخل الهامشي إلى مستوى تطوير المشاريع المدرة للربح.

2- تشجيع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمقاولات ذوات الدخل المحدود، اللاتي لم يتسنَّ لهن الحصول على تعليم أو تكوين حول المهارات الأساسية لإدارة الأعمال، وأيضًا تشجيع المساواة بين الجنسين؛ سواء في الحقوق، أو في المسئوليات.

3- تطوير فرص العمل الجيدة لهن ضمن أسرهن ومجتمعاتهن.

- **برنامج FAMOS**: يعتبر أداة للتقييم الذاتي للخدمات؛ موجه لمرافقة المؤسسات الوزارية والوكالات؛ في سياق تقييم البرامج والمشاريع الموجهة للمستفيدين والفئات المتكفل بها.

- **برنامج IYES**: هو أداة جديدة مخصصة للمحترفين في الميدان الذين يرافقون النساء الحرفيات لمساعدتهن على تحسين التصميم والشكل وبيع منتجاتهن.

- **برنامج PAJE**: يتمثل هدفه الرئيسي في دعم الحكومة الجزائرية في سياستها الوطنية المتعلقة بالشباب وإمكانية توظيفهم وإدماجهم، فضلاً عن جهود المجتمع المدني الرامية إلى تحسين دعم الشباب في المجتمع.

الإحصائيات الخاصة بالاستفادة من ترتيب القرض المصغر:

يمكن تلخيص حصيلة الوكالة منذ إنشائها حتى نهاية شهر أوت المنصرم فيما يلي:

أ- حصيلة الخدمات المالية:

- **إجمالي القروض الممنوحة للنساء:**

عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
849570	536588	%63.16

- **توزيع القروض حسب نمط التمويل**

نمط التمويل	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة	مناصب شغل المستحدثة
تمويل شراء مواد أولية	767452	521146	%67.91	781719
التمويل الثلاثي (الوكالة- البنك- المستفيد)	82118	15442	%18.80	23163
المجموع	849570	536588	%63.16	804882

ونلاحظ تسجيل نسبة مرتفعة من النساء المستفيدات من برنامج التمويل لشراء مواد أولية (سلفة دون قيد)؛ وهذا راجع إلى:

- مرونة هذا النوع من التمويلات.
- الإجراءات المعمول بها مبسطة.
- مدة دراسة الملف قصيرة.
- مزاولة معظم الأنشطة في المنزل.
- مبلغ القرض صغير.
- وجود طرف واحد في التمويل؛ وهو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- **توزيع القروض حسب قطاع النشاط:**

قطاع النشاط	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
الفلاحة	117620	32632	%27.74
الصناعة الصغيرة	333181	299720	%89.96
البناء و الأشغال العمومية	72297	5429	%7.51
الخدمات	172837	64068	%37.07
الصناعة التقليدية	149171	134186	%89.95
التجارة	3660	537	%14.67
الصيد	804	16	%1.99
المجموع	849570	536588	%63.16

- توزيع القروض الممنوحة حسب السن

شريحة العمر	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
18- 29 سنة	308505	166384	%53.93
30- 39 سنة	267171	165621	%61.99
40- 49 سنة	154050	112427	%72.98
50- 59 سنة	86589	67108	%77.50
60 سنة فما فوق	33255	25048	%75.32
المجموع	849570	536588	%63.16

توزيع القروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
بدون مستوى	135879	73005	%53.73
متعلم	13223	7185	%54.34
ابتدائي	128145	79869	%62.33
متوسط	423337	279233	%65.96
ثانوي	114790	74132	%64.58
جامعي	34196	23164	%67.74
المجموع	849570	536588	%63.16

- حصيلة التمويل لدى خريجي الجامعات والتكوين المهني

الفئات	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
خريجي الجامعات	18556	10204	%54.99
خريجي التكوين المهني	87177	48965	%56.17
المجموع	105733	59169	%55.96

- حصيلة التمويل لدى فئة الأشخاص المعاقين

الفئة	عدد الإجمالي للمستفيدين	عدد النساء المستفيدات	النسبة
ذوي إعاقة	1535	554	%36.09

الخاتمة:

يتبين مما سبق المساهمة الفعالة لجهاز القرض المصغر في التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية؛ الذي تسعى لتحقيقه وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛ من خلال جملة من البرامج؛ وذلك من خلال:

- تكثيف الحملات التحسيسية والإعلامية والتكوينية؛ لتشجيع الروح المقاولاتية في الوسط النسوي؛ مثل القافلة الوطنية المنظمة تحت شعار "مستقبلك بين يديك"؛ التي تتضمن العديد من النشاطات؛ مثل:
  - تنظيم أيام إعلامية حول الدور الاقتصادي للمرأة، وللتعريف بمختلف التراتيب التي وضعتها الدولة لإنشاء المؤسسات ودعمها، ومنح القروض، وإطلاق المشاريع المصغرة (تم تحسيس 300 امرأة على مستوى كل ولاية حول آليات الاستفادة من القروض المختلفة).
  - دورات تكوينية في مختلف الولايات؛ لتدعيم قدرات النساء المقاولات والمسيرات لمشاريع مصغرة في ميادين التسويق وتسيير المؤسسات؛ وقد تراوح عدد النساء المستفيدات من كل ولاية ما بين 50 و 80 امرأة.

وتساهم الخلايا الجوارية للتضامن البالغ عددها 269 خلية عبر التراب الوطني في هذه الحملات، وكذلك في ضمان المرافقة الإدارية للنساء المستفيدات من هذه التراتيب؛ لاسيما في المناطق النائية والمعزولة.

- تبني إجراءات تحفيزية لإنشاء المؤسسات؛ لاسيما تنظيم مسابقة "المرأة تنشئ" منذ أكتوبر 2016؛ وهي موجهة للنساء حاملات المشاريع، والمقاولات الناجحات في مشاريعهن؛ وتتمثل أهداف هذه المسابقة في:
  - الاعتراف بالإنجازات المتميزة للنساء المقاولات؛ باعتبارهن نماذج إيجابية يحتذى بها من قبل النساء الأخريات المترددات بشأن خوض غمار المقاولتية.
  - تسليط الضوء على النساء المقاولات للتعارف فيما بينهن؛ لتشجيعهن على العمل ضمن شبكات التبادل؛ بهدف تعزيز قدراتهن وتطوير منتجاتهن.
  - التعريف بديناميكية المقاولاتية النسوية في الجزائر وتشجيعها.

وقد خصصت الطبعة الأولى من مسابقة "المرأة تنشىء" لأحسن المشاريع المقاولاتية، وأحسن الأفكار لدى النساء حاملات المشاريع، أما الطبعة الثانية؛ فتمحورت حول أحسن المشاريع الفلاحية، والطبعة الثالثة سيتم إطلاقها نهاية السنة الجارية.

المُهددات الثقافية لقيم السلام والعدالة والمواطنة لدى المرأة العربية
"رؤية تأصيلية سوسيولوجية"

الأستاذ الدكتور/ حسين طه محادين

أستاذ علم الاجتماع- جامعة الحسين

المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة:

"تتأثر طبائع الناس بجغرافية أماكنهم." (العلامة ابن خلدون).

تسعى هذه الورقة العلمية الكيفية -الراشحة من الملاحظة بالمعايشة والبحث- إلى رصد وتحليل تأثير الجغرافيا في البنيات الثقافية الذكورية العربية، ومؤسساتها المرجعية والقيمية المتنوعة؛ التي تحول إلى الآن دون تمتع المرأة العربية -كجزء أساسي من الرأسمال الاجتماعي- بالعدالة؛ ولو بصورة متدرجة؛ رغم ضرورة تحقيق ذلك بالمعنى الإنساني والاقتصادي المُعولم.

إشكالية الورقة:

تسعى الدراسة إلى إزالة الغموض المعرفي حول ارتفاع أعداد المتعلمين من الجنسين، مع استمرار تدني نسب حضور ومساهمة المرأة العربية على أساس النوع الاجتماعي؛ كثقافة فرعية عن مضامين قِيم وثقافة المواطنة الأشمل للتشاركية المتنوعة؛ مما يبقي على استمرار تدني ضعف معاني وواقع السلام والعدالة في حياتها المعيشة.

كذلك تسعى إلى رصد وتحليل مُبررات استمرار التأثير الثقافي المتبادل لكل ما سبق، مع "ذهنية وسلوكيات وطبائع" الاستبعاد الاجتماعي "Social Exclusion" والحقوقي؛ سواء العشائري، أو الرسمي؛ اللذين تعاني منهما المرأة العربية (محادين والعساسفة، 2011).

المنطلقات الفكرية والنظرية للورقة:

تستند الورقة إلى أطروحات نظرية الرأسمال الاجتماعي Social Capital؛ كتعبير معاصر عن الإنسان كأساس وهدف لمضامين التنمية كمفهوم حداثي ودولي نسبيًا؛ فقد سبق للبنك وصندوق النقد الدوليين أن أطلقا أيضًا في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي مفهومي التنمية البشرية، والتنمية المستدامة؛ تناغمًا مع إيمانهما بأن الفوارق في الدخل تؤثر على الفوارق في الأبعاد الأخرى للرفاه، وتتأثر بها (تقرير التنمية البشرية، 2016).

إن مفهوم الرأسمال الاجتماعي/الثقافي هو رصيد دينامي متحرك؛ يمكن هدره أو تحويله -كما هو مطلوب بالنسبة للمرأة وللمجتمع العربي معًا- إلى مكاسب مادية، ومنافع ملموسة؛ وهو لصيق بحركة الفاعل/الإنسان رجلاً كان أم امرأة، وسواء كان فردًا، أم جماعة، أم تنظيمًا اجتماعيًا؛ كونه (أي "الرأسمال الاجتماعي") موارد إنسانية كامنة في البناءات الاجتماعية؛ يُمكن الوصول إليها واستخدامها في أفعال تنموية مقصودة (زايد وآخرون، 2006) عبر المصادر الآتية:

أ- علاقات وشبكات Network يقيمها الأفراد لتحقيق أهداف معينة؛ مثل النقابات والأحزاب، وجمعيات النفع العام، وغير ذلك من العلاقات التي تؤسس لحياة مدنية تشاركية وآمنة.

ب- منظومة قيمية حقوقية إنسانية ومدنية تشاركية؛ تأتي على رأسها قيم الثقة والشفافية وتحمُّل الآخر، والرغبة في التعاون معه، والعقلانية، وغير ذلك من قِيَم الحداثة وما بعدها.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي، وبعيد انبثاق مضامين العولمات المتعددة؛ ازداد الاهتمام بموضوع مساهمات المرأة في منظومات التنمية المستدامة في الوطن العربي؛ رغم اختلاف نسب وعناوين مساهماتها الحقيقية فيها؛ إلا أن هذه الاختلافات القيمية والثقافية تلتقي جميعًا على نقطة واضحة؛ هي بقاء مساهمة ومكانة المرأة العربية متدنية للأسف.

ولعل من الملاحظ في هذا السياق أيضًا أننا كمجتمعات عربية أصبحنا أكثر تأثرًا وتفاعلاً -بشكل لحظي واعد- بما يجري في هذا العالم الذي غدا قرية صغيرة؛ بسبب انتشار وسطوة أدوات التواصل التكنولوجي، وسيادة تأثير المنظمات الدولية؛ خصوصًا بعد أن وقعت أغلب دولنا العربية على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنصف المرأة الإنسان، وتؤكد حقها في العيش الكريم الآمن، وحقها الإنساني بأن تحقق كامل مواطنتها؛ عربية وكونية معًا؛ كجزء من تجسيد امتثال دولنا العربية لقرارات واتفاقيات الشرعية الدولية؛ التي تضمنتها المواثيق والقرارات والبرامج التالية على سبيل المثال:

- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين (1966).
- إطلاق منظمة اليونسكو لبرنامج ثقافة السلام منذ عام (1992).
- إطلاق اليونسكو لبرنامج النساء وثقافة السلام (1998).
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1998؛ باعتماد العشرية الدولية الأولى من القرن الواحد والعشرين؛ لدعم ثقافة اللاعنف والسلام لفائدة الأطفال، وبالتالي النساء.

إن هذه المضامين المتفاعلة كمنطلق تحليلي سوسيولوجي لهذه الورقة الفكرية التأصيلية؛ لا تقتصر على الأمن الشخصي للمرأة الفرد كإنسان فحسب؛ بل تتسع لتشمل الأمن الإنساني والغذائي والبيئي، والتأكيد الضمني على أدوارها غير البيولوجية الثابتة الفطرية؛ أي المُكتسبة في التربية والتنشئة والإنتاج، وبناء قدراتها كإنسان، وأهمية أدوارها في التعليم وفي تعميم قيم السلام؛ خصوصًا في هذا العالم الذي يضج بالنزاعات والحروب والهجرات القسرية؛ خاصة أن النساء والأطفال هما أكثر المتضررين من هذه الأوضاع؛ وبالتالي فلابد من تشجيع ودعم المرأة في الارتقاء بمكانتها في الإنتاج والتعلم والتعليم؛ كجزء من عملية توسعة أدوارها التربوية والثقافية الأشمل، وصولاً إلى ما يلي:

- تحقيقها لقيم مواطنتها الكاملة في بلدها -حقوقًا وواجبات- بالمعنيين الدستوري والقانوني.
- عالم أقل حروبًا أو صراعات؛ بصورة هادفة ومتدرجة عربيًّا وعالميًّا، ومتبادلة الأثر والتأثير في عالم اليوم المعولم؛ خصوصًا أن مفهوم مجتمع Society يحمل معاني التعايش السلمي والعادل بين الأفراد والآخرين (رجالاً ونساء)، وأن أفراده لديهم همومٌ وتطلعات تعمل على تطوير ثقافة مشتركة ووعي مشترك؛ يُطبِّع المجتمع وأفراده من الجنسين بِسمات مشتركة؛ تشكل في محصلة تفاعلاتها الجغرافية والقيمية شخصية هذا المجتمع، وهويته المميزتان له عن غيره من المجتمعات ذات الثقافات المختلفة؛ ففي العلوم الاجتماعية يميل العلماء لاعتبار "المجتمع" نظامًا شبه مغلق Semi-Closed؛ تشكله مصلحة مجموعة من الناس، وإنَّ معظم التفاعلات والتأثيرات للبنية ولطبيعة العلاقات؛ إنما ترشح -عند الكِبر- من أنماط التنشئة التي تشربها الأفراد أثناء اكتسابهم خبرات الطفولة التي تمثلها الأفراد من الجنسين قبلاً؛ التي تُعرف بالمنظومة الثقافية السائدة والموجهة لسلوكياتهم الحالية.

إن هذه الأنماط السلوكية القائمة لا تدعم عربيًّا ارتقاء مكانة المرأة وسعيها؛ سواء نحو التمكين، أو إلى حرية مشاركتها في تقرير حياتها الخاصة؛ "كاختيار نوع الدراسة والعمل، أو حتى الاستماع لرأيها في موضوعات اختيار الزوج؛ إضافة إلى انعدام حرية قرارها في التصرف في حصتها في الإرث وراتبها غالبًا، أو في السفر وحدها ..إلخ. أما في الحياة العامة فإن نسب مشاركتها في الانتخابات أو إبداء الرأي في الشئون العامة قليلة نسبيًّا؛ إلا في حالات نادرة الحدوث؛ وذلك لعدم الثقة بقدراتها أصلاً؛ جراء سيادة الثقافة والسطوة الذكورية التي يتشربها الابن الذكر في المجتمع العربي من طفولته، إضافة إلى معاناتها كأنثى من الأميتين الأبجدية والقانونية، ترابطًا مع البطالة والتبعية المطلقة للرجل عندما لا تكون عاملة أو صاحبة ذمة مالية مُستقلة؛ فالعمل المأجور يُمكن أن يُقدم للمرأة الكثير من الحسنات المهمة فيما يتعلق بدعمها ماديًّا ومعنويًّا واجتماعيًّا (الطراح، 2004)، يضاف إلى ما سبق ضعف مشاركتها في صياغة وإشهار حقوقها الإنسانية في العيش الآمن والعادل كمواطنة؛ كون ذلك جزءًا من خبرات الطفولة للجنسين -كما يؤكد العالم فرويد Fraud- من جهة أولى، ومن جهة ثانية أهمية ودرجة تأثير نوعية هذه التنشئة الذكورية في تدعيم سلوكياتهما الظاهرة؛ التي تتماهى مع ثقافة نفس المجموعة البشرية التي يعيشان في كنفها؛ أي مجتمعهما المنشئ والمُطبِّع لهما ذكورًا وإناثًا.

ولعل من المهم أيضًا الإشارة إلى وجود خصوصية نسبية لثقافات المجتمع العربي الفرعية Sub-Cultures؛ لاسيما لدى الشباب العربي (هي: البادية، والريف، وحواف المدينة، والمخيمات)؛ وذلك من حيث تأثير كل منها على ماهية تعامل الذكور مع المرأة ضمنها. ومن المهم في

ذات الوقت النظر بتمعن إلى قاعدة الموارد البشرية عربيًّا -كون الإنسان هو هدف التنمية والتحديث ووسيلتهما- بوصفها أحد أهم الحقائق التي تشير إلى وفرة بشرية كبيرة؛ ذلك أن السكان تحت سن الأربعين يصلون إلى نحو (70%) من السكان، ناهيك عن أن نحو (40%) من سكان الوطن العربي هم قوى بشرية على مقاعد الدراسة؛ في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول الأوروبية ودول شمال أمريكا من تركيبة سكانية متقدمة السن (الزيدي، 2002).

القيم وجذروها المُعوقة لإنسانية المرأة:

يعرف معجم هاربر HERPER القيم (VALUES) بأنها "المعتقدات الرئيسية والأفكار الأخلاقية ذات المغزى بالنسبة للفرد والمجتمع؛ التي تختلف عن الحقائق العلمية".

وتنبع أهمية القيم من أنها مبادئ تقوم لتدعيم الثقافة أو التقاليد، وتسهم كموجهات فكرية وسلوكية مُلاحظة في تحديد الإطار المرجعي للمجتمع؛ فالقيم موجودة في السلوك المختار المتنوع.

وتمثل القيم لدى العالم "كلوكهون" التمايز بين ما نرغب فيه وبين ما نمنع عنه من سلوكيات، وغالبًا ما ينظر إلى القيم باعتبارها ذاتية، ولا تعتبر من الحقائق المادية المحسوسة؛ ومن ثم فهي لا تخضع للدراسة الموضوعية؛ لأنها ليست من الحقائق الصلبة؛ كما الحال مثلاً مع المواد المحسوسة فيزيقيًّا؛ وإن كان تأثيرها قويًّا في توجيه سلوكيات الأفراد.

الجذور الأساسية لقيمنا المؤثرة على المرأة:

- **الصحراء:** تُشكل الصحراء (82%) من مساحة الوطن العربي، وهي الحاضن الاقتصادي والسلوكي دائم الحضور في بنيتنا الذهنية والسلوكية التي تؤمن بالمغالبة والفروسية؛ "فالبدوي سلاب ووهاب"؛ كما يشير إلى ذلك العالم علي الوردي؛ كتعبير عن ازدواجية الشخصية العربية؛ إذ بوسع الشاب أن يُحب ويعتدي على ابنة الجيران، أو غيرها مثلاً؛ كمؤشر على الفروسية الشرقية التي تربى على قيمها؛ لكنه يقتل أخته بداعي الشرف المزعوم.

- **القيم الجمعية:** "أعوذ بالله من كلمة أنا"، و"أنا وأخوي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب".. بذلك تشكل الجماعة الأولية والطائفة أساسًا للقيمة والموقف من النفس ومن الجنس الآخر؛ خصوصًا أن الرجل العربي هنا يتصف بالاعتداد والفروسية المغالبة دائمًا ("الفارس المُلهم")؛ نتيجة لأنماط التنشئة الثقافية والقيمة الواحدية التي ينشأ عليها في مؤسسات التنشئة: "أنا بس والباقي خس"، "المهم أن أكون قاتلاً وليس مقتولاً"....؛ هكذا نرُبى.

- **كره النظام العام والعدالة:** كأنه كرجل شرقي؛ في تناص سلوكي مع مقطع شعري للراحل محمود درويش: "حريتي فوضاي"؛ وهنا يمكن معرفة مبررات غياب الأنظمة القانونية القائمة على دولة القانون، والمؤسسات؛ أي "البدوقراطية" عِوضًا عن البيروقراطية؛ على حد تعبير أحد المفكرين العرب واصفًا البنى المؤسسية الهشة عربيًّا.

- **مورد الوقت كقيمة حضرية وعائد اقتصادي وإنتاجي تطوري** ضروري بالنسبة للأفراد والمجتمعات المتقدمة معًا غير موجود في دولنا العربية؛ كجزء من دول الهامش العالمي الجديد. والمقصود هنا أن الوقت هو المورد النادر غير المتجدد الذي يستحيل حفظه أو تخزينه، ويُقاس عادة بالوحدات الرياضية الافتراضية كما ترى فلسفة الفيزياء (عقد، سنة، شهر، أسبوع، يوم، الساعة وأجزاؤها)؛ وهو ما يُعرف بميزانية الوقت التي تقسم علميًّا على أوقات النوم، وقضاء الحاجات الأساسية، ووقت العمل أو الدراسة، والوقت الحر؛ وأهمية هذا المتغير تكمن في كيفية تعاملنا معه في حياتنا اليومية كأردنيين؛ كونه يشكل مؤشرًا دالاً على درجة تطورنا؛ اقترابًا من الحياة المعاصرة، أم استمرارنا ميكانيكيًّا في حياة الصحراء، أو الترييف الحضري والعصبية؛ التي قد تظهر في "مدننا العربية" عندما يتقلص ظل العلم والدولة القوية؛ كما يرى العلامة ابن خلدون.

مصادر القيم في المجتمع العربي (الصقور، 1997) هي:

أ- **مخزون البيئة الاجتماعية؛** الذي يصدر عن نوع التنشئة الاجتماعية وطبيعتها المحكومة بالعقيدة الدينية؛ التي تتمثل في الدين الإسلامي وتعاليمه، وسلوكياته المحكومة بالتراث العربي المتوارث، والمحكومة أيضًا بالبيئة والحياة الصحراوية الغالبة؛ حيث تتفاعل معًا في عنصر مرن لتكون ثقافة وتراثًا، وهوية سلبية خاصة بالمجتمع العربي نحو المرأة ومكانتها، وتنبثق منها -كقيم- أنماط العمل، ومنهجية التفكير التي يفترض أن تتلاءم وتتعايش مع كل ذلك؛ في مجتمع عالمي تصوغ وتسوق أفكاره دول المركز كأنموذج غربي، بمساعدة التكنولوجيا، واللغة الإنجليزية والاقتصادات العلمية القوية في آن؛ لذا أصبح هذا العالم أحادي القطب والنموذج المعولم منذ تسعينيات القرن الماضي.

ب- **تنوع وتقليدية التركيبة السكانية للثقافات الفرعية في المجتمع العربي بالمعنى الدستوري؛** وهي أربع ثقافات: "البادية، والريف، وحواف المدينة، والمخيمات"؛ وهي لم تحسم سلوكها كصاحبة فكر ذكوري غير معزز لقيم إنسانية المرأة؛ بدليل تباطؤ وتخلف جل تشريعاتها القبلية والرسمية، وممارساتهما معًا للماضوية ثقافة وقيمًا، وسلوكيات ضاغطة على المرأة؛ وبالتالي استمرار هشاشة ممارساتهما الثقافية نحو حقوق الإنسان عمومًا؛ كبلدان ومجتمعات عربية أقرب إلى البداوة، وسيادة ثقافة المغالبة على ثقافة الحوار والمساواة المشتهاة للآن (محادين 2011).

ت- منظومة المعتقدات (القيم) الدينية والوضعية المتزاحمة في المجتمع العربي المسلم؛ بين قيم البادية وبين عقلية الذكر الفارس؛ من فراش الزوجية، إلى الحياة الأوسع، وصولاً إلى حواف الريف والمدينة معًا؛ كل ذلك إنما يؤثر على واقع حياة وحرية المرأة والطفل العربيين بصورة أعمق؛ فالمعتقدات الهجينة أو الانتقائية تحدد نوع وطبيعة السلوك، وأنماط العمل المرغوبة وغير المرغوب فيها، والصورة غير المعيارية، أو مزدوجة المعايير، والأحكام (استنادًا إلى أطروحات العالم "إميل دوركايم")، وتفرض في ذات الوقت منهجية خاصة للتفكير وأسلوبه؛ الذي يحدد نوع الأعمال والمواقف العامة الرجولية والإقصائية للآخر؛ المقبولة والمُعززة اجتماعيًّا، التي من الواجب أن نسلكها ونفضلها في مجتمع ذكوري على ما سواها، وتلك التي لا تلقى القبول؛ بل تلقى الاستهزاء والدونية والسلبية المتعلقة بمواقفنا من المرأة؛ حيث يتم تشبيه بعض مواقف الرجال الضعيفة وغير الناضجة والناقصة من وجهة نظر تلك الثقافة بالنساء غالبًا.

وترابطًا مع ما سبق؛ فإن أي تغيير أو تعديل في الثقافة والعادات والتقاليد العربية؛ يجب أن يُقاد بشكل أساسي بإجراء تعديل في منظومة القيم؛ فمن الضروري أن يسبق ذلك التعديل في القيم والسلوك معًا.

ث- قيمة التكنولوجيا المعاصرة الوافدة والعابرة للجغرافيا والسكان، والمصاحبة للعولمة؛ قد زادت من ضرورات إتقان مهارات تعلم اللغات؛ لاسيما اللغة الإنجليزية؛ ومن ثم فقد ظهر ما يعرف بـ "العربيزية" كلغة هجينة. وقد أصبح الإعلام الحر والجديد أهم آليات التعليم غير الرسمية؛ إذ لعبت وسائل الاتصال الجديدة دورًا كبيرًا في نشر وهيمنة القيم الفردية؛ فتحول الفضاء الرقمي إلى أداة فعالة للاحتجاج، والتنسيق المدني من أجل إرساء ثقافة جديدة للتغيير؛ قوامها إنهاء ثقافة الزعامة والاستبداد، نحو ثقافة الحرية والمواطنة؛ كتعبير عن تأثرنا بالثقافة الغربية (شقير، 2012)؛ فظاهرة العولمة ومصاحباتها؛ قادت عمليًّا إلى الصراع -بحكم الاحتكاك الثقافي مع الآخر الغربي والمتطور عبر التكنولوجيا- ما بين الهُويات الوطنية وبين الهوية العولمية؛ وبالتالي ارتفاع مكانة المرأة، وزيادة منسوب حريتها الفردية العابرة للواقع الحياتي المعيش، المهدد كواقع لحريتها سابقًا كإنسان؛ عبر اقتنائها لأدوات التكنولوجيا؛ وبالتالي زيادة نسب نجاحها في التكيف السلوكي مع متطلبات التمكين، وبروز التجارة الإلكترونية لدى النساء -خصوصًا الشابات منهن- كأساس لتطور وتعميم سيادة قيم الحداثة والتحديث؛ فالتكنولوجيا متغير عولمي ضاغط على الأفراد والمجتمعات العربية المسلمة.

ج- ولعل أبرز ما تعيشه المرأة العربية في ضوء ما تعانيه من استلاب؛ ما يُعرف بـ"الصراع القيمي"؛ الذي يعني التضاد والضيق الذي ينشأ بين الأفراد وبين الجماعات الذين يختلفون

في القيم والمعتقدات والثقافات الفرعية؛ فالتفاعل بينهم يؤدي إلى خلق الصراعات؛ لاعتقاد كل منهم بقوة القيم التي يؤمن بها؛ وبالتالي يكون الصراع نتيجة خلل في عملية التنشئة والاتصال الاجتماعي بين الأفراد وبين الجماعات وجهًا لوجه (الصعوب، 2017)، ويتجلى هذا التجاذب بالنسبة للمرأة العربية في الصراع بين قيمتها كإنسان يفترض أن يتمتع بكامل الحقوق، ويؤدي واجبات المواطنة عليه -كما تنص عليها الدساتير الوطنية والدولية نظريًّا- وبين ما تعانيه من الاستبعاد الاجتماعي Social Exclusion الذي يعني في أبرز أشكاله أنه "مجموعة من العمليات داخل سوق العمل، ونظام الرعاية الاجتماعية؛ تدفع بعض الأفراد (النساء العربيات هنا) أو الأسر أو المجتمعات المحلية إلى أن تُلقى على هامش المجتمع؛ وذلك لا يشمل فقط الحرمان المادي؛ ولكن أيضًا الحرمان من فرص المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والمدنية (Peace, 2001)؛ وهذا ما يؤدي بدوره إلى الانتقاص من حقوق المرأة ومشاركاتها في المجتمعات العربية في مختلف عناوين الحياة.

الأسرة كمرجِل اجتماعي مُنشئ للإنسان.. الثقافة والسلوكيات:

تُشير الأسرة هنا إلى عدة أمور متنوعة ظاهريًّا، ومتكاملة ثقافيًّا وأدائيًّا كما يلي:

- إنها جماعة بيولوجية اجتماعية نظامية، تتكون من امرأة ورجل تقوم بينهما علاقة جنسية شرعية؛ بهدف إشباع حاجاتهما الغريزية، والحفاظ على النوع البشري في المحصلة؛ عبر الإنجاب، ترابطًا مع عملهما على إكساب الأبناء ثقافة المجتمع الأشمل؛ كي ينجحوا بسهولة في اكتساب عضويتهم الكاملة في هذا المجتمع.
- الأسرة الممتدة المكونة من الزوج والزوجة وأولادهما المتزوجون وغير المتزوجين، وغيرهم من الأقارب؛ ومن أهم أدوارها إشباع الحاجات العاطفية والنفسية؛ كالشعور بالأمن النفسي، وممارسة العلاقات الجنسية بما أحله الله، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لتنشئة وتوجيه رعاية الأبناء (منصور، 1987).

وتتفق العديد من الآراء والدراسات العلمية على تميز الذهنية الأبوية في العائلة العربية بنزعتها السلطوية الشاملة؛ التي ترفض النقد، ولا تقبل بالحوار إلا كأسلوب لفرض رأيها فرضًا؛ إنها ذهنية امتلاك الحقيقة الواحدة التي لا تعرف الشك، ولا تُقر بإمكانية إعادة النظر؛ لهذا فإن الذهنية الأبوية، والأبوية المُستحدثة عربيًّا -علمانية كانت أم دينية- لا تستطيع تغيير موقفها؛ لأنها لا تعرف، ولا تريد أن تعرف إلا حقيقتها السلطوية، ولا تريد إلا فرضها على الآخرين بالعنف والحروب إن لزم الأمر، ولن يكون هناك تغيير أو تحرير دون إزاحة الأب رمزًا وسلطة، وتحرير المرأة قولاً وفعلاً (شرابي، 2009). كما تشير دراسة عالمية حديثة أيضًا إلى أن المنطقة العربية على اختلاف بلدانها وأنظمتها الاجتماعية تسود فيها السلطة الأبوية والأنظمة

العائلية؛ التي تعطي الغلبة لدور الرجال على المستويين العام والخاص (الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة، 2014).

وتتوزع أنماط التنشئة الاجتماعية لأفراد الأسرة من الجنسين عمومًا على ثلاثة أنماط هي (العمر، 2001):

- **التسلطي:** ويعني استخدام الوالدين جميع الأساليب لمعرفة كل ما يخص الابن أو الابنة، والتدخل في شئونهما وتقييد حرياتهما.
- **الديمقراطي:** ويعبر هذا الأسلوب عن الاحترام والحرية التي يمنحها الوالدان لأبنائهما، خلال تصرفاتهم المتصلة بمختلف شئونهم الشخصية والمدرسية، وتفضيلاتهم الاجتماعية؛ كاختيار نوعية الدراسة، أو العمل، أو الهوايات.
- **الإهمال:** وهو الأسلوب الذي يبدي فيه الوالدان تجاهلاً وعدم اكتراث تجاه الأبناء من الجنسين؛ مما يؤدي إلى شعورهم بأنهم غير مرغوب فيهم جراء البرود العاطفي للوالدين نحوهم، وكل ذلك يؤثر سلبًا على طبيعة وأشكال تعامل الأهل والأبناء الذكور مع الإناث.

ربوبية الأب والأم في الأسرة العربية:

أُنبه كباحث هنا إلى مصطلح "رب/ة الأسرة"، الذي نطلقه عادة كتعبير واخز عن وهم القداسة التي يسبغها الأفراد والعقل الجمعي على شخصية الأبوين، اللذين نحترمهما في الأسرة العربية المسلمة، وتعود جذورالمصطلح إلى مرحلة قديمة جدًّا من حياة الإنسان؛ كانت فيها المرأة جامعة للثمار، وكان الرجل وقتها يخاف من المرأة لأنها تحيض وتلد، وكان يجل علاقة الإنجاب؛ وهذا ما طور مفهوم المرأة الخالقة؛ أي "المقدسة" (فارب، 1983)؛ حتى إن البعض يرى أن اشتقاق كلمة الحياة كان أولاً من الجهاز التناسلي للأنثى (علاونة، 2006). ويقول بعض العلماء أن الآلهة الذكور اغتصبوا من الإناث هذه الصفة؛ ولأول مرة تاريخيًّا يخرج بنو إسرائيل من مصر وهم يحملون معهم صفات الإله "آتون" المصري؛ ومن ثم تم إلصاقها بإله بني إسرائيل يهوي (الحياة)؛ ومعناه "واهب الحياة" (توينبي، 1981).

ويجب أن نلاحظ أن أوائل الآلهة في الحضارات القديمة قد ارتبطوا بالخصب، وكانوا من النساء بداية؛ فعلى سبيل المثال نجد كلاً من؛ "ملحمة جلجامش البابلية"، وفينوس عند اليونانيين، والإلهة "تايكي" حاضنة الحب وجالبة الحظ والخصب في فيلادلفيا التي هي عمان القديمة في الأردن (محادين، 2007).

ولعل مصطلح "رب/ة الأسرة" مازال معمولاً به بالنسبة للذكور بصورة أوضح في مجتمعنا الأردني العربي، ومصدره الأساسي ما يتشربه الشباب الذكور من السمات الشخصية شبه المقدسة (الرجولية/ الأبوية)؛ عبر تنشئة آبائهم لهم، وانتقالها معهم إلى حياتهم اللاحقة كآباء للأبناء في أسر المستقبل؛ وكأننا بهذه العملية التنشيئية المكرسة والمتعاقبة -انطلاقًا من الأسرة، مرورًا بالمدرسة والفكر الجمعي- إنما نجسد مقولة أحدهم: "جِيل يُسلم جيلاً بعده العلما"، وقد وصف القرآن الكريم هذه النظرة في قوله تعالى: **"وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ"** (سورة النحل، 58). ولعل في شخصية "سي سيد" الدرامية ما يؤكد ما ذكرناه من قبل.

ولو لاحظنا التركيبة التنظيمية والفعلية في أغلب أسرنا العربية؛ لوجدنا أن رأس الهرم يتسيده الآباء، يليهم مباشرة في المرتبة الابن الذكر؛ حيث يكون قبل الزوجة وكذلك البنات حتى إن كن أكبر سنًّا ومستوى تعليمهن أعلى من إخوانهن الذكور؛ فمثلاً عندما تكون المولودة الأولى في الأسرة أنثى (لنقل مثلاً "أريج") ينادى الأبوان بها (أبو أريج، وأم أريج)، وبعد عدة سنوات إذا رزقت نفس الأسرة بمولود ذكر سمياه جورج مثلاً؛ فما هي إلا أيام حتى تتحول كنية الأبوين إلى أبي جورج، وأم جورج؛ بحجة أن الذكور هم المستمرون في حمل وحماية اسم العائلة وثروتها عبر الإرث، الذي تعود نسبة توزيعه بين الذكور وبين الإناث إلى الأولويات الاقتصادية الأسرية من جهة، ومن جهة ثانية فثمة إيمان عميق في ثقافتنا العربية الإسلامية مفاده" "ابن ابنك إلك، وابن بنتك للناس الآخرين (أي من هم من غير عشيرتك)".

وبناء على ما سبق يتبين لنا أن المؤسسة الأولى في التنشئة العربية (الأسرة) تشكل جذر السلوك اللاحق كما يأتي:

- لم تغرس ثقافة السلام والحوار التشاركي المتوازن، القائم على الشراكة في توزيع وإدارة موارد الأسرة بين "رب الأسرة" صاحب القداسة الموهومة، وبين الزوجة/المرأة؛ وبالتالي فالعلاقة بين الأبناء من الجنسين مبنية على أن مكانة البنت أقل مكانة من الولد الذكر، ويترابط ذلك مع غياب الوعي الأسري عمومًا بمضامين النوع الاجتماعي؛ الذي من شأنه أن يخلق نوعًا من العدالة الإنسانية للمرأة، والمؤشرات المدروسة لهذا التشخيص لواقع الأسرة العربية كثيرة؛ عبر ما يأتي من مؤشرات تحليلية معاشة.

- طبيعة تقسيم العمل العقلي والمهمات الحياتية غير العادلة وفقًا لمستويين غير متكافئين بين الرجل وبين المرأة بحكم الثقافة المجتمعية السائدة؛ وهما دوران أولهما داخل حدود الأسرة، وثانيهما خارج حدودها. ولعل المثل الشعبي الأردني القائل: "الرجل دنَّا والمرأة بنَّا"

ما يترجم المعنى والمبنى للواقع الراهن؛ ويقصد بهذا المثل أن الرجل هو الجالب للرزق ومتطلبات الأسرة المختلفة، والمرأة هي التي تدير تلك الموارد بنجاح أو فشل في منزلها. ولا ننسى مقولة "شاوروهن وخالفوهن"؛ كأنهن لسن مؤهلات حتى لإبداء رأي سديد؛ مما يعني أن عملية التفكير والقرارات الصائبة مقتصرة على الرجال فقط.

- درجة التمكن والاستقلال الاقتصادي لدى الرجل والمرأة في مؤسسات المجتمع تنطلق من الأسرة الأردنية؛ كونها انعكاسًا لواقع وثقافة المجتمع الأكبر، في درجة تقبله أو جديته في تقبل الأدوار الاجتماعية الجديدة للمرأة، في مجتمع عربي يوصف بـ"تأنيث التعليم"؛ فأعداد الطالبات في المدارس والمعاهد والجامعات أكثر من أعداد الشباب الذكور؛ في حين أن مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني مازالت متدنية، رغم سرعة تطور التشريعات المحلية، وتناغمها المتسارع مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ بخصوص أهمية إعادة إنصاف المرأة، وتوفير فرص جديدة لمشاركتها كمواطن إنسان في كل حقول الحياة المختلفة، بعيدًا عن الفروق البيولوجية المتفق عليها -بالتأكيد- بين الشاب وبين الشابة.
- طبيعة تقسيم الأدوار اجتماعيًّا وثقافيًّا داخل الأسرة العربية؛ تعكس جذور السلوكيات المهددة لقيم العدالة والمواطنة بالمعنى الدستوري والإنساني المعاصر؛ من خلال وصفين تعبيريين سائدين في تعابيرنا وسلوكياتنا في مجتمعاتنا العربية؛ وهما:
  - هذا عمل للنسوان/الإناث؛ وهو ضمن الحدود الداخلية للمنزل عمومًا؛ كالطهو، أو الغسيل والنظافة، أو حتى الاهتمام بالموضة.. إلخ.
  - هذا عمل رجال/ذكور؛ مثل العمل خارج حدود المنزل، والبناء، والعراك، والإنفاق على الأسرة، والتفرد باتخاذ القرارات؛ كون الرجل هو "رب الأسرة".

إن هذه الأدوار والوظائف المتعلمة المنمَّطة، والمحددة اجتماعيًّا وثقافيًّا وأدائيًّا؛ يتشربها الأفراد من خلال أنماط ومؤسسات التنشئة الاجتماعية؛ وهي الأسرة، والمدرسة، والجامعة، والمسجد، والكنيسة، ووسائل الإعلام المختلفة؛ لا سيما البصرية منها.

- "ثقافة الصورة" تتباين فيها أدوار مؤسسات التنشئة هذه تباينًا واضحًا بمرور الزمن، وتطور تأثيراته على الأجيال، وطبيعة هذه الأدوار ضمن الثقافات الفرعية في المجتمع العربي الأشمل، مع ملاحظة تعريف النوع الاجتماعي كبديل للواقع المراد تغييره؛ فهو مجموعة من المواصفات أو الأدوار الاجتماعية والثقافية التي يتصف بها كل من الرجل والمرأة، وتشكل حالة غير ثابتة وفقًا لمجموعة من المؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والزمانية والمكانية. ولابد من التذكير هنا بأن الأولاد يخضعون لضغوط مماثلة للبنات أيضًا فيما يخص الأدوار الاجتماعية؛ للتحلي بالسلوك الذكري المقبول (دليل العاملين الصحيين/

2010). وبناءً على ما سبق سيعيش الأبناء من الجنسين أنواعًا من الصراعات الضمنية بين ما تم تنشئتهم عليه من مواقف سلبية أو غير منصفة إزاء النساء بالمعنى الإنساني من جهة، وبين ما يعيشونه من حضور متنامٍ للمرأة العربية في الدراسة والعمل والتشريعات العامة من الجهة المنافسة.

النوع الاجتماعي وأهميته للمرأة العربية:

ترجم مفهوم Gender إلى اللغة العربية عام 1995 من قبل المركز العربي للمرأة العربية في تونس إلى مفهوم "النوع الاجتماعي". وإذا نظرنا إليه كمفهوم دولي للتنمية البشرية؛ فمن الضروري تفهمه والأخذ بأطروحاته لأهميتها العلمية والحياتية لنا، وسنجد أن أهميته ومتطلباته عربيًا وإسلاميًا تتجلى فيما يأتي (السرحان وآخرون، 2000):

1- **الإنتاجية producing:** هي توفير الظروف للبشر حتى يتمكنوا من زيادة إنتاجيتهم؛ وذلك بإشراكهم مشاركة فعالة في عملية توليد الدخل، وفي العمالة بأجر؛ فالتنمية البشرية هي عنصر مهم للنمو الاقتصادي.

2- **الإنصاف Equity:** يعني التساوي بين البشر في الحصول على نفس الفرص التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

3- **الاستدامة Sustainability:** تعني ضمان الحصول على فرص التنمية دون إغفال حق الأجيال القادمة، ويشمل هذا ضرورة العمل بمبدأ التضامن بين الأجيال عند رسم السياسات التنموية.

4- **التمكين Empowerment:** يكون التمكين قابلاً للتطبيق وفعالاً عندما تصبح التنمية من صنع البشر؛ ويتحقق ذلك بزيادة دعمهم وتدريبهم، وتعزيز قدراتهم القيادية والإدارية، ويستوجب التمكين المشاركة الكاملة من البشر في صنع القرار، ووضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بهم.؛ فإنه تعبير إجرائي عن مضامين العديد من المواثيق الدولية لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان -القائل: "للمرأة حق التمتع على قدم المساواة مع الرجل بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"- وعن حماية هذه الحقوق والحريات في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية (الصبح، 2004).

وهذه الخصائص في حال تجسيدها وعيًا وممارسات في مجتمعاتنا العربية؛ ستقود إلى زيادة منسوب الوعي الإنساني، وإعلاء قيمة الإنسان كونه المُستخلف على إعمار الأرض، والعمران البشري؛ عبر التمكين وزيادة الإنتاج المجتمعي، والتعاضد بين ثقافات الإنسان؛ كأساس للتغيير والتحديث في مجتمعنا، مع الارتقاء والتنوع بأدوار مؤسساته لتعزيز القيم والوعي الفردي في المجتمع الأردني؛ الآخذ بقيم الحداثة والتحديث العالميين.

الإسلام والنوع الاجتماعي:

تميز الإسلام كعقيدة وشريعة ومنهاج حياة عن غيره بالتعامل مع الإنسان بالوسطية والاعتدال والعقلانية والواقعية، وبالمساواة المعنوية بين حياة البشر رجالاً ونساءً؛ لقوله الله تعالى:"**مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًاوَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**" (المائدة، 32)، ولم يميز الإسلام بين الرجل وبين المرأة في الثواب والعقاب أيضًا، وقد قال تعالى:"**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**" (سورة النحل، 97). وقال الرسول محمدٌ عليه الصلاة والسلام: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، وقال أيضًا: "**النساء شقائق الرجال**".

بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج أنَّ المُبرر الرئيسي لاستخدام هذا المفهوم الغني بالمعاني والدلالات الإنسانية المعولمة كأساس؛ هو الارتقاء بمكانة المرأة، وزيادة مشاركتها في عناوين الحياة المعاصرة المختلفة على أساس ثقافي وقانوني من المساواة بين الجنسين، وكجزء من المفاهيم الإصلاحية الحداثية عربيًّا وإسلاميًّا.

أخيرًا تكمن أهمية وعمق أطروحات النوع الاجتماعي الجندرية كعملية علمية مستمرة؛ في سعيه نحو توسيع مداركنا وعملنا الإنتاجي في مجتمعاتنا الذكورية العربية؛ حيث يقوم كجزء مهم في سياق تعظيم النظرة الإيجابية والتقدير للمرأة كإنسان، والسعي الضمني الهادف إلى:-

- تعديل النظرة الاجتماعية الناجمة عن طبيعة الثقافة السائدة نحو قدرات وفرص أداء المرأة؛ على أساس المهارات، والقدرة على المنافسة في الإنجاز وفي سوق العمل والوظائف العامة؛ بعيدًا عن متغير الجنس كتمييز إيجابي ثابت مستدام للرجل والمرأة معًا بالمعنى الإنساني.
- التعاون بين الأفراد وبين مؤسسات التنشئة المرجعية لهدم الفجوة الجندرية؛ أي التوازن في التمثيل بين العاملين في المؤسسات والشركات والنقابات والأحزاب وبين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني عمومًا.
- التذكير بغايات مقاربة المعاني والاستنتاجات الواعية؛ فعلى سبيل المثال ثمة اعتقاد مغلوط في ثقافتنا بأن أعمال الطهو والاهتمام بالموضة هي من الاهتمامات والأدوار الحصرية للمرأة تحديدًا، في حين أن الواقع المعيش يشير إلى أن أبرز الطهاة في العالم، وأشهر مصممي الأزياء هم من الرجال؛ فلدينا أبجدية واحدة من يحسن استثمارها ينجب إبداعًا وتميزًا، وهناك وضوء واحد من يتقنه كإنسان يدخل بثقة في صلاتنا الواحدة أيضًا؛ ليقطف ثمارها من الثواب والرضى. إذن؛ هناك إنسان واحد حُرِّم قتله لأنه قتل للإنسانية جمعاء؛ رجالاً ونساءً على حد سواء.

- إن نجاح صناع القرار التنويريين (رسميين أو أهليين) في تسويق مفهوم النوع الاجتماعي كمنظومة؛ سيقود إلى تعديل نظرة الذكوريين العرب والمسلمين نحو الثقة بإمكانيات وضرورة سيادة قيم السلام والعدالة والمواطنة في كل مؤسسات المجتمع العربي عمومًا.

الأمن الإنساني والسلام الاجتماعي للمرأة العربية:

الأمن لغة نقيض الخوف؛ ويعني الاستقرار والاطمئنان، وهو الذي لا يلتقي مع القلق والفوضى والاضطراب؛ بل هو شرط لتحقيق الاستقرار، ومظهر من مظاهر سيادة القانون (العجمي، 2011). أما مفهوم الأمن الإنساني (Human Security)؛ فيقصد به أمن الإنسان من الخوف (القهر، والعنف، والتهميش)، والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاقتصادي والاجتماعي)؛ أي محاولة خلق آلية تدمج الإنسان رجلاً كان أم امرأة في الأولويات التنموية والسياسية؛ بدلاً من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته؛ فالأمن الإنساني يهدف إلى معالجة الشواغل الأمنية لكل من الرجل والمرأة على قدم المساواة؛ فالنساء غالبًا ما يكن ضحايا لأسوأ أنواع العنف والصراع.

إن عدم المساواة بين الرجل وبين المرأة يضر حياة ملايين النساء، ويفرض قيودًا قاسية على الحريات الموضوعة للمرأة؛ فالمرأة العربية هي من أكثر الطاقات المهمشة في عملية التنمية؛ وذلك نتيجة للنظرة التقليدية التي ترى أن المرأة لا تصلح سوى لإنتاج الخام البشري؛ على الرغم من أن هذه النظرة بدأت تتغير لصالح نظرة أكثر إيجابية؛ من خلال مشاركة المرأة وزيادة دورها في عملية التنمية، عبر دمجها في المشاريع الرامية إلى تحسين نوعية الحياة، وبناء بيئة أفضل علميًّا، وثقافيًّا، وتربويًّا (اليسير، 2007)، وسيبقى السؤال مفتوحًا: إلى أي مدى أفلحت هذه الإصلاحات في تغيير الجنسوية؛ بمعنى تعريف أدوار الجنوسة، ووضع النساء في المجتمع فيما يتعلق بالسلطة وصنع القرار (حداد وأسبوزيتو، 1998)؟

المواطنة.. كنقيض للاستبعاد الاجتماعي للمرأة:

إن مفهوم المواطنة من المفاهيم النظرية لشروط التغيير، كما أنه الأرضية العملية لأهم مقومات البناء الديمقراطي، والمواطنة ما هي إلا حماية حقيقية لمكونات المجتمع العرقية والدينية والطبقية (Center For civic education, 1994).

إن عدم المساواة بين الرجل وبين المرأة الإنسان؛ إنما يضر حياة وفرص تطور النساء العربيات؛ فهن واقعيًّا من أكثر الطاقات المستبعدة من المشاركة في أسباب وفرص النهضة والتنمية في المجتمع العربي الشاب، وهذا التمييز في الحقوق والواجبات بين الجنسين عربيًّا؛ إنما يُضعِف النسيج والبناء الاجتماعيين للمجتمع، علاوة على أنه مخالف لجميع المواثيق والاتفاقيات

الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان؛ فهناك تمييز بين النص وبين التطبيق في القوانين والدساتير؛ وهذا يعني حث المميز ضدهم -كالنساء- على تجاهل هذا الأمر بين أهلهن؛ فتذوب حقوق النساء، سواء كانت عائلية أم مدنية، وعلى الصعيد السياسي تملك المرأة حقوقًا؛ إلا أنها ما زالت منقوصة، وتبقى بعيدة عن مراكز صنع القرار، بالرغم من أن بعضهن وصل إلى هذه المراكز (جرار، 2011).

المواطنة ..والمرأة العربية:

المواطنة لغة -كما جاءت في لسان العرب- مأخوذة من الوطن؛ وهو المنزل الذي تقيم فيه، وتجمع "أوطان"؛ وهو منزل إقامة الإنسان ولد فيه أو لم يولد (الكواري، 2001). ونقصد بالمواطنة عربيًّا هنا: مجموع المواطنين/الرعايا -بغض النظر عن مسقط رأس أي منهم، أو حتى انحدارهم التاريخي- المنتمون لوطنهم بالمعنى الدستوري السيادي، والمتفاعلون باستدامة فيما بينهم ومع العالم خارج هذا الوطن، ولهم ضوابطهم الداخلية الخاصة بهم؛ يتشربونها من أنماط تنشئة اجتماعية، وعادات وتقاليد وأعراف، ورموز وطنية تاريخية ومعاصرة، إضافة لاشتراكهم في ضمير جمعي يربطهم، وينظم سلوكياتهم الخاصة والعامة في آن، ولهم ضوابطهم الخارجية أيضًا؛ ممثلة بالقوانين المدنية، والنظم العشائرية، والمؤسسات المرجعية للتنشئة؛ كالأسر، والمدارس، والمعاهد، والجامعات، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية كالمساجد والكنائس؛ التي تحدد بدورها مكان وطرق التعبير عن المعتقد الديني لكل من أبناء الديانتين.

من خلال مؤسسات التنشئة هذه؛ يتعلم الأفراد والمجموعات، ويتعاقدون على تحديد المسموح به من السلوكيات الواجب تعزيزها، والأخرى المنهي عنها التي يجب معاقبة مقترفيها بوسائل مختلفة؛ وهذه السلوكيات تستند في المحصلة إلى غياب العدالة التي تقود إلى فقدان السلمين النفسي والمجتمعي؛ وبالتالي تقود إلى عدم اكتمال الإحساس بالمواطنة بالنسبة للمرأة العربية؛ ومرد ذلك أن هذا الواقع غير الإنساني؛ إنما هو نتيجة منطقية لنتائج تفاعل كل ما سبق من عوامل مع الطبيعة والطبائع لكل من الجغرافيا (الصحراء، والماء، والغابات)، والتاريخ (دموي/ صراعي أو حضاري)، والذاكرة الجمعية هي الحاضنة والمؤثرة في تلك التفاعلات السابقة، وصولاً إلى تشكيل هوية المجتمع وشخصيته؛ المميزة له عن غيره من المجتمعات العربية الإسلامية.

التوصيات:

- ضرورة زيادة العمل المؤسسي والتنويري العربي؛ الهادف إلى غرس مفاهيم القيم العادلة، وثقافة الحوار بين أفراد الأسرة العربية، ترابطًا مع أهمية تخلي الأبوين عن ربوبيتهما الموهومة بهدف تعليم الأبناء من الجنسين، مع التركيز على تنشئة الإناث بصورة متوازنة؛ عبر النمذجة لمعاني وممارسة التشاركية والمساواة الإنسانية؛ كمطلب أساسي للنهوض وتمكين الإنسان العربي من المنافسة الإنتاجية الحضارية السلمية مع الآخرين على الصعيد الإنساني.

- ضرورة قيام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عربيًّا بالأخذ بالاتجاهات التربوية والثقافية الحداثية؛ لتدعيم وتعميم قيم المواطنة على أسس الديمقراطية والمشاركة وقيم العدل والمساواة.

- دعوة مؤسسات المجتمع المدني للتوسع في عمل وتعميم البرامج المنهجية التي تعمل على تمكين المرأة اقتصاديًّا وثقافيًّا وقانونيًّا؛ لتدافع عن حقوقها وهويتها الإنسانية.

- العمل على إيجاد الحد الأدنى من الإيمان والعمل العربي المشترك لإحلال قيم التفاوض والتوافق بدلاً من قيم الصراع والحروب فيما بينهم؛ خدمة لإنسانية الإنسان من الجنسين، وبما يستثمر أموال الحروب الهائلة المنفقة حاليًّا نحو خدمة التنمية البشرية المستدامة كطموح متمنى حتى الآن.

- ضرورة تطوير مناهج وأدوات عمل المنظمات المدنية في الوطن العربي -بأعدادها الكبيرة- لزيادة فعاليتها؛ سعيًا نحو الوصول إلى دولة القانون والمؤسسات والتشريعات الحداثية، التي تحقق للمواطنين من الجنسين قيم السلام والعدالة والمواطنة؛ بمستوييها الإنساني والكوني المعولم.

المراجع:

- القرآن الكريم.

- اليسير، العربي صالح، (2007)، المرأة والتنمية: ورقة عمل بعنوان "المعوقات التي تحد من فاعلية المرأة وتطورها"، مؤتمر التنمية البشرية والأمن في عالم متغير، الطفيلة، الأردن.

- الاستراتيجية الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في المنطقة العربية (2014-2017)، مكتب عمان، الأردن.

- الصقور، محمد محمود، (1997)، قيم وثقافة العيب: ورقة عمل مقدمة لندوة "قيم وثقافة العيب"، مركز دراسات الجنوب والتعليم المستمر، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

- محادين، حسين طه، (2002)، التسويق الثقافي لدى الشباب أنموذجًا في كتاب "نحو استراتيجية ثقافية وطنية"، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان، ص55.

- علاونة، جهاد، (2006)، أثر الثقافة الشرقية على المرأة والرجل، ط1، وزارة الثقافة، عمان، الأردن.

- زايد، أحمد، وآخرون، (2006)، الرأسمال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة.

- الطراح، علي وغسان سنو، (2004)، التنمية البشرية النامية والمتحولة، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

- محادين، حسين طه؛ رامي العساسفة، (2011)، الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بالعنف الجامعي لدى الشباب الجامعي: مؤشرات وآفاق.

- الكواري، علي خليفة، (2012)، الانتقال للديمقراطية في الوطن العربي: ورقة عمل ضمن أوراق المنتدى الفكري العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، تغطية لحوارية الشباب الخامسة، عمان، الأردن.

- شقير، عاطف، (2012)، العولمة الأمريكية وآثارها على الساحة الدولية، موقع جوجل الإلكتروني، 2018/1/10.

- توينبي، آرنولد، (1981)، تاريخ البشرية، ط1، ترجمة نيقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.

- جرار، أماني غازي، (2011)، المواطنة العالمية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- الصعـوب، شـفاء صـلاح، (2017)، الـصراع القيمـي المـؤدي إلى الجرائـم الموجهـة ضـد النسـاء عـلى أسـاس النـوع الاجتماعـي مـن وجهـة نظـر الزوجـين في الأسرة الأردنيـة، إشراف: أ. د.حسـين محاديـن, أطروحـة دكتـوراه في علـم الاجتـماع غـير منشـورة، جامعـة مؤتـة، الأردن.

- Center for civic education.(1994).National standers for Civic and government. from world wide web: http/ www.civiced.org/std_htm

- Peace,robin,2001.”social exclusion: A concept in need of definition”. social policy journal new zeahaned.

الممارسات البحثية حول
قضية التمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة
سياسات تمكين المرأة المصرية نموذجاً

الأستاذة الدكتورة/ نسرين البغدادي

أستاذ علم الاجتماع

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

جمهورية مصر العربية

مقدمة:

لا يكتمل أي جهد في مجال التنمية، دون تمكين حقيقي يتيح للمرأة فرصة تحقيق ذاتها؛ ومن ثم يحرر طاقاتها للعطاء، ويدعم مشاركتها بيسر وأمان؛ لذا أتت الاستراتيجية الوطنية للمرأة المصرية 2030؛ لتترجم على أرض الواقع دستورًا توافق المصريون حوله؛ حيث حرص على ترسيخ المساواة في الحقوق، والتكافؤ في الفرص كأساس لبناء المجتمع.

ولقد تبنت الاستراتيجية منهجًا علميًّا يقوم على أسس البحث العلمي الاجتماعي الذي يأخذ في اعتباره الخطوات المنهجية كافة؛ ومن ثم جاء إجراء هذا البحث عن أولويات واحتياجات المرأة المصرية؛ لسماع صوت المرأة من كل الشرائح الاجتماعية، والفئات العمرية؛ بمختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية؛ ومن ثم التخطيط القائم على الاحتياجات الفعلية، وتلبية طموحات كل الشرائح والفئات الاجتماعية للمرأة المصرية.

الإشكالية والهدف:

يتمثل الهدف الرئيسي للورقة الحالية في توضيح كيفية دخول البحث العلمي الاجتماعي ضمن آليات صنع وبناء استراتيجيات تمكين المرأة، وكيف يعمل ذلك على ترشيد صنع القرار؛ من خلال بحث معوقات التنفيذ؛ لتعظيم فرص النجاح.

ويتم التطبيق على تجربة مصر؛ في إطار بحث عن أولويات واحتياجات المرأة المصرية؛ أجري بالتعاون بين المجلس القومي للمرأة وبين المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية؛ على عينة من ثلاث آلاف سيدة؛ يمثلن عينة قومية من جميع أقاليم مصر، ومن جميع الشرائح العمرية، بدءًا من 18 عامًا فأكثر.

ومن ثم فسوف نستعرض تجربة مصر التي تعد متفردة من نوعها في التخطيط لسياسات تمكين المرأة بناءً على نتائج البحث العلمي الاجتماعي، وسنسعى إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما أهم أولويات واحتياجات المرأة المصرية على مستوى المحاور الآتية: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والقانونية؟
- ما المعوقات التي تحد من استفادتها من الخدمات التي تقدمها الدولة؟
- كيف كانت الرؤى والآليات التي تم طرحها للمساهمة في رسم السياسات من أجل تحسين أوضاع المرأة وتمكينها؟
- كيف تمت ترجمة محاور الاستراتيجية لرؤى واقعية؟
- ما ملامح سياسات التمكين على أرض الواقع؟
- إلى أي مدى توافقت السياسات مع الرؤى الواقعية؟

أهمية دراسة أولويات واحتياجات المرأة المصرية:

يعد الاهتمام بقضايا تمكين المرأة من قبيل الاستثمار في رأس المال البشري؛ ومن ثم كانت مرحلة البناء التي جاءت بعد ثورة 30 يونيو؛ حيث كان للمرأة المصرية الدور المحوري فيها.

ولقد توافق المصريون حول صياغة دستور 2014؛ الذي حرص في مواده على ترسيخ المساواة في الحقوق وفي الفرص كأسس لبناء المجتمع، وعلى إلزام الدولة المصرية بالقضاء على مختلف أشكال التمييز، وكفالة الحقوق الأساسية، والحماية والرعاية للمرأة في ربوع الوطن كافة.

وانطلاقًا من هذه المبادئ؛ تم تصميم استراتيجية وطنية لتمكين المرأة المصرية؛ اعتمدت على المنهج العلمي؛ مع الحرص على التشاور مع الأطراف المعنية، وعلى توسيع رقعة المشاركة من قبل المعنيين والفئات المستهدفة، كما اعتمدت على مراجعة الاستراتيجيات الدولية، ومراجعة الالتزامات الدولية، وإجراء الدراسات الميدانية؛ ومنها دراسة أولويات واحتياجات المرأة المصرية.

- أهداف الدراسة[1]:

هدفت الدراسة إلى:

- التعرف على الواقع الفعلي للمرأة المصرية في كل المجالات؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأمنية، والقانونية.
- التعرف على الاحتياجات الفعلية للمرأة في تلك المجالات.
- التعرف على المعوقات التي تحد من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة.
- طرح حزمة من الرؤى والآليات التي يمكن أن تسهم في رسم السياسات؛ لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق احتياجاتها.

عينة الدراسة[2]:

تم تصميم عينة ممثلة للمرأة المصرية على مستوى الجمهورية (الريف، والحضر، في جميع أقاليم الجمهورية)، وقد بلغ حجمها ثلاثة آلاف سيدة تتراوح أعمارهن ما بين 18 سنة حتى 65سنة فأكثر. وتم تصميم اختيار العينة وفقًا لعينة الأسر المعيشية؛ حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بتزويد هيئة البحث بعينة منها تضم 3000 أسرة معيشية، موزعة على المحافظات الممثلة للأقاليم الجغرافية؛ ومن ثم تمت مراعاة التوزيع النسبي للسكان في الريف والحضر.

(1) البغدادي، نسرين وآخرون، بحث غير منشور، أولويات واحتياجات المرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة؛ والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، جمهورية مصر العربية.

(2)) المرجع نفسه، ص ص48-50.

ولما كانت السيدة -وليست الأسرة- هي وحدة المعاينة؛ فقد تم اختيار سيدة واحدة عشوائيًا من كل أسرة معيشية، وقد استخدمت جداول كيش لسحب السيدة التي ستطبق معها الاستمارة، ولضمان الاختيار العشوائي للسيدات في العينة.

أدوات الدراسة[1]:

تم الاعتماد على شكلين من أدوات الدراسة لجمع البيانات؛ الأولى استمارة استبار مقننة، والثانية دليل مقابلة متعمق؛ لإجراء بعض المناقشات البؤرية مع السيدات في عدد من المحافظات التي يشملها التطبيق الميداني لاستمارة الاستبار.

وقد احتوت الاستمارة على العديد من المحاور (البيانات الأساسية)؛ وهي: المرأة والتعليم، والمرأة والعمل، والحماية الاجتماعية، والرعاية الصحية، والأولويات السياسية، والمرأة والإعلام، والاحتياجات الأمنية والقانونية.

دليل المقابلة:

تم استخدام منهجية المناقشة الجماعية (Focus group dissection)؛ وذلك بغرض الاقتراب بشكل متعمق من أولويات واحتياجات المرأة المصرية؛ كمحاولة لتعميق المعاني المستخلصة من النتائج الكمية وتفسيرها، واقتراح حلول نابعة من المشاركات، وملائمة للسياق الثقافي، وتتسق مع واقع المرأة في الريف والحضر.

وتضمنت محاور دليل المناقشة المحاور نفسها الواردة في استمارة الاستبار؛ لتوسيع نطاق البحث، والتعرف على رؤى السيدات في محافظات مختلفة، ورؤى الاختيار لتمثيل الريف والحضر. وبلغ عدد مجموعات المناقشات الجماعية 18 مجموعة؛ بحيث شملت المجموعة 10 سيدات بإجمالى 80 سيدة، وروعي تمثيل الحضر والريف مناصفة، وتنوع المراحل العمرية (من 18 سنة حتى 60 سنة فأكثر)، وتنوع المستوى التعليمي، والحياة العملية، والحالة الاجتماعية.

الملامح العامة للعينة:

أوضحت النتائج أبرز خصائص العينة؛ كالتالي:

- شملت عينة الدراسة كلاً من الريف والحضر، بنسب تكاد تتماثل مع نظيرتها في المجتمع؛ حيث مثل الحضر نسبة (65.9%) في مقابل نسبة (43.1%) للريف.

(1)) المرجع السابق، ص ص 103 - 106.

- توزعت العينة على فئات عمرية ثلاثة؛ هي: فئة الشباب من سن 18 سنة إلى 35 سنة، بنسبة (46.6%)، وفئة متوسطي العمر ممن تتراوح أعمارهم ما بين 35 سنة إلي أقل من 50 سنة، بنسبة (29.3%)، أما الفئة الأخيرة فهي فئة عمر50 سنة فيما فوق، وقد مثلت نسبتها (24.1%).
- عند استعراض الحالة التعليمية لعينة الدراسة؛ تبين أن نسبة الأميات وأشباههن تمثل (40.8%)، ونسبة الحاصلات على مؤهل أقل من المتوسط تساوي (19.4%)، أما الحاصلات على مؤهل متوسط؛ فيمثلن نسبة (26%)، ونسبة الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط تساوي (13.8%).
- شكلت فئة المتزوجات النسبة الأعلى في عينة الدراسة؛ حيث بلغت نسبتها (65.6%)، فيما بلغت نسبة اللاتي لم يسبق لهن الزواج (18.2%)، ولم تسجل نسبة الأرامل سوى (11.9%).
- أظهرت النتائج أن نسبة العاملات في عينة الدراسة بلغت (17.2%)، بينما ارتفعت نسبة غير العاملات إلى (12.8%). وبسؤال السيدات اللاتي يعملن عن نوع العمل؛ كشفت النتائج أن نسبة (62.7%) منهن يعملن عملاً دائمًا، وأن نسبة (28%) يعملن عملاً موسميًّا، ونسبة (9.3%) يعملن عملاً مؤقتًا.

نتائج الدراسة[1]:

استخلصت الدراسة العديد من النتائج التي تتعلق بكل محور على حدة؛ ومن ثم سيتم استعراضها وفقًا لكل محور من محاور الدراسة..

أولاً: المرأة والتعليم:

أوضحت النتائج الخاصة بهذا المحور؛ أن جل المشكلات في هذا المجال تتمثل فى الأمية، والتسرب من التعليم؛ وتنتشر هذه المشكلات بدرجة كبيرة فى محافظات الوجه القبلي والمحافظات الحدودية، وأيضًا لدى المناطق الريفية والمستويات المنخفضة.

ومن أهم أسباب عدم التحاق الإناث بالمدارس؛ رفض تعليم الإناث، وتكلفة التعليم المرتفعة، وعدم مقدرة الأسر عليها، واعتقاد الأسر أن نهاية مسار البنت هو الزواج فلا ترى ضرورة لتعليمها، وتفضيل بعض الأسر لتعليم الذكور.

وفيما يخص الجهات التي التحقت بها الإناث للتعلم في فصول محو الأمية؛ نجد أنها تمثلت في الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، تلتها المؤسسات الدينية التابعة للمساجد والكنائس، ثم الجمعيات الأهلية، وأخيرًا المجلس القومي للمرأة.

(1)) المرجع السابق،ص ص 153-154 .

وقد ارتأت نسبة ضئيلة من العينة وجود تمييز ضد الإناث؛ ويرجع ذلك لتفضيل بعض الأسر تعليم الذكور على الإناث.

المقترحات:

طرحت العينة عددًا من المقترحات لحل مشكلات التعليم بصفة عامة؛ أهمها ما يشمل سياسات البرامج؛ وقد تمثلت في:

- استخدام أساليب غير تقليدية في تعبئة وحشد النساء الأميات؛ للالتحاق بفصول ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار.
- محاولة سد منابع تسرب الفتيات من التعليم، وتوفير منح ومساعدات للأسر الفقيرة المستهدفة للاستمرار في تعليم الإناث.
- تكوين اتجاهات إيجابية في المجتمع المحلي؛ تعي أهمية تعليم البنات؛ من خلال برامج الأمية؛ لتغيير نظرة المجتمع نحو المرأة.

ثانيا: أوضاع المرأة في العمل[1]:

حاول هذا المحور الكشف عن دور المرأة الإنتاجي، ومدى مشاركتها في سوق العمل في كافة القطاعات التي تشغلها، والمشكلات التي تواجهها في تلك القطاعات، وإلى أي مدى تعاني المرأة من التمييز في سوق العمل، ورؤيتها واقتراحاتها في هذا الشأن.

ومن أبرز النتائج في هذا المحور:

- يمنح سوق العمل الأفضلية لتشغيل المرأة الحاصلة على درجة تعليمية متوسطة؛ لأن تطلعات تلك الفئة محدودة؛ من حيث الأجر، ومن حيث الرغبة في التصعيد والترقي؛ إلا أن هذه الفئة من أكثر الفئات عزوفًا عن العمل.
- ظهرت مشكلة عدم ملاءمة الفرص المتاحة للمستوى التعليمي للعديد من المبحوثات، إلى جانب عدم تناسب ظروف العمل مع الظروف الاجتماعية للبعض منهن.
- عدم توفر فرص عمل في القطاع الخاص؛ نظرًا لتفضيل العمالة من الذكور.
- أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثات يعملن في القطاع الحكومي والعام؛ على اعتبار أن هذا القطاع يحقق القدر الأكبر من الاستقرار، ويمنح المرأة مرونة وامتيازات أكبر؛ خاصة فيما يتعلق بالإجازات، والعمل لنصف الوقت؛ مما يمكنها من التوفيق بين متطلبات العمل وبين الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقها. وتتوزع بقية العينة على العاملات في القطاع الخاص، وخمس العينة في القطاع غير الرسمي.

(1)) المجلس القومي للمرأة، إحصاء عام 2017، ج.م.ع.

- أما صاحبات المشاريع الخاصة والأعمال الحرة؛ فكانت نسبتهن العشر. وعلى الرغم من انخفاض تلك النسبة؛ إلا أنها تؤشر إلى تنامي اتجاه عام يعكس زيادة نسبة مشاركة المرأة فى إطار أصحاب الأعمال.

- أظهرت النتائج الخاصة بالنساء اللاتي يعملن لحسابهن في مجال الإنتاج؛ أنهن يواجهن مشكلات فيما يخص تعقيدات القروض، وارتفاع سعر الفائدة، إلى جانب تعرضهن لإجراءات قانونية معقدة، كما تظل هناك مشكلات تخص التسويق وتصريف المنتج في السوق المحلي.

- فيما يخص نوعية المشكلات التي تواجه العاملات في القطاع غير الرسمي؛ فهي تتمثل فى عدم استقرار العائد المادي؛ لأن معظمهن لا يخضعن لتشريعات العمل، وغير منضمات لنقابات عمالية أو مهنية؛ لعدم حصولهن على عقد رسمي، كما لا تتوفر لهن خدمات تأمينية، ولا رعاية اجتماعية تشعرهن بالأمان.

المقترحات:

- خلق بدائل تتيح الحماية القانونية والاجتماعية والصحية للمرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.
- توفير شبكة رعاية للأطفال من عمر يوم حتى عمر الدراسة على مستوى الجمهورية، بمعايير ذات جودة عالمية.

ثالثًا: الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية[1]:

أظهرت النتائج وجود بعض العقبات التى تقف حائلاً دون تمتع البعض بالحصول على حقوقهم فيما يخص الحصول على الخدمة العامة أو الضمانية؛ مثل الآليات المستخدمة لوصول المعاش إلى مستحقيه، وأكد البعض -بصفة خاصة شريحة المرأة الريفية- ضرورة النهوض بالتأمين الصحي؛ للاستفادة بخدماته فى مجالي الصحة، والصحة الإنجابية.

ويلعب الموروث الاجتماعي والثقافي دورًا فاعلاً ورئيسيًّا في الممارسات الخاطئة ضد المرأة؛ مثل ختان الإناث؛ حيث تقف العادات والتقاليد كسبب مهم وراء إجراء تلك العملية للفتاة. وفيما يخص ظاهرة الزواج المبكر؛ فهي من الموروثات الثقافية في المقام الأول، وهي تتعلق بظاهرة الفقر في المقام الثاني؛ حيث ترى فيه الأسرة تخفيفًا عن عاتقها.

(1) البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 154-153.

المقترحات:

- يتطلب الأمر فيما يخص ظاهرة ختان الإناث؛ بذل المزيد من الجهد من قبل المؤسسات، وتفعيل خطاب المؤسسات الدينية؛ لتوعية الأسر بمخاطر إجراء هذه العملية على الفتاة.
- ضرورة توجيه الدراما والبرامج والحملات التوعوية؛ للتبصير بمخاطر ظاهرة الزواج المبكر التي قد ينتج عنها طلاق مبكر.
- تدريب الرائدات الريفيات للقيام بتوعية الأهالي في الريف.

رابعًا: واقع المشاركة السياسية[1]:

أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يظهرن اهتمامًا بالواقع السياسي؛ وذلك بعد ثورتين. ولقد نالت المرأة المصرية حقوقها السياسية بعد النص عليها في الدستور المصري، الصادر عام 2014 (دستور ثورة 30 يونيو)؛ حيث تضمن حقوقًا غير مسبوقة للمرأة.

وقد ارتأى أكثر من ثلثي العينة صلاحية المرأة للعمل السياسي، وارتبط هذا الرأي بالمستوى الاجتماعي الاقتصادي المرتفع، ولعله يزيد في الحضر عن الريف.

وأظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من العينة لا ينتمين إلى أي من الأحزاب السياسية؛ مما يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد على أرض الواقع؛ لإقناعهن بضرورة الانتماء الحزبي.

المقترحات:

- الاستمرار في الحفاظ على المكتسبات.
- تركيز برامج التوعية على أهمية اهتمام المرأة بالسياسة.
- ضرورة تصميم برامج تعريفية، وإكساب السيدات ذوات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المنخفض مهارات ومعارف لفهم المفاهيم والمصطلحات السياسية؛ خاصة في الريف.

خامسًا: المرأة والإعلام(2):

أظهرت الدراسة عدم رضا غالبية العينة عن صورة المرأة كما تظهر في غالبية الأعمال الدرامية؛ حيث أشرن إلى أنها صورة نمطية سلبية، تعكس أوضاعًا مغلوطة؛ فالدراما تفتقر إلى إبراز نماذج ناجحة من النساء؛ مما يسهم في ترسيخ النظرة الدونية للمرأة في المجتمع.

(1) المرجع نفسه، ص ص190 - 191.
(2) المرجع السابق،ص ص224 - 228.

المقترحات:

- تصميم حملات إعلامية تستخدم أساليب غير مباشرة، ورسائل غير تقليدية؛ تخاطب النساء والرجال على حد سواء؛ بحيث ترتكز على آليات لتحسين الصورة الذهنية الذاتية لدى المرأة وتحسين صورتها لدى الرجال، مع التركيز على مخاطبة الفئات الأصغر سنًّا في المجتمع.
- استمرار حملات التوعية من خلال وسائل الإعلام؛ إذ إنها تمارس دورًا مهمًّا في التوعية ببعض القضايا المهمة؛ كقضايا العنف، والتحرش، والزواج المبكر، والميراث.

سادسًا: الأولويات الأمنية والقانونية(1):

أظهرت النتائج ما يلي:

- إن مشكلة عدم إنصاف المرأة فيما يتعلق بحقها الشرعي في الميراث مازالت متأصلة في العديد من العائلات التي تفضل الذكر على الأنثى.
- تواجه المرأة المطلقة العديد من المشكلات القانونية في الحصول على النفقة المستحقة -سواء لنفسها أو لأولادها- وفي قضايا الحضانة والرؤية، وأيضًا تعاني من عدم القدرة على تحمل تكاليف الدعاوى، وطول أمد التقاضي وإجراءاته المعقدة.
- ظهرت أيضًا قضية التحرش؛ التي أرجعت إلى الانهيار الأخلاقي في المجتمع، وتراجع دور الأسرة.

المقترحات:

- ضرورة تعريف المرأة بالكيانات والمؤسسات التي تقدم لها الخدمات في هذا المجال؛ سواء كانت مؤسسات أهلية أم رسمية؛ حيث تكون بمثابة السند لها للحفاظ على حقوقها.
- ضرورة إصدار قانون لتجريم الحرمان أو الانتقاص من الميراث؛ ليشكل أداة ردع وقوة لكل من تسول له نفسه حرمان الأنثى من الميراث.
- تشديد العقوبات على المتحرشين، بالإضافة إلى مواجهة بطء التقاضي في محاولات التحرش.

البحث العلمي الاجتماعي وتصميم استراتيجية تتوافق ونتائجه:

إن غاية البحث العلمي الاجتماعي هي تبصير صانع القرار؛ الذي يقوم بدوره بتصميم سياسات رشيدة. ولما كانت نتائج بحث أولويات واحتياجات المرأة المصرية قد أظهرت العديد من النتائج في مجالات؛ التعليم، والصحة، والعمل، والحماية الاجتماعية، والمشاركة السياسية، والأولويات القانونية والأمنية؛ فقد تم تأسيس "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية" على أربعة أسس أساسية[2]؛ عكست نتائج البحث، وهدفت إلى تحقيق الآتي:-

(1) المرجع السابق، ص ص 224-228.

(2) المرجع نفسه، ص ص 190-191.

- التمكين السياسي للمرأة وتعزيز أدوارها القيادية: من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها؛ بما في ذلك التمثيل النيابي على المستويين الوطني والمحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئة النساء للنجاح في هذه المناصب.

- التمكين الاجتماعي للمرأة: من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تفرض التمييز ضد المرأة وتضر بها؛ سواء في المجال العام، أو في داخل الأسرة.

- التمكين الاقتصادي للمرأة: من خلال تنمية قدرات المرأة؛ لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في فترة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في القطاعات كافة؛ بما في ذلك القطاع الخاص، وأيضًا مساعدتها في تقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات؛ من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدراتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضدها، أو التي تضر بها؛ سواء في المجال العام، أو في داخل الأسرة.

- حماية المرأة: من خلال القضاء على الظواهر السلبية؛ التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في المجالات كافة، بما في ذلك مختلف أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد أعلن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية خلال عام 2017؛ اعتبار استراتيجية تمكين المرأة 2030؛ وثيقة العمل للأعوام المقبلة؛ إذ كان لزامًا على المجلس متابعة الأجهزة الحكومية فيما قامت به لتفعيل الخطط والبرامج المدرجة بالاستراتيجية؛ وهذه أول استراتيجية مصرية يقرها رئيس الجمهورية، ويطلب من الحكومة اعتبارها وثيقة للأعوام القادمة.

ماذا على أرض الواقع[1]؟

أعد المجلس صورة منهجية لمتابعة الأنشطة التي وضعتها الجهات المختلفة من أجل تنفيذ الاستراتيجية؛ فكان إنشاء مرصد المرأة المصرية بالتعاون مع المركز المصري لبحوث الرأي العام؛ ومن ثم أصبح المرصد بمثابة مرآة لجهود الجهات المختلفة؛ التي تساعد في تحسين مؤشرات

(1)) المرجع نفسه، ص ص 368 - 370.

المرأة؛ وقد هدف المرصد إلى متابعة تنفيذ المستهدفات الخاصة بوضع المرأة في الفترة من 2017 إلى 2030؛ من خلال ما يلي:

- تجميع قيم المؤشرات وعرضها على موقع متفاعل على الإنترنت.
- إعداد مجموعة من التقارير الدولية حول وضع المرأة المصرية، وفجوة النوع الاجتماعي.
- حصر وعرض الدراسات ونتائج المسوح المتعلقة بالمرأة وفجوة النوع الاجتماعي.
- حصر وعرض القوانين المتعلقة بالمرأة.

السياسات المتخذة لتحقيق الاستراتيجية الوطنية

فيما يلي عرض للسياسات التي اتخذت فى المجالات التي حددتها مجالات البحث، وبنيت عليها أسس الاستراتيجية الوطنية:

أولاً: في مجال التمكين الاجتماعي:

أ- في المناطق العشوائية:

حرص المجلس على القيام بدوره في المشاركة في تطوير الأحياء العشوائية؛ من خلال دراسة احتياجات سكان تلك الأحياء. وقد كانت المناطق في محافظات؛ القاهرة (حي الأسمرات)، والإسكندرية (حي غيط العنب)، وأسوان (مدينة أسوان)، ولقد قام المجلس بمشاركة العديد من الأجهزة الحكومية (التربية والتعليم، والصحة، والشباب والرياضة، والمعهد القومي للأورام، وإدارة الحي)، ومنظمات المجتمع المدني، وهيئة كير في تنفيذ مجموعة من الأنشطة؛ استفاد منها 11020 مستفيدًا، ومستفيدة هي كالتالي:

- **النشاط الصحي:** استفاد منه 1300 مستفيد؛ من خلال مبادرة "حي الأسمرات خالٍ من فيروس سي"؛ بالتعاون مع اللجنة العليا لمكافحة الفيروسات الكبدية وبيت الزكاة.
- **النشاط الرياضي:** استفاد منه 500 شخص (أطفال، وشباب)، وأسرهم.
- **النشاط الاجتماعي:** استفاد منه 3190 من سيدات الحي، وتلاميذ المدارس؛ حيث هدفت حملة "طرق الأبواب" إلى توعية السيدات بكيفية مواجهة الأزمة الاقتصادية؛ من خلال ترشيد الاستهلاك.
- **النشاط القانوني:** استفاد منه 1300 سيدة تقدمن لاستخراج بطاقة الرقم القومي، وتم عقد العديد من الندوات للتعرف على مشكلاتهن، وتعريفهن بدور مكتب الشكاوى في مكافحة العنف ضد المرأة، وتقديم استشارات قانونية واجتماعية مجانية، وتوعية السيدات بموضوعات مختلفة؛ من أهمها قانون الأحوال الشخصية، وحقوق المرأة القانونية، وإجراءات

التقاضي، والتوعية بخطورة الزواج المبكر.

هذه هي القضايا الأبرز التي أظهرها كل من محوري التعليم والصحة في بحث الأولويات والاحتياجات للمرأة المصرية، وتم ربطها بالمناطق العشوائية والريفية.

ب- تنمية المرأة الريفية:

تعد التنمية الريفية إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المجتمعية الشاملة المنشودة، ولتحقيقها قام المجلس بتنفيذ العديد من الأنشطة، مستعينًا بالرائدات الريفيات؛ حيث كان ذلك تنفيذًا لإحدى توصيات البحث بخصوص تفعيل دور الرائدات الريفيات للتواصل مع المرأة الريفية؛ لإحداث التوعية فيما يخص العديد من القضايا؛ ومن ثم فقد تمت الاستعانة بهن في حملات "طرق الأبواب"؛ حيث بلغ عدد من تمت الاستعانة به حوالي 1265 رائدة ريفية، كما قام المجلس بتنفيذ دورات أخرى تستهدف التواصل مع الرائدات؛ بهدف التعرف على مشكلاتهن واحتياجاتهن للنهوض بمجتمعاتهن، وتعزيز أدوارهن في المجتمع المحلي.

ت- استخراج الرقم القومي:

تم إطلاق مبادرة المواطنة المصرية "بطاقتك حقوقك"؛ حيث استفاد منها 448562 مستفيدًا ومستفيدة.

ث- في مجال الحقوق الاجتماعية:

- تم فتح ثلاثة فصول؛ بدعم ذاتي من الجمعيات الأهلية بمحافظة سوهاج.
- تم تأهيل 40 ميسرة لمحو الأمية؛ من محافظات الجيزة، والإسماعيلية، وسوهاج، وأسوان.

ج- في مجال الرعاية الصحية:

تعاون المجلس في تنفيذ قوافل صحية بمعظم محافظات مصر؛ كان من أهمها "مبادرة الكشف عن فيروس سي"؛ وقد استفاد منها54.931 مستفيدًا ومستفيدة.

ثانيا: في مجال الحقوق القانونية والأمنية:

أ- مكتب شكاوى المرأة:

عمل مكتب شكاوي المرأة منذ إنشائه على رصد المشكلات التي تتعرض لها المرأة المصرية، وتقديم الاستشارات القانونية المجانية، وإتاحة تمثيلها أمام القضاء، والمساعدة في تنفيذ الأحكام التي يتم الوصول إليها. وقد تلقى المكتب وفروعه خلال عام 2017 كثيرًا من الشكاوى؛ جاءت في أغلبها من فئة الأحوال الشخصية، تلتها طلبات الضمان الاجتماعي.

ب- في مجال مكافحة العنف ضد المرأة:

تجسدت جهود المجلس في:

- متابعة الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف.
- إنشاء وحدات مكافحة التحرش بالجامعات؛ فقد وصل عدد الجامعات التي تم فيها تأسيس وحدات لمكافحة التحرش إلى 14 جامعة على مستوى الجمهورية.

ت- مشروع "مدن آمنة خالية من العنف":

دعم المجلس هذه المبادرة؛ لتعزيز التنقل الآمن للمرأة، وبدأ تنفيذ المشروع مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عام 2012؛ مستهدفًا إنشاء أحياء آمنة، ومجتمعات خالية من العنف؛ في ثلاث مناطق (منشية ناصر، وإمبابة، وعزبة الهجانة).

ث- برامج وأنشطة قائمة لمناهضة العنف بالتعاون مع الوزارات:

- برنامج تأهيل المعنيين بالتعامل مع ضحايا العنف: تم تدريب 518 من وكلاء ومراجعات النيابة من جميع المحافظات؛ حول كيفية التعامل مع جرائم العنف ضد المرأة في مجالات المعاملة الجنائية.
- مناقشة القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة حقوقها.

ج- مكافحة الزواج المبكر:

- تم إنتاج فيلم توعوي (تنفيذًا لتوجيه البحث) في إطار ابتكار أساليب غير تقليدية للتوعية بأضرار الزواج المبكر، وتم نشره على صفحة الفيس للمجلس.
- توثيق 3313 حالة زواج مبكر قبلي وسواقط قيد؛ بمحافظتي مطروح وجنوب سيناء.

ح- حماية حقوق المرأة في الحصول على الميراث:

كان للمجلس دور مهم بشأن التعديلات الأخيرة على قانون المواريث؛ التي أقرها مجلس النواب في ديسمبر عام 2017؛ فقد كانت مشكلة التوريث من أبرز المشكلات التي تواجه المرأة في هذا المحور الذي قامت الدراسة باستباره، وكانت التوصية بشأنها من أبرز التوصيات؛ كما ذكرنا من قبل؛ ومن ثم قام المجلس بالعمل على تغيير الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد؛ من خلال رسائل مبسطة.. وقد صدر -مؤخرًا- حكم بمعاقبة أخ حجب عن أخته ميراثها الشرعي.

خ- تغيير الثقافة المجتمعية المناهضة للمرأة:

أشار البحث في كثير من مواضعه إلى وجود ثقافة مجتمعية مناهضة لقضايا المرأة، وتنتقص من مكانتها وأدوارها؛ ومن ثم كانت هناك العديد من الأنشطة التي تمثلت في تبني الحملات والمبادرات والبرامج الاجتماعية لتغيير تلك الثقافة؛ كان منها:

- حملة "طرق الأبواب" التي وصلت إلى 3 ملايين سيدة على الأرض.
- حملة "لأني رجل"؛ وقد استهدفت أيضًا الوصول إلى 3 ملايين رجل.
- أطلق المجلس 29 فيلمًا قصيرًا على وسائل التواصل الاجتماعي؛ حول نماذج لسيدات أعمال ناجحات، ورائدات أعمال؛ وقد حازت الحملة على مليون و500 ألف مشاهدة.
- مبادرة "مصريات ملهمات"؛ لتسليط الضوء على سيدات أثبتن نجاحات ملموسة في مجالات مختلفة، وتنوعت تلك النماذج ما بين سيدات في مواقع اتخاذ القرار والمواقع السياسية، وبين أخريات؛ منهن عاملات، ومخترعات، ورائدات، ومناضلات، ومبدعات؛ يشهد التاريخ على إسهاماتهن العظيمة، وتم إلقاء الضوء على 212 سيدة، وبلغت أعداد الوصول إلى الحملة على الإنترنت إلى ما يقرب من مليون مشاهدة.

ثالثا: في مجال الإعلام:

طبقًا لما أظهرته النتائج من عدم رضا عينة البحث عن صورة المرأة كما تظهرها بعض وسائل الإعلام؛ فقد حرص المجلس على تأسيس شراكة فعالة مع كافة وسائل الإعلام؛ خاصة مع منتجي المحتوى الإعلامي؛ من أجل الترويج لمقاصد المجلس ومساندته؛ وقد تم الآتي في هذا الصدد:

- وقف الحملات الإعلانية المسيئة للمرأة؛ حيث استطاع المجلس بالتعاون مع جهاز حماية المستهلك، والمجلس الأعلى للإعلام؛ وقف عدد من الإعلانات التي تقدم صورة سلبية عن المرأة في المجتمع.
- إعداد ميثاق شرف وكود إعلامي يتضمن ضوابط مهنية وأخلاقية يجب مراعاتها في العمل الإعلامي؛ وقد تم إرساله إلى المجلس الأعلى للإعلام.
- قام المجلس بإعداد أفلام وفيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تم إطلاق حملة "التاء المربوطة سر قوتك"؛ وتضمنت رسائل إيجابية تُعلي من شأن المرأة المصرية. وقد وصل عدد المتابعين لها 100 مليون متابع، وحصلت على الجائزة الذهبية في المهرجان العالمي لأفضل الحملات الأكثر تأثيرًا إعلانيًّا وإعلاميًّا؛ وقد دارت رسالتها الأساسية حول: "ما تخليش التاء المربوطة تربطك"، "اكسري الحواجز اللي حواليكي؛ لأن التاء المربوطة سر قوتك"..ومن هذه الرسائل:

- 29 فيديو مسجل عن رائدات الأعمال: حققت 10 ملايين و500 ألف مشاهدة.
- رسالة من سيدة مصرية: حققت 370 ألف مشاهدة.
- 11 فيديو عن المرأة الريفية: حققت مليون و300 ألف مشاهدة.
- فيلم "شغل ستات": حقق 150 ألف مشاهدة.
- فيلم "مريم والشمس": حقق 4 ملايين و300 ألف مشاهدة؛ وقد هدف في المقام الأول إلى مناهضة التمييز ضد المرأة في التعليم.

رابعا: في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة

انطلاقًا من مسئولية المجلس عن نشر ثقافة الشمول المالي -كي تتمكن المرأة المصرية من الحصول على الخدمات المالية التي تتيحها الدولة عن طريق البنوك المصرية- تم توقيع بروتوكول للتعاون مع البنك المركزي المصري؛ بهدف تدعيم وتمكين المرأة المصرية اقتصاديًّا وماليًّا، ومنحها فرصًا عادلة؛ ليكون لها دور إنتاجي فى المجتمع المصري، يضمن لها دخلاً مناسبًا، تستطيع إدارته واستثماره، أو ادخاره لرفع مستوى معيشتها؛ وقد بلغ عدد المستفيدات 18 ألف مستفيدة.

وتم أيضًا تمكين 40 ألف امرأة اقتصاديًّا؛ ذلك أن أهم المشكلات الخاصة بالعاملات في القطاع غير الرسمي؛ كانت في الحاجة إلى الشعور بالأمان والتأمين على حياتهن؛ لذا فقد تم تخصيص وثائق أمان لـ50.000 امرأة معيلة؛ بالتعاون بين المجلس، وبين الرقابة الإدارية ووزارة الأوقاف.

خامسا: في مجال التمكين السياسي:

يعد تفعيل المشاركة السياسية ركيزة أساسية لتحقيق قيمة المواطنة، وترسيخ قيمة الانتماء للوطن، وتحقيق مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين؛ فلن تتحقق مشاركة سياسية جادة في ظل التهميش لدور المرأة. ومن هذا المنطلق حظي دعم مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية بأولوية خاصة؛ ومن ثم جاء تعزيز مشاركة المرأة في دوائر صناعة القرار على المستويين القومي والمحلي؛ من خلال عدة محاور كالآتي:

- التواصل مع مجلس النواب (البرلمانيات).
- الاستعداد للانتخابات المحلية؛ من خلال تأهيل 2000 شابة من جميع محافظات مصر لدخول المجالس المحلية.
- تثقيف المرأة الناخبة؛ من خلال استخراج بطاقات الرقم القومي لكافة السيدات من المحافظات؛ ليستطعن ممارسة حقوقهن السياسية. وقد تم استخراج 498.000 بطاقة للمستفيدات.

سياسات تمكين المرأة المصرية والدرس المستفاد:

أظهرت التجربة المصرية تفردًا من حيث تقاطع العديد من الإرادات التي بدأت بالإرادة الشعبية، وترجمت إلى دستور عكس الطموحات، ثم الإرادة السياسية التي انحازت إلى الإرادة الشعبية، واتخذت من المنهج العلمي وسيلة لتلبية الأولويات والاحتياجات؛ حتى تكون السياسات رشيدة؛ تأخذ في اعتبارها رأي المواطن وتسمع صوته؛ فالتنمية أولاً وأخيرًا للمواطن وبالمواطن.

ولقد جاءت استراتيجية تمكين المرأة المصرية لتترجم هذه الإرادات مجتمعة؛ فارتكزت على نتائج البحث العلمي في صياغة المرتكزات الرئيسية لها، وانطلقت في تنفيذها على أرض الوطن وفي جميع ربوع مناطقه -ريفًا وحضرًا- ملبية لاحتياجات المرأة المصرية، وجميع الطوائف والفئات والشرائح؛ ومن ثم كان التجاوب للسياسات التدخلية التي دعمها أيضًا المستهدفون منها؛ فكانت النتائج، وكان الحصاد الذي نستطيع أن نوجزه في الآتي:

أ- كسر الحاجز الزجاجي:

- أول مستشارة للأمن القومي.
- أول محافظة.
- أول نائبة لمحافظ البنك المركزي.
- أعلى نسبة تمثيل وزاري (25%).
- خمس نائبات للمحافظين.
- تعيين أول قاضية كرئيسة محكمة.
- نسبة (15%) من البرلمان سيدات.

ب- مستوى التشريعات:

- تغليظ عقوبة الختان.
- تغليظ عقوبة التحرش.
- تجريم الحرمان من الميراث.
- قانون تنظيم عمل المجلس.
- قانون ذوي الإعاقة؛ الذي يخص المرأة في كثير من مواده.
- قانون الاستثمار؛ الذي نص على تكافؤ الفرص بين المرأة وبين الرجل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشباب، وريادة الأعمال.

ت- مستوى التمكين الاقتصادي:

- التمكين الاقتصادي والشمول المالي، وزيادة الوعي المالي، ونشر الثقافة المالية للمرأة، وتبني مشروع يهدف إلى رفع نسب الادخار وريادة الأعمال.
- استفادة 2.5 ملايين أسرة من برامج الدعم النقدي المشروط (تكافل وكرامة).

ث- مستوى الحماية الاجتماعية والقانونية:

- وجود 8 دور لإيواء للناجيات من العنف.
- 440 وحدة لاستقبال حالات العنف في المستشفيات.
- تخصيص (5%) من الإسكان الاجتماعي لذوات الإعاقة.
- وجود 14 وحدة لمناهضة العنف.
- مكتب شكاوى لتقديم المساعدة القانونية.
- حملات توعية مختلفة.

كل هذه النتائج جاءت فى إطار تصميم سياسات تدخلية آتت أكلها، ومازالت تطلعات المرأة المصرية تطمح إلى زيادة نسبة التمثيل فى البرلمان إلى (30%)، وتقليل نسبة الأمية إلى (12%)، وزيادة نسبة تمثيل المرأة في المناصب الوزارية حتى تصبح (30%)، وزيادة نسبة القاضيات في الهيئات القضائية إلى (30%)، وأن يصدر قانون لحماية المرأة من العنف، ويتم تعديل قوانين الأحوال الشخصية، وتجريم زواج القاصرات، وأن تتولى المرأة الوظائف العامة والإدارية العليا في الهيئات والجهات القضائية كافة.

المصادر:

- البغـدادى، نسريـن وآخـرون، بحـث غـير منشـور، أولويـات واحتياجـات المـرأة المصريـة، المجلـس القومـي للمـرأة؛ والمركـز القومـي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائيـة، جمهوريـة مـصر العربيـة.
- المجلـس القومـي للمـرأة، (2017)، اسـتراتيجية المـرأة: 2030، المجلـس القومـي للمـرأة، جمهوريـة مـصر العربيـة.
- المجلـس القومـي للمـرأة، (2017)، حصـاد عـام 2017، المجلـس القومـي للمـرأة، جمهوريـة مـصر العربيـة.

نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الساحلية في سلطنة عُمان

الباحث/ خلفان بن محمد الراشدي

وزارة الزراعة والثروة السمكية

المديرية العامة للبحوث السمكية

سلطنة عُمان

مقدمة

يحل قطاع الصيد السمكي -في سلطنة عمان- في المركزين الخامس عربيًا والأول خليجيًا من حيث الإنتاج السمكي؛ بنسبة تفوق الـ (30%) من الإنتاج الخليجي (Research and Market, 2017)؛ فهو في صدارة القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ومتضمن في البرامج التنموية للدولة -فيما يعرف حديثًا بالقطاعات الواعدة؛ التي تشمل السياحة والمعادن- كما يعمل هذا القطاع على توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لشريحة كبيرة من المواطنين؛ سواء كانوا قاطنين في المناطق الساحلية بسلطنة عمان، أو عاملين في شركات الصيد البحري، وتكمن أهميته أيضًا في أنه يعمل على توفير الأمن الغذائي، وعلى الاكتفاء الذاتي، كما يمثل الدخل الرئيسي للأسر الساحلية (Boseetal., 2010).

وقد قدر الإنتاج السمكي لعام 2015 بحوالي ألف طن، بقيمة نقدية تصل إلى 172مليون ريال عماني (وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2015)؛ وتعد سلطنة عُمان من الدول الأكثر استهلاكًا للأسماك في الدول العربية بمعدل 27 كيلوجرامًا في العام للفرد الواحد، مقارنة بالاستهلاك العالمي والعربي الذي وصل إلى 20 كيلوجرامًا (منظمة الأغذية والزراعة، 2018) في عام 2018، مقارنة بـ10 كيلوجرامات (Research and Market, 2017) للفرد في العام السابق.

وتصنف المصايد السمكية في سلطنة عمان من حيث الإنتاجية إلى ثلاثة قطاعات؛ هي: الصيد التجاري، والصيد الساحلي، والصيد الحرفي. ويمثل الصيد الحرفي -الذي يشتغل فيه الصيادون الحرفيون- الدعامة الأساسية للإنتاج السمكي بنسبة (99%) من الإنتاج الكلي (وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2015)؛ حيث يستخدم معظمهم قوارب صيد مجهزة بالمحركات الحديثة. ومن أجل تطوير قطاع الصيد الحرفي واستدامته؛ تمنح الحكومة الدعم الكبير لهم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الحكومة حديثًا بتطوير وإنشاء موانئ سمكية على مستوى المحافظات؛ تتضمن تسهيلات التبريد والتخزين، واستحدثت منظومة أسواق مركزية لبيع وشراء الأسماك بالجملة والتجزئة؛ بهدف تطوير التسويق السمكي. ورغم وجود كل هذ االدعم؛ فلم يكن للمرأة الساحلية نصيب فيه.

وقد انعقدت أول ندوة عالمية حول دور المرأة الساحلية عام 2001 (Williamsetal, 2002)، وخصصت لوضع المرأة في المصايد السمكية على مستوى القارات الثلاثة (آسيا، وأوروبا، وأفريقيا)، وتضمنت نتائج الندوة استثناء المرأة العربية من هذا النشاط؛ بسبب التحفظات الدينية، والقيود الاجتماعية، والعادات التقليدية للمجتمعات العربية (Williamsetal, 2002). ورغم تقدم الدول العربية في تضييق الفجوة بين الجنسين في بعض المجالات؛ كالتعليم والصحة، ومع وجود تمكين محدود للمرأة الريفية في مجالي الزراعة والثروة الحيوانية؛ إلا أن إبراز وتمكين

المرأة الساحلية في المصايد السمكية إقليميًّا مازال منسيًّا؛ لذلك غُضَّ النظر دوليًّا وإقليميًّا عن أنشطة المرأة العربية الساحلية؛ فتعتيم وإقصاء دور المرأة الساحلية في المصايد السمكية؛ نتج عنه فقدان هويتها في المصايد السمكية، وتقليص التنوع السمكي والبيئي فيها؛ فقد اقتصر الأمر على إظهار مصايد الرجل ومنتجاته، وإخفاء مصايد المرأة بأكملها (Kleiberetal, 2014).

والحقيقة أن المرأة العربية الساحلية عامة، والعمانية خاصة؛ لعبت منذ القدم دورًا هامًّا في نشاط الصيد السمكي، وتعددت مهامها بدءًا من حياكة شباك الصيد، وإصلاحها، ومساعدة الرجل في تجهيز رحلات صيده، إلى جمع المحاريات، وصيد الأسماك وتقطيعها، ومن ثم تسويقها؛ فحين يذهب الرجل في رحلات للصيد؛ تعمل المرأة الساحلية على صيد وبيع بعض الأسماك؛ من أجل قوت يومها، وتساعد الرجل في جميع مراحل أنشطة صيده؛ فالشعار السائد يكون في ذلك الوقت: "وراء كل قارب صيد ممتلئ امرأة".

وبسبب الثورة النفطية، والانفتاح على النهضة، ووفرة العمالة الأجنبية؛ أصبحت المرأة الساحلية العصرية تنفر من مهنة الصيد، فقد أمنت كسب عيشها بطرق مختلفة؛ مما أدى الى انخفاض مشاركتها في المصايد. ومع ذلك فمازالت حتى الآن هناك ممارسات صيد تقليدية؛ كنشاط اجتماعي واقتصادي يقتصر على جمع المحاريات والقواقع البحرية، وعلى تجفيف وتمليح الأسماك (AlRashdi & McLean, 2014).

ويعد جمع واستهلاك المحاريات والقواقع؛ نشاط صيد تقليدي يضرب بجذوره منذ القدم؛ فقد أثبتت الاكتشافات أن العمانيين منذ العصر الحجري مرتبطون بأكل المحاريات؛ فبقايا الأسنان الأثرية التي تم اكتشافها عند منطقة رأس الحمراء؛ أثبتت بعد تحليلها وراثيًّا ارتباطها بأكل الرخويات؛ التي تشمل الصدفيات؛ وذلك بعد مقارنتها بأسنان أثرية أخرى في الوطن العربي وشرق أفريقيا (Tosi,1975)، كما اكتشف علماء الآثار بوزارة التراث القومي والثقافة في عام 1977 -عند مستنقعات القرم الطبيعية- ركامًا من الأصداف الفارغة بعد أكل محتواها من الرخويات؛ ووجدت ملقاة ومهيأة للاستعمال في صنع سنارة صيد وأطواق؛ وهي تعود إلى ما قبل 6000 سنة (وزارة التراث القومي والثقافة، 1980).

إن التمكين الاقتصادي للمرأة هو أحد الاستراتيجيات الأساسية لكل دولة؛ لتظهر تقدمها وتطورها، وتحقيقها لمبدأ تكافؤ الفرص. ولكن التفاوت في الدعم بين الجنسين في مجال الصيد البحري من جهة، وإبراز دور المرأة الريفية مع تحجيم دور المرأة الساحلية من جهة أخرى أثر على معيشة المرأة الساحلية، ومعيشة المجتمع الساحلي ككل؛ ومن ثم فإن آلية تحسين المستوى المعيشي للمرأة الساحلية، وإشراكها في عملية اتخاذ القرارات سوف يعزز قدرات

وتنمية وازدهار المجتمع الساحلي بصفة عامة. ومن أجل تضييق الفجوة هذه الفجوة كان من اللازم وجود قاعدة بيانات أولية لأنشطة المرأة الساحلية.

تتناول هذه الدراسة نموذج التجربة العمانية نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الساحلية؛ من خلال كشف دورها في المصايد السمكية، ودورالحكومة في تحسين ودعم مساهماتها في تنمية القطاع السمكي، وإظهاره للمجتمعات المحلية والعربية والعالمية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على تقنية البحث التوصيفي (Descriptive research Method) ضمن مشاريع بحثية وتنموية نفذّتها وزارة الزراعة والثروة السمكية منذ عام 1994 حتى عام 2017 (الجدول رقم 1)؛ اشتملت على المسح والعمل الميدانيين، ومشاهدات وملاحظات الباحثين أثناء أداء المرأة الساحلية لعملها في المصايد السمكية، بالإضافة الى إعداد استبيان بهدف التعرف على هوية المرأة الساحلية في القطاع السمكي؛ من خلال تحديد أنواع الكائنات البحرية التي تصطادها، وبيئاتها، والتقنيات المستخدمة، وتوصيف عملها، وتحديد مدى مشاركتها، والمعوقات التي تواجهها، واحتياجاتها. ومحتويات هذا الاستبيان تتشابه مع مسودة استبيان أعدته منظمة الغذاء والزراعة من أجل هذا الغرض (FAO, 1999).

وقد اشتملت الدراسة على تصنيف للكائنات البحرية المصطادة بشكل علمي؛ بناء على كتب التصنيف العلمي الخاصة بالأنواع السمكية العمانية (Bosch & Bosh, 1982; Al-Abdessa-laam, 1995; Shallardetal., 2009)، كما لعبت جمعيات المرأة العمانية بالمناطق الساحلية دورًا مهمًّا في توفير المعلومات والبيانات الخاصة بالمرأة الساحلية.

تضمنت منهجية البحث الحصول على البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة الساحلية في محافظات الوسطى وظفار؛ بناء على بحثين نفذتهما وزارة الزراعة والثروة السمكية (AlRashdi & McLean, 2014; Boseetal., 2013)، واعتمدت منهجية الدراسة أيضًا على برامج تنموية وبحثية نفذتها وزارة الزراعة والثروة السمكية (وزارة الزراعة والثروة السمكية: 2014-2017) بتخصيص موقعين لتدريب وتأهيل المرأة الساحلية في مجالات تطوير المنتجات السمكية في محافظتي الوسطى والباطنة، باختيار عدد من نساء المحافظتين لتدريبهن وتأهيلهن كرائدات أعمال؛ بالتنسيق مع بعض المؤسسات العامة والخاصة.

جدول رقم (1): منهجية البحث المستخدمة ضمن المشاريع البحثية والتنموية التي نفذتها وزارة الزراعة والثروة السمكية

السنة	الطريقة المستخدمة	مشروع البحث	موقع الدراسة
1999-1994	ملاحظات ميدانية	مشروع انتاج صغار الصفيلح	ظفار
2010-2004	مسح ميداني وملاحظات	مسح مصايد خيار البحر	ولاية محوت
2009-2008	استبيان ومقابلات	مشروع الموسوعة العمانية	المحافظات الساحلية
2011-2010	استبيان ومشاهدات	مصايد المرأة الساحلية	الوسطى والشرقية
2013-2012	استبيان وملاحظات	مسح مصايد الزوكة	ظفار
2017-2013	استبيان وملاحظات	مشروع منتجات المرأة الساحلية	الوسطى والباطنة

الكائنات البحرية المستهدفة من قبل المرأة الساحلية:

أظهرت نتائج الدراسة أن للمرأة الساحلية في سلطنة عمان ممارسات صيد تقليدية متوارثة؛ تتميز بصيد الكائنات البحرية المعروفة باللافقاريات التي تستوطن البيئة الساحلية المتأثرة بمنطقة المد والجزر -لا عرض البحر- التي تشمل بيئات رملية وصخرية وطينية.

ويعرض الجدول رقم (2) تصنيف الأنواع السمكية المستهدفة من قبل المرأة؛ وتشمل: القواقع البحرية، والمحاريات، ورأسيات الأقدام؛ كالحبار والأخطبوط، والقشريات؛ كسرطان البحر والروبيان، وشوكيات الجلد؛ كخيار البحر.

جدول رقم (2): أنواع الكائنات البحرية المستهدفة لدى المرأة الساحلية في سلطنة عمان وتصنيفها العلمي

المجموعة	الأسم باللغة الانجليزية	الأسم العلمي	الأسم المحلي
بطنيات الأقدام (القواقع)	Top shell	Trochus erithreus	حلوان
	Arabian Abalone	Haliotis mariae	الصفيلح
	Babylon whelk	Babylonia spirata	بيويني
	toothed top shell	Monodonta labio	شفل
	Persian Conch	Conomurex persicus	أم العوينة
	Top shell	Trochus kochi	شنخلي
	Thais savignyi	thalessa savignyi	توجع
	crowned turban shell	Turbo coronatus	توجع
	Rayed dwarf-turban	Turbo radiates	يعفور
	Murex	Murex scolopax	صندية
	Persian purpora	Purpura panama	بويني
	Bulia shell	Bullia maurintania	بازميمر
عديدة الأصداف	Chitons	Vaillant's Chiton	العط
شوكيات الجلد	Sandfish Sea cucumber	Holothuria scabra	فك البحر
	Lollyfish Sea cucumber	Holothuria atra	أبو عريف
	Blackfish Sea cucumber	Holothuria Leucos-pilota	أبو عريف نقلي
رأسيات الأقدام	Cuttlefish	Sepia pharaonis	الحبار، غترو
	Sand bird Octopus	Octopus aegina	ترباحة، أخطبوط
ذات الصمامين (المحاريات)	Rocky Oyster	Saccostrea cucullata	زوكة
	Venus clam	Circenita callipyga	الدوك
	Calista clam	Calilista erycina	الدوك
	Tough surf clam	Mactra lilacea	الدوك
	Mussels	Perna perna	بلح البحر، الفذك
القشريات	Blue swimming crab	Portunus pelagicus	حرجوم، جبجب

ورغم المتعارف عليه بأن صيد بعض اللافقاريات الهامة اقتصاديًّا (كالحبار، والأخطبوط، والشارخة، والروبيان، والصفيلح) هي أنشطة صيد رجالية؛ إلا أن المرأة قد تشترك في صيدها دون منافسة للرجل؛ فالاختلاف بينهما ينحصر في بيئة الصيد.

يوضح الشكل البياني رقم (1) المجموعة السمكية التي تنفرد بها المرأة في الصيد، والتي تشترك فيها أيضًا مع الرجل، ونستخلص من ذلك أن مصايد الصدفيات (القواقع، والمحاريات) هي مصايد نسوية؛ وبالتالي تؤكد الدراسة المقولة العالمية: "صيد الأسماك للرجال، وصيد الصدفيات للنساء" (Siar,2003).

ويوضح الجدول رقم (3) الاختلافات بين مصايد الرجل وبين مصايد النساء حسب عناصر عديدة؛ مما يوحي بأن الصيد الحرفي بتعريفه الحالي ولوائحه القانونية؛ لا يمثل مصايد المرأة الساحلية؛ بل يقتصر على مصايد الرجال فقط.

الشكل البياني رقم (1): نوع مجموعة اللافقاريات البحرية المصطادة بين الرجل والمرأة في سلطنة عمان

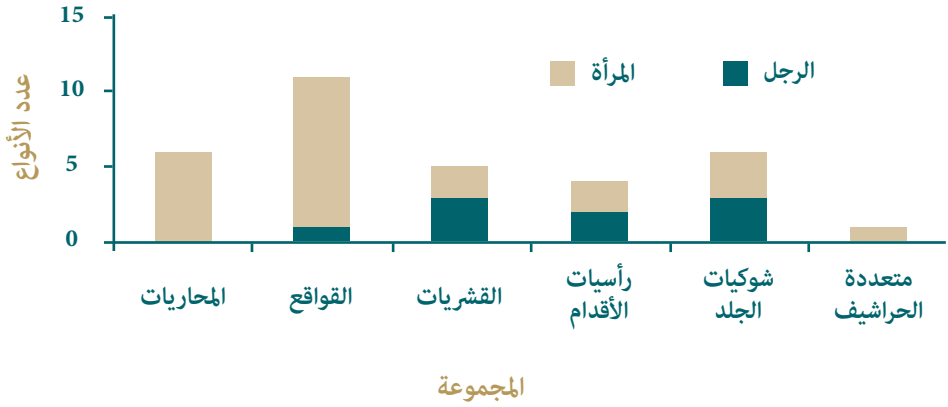

الجدول رقم (3): الإختلافات بين مصايد الجنسين

عناصر الاختلاف	مصايد الرجال	مصايد النساء
نوع الأسماك المصطادة	الفقاريات واللافقاريات	اللافقاريات
موقع المصيد	البحر المفتوح	المنطقة الساحلية والشاطئية
زمن الصيد	جميع الاوقات وموسمي	حالات الجزر والجزر الأدنى
نشاط الصيد	استخدام القارب	الجمع والالتقاط والطعن
وسائل الصيد	الشباك والأقفاص والغوص	باليد واستخدام السكين والرمح
تكلفة الصيد	عالية	قليلة
الانتاجية	عالية	قليلة (استهلاك عائلي)
إدارة محلية	سنن البحر	لا توجد
إدارة رقابية	الجهات الحكومية	لا توجد
العمل الجماعي	نادر	غالبا (مع مشاركة الصغار)

ويعرض الجدول رقم (4) صور لبعض الأنواع المستغلة، مع تعريف الأسماء المحلية حسب محافظات السلطنة.

الجدول رقم (4) بعض أنواع الصدفيات المستهدفة من قبل المرأة الساحلية، وأسماؤها المحلية حسب المحافظات

	الأسماء المحلية	الأسم العربي والانجليزي
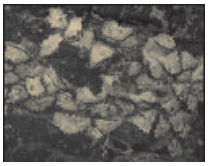	المعروف محليا: زوكة، بلبل في مسندم، الصي في مسقط	محار الصخري Oyster
	العط في مسقط، شنحة في الوسطى، حرشيف في ظفار	عديدة الأصداف Chiton
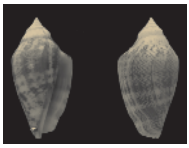	أم العوينة في الباطنة، معوينة في مسقط، زعبوت في ظفار، حواليس في مسندم	قوقعة فارسية Persian conch
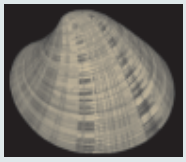	الدوك دوكة وتتعدد الأنواع مثل دوكة أم لسان دوكة الصحون وغيرها	محارة رملية Clams
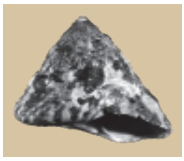	رحس في الوسطى، غنيموه في مسندم، عروسة أو دلوع في مسقط، مسعط او أبو عريط في الشرقية، جم أو يم أو عكوز في الباطنة، عشفور أو حيفور في ظفار	قوقعة العمامة Turban shell
	فذك في ظفار وفاذك في الشرقية والمغاريف في مسقط	بلح البحر mussels

الأنواع السمكية المشتركة بين الجنسين في المصايد

يعد كل من الصفيلح وخيار البحر الرملي المعروف محليًّا بفك البحر (الصورة رقم 1)؛ المتواجدين في بحر العرب؛ من الأنواع المشتركة في المصايد بين الجنسين؛ وهما ذوا قيمة اقتصادية عالية؛ حيث يصل سعر كل منهما إلى 80 ريالاً للكيلو جرام الجاف، أما السعر العالمي؛ فقد يفوق الـ1000 دولار (Purcell,2014)؛ وهذا السعر هو الأعلى محليًّا للكيلو جرام الواحد؛ مقارنة ببقية جميع الأسماك العمانية الأخرى، كما تمارس المرأة الساحلية -بجانب الرجل- صيد الحبار، والأخطبوط، وسرطان البحر؛ مستخدمة طرقًا تقليدية؛ كالرمح. ويوصف التنافس بين الجنسين في صيد خيار البحر الرملي بالمؤثر؛ وذلك بسبب تواجدهما في بيئة صيد واحدة؛ بخلاف بقية الأنواع الأخرى؛ فكل جنس يعمل في بيئة صيده؛ وسنفصل الحديث عن الأنواع المشتركة بين الجنسين في المصايد .

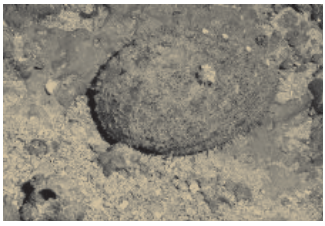

Abalone (الصفيلح)

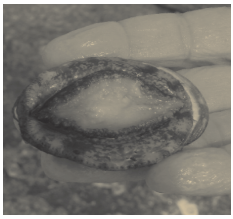

Sandfish (فك البحر)

الصورة رقم (1): الصفيلح العماني وخيار البحر الرملي

- **الصفيلح:** يعرف عربيًّا بأذن البحر؛ وهو نوع من القواقع البحرية تتخذ صدفته شكل الأذن. ورغم انتشار أنواعه حول العالم؛ إلا أن النوع العماني هو الوحيد عالميًّا، ويقتصر تواجده على سواحل محافظة ظفار الشرقية؛ كمرباط، وسدحوحد بين، وحاسكو شربيتات، ويتواجد ملتصقًا ومختبئًا في الملاجئ الصخرية تحت البحر، وعلى أعماق تصل إلى 30 مترًا (الراشدي، 2009)، وتجمعه النساء من خلال الغوص الحر في المناطق القريبة من الشاطئ؛ مستخدمين آلة غير حادة لاستخراجه، ويجفف الصفيلح ويتم تسويقه منزليًّا؛ ويعد حاليًّا من الأنواع المستنزفة.

- **فك البحر:** يعرف بخيار البحر الرملي، ويقتصر تواجده على ولايتي محوت ومصيرة بمحافظة الوسطى (الراشدي، 2010)، وتقوم النساء بالبحث عنه وجمعه من تحت الرمال الناعمة أو الطينية؛ أثناء المشي في حالات الجزر الأدنى (الصورة رقم 2)، ويتفق التاجر المحلي مع مجموعة من النساء لجمع فك البحر مقابل مبلغ زهيد. ويجفف فك البحر بالطرق التقليدية، وتشارك

المرأة رجل العائلة في تجفيف خيار البحر الرملي دون مقابل. وبخلاف الصفيلح لا يوجد استهلاك محلي له؛ فهو مخصص للتصدير كاملاً بعد تجفيفه إلى الأسواق الآسيوية. ومثلت النساء سابقًا ما نسبته (50%) من مجموع صيادي فك البحر، وتراجعت النسبة إلى أقل من (10%) عام 2008؛ بسبب منافسة الرجل لها؛ نتيجة ارتفاع قيمته التسويقية؛ مما نتج عنه تدهور المصايد.

الصورة رقم (2): جمع فك البحر بولاية محوت

- **الحبار، والأخطبوط، وسرطان البحر**: تشتهر نساء محافظتي الوسطى والشرقية بصيد الأخطبوط "ترباحة"، والحبار "الغتر"، وسرطان البحر "الحرجوم أو الجبجب" (الصورة رقم 3)، وتستخدم المرأة الرمح ("الحديدة") في الصيد أثناء جمعها للصدفيات. ويستخدم أهالي المحافظة حبر الحبار والأخطبوط كدواء تقليدي لجبر الكسور، وتحفظ هذه الأنواع للاستهلاك المنزلي، أو لبيعها محليًّا لمطاعم المنطقة.

الصورة رقم (3): صيد الحبار وسرطان البحر من قبل المرأة الساحلية بالرمح

الأنواع السمكية التي تنفرد بمصايدها المرأة الساحلية:

تعد الصدفيات بأنواعها (المحاريات، والحلزونيات) من الأنواع التي تنفرد النساء بجمعها دون الرجال، ويستثنى الصفيلح من هذه المجموعة؛ وهي كالتالي:

- **القواقع البحرية:** تعيش معظمها في البيئة الصخرية من الساحل، وتعرف مصايد القواقع ما يعرف محليًّا بصيد الرحس؛ الذي يكثر جمعه في محافظة الوسطى. وتتعدد أنواع الرحس وأسماؤها المحلية (الجدول رقم 1) حسب الشكل، وتعرف خليجيًّا باسم "حوَّيت"، ويجمع الرحس أثناء فترة نزول البحر (الصورة رقم 4)، وتحمل المرأة معها عصا حديدية وسلة ("جونية")، وسكينة صغيرة لاستخراج وحفظ الرحس.

الصورة رقم (4): جمع الرحس بمحافظة الوسطى

ومن مصايد القواقع البحرية التي تنفرد بها المرأة الساحلية -خاصة على سواحل محافظتي الباطنة ومسقط- مصايد جمع حلزون أم عوينة، أو المعوينة (الصورة رقم 5)؛ حيث يتواجد على الشواطئ الرملية، ويكثر جمعه بعد هطول الأمطار، وفي موسم الشتاء مع نزول البحر، ويتم تداول الحصاد للاستهلاك المنزلي والعائلي، أو بيعه من خلال التسويق المنزلي.

الصورة رقم (5): جمع أم عوينة بمحافظة الباطنة

- **المحاريات:** هي كائنات بحرية؛ تحتوي على صدفتين، بخلاف القواقع ذات الصدفة الواحدة؛ وهي على ثلاثة أنواع؛ اثنين منها يعدان من المحاريات التي تعيش ملتصقة على الصخور؛ وهما: المحار الصخري oyster؛ ويعرف محليا بالزوكة أو الزوك، والنوع الثاني هو بلح البحر mussels؛ ويعرف محليًّا باسم فذك في ظفار، وفاذك في الشرقية، ويعرف بالغاريف في مسقط، أما النوع الثالث من المحاريات؛ فهو المحاريات الرملية clams؛ وتعرف محليًّا بالدوك.

- **الزوكة:** تجمع في معظم المحافظات الساحلية ذات الشواطئ الصخرية، وتتواجد ملتصقة على الصخور، وتستخدم المرأة آلة حادة لقلعها من الصخور، ويكثر صيدها في محافظة ظفار (الصورة رقم 6)؛ وتباع غالبًا بطريقة التسويق المنزلي، أو بالطلب؛ وتتواجد أحيانًا في أسواق المحافظة.

الصورة رقم (6): استخراج الزوكة من الصخور، وتعليبها للبيع

- **الفذك:** ينتشر على سواحل طاقة بمحافظة ظفار، وفي ولاية الأشخرة بمحافظة الشرقية، ويلتصق على الصخور على شكل مجموعات، ويستخرج في الغالب للاستهلاك العائلي؛ وهو من الوجبات الشائعة والمنتشرة في معظم دول العالم.

- **الدوك:** تتعدد المحاريات الرملية نوعًا وشكلاً؛ وتعرف محليًّا بالدوك (الصورة رقم 7)، وتنتشر على الشواطئ الرملية، وتجمع عند حالات الجزر الأدنى؛ بصحبة الأطفال أو العائلة، وتعرف عملية الجمع لها محليًّا باسم "جني الدوك"، وتباع لحومها من خلال التسويق المنزلي، ويباع أحيانًا في سوق السيب وبركاء. اشتهر الدوك كثيرًا في الخليج كوجبة ذات قيمة غذائية عالية، ومنه تصنع أكلات شعبية تقليدية؛ منها معصورة الدوك، وكبسة الدوك.

الصورة رقم (7): مصايد الدوك على السواحل الرملية

- **عديدةالأصداف:** تحتوي عديدة الأصداف في جسمها على ثماني صفائح صدفية؛ لذلك سميت بعديدة الأصداف، وتسمى محليًّا بالعط في مسقط وقريات، وشنحة في الوسطى والشرقية، وحراشيف في ظفار (الصورة رقم 8)، وهي تلتصق بالصخور، وتتحمل الجفاف؛ حيث تعتبر عمان من الدول القليلة في العالم التي تستهلك هذه الصدفة كغذاء، وقد يرتفع سعرها عاليًّا عند الطلب بسبب صعوبة استخراجها، وسرعة انكماشها.

الصورة رقم (8): مصايد الحرشيف بمحافظة ظفار

دراسة الحالة السكانية والاجتماعية للمرأة الساحلية بمحافظتي الوسطى وظفار:

تم استنباط نتائج هذه الدراسة بناء على دراستين منفصلتين لكل من محافظة ظفار (Bose et al., 2013) ومحافظة الوسطى (Al-Rashdi & McLean, 2014)؛ وغطى الاستبيان بمحافظة الوسطى ولايات الدقم، ومحوت، ومصيرة؛ بينما غطى الاستبيان ولاية سدحب بمحافظة ظفار؛ وهي تمثل الجزء الشرقي منها.

كان عدد النساء اللاتي استجبن للاستبيان بمحافظة الوسطى هو 85 امرأة ساحلية؛ ونسبتهن تمثل أكثر من (20%) من عدد النساء المشاركات في المصايد السمكية بمحافظة الوسطى تقريبًا، أما عدد المستجيبات بمحافظة ظفار فكان 321 امرأة؛ بما نسبته (16%) من عدد النساء بمناطق المسح طبقًا لإحصائيات عام 2004 (وزارة الاقتصاد الوطني، 2005)، ويشير الشكل البياني رقم (4) إلى الفئات العمرية للنساء الساحليات المستجيبات للاستبيان في كل من المحافظتين؛ وأظهرت النتائج وجود اختلاف عمري بين المستجيبات (من عمر 18 سنة حتى عمر 60) في كلا المحافظتين، مع حساب المعدل العمري؛ وهو 36، و40 في محافظتي الوسطى وظفار على التوالي، وأكثر الفئات العمرية تسجيلاً في كلا المحافظتين؛ هي الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 20، و30؛ وذلك بنسبة (41%) في ظفار، ونسبة (35%) في الوسطى؛ وهذا يتناسب إيجابًا مع التركيبة العمرية السكانية لعمان؛ التي تشير إلى وجود ثلثي السكان العمانيين في عمر أقل من 30 عامًا (المركز الوطني للإحصاء والإنماء، 2018)، أما الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 50 عامًا وأكثر؛ فقد كانت النسبة الأقل في محافظة الوسطى؛ بما يعادل (6%)، أما الفئة العمرية ما بين 31 و40 فكانت هي النسبة الأقل في محافظة ظفار بما يعادل (17%)، وعلى كل حال؛ قد تفتح هذه النتيجة حوارًا إضافيًا حول كيفية دعم النساء ذوات الفئات العمرية الصغيرة؛ كونهن يمثلن الجيل الذي سيعمل على حمل هذا الإرث السمكي للأجيال القادمة.

الشكل البياني رقم (4): نسبة تكرار الفئات العمرية للمستجيبات للاستبيان في كل من محافظتي ظفار والوسطى

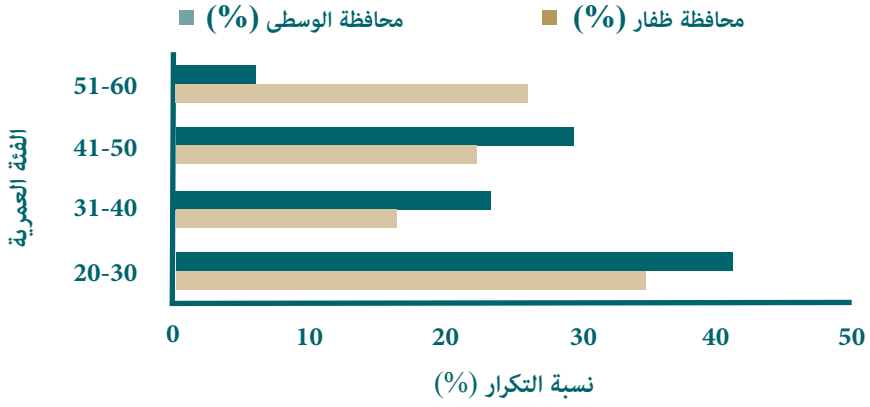

وفيما يخص التعليم؛ فإن أغلب النساء المستجيبات أميات بنسبة (50%) في ظفار و(40%) في الوسطى، بينما تم تسجيل حاملي الشهادات الثانوية فأعلى؛ بنسبة تصل إلى نحو (20%) في كلا المحافظتين (الشكل البياني رقم 5). ورغم معرفة الدولة بوجود معوقات تنموية جغرافية بين المحافظات (MoNE,2009)؛ إلا أن نظام التعليم قد ساد أرجاء السلطنة؛ فنسبة الأمية قليلة جدًّا على المستوى الوطني؛ مع الانتشار الواسع والتخطيط المستمر لمحوها.

وبصفة عامة؛ فإن مستوى التعليم لدى العاملين في المصايد السمكية الصغيرة أو الحرفية منها؛ غالبًا ما يكون منخفضًا عالميًّا؛ مما يقلل من خوض العاملين فيها من الجنسين في مجالات التنمية والتطوير (FAO,2006). وبينما تدرك الحكومة العمانية أهمية تطوير المرأة الريفية تعليميًّا وتثقيفيًّا (Al-Talei,2010) فإن وضع المرأة بمحافظة الوسطى قد يشكل استثناءً؛ بسبب الطبيعة البدوية السكانية، وأيضًا بسبب عدم وجود معاهد وكليات مهنية في المناطق الساحلية البعيدة كالوسطى؛ مما يؤدي إلى عدم انخراط المرأة في مجال التعليم المهني؛ خاصة مجال القطاع السمكي؛ وعليه فيمكن تخطي هذه المشكلة؛ من خلال تطوير وتوفير مراكز تدريب متنقلة؛ تهدف إلى نقل تقنيات الصيد وما بعد الحصاد، وطرق التسويق، مع تضمن هذه المراكز لبعض جوانب التعليم والتدريس أيضًا.

الشكل البياني رقم (5): نسبة تكرار المستوى التعليمي للمستجيبات للاستبيان في كل من محافظتي ظفار والوسطى

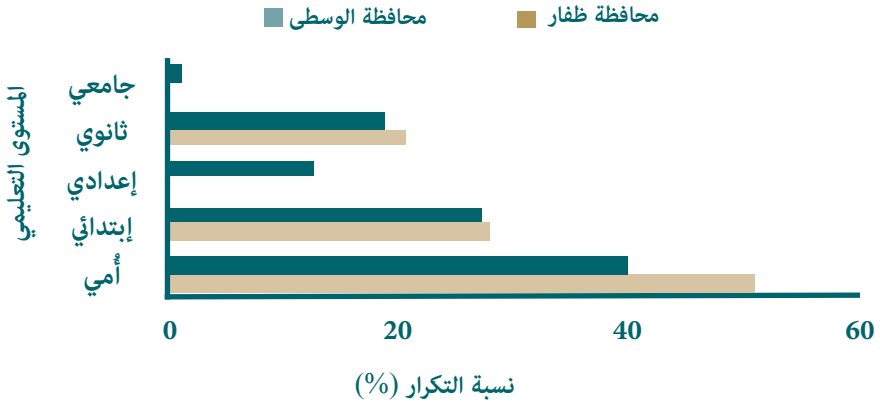

وقد تبين أن أكثر من (50%) من المستجيبات بمحافظة الوسطى متزوجات، ونسبة (19%) من المطلقات، بينما في محافظة ظفار نجد أن أكثر من (60%) من إجمالي المستجيبات من المطلقات؛ لذلك فإن التوزيع النسبي لحالات فئة المطلقات عالٍ في محافظة ظفار؛ وهن من ضمن المستفيدين من الضمان الاجتماعي (المركز الوطني للإحصاء والإنماء، 2018).

الشكل البياني رقم (6): نسبة تكرار الحالات الاجتماعية للمستجيبات للاستبيان في كل من محافظتي ظفار والوسطى

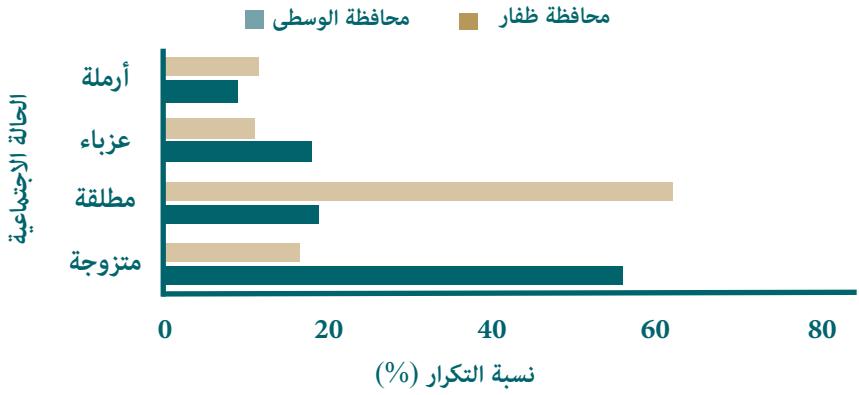

وتبين أيضًا أن ثلاثة أرباع المستجيبات في كلا المحافظتين؛ لديهن أطفال؛ حيث تم تسجيل نسبة (60%) منهن في فئة من لديه أربعة أطفال وأكثر، بينما كانت النساء في الفئة العمرية الصغرى ليس لديهن أطفال. ومن ثم؛ فإننا لا نتحدث هنا عن أفراد فقط؛ بل عن أسر ومجتمعات؛ ومما يؤكد ذلك؛ ما يشير إليه الاستبيان بأن نسبة (90%) من المستجيبات يخرجن للعمل في المصايد السمكية؛ لكسب المال والمساهمة في دخل الاسرة؛ وهنا تكمن أهمية تحسين مستوى أداء المرأة الساحلية؛ الذي يعد بدوره حلاً لتحسين المستوى المادي للعائلة وللمجتمع، وتشير هذه النتائج أيضًا إلى عدم ممانعة المجتمع -خاصة الرجال- لعمل المرأة العُمانية في المصايد السمكية بهدف كسب المال، وتعزيز الدخل العائلي؛ مما يتناقض مع تقرير خبراء القارة الآسيوية حول عدم مشاركة المرأة العربية في المصايد السمكية. وقد أكدت نتائج الدراسة أن المرأة الساحلية بالمحافظة تقضي؛ من خمس إلى عشر ساعات في الصيد، ولمدة 3 أيام في الأسبوع.

معوقات واحتياجات المرأة الساحلية

يمثل الشكل البياني رقم (3) معوقات واحتياجات المرأة الساحلية العاملة في المصايد السمكية؛ ويتبين من خلاله أن بعد مواقع الصيد عن المناطق السكنية هو أهم المعوقات (بنسبة استجابة (97%)، ثم محدودية تسويق المنتجات بنسبة استجابة 82%)، ثم عامل قلة الدعم المالي والتقني بنسبة (61%)، وأخيرًا الصيد الجائر بنسبة (22%).

أما مطالباتها فأهمها توفير وسيلة نقل إلى مواقع الصيد (بنسبة استجابة 91%)؛ حيث تستأجر مجموعة من النساء مركبة بهدف الوصول إلى مواقع الصيد، أو يقوم فرد من العائلة بتوصيلهن (الصورة رقم 14)؛ وأحد الحلول الممكنة لتلك المشكلة؛ هو تبني بعض الشركات، أو تاجر محلي؛ تسويق منتجات المرأة؛ بشرط توفير وسيلة النقل لهن؛ كما هو الحال في صيد خيار البحر والصفيلح (Al-Rashdietal.,2007)، كما أتى الدعم والتدريب والتأهيل كمطلب جوهري لتحسين منتجاتهن (بنسبة استجابة وصلت إلى 90%)؛ فلن يتأتى نهوض المرأة الساحلية إلا من خلال تنفيذ هذا المطلب الذي يتماشى مع مطلبهن الثالث أيضًا؛ وهو تسويق المنتجات (بنسبة 85%)، وأخيرًا تأتي مطالبتهن بالحصول على ترخيص بامتلاك قارب صيد أسوة بالرجل حين تضطرهن الظروف للعمل في صيد الأسماك في عرض البحر، ورغم قلة عدد المطالبات بذلك إلا أنه مطلب ذو أهمية؛ حيث تعاني بعض هؤلاء النساء بسبب وفاة معيلهن الرجل الصياد، أو بسبب إصابته بإعاقة مستديمة تمنعه من ركوب البحر (الصورة رقم 15).

الشكل البياني رقم (3): معوقات واحتياجات المرأة الساحلية

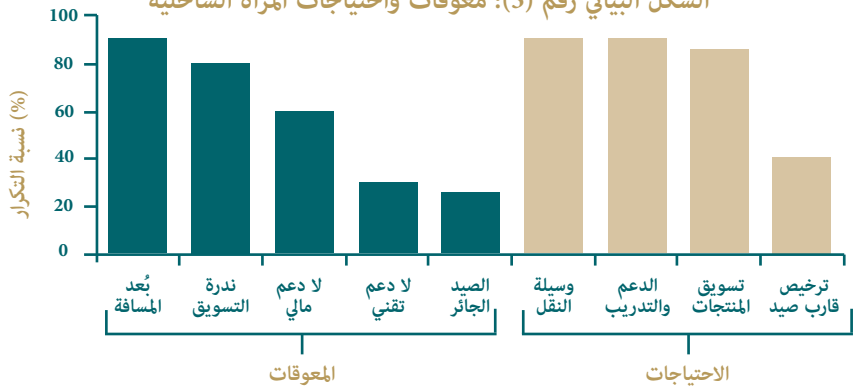

الصورة رقم (14): استئجار مركبة تقل النساء إلى مواقع الصيد؛ لكنها قد تكون خطرة لاحتواء هذه المواقع على جبال وصخور حادة

الصورة رقم (15): تضطر بعض الأرامل استخدام القارب في صيد الأسماك

أدت هذه المعوقات إلى غياب دور المرأة الساحلية في المصايد السمكية عالميًا؛ مما نتج عنه نقص مستوى المعيشة وزيادة الفقر في تلك البيئات؛ ومن ثم يمكننا فهم ضرورة حل هذه المعوقات وتحقيق المطالبات (WorldBank/FAO/IFAD,2009)؛ فعلى سبيل المثال اضطرت نساء ولاية محوت إلى الابتعاد عن صيد خيار البحر الرملي بسبب الصيد الجائر، ومنافسة الرجل لها في صيده (AL-Rashdi & Claerebout, 2010)، كما يعمل الرجل غالبًا كوسيط لتسويق منتجات المرأة الساحلية؛ فتحصل المرأة دومًا على مكسب زهيد على سبيل المثال مقابل بيع خيار البحر، ولحم الرحس (Al-Rashdi & McLean, 2014). كل هذه المعوقات يضاف إليها ما تواجهه المرأة الساحلية من مشكلات تخزين وحفظ منتجاتها السمكية؛ حيث لا يتحمل جهاز التبريد المنزلي لديها جميع منتجاتها؛ مما يجعلها تضطر لبيعها بأسعار رخيصة.

منتجات المرأة الساحلية التقليدية

عملت المرأة الساحلية منذ القدم في الإنتاج السمكي التقليدي المتوارث عبر الأجيال النسائية؛ فلم يقتصر إسهام المرأة الساحلية على صيد الثروات البحرية فقط؛ بل شمل أيضًا التصنيع السمكي التقليدي؛ وهو مجال ذو أهمية اقتصادية وقيمة مضافة؛ وهو يشمل تمليح وتجفيف الأسماك الذي يجد إقبالاً كبيرًا في الأسواق المحلية. وتصنف منتجات المرأة الساحلية إلى صنفين؛ هما: منتجات سمكية غذائية، ومنتجات غير غذائية؛ وذلك كما يلي:

أ- منتجات سمكية غذائية:

جرت العادة قديمًا لدى أهالي الساحل -خاصة عند صعوبة نزول البحر- بأكل الصدفيات والأسماك المجففة والمملحة؛ خلال مواسم هيجان البحر ببحر العرب؛ التي تستمر ثلاثة أشهر؛ لذا تكون ضمن المؤن التي يحملها البحارة والمسافرون كجزء من غذائهم اليومي. ويعد

التجفيف والتمليح من الطرق البدائية لمعالجة المنتجات السمكية وحفظها؛ حيث تمثل هذه المنتجات مصدرًا مهمًّا للبروتينات (Jonssonetal., 2007). ونجد أن بعض الصدفيات والأسماك يمكن تجفيفها أو تمليحها، وبعضها يصعب فعل ذلك به؛ كالمحار الصخري؛ وذلك لليونة لحمه؛ لذلك يستهلك طازجًا. وهذه أمثلة لبعض المنتجات الغذائية التي تنتشر في البيئة الساحلية:

-**الرحس:** يستغل من حلزونيات الرحس منتجان؛ اللحم والظفر، ويجفف الرحس في محافظة الوسطى بطريقة تقليدية متوارثة (الصورة رقم 9)؛ تبدأ بغلي القواقع بماء البحر لمدة ساعة، وتنظف القواقع بعدها وتنقى ليسهل فصل اللحم والظفر، ويتم شك اللحم داخل خيط باستخدام إبرة طويلة؛ تعرف محليًّا بالمسل؛ ليتخذ اللحم شكلاً لقلادة تعرف محليًّا بمشكاك الرحس، وتجفف القلادة بتعليقها في الهواء الطلق لتصبح جاهزة خلال 7 أيام، ويحتوي كل مشكاك على ما يتراوح ما بين 30 و50 قطعة لحم؛ معتمدًا على حجم الرحس، وتستطيع كل امرأة عمل 5 مشاكيك في كل رحلة صيد؛ بقيمة ريالين لكل مشكاك، وكل 5 مشاكيك تعادل 150 قوقعة عند كل رحلة صيد. ويعتقد أهالي المحافظة أن الاعتياد على أكل لحم الرحس؛ يساعد على التحكم في أمراض الضغط والسكر، وعلاج البدانة؛ وهذا ما أثبتته بعض الدراسات الحديثة؛ فنسبة البروتينيات عالية؛ تصل الى أكثر من (80%)، ونسبة الدهون والكربوهيدرات لا تتجاوز (5%) (Engmannetal. 2013). وتتفنن المرأة الساحلية في إعداد الوجبات الشعبية من هذه الحلزونيات.

الصورة رقم(9): طريقة إنتاج لحم الرحس المجفف بمحافظة الوسطى

- **المالح:** تدير المرأة في معظم المحافظات الساحلية أنشطة تجفيف وتمليح الأسماك؛ فالمالح هو منتج سمكي تقليدي موروث لدى العمانيين كافة، وينشط موسمه مع وفرة الأسماك التونية، وانخفاض أسعارها، ولنوع السمك كالكنعد دور في رفع سعر المالح، وتبدأ طريقة التمليح (الصورة رقم 10) بشراء الأسماك منخفضة السعر، ويتم تنظيف الأسماك من الدم، والتخلص من الرأس والهياكل والأحشاء، ويقطع اللحم الى أجزاء طبقًا لحجم السمكة، ويضاف الملح بشكل مركز داخل الأجزاء، ويحفظ اللحم المملح داخل أوعية بلاستيكية محكمة الغلق منعًا لدخول الهواء والغبار، وتترك لأشهر تصل إلى أربعة أشهر في أماكن ذات درجات حرارة متوسطة بعيدًا عن حرارة الشمس. ويعد المالح من الوجبات الشعبية التي تستهلك غالبًا خلال فترة الصيف، ولها قيمة غذائية عالية. ويقتصر دورالمرأة على تمليح الأسماك وبيعها في الأسواق بأسعار تنافسية.

الصورة رقم (10): طريقة انتاج المالح

- **القاشع:** هو نوع من الأسماك الصغيرة، يكثر صيده خلال فترة الصيف. ويقوم الصيادون بتجفيف القاشع تحت أشعة الشمس لأربعة أيام، ويجمع بعدها في أشولة جاهزة للبيع. وينتشر طلب وتسويق القاشع في محافظة الباطنة، وله فوائد عديدة؛ فهو غذاء للإنسان، وسماد للزراعة، وعلف للمواشي، وطعم للصيد. وتبدأ المرأة الساحلية بشراء القاشع المجفف؛ فتعمل على تنقيته وتنظيفه، ثم تقوم بتسويق المنتج وبيعه على ثلاثة أصناف؛ الصنف الأول هو القاشع كاملاً مع رأسه وذيله، والصنف الثاني هو القاشع دون رأس أو ذيل، والصنف الأخير هو الأكثر انتشارًا؛ وهو القاشع مجروشًا؛ أي مطحونًا وممزوجًا ببعض التوابل والنكهات؛ كالزعتر، والفلفل الحار (الصورة رقم 11)؛ وبذلك تلعب المرأة الساحلية في هذه المحافظة دورًا مميزًا في تحسين القيمة المضافة للمنتج.

الصورة رقم (11): طريقة إنتاج القاشع المجروش بمحافظة الباطنة

ب- صناعات سمكية تقليدية غير غذائية:

- **إنتاج الظفران:** يستخرج الظفران من قواقع الرحس؛ والظفر هو غطاء صلب شبه دائري، قابل للفتح والغلق داخل القوقعة، ويحتمي الحيوان به، ملتصقًا خلفه، ومتحكمًا فيه؛ فيغلقه عند التعرض للخطر، ويفتحه لغرض التغذية أو الحركة. وتغلى القوقعة بماء البحر لمدة ساعة؛ مما يسهل بعدها فصل اللحم عن الظفر، ويجفف الظفران لمدة يومين، ثم يمزج مع اللبان والبخور لتقوية الرائحة (الصورة رقم 12)، ويشتهر الظفران عند نساء الخليج ويباع في الأسواق الشعبية.

الصورة رقم (12): طريقة تجفيف الظفران بمحافظة الوسطى

ا- **إنتاج الكحل:** تبدأ المرأة الساحلية بشراء أسماك القرش متوسطة الحجم المعروفة محليًّا بالجرجور، بعدها تقطع ويستخرج منها الكبد مع فصل المرارة عنها. وينظف الكبد جيدًا ويوضع في وعاء طبخ على نار هادئة حتى الذوبان، فينتج منه زيت كزبدة البقر. وينقى الزيت من الشوائب بالمشخل، ويصب في قنينة بلاستيكية فارغة، ثم تحفر حفرة صغيرة في فناء المنزل يوضع فيها وعاء طبخ يحتوي على الزيت، ويوضع على الزيت قطعة قماش

قصيرة تعمل كالفتيل، تشعل النار في الفتيل، ويغطى الوعاء بوعاء آخر أكبر منه، ويدفن في التراب لمدة 24 ساعة. يذوب الزيت ويلتصق رماد أسود في وعاء التغطية يتكون منه الكحل، ويستخرج الكحل من الوعاء وينقى ليصبح جاهزًا للاستعمال (الصورة رقم 13).

الصورة رقم (13): كيفية إنتاج الكحل الطبيعي في محافظة الوسطى

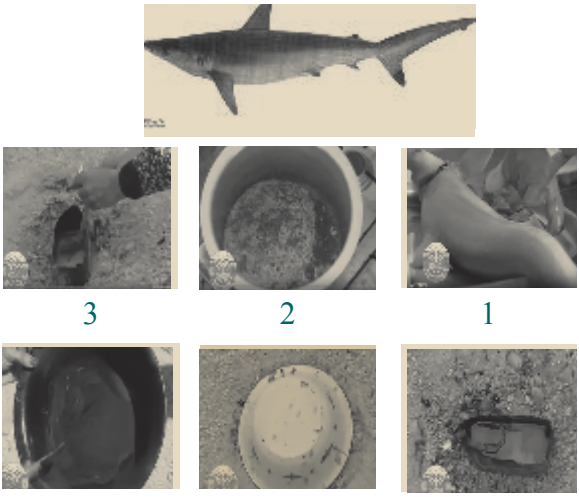

تحسين المنتجات السمكية

يعد تحسين منتجات المرأة الساحلية أحد آليات تمكين المرأة اقتصاديًّا وتعزيز دورها الاجتماعي والأسري؛ وبناء على دراسة بحثية حديثة حول مساهمة الصيد في معيشة المرأة الساحلية (AlRashdi & McLean, 2014) بدأت الحكومة في التواصل مع المرأة الساحلية، ووضع الخطط والاستراتيجيات، وتحديد متطلبات الدعم، وآليات التدريب والتأهيل؛ مستخدمة منافذ الدعم (كصندوق التنمية الزراعية والسمكية)، بالتنسيق مع بعض المؤسسات العامة والخاصة؛ لتسويق منتجاتها.

ورغم وجود منتجات سمكية تقليدية للمرأة الساحلية؛ يبقى التساؤل عن طرق تحسين هذه المنتجات وتطويرها، وتسويقها خارج نطاق المنزل، ونتيجة لقلة المشاريع الموجهة لتنمية المرأة الساحلية، ووجود أعداد كبيرة من فئات النساء من ذوات الدخل المحدود قادرة على الإنتاج لكنها غير مدربة، بالإضافة إلى ضعف تطبيق الضوابط والشروط الصحية للمنتجات السمكية المصنعة (وزارة الزراعة والثروةالسمكية، 2017)؛ أتى هذا العمل استجابة وتلبية لمطالب المرأة الساحلية في سلطنة عمان؛ بهدف رفع مساهماتها في تنمية القطاع السمكي، وتمكينها اقتصاديًّا.

وبناء على ذلك نفذت وزارة الزراعة والثروة السمكية برامج تنموية؛ تعنى بتحسين المنتجات السمكية التقليدية، وإدخال منتجات حديثة عليها، وبزيادة دخل المرأة الساحلية وتشجيعها على الاستثمار؛ من خلال تأسيس مركز للتدريب والتأهيل بمحافظة الوسطى، ووحدة للتصنيع السمكي بمحافظة الباطنة؛ وسنفصل الحديث عنهما كما يلي:

الصورة رقم (16): أنشطة مركز تدريب المرأة الساحلية في محافظة الوسطى

أ- مركز تدريب وتطوير المنتجات السمكية بمحافظة الوسطى:

تأسس المركز عام 2012؛ بهدف تدريب وتأهيل نساء المحافظة على تجهيز المنتجات السمكية، وعلى طرق التعبئة والتخزين، وتعزيز طرق تسويق المنتجات. وقد تم تدريب مالا يقل عن 200 امرأة على إدارة المشاريع الصغيرة في تصنيع المنتجات السمكية، وقد اشتمل التدريب على تحسين طرق تجفيف الحبار والرحس، وتصنيع الأسماك المدخنة كسمك الصيمة، وإنتاج حبار مدخن، وإنتاج نوعين من مخللات قواقع الرحس بالخل وبالفلفل الحار، وتحديد صلاحيات المنتجات المجففة والمجمدة والمخللة، وتزيين الصدفيات، كما تم تدريبهن في مجال ريادة الأعمال؛ بالتنسيق مع هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم تدريبهن على كيفية الحفاظ على جودة الأسماك (الصورة رقم 16).

وبعد إتمام التدريب على إعداد المنتجات؛ دأبت وزارة الزراعة والثروة السمكية على تأكيد أهمية مشاركة المرأة الساحلية في المهرجانات والفعاليات المحلية؛ من أجل إبراز منتجاتها المتطورة؛ مما نتج عنه تحسين متوسط دخل المرأة الساحلية الذي كان يبلغ حوالي 27 ريالاً في الشهر للمرأة الواحدة؛ ليبلغ أكثر من 167 ريالاً؛ وهذا في احتفالية واحدة فقط، ومن المتوقع أن يتجاوز متوسط الدخل الشهري للمرأة الساحلية 75 ريالاً. ومن أجل استمرارية الإنتاج؛ قامت الوزارة بتوفير وتوزيع عدد من الأدوات؛ كأجهزة التغليف، والميزان، وأدوات الطهي، والعبوات الزجاجية والقفازات، وثلاجات التخزين، ورغم انتهاء المشروع؛ إلا أن المركز يقوم على الإنتاج حتى الآن بإدارة تطوعية نسائية؛ ويعاني حاليًّا من قلة الدعم والتسويق.

ب- وحدة التصنيع السمكي بمحافظة الباطنة:

تعد الوحدة من المشاريع المهمة؛ التي تساهم في زيادة الإنتاج الغذائي، وتحقيق قدر من الأمن الغذائي في السلطنة، وتعمل على تشجيع المرأة الساحلية على الاستثمار، وفتح مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتوفير منتجات سمكية متنوعة، وزيادة دخل الأسرة.

وتدير الوحدة مجموعة من النساء المستفيدات في المجتمع المحلي بالمحافظة؛ الذي يعتمد على تطوير المنتجات السمكية التقليدية. ويأتي تأسيس الوحدة من أجل نقل التصنيع التقليدي والتسويق المنزلي إلى التصنيع السمكي الحديث؛ حسب مواصفات ضبط جودة وسلامة الأغذية، وإدخال هذه المنتجات إلى الأسواق المحلية والمركزية. وتم تسمية الوحدة بمشروع مسرة؛ وهي العلامة التجارية لمنتجات المرأة الساحلية في سلطنة عمان (الصورة رقم 17).

الصورة رقم (17): مشروع مسرة
(مسرة هي العلامة التجارية لمنتجات المرأة الساحلية في سلطنة عمان)

وبهدف تحسين منتجات المرأة الساحلية؛ عملت الوحدة على مسارين للإنتاج التجريبي(الصورة 18)؛ هما:

- **أولاً: تطوير المنتجات التقليدية (تحسين الجودة، وتطوير التغليف):** شمل إنتاج القاشع (بدون رأس، والمجروش)، والعوال، والمالح، وإعداد حبار بالدبس، وتغليف محار الرحس.
- **ثانيًا: تطوير وتصنيع منتجات حديثة:** شمل إنتاج مخلل البرية، وزبدة السمك، وحبار مدخن، وحبار مخلل، وبرجر سمك بنكهات عمانية (الصورة رقم 19).

الصورة رقم (18): أنشطة المرأة الساحلية داخل وحدة التصنيع السمكي
(مشروع تطوير منتجات المرأة الساحلية)

استقبال وتجهيز الأسماك

تبريد الحبار

تنظيف وتجهيز أسماك القاشع

تصنيع وغلي الحبار

الصورة (19): منتجات المرأة المطورة والحديثة ضمن وحدة التصنيع السمكي لمشروع منتجات المرأة الساحلية

برجر سمك

سمك مالح

عوال

مخلل

قاشع بلا روس والمجروش

وقد تم تنفيذ عدة دورات؛ ساهمت في رفع كفاءة المستفيدات في الجوانب الفنية والإدارية المتعلقة بالتصنيع السمكي، كما خرجت الدراسة بمنتجات ذات قيمة مضافة، تطابق شروط ومعايير ضبط الجودة؛ ومنها طرق التعبئة والتغليف، وتم توقيع عقود مع بعض المراكز التسويقية الكبرى؛ مثل اللولو وكارفور، وعملت الدراسة على تدريب المرأة الساحلية بجزيرة مصيرة حول نقش الصدفيات والمحاريات، وإمكانية بيع منتجاتها في الأسواق المحلية والمهرجانات، وعملت الدراسة على توفير الدعم لتشجيع المستفيدات على الاستثمار لفتح مشاريع صغيرة ومتوسطة؛ مثل دعم وتسهيل الإجراءات المتعلقة بترويج المنتجات في المراكز التسويقية المختلفة، وكذلك تسويق المنتجات عن طريق مساهمة المشروع في المشاركة في المهرجانات السنوية في مسقط وظفار، وتم تأسيس الإجراءات والقوانين المتعلقة بالإدارة التنفيذية والمالية داخل وحدة التصنيع، وطرق تسليم المشروع للمستفيدات فور انتهائه.

التوصيات:

رغم الجهود الفعالة للمرأة الساحلية في المصايد السمكية، وأنشطتها التي تتجلى في صيد الرخويات، وفي التصنيع السمكي؛ إلا أن نشاطها لا يندرج ضمن قطاعات الصيد السمكي الحالية بتعريفاتها ولوائحها القانونية؛ فأنشطة قطاع الصيد الحرفي تعكس جهود وتطور الصياد الحرفي فقط. وقد أظهرت الدراسة وجود فجوة في المصايد بين الجنسين -من حيث الدعم والتطوير- أدت إلى تحجيم جهود المرأة الساحلية، ومن أجل الوصول إلى تمكين المرأة الساحلية اقتصاديًّا واجتماعيًّا واستدامته، وتضييق فجوة عدم التكافؤ بين الجنسين من حيث فرص الحصول على الموارد الإنتاجية الضرورية؛ كالتدريب، والقروض، والتقنية، وغيرها؛ فمن المستحسن الأخذ بالمقترحات والتوصيات التالية:

- السعي لاستحداث قطاع صيد إنتاجي جديد؛ يختص بجهود المرأة الساحلية ومنتجاتها في المصايد السمكية، ويسمى بالصيد المعيشي؛ كما هو الحال في معظم دول العالم، أو تعديل نظام الصيد الحرفي الحالي المختص بالصياد الحرفي؛ بإضافة أنشطة المرأة الساحلية في المصايد السمكية، وتوفير الدعم لها.
- إنشاء قاعدة بيانات لأنشطة المرأة الساحلية على المستويين المحلي والإقليمي.
- إعداد خطة وطنية خاصة لتطوير وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاع السمكي.
- تفعيل خدمات جمعيات المرأة العمانية في المناطق الساحلية؛ بالتنسيق مع الجهات المعنية لزيادة السعي لإيصال التقنيات السمكية والإرشاد السمكي للمرأة الساحلية؛ من خلال تأسيس مراكز للتدريب والتأهيل.
- تأهيل مرشدات ساحليات للعمل مع المرأة الساحلية، وتدريبها على تقنيات الصيد، وتصنيع الأغذية، وغيرها.
- السعي لتمكين المرأة الساحلية في الحصول على منح وقروض ميسرة، تتناسب مع طبيعة عملهن.
- إيجاد مسالك تسويق آمنة وملائمة؛ تمكن المرأة الساحلية من تسويق منتجاتها، وتأمين مصادر الدخل.
- توجيه مراكز البحوث والتنمية ومجلس البحث العلمي؛ لدعم وإجراء مزيد من الدراسات الاجتماعية، والاقتصادية، والفنية، والبيئية الخاصة بأوضاع المرأة الساحلية، وحالة مصايدها ومنتجاتها السمكية.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الدكتور فؤاد بن جعفر الساجواني وزير الزراعة والثروة السمكية، وإلى سعادة الدكتور حمد بن سعيد العوفي، وكيل الوزارة للثروة السمكية؛ على التوجيه بكتابة هذا البحث، والشكر موصول للدكتورة لبنى بنت حمود الخروصية، المديرة العامة للبحوث السمكية؛ على الإشراف والمتابعة، وأتقدم أيضًا بالشكر الجزيل إلى فريق عمل مشروع تطوير منتجات المرأة الساحلية بالمديرية العامة لتنمية الموارد السمكية؛ على تقديم البيانات والمعلومات الخاصة بالمشروع. وأخيرًا كل التقدير والامتنان للجنة العلمية لمؤتمر منظمة المرأة العربية لعام 2018 على المراجعة.

المراجع:

- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، (2018)، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017، سلطنة عمان.

- الراشدي، خلفان محمد، (2009)، ثروة الصفيلح وتقنيات استزراعه، وزارة الزراعة والثروة السمكية.

- الراشدي، خلفان محمد، (2010)، ثروة خيار البحر الرملي وتقنيات استزراعه، وزارة الزراعة والثروة السمكية.

- وزارة الزراعة والثروة السمكية، (2015)، كتاب الإحصاء السمكي، المديرية العامة للتخطيط والتطوير.

- منظمة الأغذية والزراعة، (2018)، حالة الأغذية والزراعة: الهجرة والزراعة والتنمية الريفية، الأمم المتحدة، روما.

- وزارة الزراعة والثروة السمكية، (2014)، التقرير النهائي لمشروع تطوير وتنمية المرأة الساحلية بمحافظة الوسطى، المديرية العامة لتنمية الموارد السمكية.

- وزارة الزراعة والثروة السمكية، (2017)، التقرير النهائي لمشروع تطوير منتجات المرأة الساحلية في سلطنة عمان (مسرة)، المديرية العامة لتنمية الموارد السمكية.

- وزارة التراث القومي والثقافة، (1980)، تاريخ عمان البحري, مجلة دراسات عمانية، المجلد الثالث، الجزء الثاني.

- وزارة الاقتصاد الوطني، (2005)، الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2004، سلطنة عمان.

- Al-Abdessalaam, T.Z. (1995). Marine species of the Sultanate of Oman. Marine Science and Fisheries Center. Ministry of Agriculture & Fisheries Wealth. Oman. p.412.

- Al-Rashdi K.M. & Claereboudt M.R. (2010). Evidence of rapid over-fishing of sea cucumbers in the Sultanate of Oman. SPC Beche de mer Information Bulletin 30: 10-13.

- Al-Rashdi, K.M., S.S. Al-Busaidi & I.H. Al-Rassadi. (2007). Status of the sea cucumber fishery in the Sultanate of Oman. SPC Beche-de-mer Information Bulletin 25: 17-21.

- Al-Rashdi K.M. & McLean E. (2014). Contribution of small scale fisheries to the livelihoods of Omani women: A case study of the Al Wusta Governorate. Asian Fisheries Sciences, 275: 135-149.

- Al-Talei, R. (2010). Oman. In: Women's Rights in the Middle East and North Africa (eds. Kelly, S. and J. Breslin), 337-358. Freedom House, New York, USA.

- Bosch, D. & E. Bosch. (1982). Seashells of Oman. Longman. London.

- Bose, S., Al-Mazrouai, A., Al-Habsi, S., Al-Busaidi, I., & Al-Nahdi, A. (2010). Fisheries and food security: The case of the Sultanate of Oman. In proceedings of the International Conference on Food Security in the Arab Countries: New Challenges and Opportunities in the Context of Global Price Volatility. March 2–4, Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman.

- Bose, S., Al-Kindy, A. Al-Balushi & M.M. Rajab. (2013). Accounting the unaccounted: A case of women's participation in shellfish harvesting in the Sultanate of Oman. Gender, Technology and Development 17 (1):31-53.

- Engmann, F.N., N.A. Afoakwah, P.O. Darko and W. Sefah. (2013). Proximate and mineral composition of snail (Achatina achatina) Meat: Any nutritional justification for acclaimed health benefits? Journal of Basic and Applied Scientific Research 3 (4):8-15.

- Food and Agriculture Organisation. (1999). Guidelines for the routine collection of capture fishery data. FAO Fisheries Technical Paper. No. 382. Rome, FAO/DANIDA. Pp 113.

- Food and Agriculture Organisation. (2006). Promoting literacy to improve livelihoods in fishing communities – Policies linking education to fisheries management. New Directions in Fisheries – A series of policy briefs on development issues, No. 05.FAO, Rome, Italy. Pp 12.

- Jónsson, Á., Finnbogadóttir, G. A., Þorkelsson, G., Magnússon, H., Reykdal, Ó., & Arason, S. (2007). Dried fish as health food. Published by Skyrsla Matis, Pp 26.

- Kleiber, D., Harris, L. M., & Vincent, A. C. J. (2014). Gender and small-scale fisheries: a case for counting women and beyond. Fish and Fisheries, 16(4), 547–562.

- Ministry of National Economy. (2009). Development at glance. Ministry of National Economy, Sultanate of Oman.

- Purcell SW. (2014). Value, Market Preferences and Trade of Beche-De-Mer from Pacific Island Sea Cucumbers. PLoS ONE. 9(4):e95075.

- Research and Market. (2017). Analysis of the Fisheries and Aquaculture Sector in Oman - Fishes and Invertebrates with Production, Consumption, Import and Export Data and Trends 2017 – 2022:

https://www.researchandmarkets.com/reports/4388938/analysis-of-the-fisheries-and-aquaculture-sector#rela2-4388935

- Shallard, B. & Associates. (2009). Technical Report 1- Fish Resources Assessment Survey of the Arabian Sea Coast of Oman. Ministry of Fisheries Wealth. P 66.

- Siar, S. V. (2003) Knowledge, gender, and resources in small-scale fishing: the case of Honda Bay, Palawan, Philippines. Environmental Management 31, 569–80.

- osi, M. (1975). Distribution and, exploitation of natural resources in Ancient Oman. Journal of Oman Studies. Vol. 1. PP. 187 – 206.

- Williams, M.J, N.H. Chao, P.S. Choo, K. Matics, M.C. Nandeesha, M. Shariff, E. Tech and J.M.C. Wong (eds.). (2002). Global symposium on women in fisheries: Sixth Asian Fisheries Forum. 29 November 2001, Kaohsiung, Taiwan. WorldFish Centre and Asian Fisheries Society, Penang. Pp 201.

- World Bank/FAO/IFAD. (2009). Gender in Agriculture Sourcebook. World Bank, Washington D.C., USA. Pp 766.

المحور الثالث

المواطنة الصالحة والرشيدة ودورها في تحقيق تمكين المرأة

دور مؤسسات التعليم العالي
في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي
للمرأة العُمانية

الدكتورة/ منى بكري عبد المجيد عبد العال
أستاذ مساعد
جامعة السلطان قابوس

الدكتورة/ وفاء بنت سعيد المعمري
أستاذ مساعد
جامعة السلطان قابوس

المقدمة:

حظيت المرأة العُمانية -منذ انطلاق النهضة المباركة- بعناية ورعاية فائقة، وتكريم متميز من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (حفظه الله ورعاه)؛ إذ فُتحت أمامها فرص التعليم كاملة بكل مراحله ومستوياته، والعمل في مختلف المجالات، والمشاركة في مسيرة البناء الوطني، وتبلور ذلك من خلال الثقة الكاملة في قدرات الإنسان العماني من جهة، والعمل على الاستفادة القصوى من الطاقات العمانية من جهة أخرى.

وانطلاقًا من الأهمية التي أولتها النهضة المباركة للموارد البشرية العمانية -باعتبارها وسيلة التنمية وغايتها النهائية- ركزت الحكومة جهودها على نشر التعليم بكافة مراحله، وتوفيره للمواطنين في أماكن تجمعاتهم ومناطق إقامتهم؛ بهدف الارتقاء بهم، والنهوض بمستوياتهم، إلى جانب توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لهم، وتوفير المقومات الأساسية لتأهيلهم وتدريبهم لتنمية مهاراتهم، ورفع كفاءتهم، وتعزيز قدراتهم، وتوفير فرص العمل لتمكينهم من المشاركة في جهود التنمية.

واستطاعت المرأة العمانية -منذ انطلاق النهضة المباركة- المشاركة بفاعلية في بناء وتنمية مجتمعها، وممارسة الحقوق التي منحت لها، وترجمتها من مجرد نصوص قانونية إلى واقع ملموس؛ مما رسخ وجودها اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا؛ فقد اختلفت صورة المرأة اليوم عنها بالأمس؛ إذ نجدها في كل المواقع بعد أن نالت فرصتها من التعليم (التعليم العالي خاصة) وشغلت العديد من الوظائف بمختلف مستوياتها؛ فأصبحت المرأة قادرة على العطاء والإنجاز؛ وهذا يمكن ملاحظته من خلال شغلها للمناصب والوظائف القيادية في القطاعين الحكومي والخاص (المعولي، 2011).

ولم تغفل جامعة السلطان قابوس في مسيرتها الطويلة المرأة العمانية؛ فعمدت إلى تطوير قدراتها، وإبراز دورها الفاعل في المجتمع، ودعم مشاركتها في المجالين المهني والاجتماعي. وقد استمرت هذه المسيرة المشرِّفة في دعم شئون المرأة؛ فالجامعة تقوم بالأبحاث الموسَّعة، والدراسات النوعية والإحصائية الهادفة إلى تحديد الأوضاع المهنية للمرأة العاملة في سلطنة عمان، ومشاركتها الفاعلة في التنمية، ودعم أدوارها في صنع جيلٍ واعٍ، وفي رقي المجتمع، وتطوره على الصُعُد التربوية والبحثية والأكاديمية والإدارية، كما تحظى المرأة بنصيب كبير من الترقيات؛ فقوانين الجامعة لا تميِّز بين الجنسين، ومعيار التفاضل بينهما هو الكفاءة، وإن احتلال بعض النساء لمراكز قيادية أكاديمية لخير دليل على المكانة المميزة التي تحتلها المرأة في الجامعة؛

فعلى سبيل المثال تشغل المرأة العمانية عددًا من المناصب القيادية بالجامعة؛ مثل منصب نائب رئيس الجامعة للتعاون الخارجي، ونائب الرئيس للبحث العلمي، وعمادة كلية العلوم، هذا بالإضافة إلى شغلها رئاسة أقسام مختلفة في الجامعة؛ وهذا يدل على ثقة الجامعة بالمرأة وبقدراتها المميزة على المشاركة في صنع القرار (الكيومي،2011).

وقد توجهت جامعة السلطان قابوس بخدماتها الجليلة من أجل دعم المرأة بالعلم والتأهيل والإعداد، ودفعها مباشرة إلى العمل؛ لتصبح قادرة على إعالة نفسها، وتحقيق دورها السامي المنوط بها في رعاية الأسرة، وتولي جامعة السلطان قابوس اهتمامًا كبيرًا لتمكين المرأة في مختلف المجالات، وتحرص قدر المستطاع على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في تولي المناصب الأكاديمية والإدارية، وكذلك في الالتحاق بالدراسة في الجامعة.

الإشكالية:

تعتبر قضايا تمكين المرأة من القضايا التي تحظى باهتمام المتخصصين في الوقت الحالي. وعلى الرغم من أن المرأة تساهم بشكل كبير في التنمية؛ إلا أن العديد من الدراسات السابقة قد أكدت أن النساء مازلن غير قادرات على الحصول على مكانة متساوية في المجتمع مع الرجل؛ خاصة في البلدان النامية في العالم الحالي (Gupta, 2017).

ويستخدم مصطلح «تمكين المرأة» بشكل واسع؛ ولكن معنى المصطلح نادرًا ما يكون محددًا؛ بسبب تعدد استخداماته واتساع نطاقها. (Kumar, 2007). ولا يقتصر التمكين فقط على القدرة على اتخاذ القرار، أو حرية الحركة؛ ولكنه بمثابة عملية لإعطاء السلطة للمرأة لممارسة حقوقها والتمتع بالمساواة مع الرجال (Leijenaar, 2004). وقد ذهبت (West, 2013) إلى أبعد من ذلك؛ حيث ذكرت أن التمكين لا يقتصر فقط على حرية التحرك واتخاذ القرار؛ وإنما يشمل أيضًا القدرة الحقيقية على التفكير بشكل مختلف والتنفيذ وفقًا لذلك؛ ويتطلب الأمر تزويد النساء بالتعليم والتوعية، والحماية في مكان العمل، بالإضافة إلى ضمان حقوق المرأة.

وقد أشارت بعض الكتابات إلى أن الأنشطة التي تدر دخلاً تعد مؤشرًا رئيسيًّا لتمكين المرأة؛ حيث يسهم ذلك في تدعيم الثقة في اتخاذ القرار على مستوى الأسرة، والقدرة على التحكم في الموارد وأنشطة التطوير (Hossen & Sharafat, 2013).

الدراسات السابقة:

بمراجعة الدراسات السابقة في مجال تمكين المرأة؛ وجدنا دراسة (Adebiyi, Oyafunke-Omoni-yi, & Adewusi, 2017) تناولت برامج تمكين المرأة في نيجيريا، واستهدفت التوصل إلى العوامل التي تؤثر على تمكين المرأة، والآثار المترتبة على ذلك. وقد اعتمدت الدراسة على التحليل الثانوي للبيانات، بالإضافة إلى تحليل المحتوى؛ وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة في نيجيريا لم تصل بعد إلى التمكين؛ رغم وجود عدة برامج لتمكين المرأة هناك؛ وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى عدة عوامل؛ منها: الاستعمار، والأبوية، والقولبة النمطية للجنسين، وعدم الاستقرار السياسي. وخلصت الدراسة إلى أن النساء في نيجيريا مازلن يواجَهن بسلسلة من التحديات فيما يتعلق بالتمكين.

وهناك دراسة أخرى استهدفت تحديد دراسة طرق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط بجمهورية مصر العربية، وكذا التعرف على أهم المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة، وتحد من تمكينها الاقتصادي والاجتماعي بريف المحافظة (راشد، أحمد، أحمد، وعلي، 2017). وقد توصلت الدراسة إلى أن (3.2%) من إجمالي المبحوثات لا يوجد لديهن أي مشكلات تواجه تمكينهن اقتصاديًّا واجتماعيًّا في مجتمعاتهن، بينما أشارت النتائج إلى أن غالبية المبحوثات بنسبة (96.8%) من إجمالي المبحوثات قد أكدن وجود مشكلات تواجه تمكينهن اقتصاديًّا واجتماعيًّا بمجتمعاتهن؛ وذلك من إجمالي حجم العينة العشوائية التي بلغت 250 سيدة معيلة من ريف محافظة أسيوط.

كذلك هناك دراسة إيمان محمود (2011) بعنوان «الأنشطة الطلابية وتنمية الشخصية القيادية لدى طلاب الجامعة»؛ حيث هدفت إلى التعرف على دور الأنشطة الطلابية في تنمية الشخصية القيادية، وتنمية القدرة على تحمل المسئولية، والقدرة على اتخاذ القرارات لدى طلاب الجامعة؛ واشتملت الدراسة على عينة عمدية من طلاب المرحلة الجامعية بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بجمهورية مصرية العربية، وبلغ عدد الطلاب الإجمالي فيها 320 طالبًا وطالبة. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الأنشطة الطلابية تنمي القدرة على تحمل المسئولية لدى الطلاب، كما تنمي القدرة على اتخاذ القرار لديهم؛ من خلال مساعدتها في إكسابهم القدرة على إدارة الحوار، واتخاذ القرارات، ومساعدتهم على كيفية التصرف في المواقف المختلفة، وكيفية الاختيار بين البدائل.

المفاهيم:

أولاً: التمكين:

يمكن النظر إلى تمكين المرأة على أنه توفير بيئة مشجعة أو فرص أمام المرأة؛ للمساهمة في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأمة؛ وهذا يعني أن تمكين المرأة يرتبط بخلق أجواء ودية للنساء لتطوير إمكانياتهم والمساهمة في تحقيق التنمية (Adewole, 1997, as cited in Idike, 2014).

وعلى نفس المنوال، فقد اعتبرت Batliwala (1993) تمكين المرأة بمثابة بناء للوعي، والقدرات، وتطوير للمهارات؛ بما يضمن مشاركة المرأة بفعالية في صنع القرار الحالي والمستقبلي.

وعرفه Vanessa (1987, P. 117) بأنه: «إضفاء القوة على المرأة؛ والقوة هنا تعني أن يكون للمرأة كلمة مسموعة، ولها القدرة على التحليل والابتكار، والتأثير في القرارات الاجتماعية المؤثرة على المجتمع ككل، وأن تكون موضع احترام كمواطنة متساوية ولها إسهاماتها على كل المستويات في المجتمع، وإدراك قيمتها ليس فقط في المنزل؛ بل في المجتمع».

وعلى نفس النهج عرف Dorothy (1995, P.488) التمكين بأنه: «استراتيجية تزيد من قدرات النساء على التعامل مع العقبات المتعلقة بالمشكلات، وتنمي دورهن في القياس، وتزيد من قدراتهن على اتخاذ القرارات المجتمعية، وأيضًا القرارات المرتبطة بحياتهن الخاصة».

وقد حاول بعض العلماء وضع تعريفات متباينة للتمكين؛ فمثلاً Lashely (1999) قام بتعريف التمكين؛ من خلال تقسيمه إلى عدد من الأصناف؛ مثل: التمكين بواسطة المشاركة، والتمكين من خلال المساهمة في اتخاذ القرار والمشاركة في تحمل المسئولية، والتمكين من خلال الانتماء؛ مع ما يتضمنه من انتماء لأهداف المؤسسة. ويؤخذ على هذا التعريف أنه لم يحدد تعريفًا ومفهومًا محددًا للتمكين؛ معتمدًا بدلاً من ذلك على عدد من النتائج أو المقومات التي تساهم في خلق المناخ الملائم للتمكين؛ ولا يمكن بحال من الأحوال أن تتم عملية التمكين دون مقومات المشاركة والتفاعل والانتماء؛ الذي ينسجم مع الشعور بالمسئولية وتحقيق الأهداف (خبراء المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2013).

ومن ثم فرغم الاختلافات النظرية بين الاتجاهات المختلفة في تعريف التمكين؛ لكن يمكننا القول إن هناك سمات أساسية مشتركة في كل برامج التمكين؛ منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- المساواة في الحماية، والتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وغيرها من مجالات الحياة.
2- منع العنف ضد المرأة.
3- جعل المرأة تشارك في صنع السياسات بدلاً من أن تكون مستفيدة سلبيًّا.
4- دعم حق المرأة في الحياة ومساعدتها على التحكم في أوقاتها.
5- السماح للنساء بالاختيار في حياتهن.
6- تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار.
7- الحق في الوصول إلى أعلى مستوى يمكن بلوغه في الحياة (Alade, 2012).

وقد عدد الباحثون أنواع التمكين، واتفق معظمهم على حصر أنواع تمكين المرأة فيما يلي:

أ- التمكين الاقتصادي: ويشتمل على:

- مساعدة المرأة في الحصول على وظيفة أو فرصة للعمل تتناسب مع مؤهلاتها وقدراتها.
- تأهيل المرأة لسوق العمل؛ من خلال دورات تدريبية مجانية أو ميسرة.
- مساعدة المرأة على بدء نشاط تجاري؛ من خلال منحها قروضًا صغيرة، وتسويق المنتجات.
- توفير إعانة مادية أو عينية دورية مؤقتة أو مقطوعة؛ تساعد المرأة وأسرتها على تجاوز ظروف اقتصادية معينة.

ب- التمكين الاجتماعي؛ ويشمل:

- إيجاد المزيد من العلاقات المتنوعة بين منظمات المرأة على كافة المستويات؛ من أجل التنسيق فيما بينها.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية.
- العمل على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسئولياتها ودورها في المجتمع.
- رفع مستوى الوعي للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

ت- التمكين السياسي؛ ويشمل:

- زيادة نسبة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.
- دعم المشاركة السياسية للمرأة.
- زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية.
- زيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني.

ثانيًا: عمادة شئون الطلبة:

هي الجهة ذات العلاقة المباشرة بالطلاب، وتعمل على رعايتهم والإشراف على أنشطتهم بأنواعها المتعددة، وتقع على عاتقها مسئولية إعداد هؤلاء الطلاب تربويًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا، ورياضيًّا، وترسيخ المبادئ والقيم الإسلامية في نفوسهم، وإلى جانب ذلك فإنها توفر لهم أسباب الراحة والاستقرار النفسي؛ لتساعدهم على التفوق العلمي، والتحلي بأخلاق ديننا الحنيف، تحت إشراف المختصين في مختلف المجالات؛ وذلك من خلال دوائرها الخمسة بجامعة السلطان قابوس؛ وهي: دائرة الإرشاد والتوجيه الديني، ودائرة النشاط الثقافي والرياضي، ودائرتا الخدمات الاجتماعية (طلبة وطالبات)، ودائرة الشئون الإدارية (عمادة شئون الطلبة)[1].

ثالثًا: الأنشطة الطلابية: Students Activities

تعرف الأنشطة الطلابية بأنها أنواع النشاط والسلوك الحر؛ الذي يمارسه الطلبة داخل أسوار الجامعة، ويسهم في إشباع حاجات الطلبة، وتنمية مهاراتهم، وتطوير قدراتهم، وشغل أوقات فراغهم بطريقة سليمة ومفيدة (أبو النصر، 2009، ص 209)؛ وهو عبارة عن مجموعة من البرامج الثقافية والاجتماعية والفنية؛ يمارسها الطلاب في أوقات الفراغ، بعيدًا عن قاعات الدراسة؛ لينموا نموًّا إيجابيًّا نحو أهداف معينة بغية تحقيقها، والطلاب هم هدفها ومحورها.

ويقصد بالأنشطة الطلابية في هذه الورقة؛ كل ما تمارسه الطالبات من أعمال وأنشطة في مختلف المجالات الثقافية، والفنية، والاجتماعية، والرياضية، وغيرها من الأنشطة داخل أسوار الجامعة، أو خارجها -على أن تكون تحت رعاية عمادة شئون الطلبة- بحسب ميولهن ورغباتهن وقدراتهن الشخصية؛ بهدف إكسابهن مهارات وقيم ومعارف وخبرات؛ تمكنهن من القيام بالأدوار التي ينتظرها منهن المجتمع.

وقد هدفت الورقة الحالية إلى تحليل الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية التي تقدمها عمادة شئون الطلاب والطالبات في جامعة السلطان قابوس؛ وذلك بهدف توضيح مدى فاعلية هذه الأنشطة في عملية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للطالبات.

(1) http://www.squ.edu.om/dsa-ar

نماذج من برامج وأنشطة تمكين المرأة في جامعة السلطان قابوس:

تختص عمادة شئون الطلاب بتنفيذ والإشراف على نشاطات الطلاب المختلفة؛ حيث يقع على عاتقها مسئولية إعدادهم تربويًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا ورياضيًّا في بيئة آمنة؛ توفر أسباب الراحة والاستقرار النفسي للطلاب، وتساعدهم على التكيف مع التعليم الجامعي الذي ينعكس إيجابًا على تفوقهم العلمي بمشيئة الله، وكذلك التأكيد على ترسيخ المبادئ والقيم الإسلامية، وتراث هذا البلد المعطاء؛ من خلال المحاضرات والندوات المختلفة (عمادة شئون الطلبة، جامعة السلطان، قابوس)[1].

وتتحدد رسالة عمادة شئون الطلبة في تقديم مجموعة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية والتقنية والرياضية؛ بطريقة تتناسب مع جميع الطلاب، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية مهاراتهم، وإكسابهم المعارف المختلفة التي تبني شخصياتهم، وتقيهم من المخاطر التي قد تواجههم؛ وذلك في بيئة آمنة؛ تتيح لهم التكيف والتوافق مع الحياة الجامعية والمجتمع.
كما تسعى العمادة من خلال البرامج والأنشطة الطلابية إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تعريف طلبة الجامعة بخصائص المجتمع المسلم، ودعم دور الشباب الجامعي في تحقيق المثل العليا لمجتمعه وأمته.
2- إعداد الطالب الجامعي إعدادًا سليمًا من النواحي الفكرية والجسمية والاجتماعية؛ من خلال ممارسة الأنشطة في مختلف المجالات.
3- رفع قدرة الطالب الجامعي على القراءة والاستيعاب، وفتح آفاق المعرفة أمامه؛ بحيث لا تقف ثقافته عند حد الكتاب التخصصي؛ بل تمتد لتشمل المحاضرة والندوة والبحث والمسابقة، والتشكيل، والمسرح الجامعي؛ وفق قيم وتعاليم مجتمعنا المسلم.
4- العمل على مساعدة الطالب الجامعي على التكيف مع المجموعة التي يعتبر عضوًا فيها؛ مما يزيد من قدرته على إقامة علاقات طيبة بينه وبين أقرانه الطلاب؛ بحيث ينمي مظاهر السلوك الإنساني؛ مما يرتقي بالعلاقات الإنسانية بينهم؛ عن طريق التعاون الجماعي في ممارستهم لحياتهم الجامعية.
5- التفاعل الواعي مع التطورات الحضارية العالمية، وميادين المعرفة الإنسانية، والاستفادة من مصادرها وفق تعاليم الإسلام.
6- إشباع رغبات وميول الطالب الجامعي؛ عن طريق الممارسة الموجهة تعليميًّا وتربويًّا، والاستفادة من المنشآت الرياضية بالجامعة.

(1) http://www.squ.edu.om/dsa-ar

7- نشر الوعي الرياضي والثقافة الرياضية والتعاليم الصحية بين طلبة الجامعة.

8- المساهمة في بناء شخصية الطالب الجامعي المتكاملة، والعمل على إعداده لتحمل المسئولية والتعاون في الإقدام، والقيادة، والثقة بالنفس، والتطوع، وتعزيز الانتماء للوطن والأمة.

وبالنظر إلى خطة الأنشطة الاجتماعية؛ نجد أن أول الأنشطة التي يقدمها قسم الأنشطة الاجتماعية وخدمة المجتمع بدائرة الخدمات الاجتماعية للطالبات؛ هو نشاط جماعة «المشغولات اليدوية»؛ حيث تستهدف تلك الجماعة تهيئة مشغل المشغولات اليدوية وتطويره؛ وذلك من خلال استثمار المشغل في الجانب الترفيهي، وتنظيم أنشطة وفعاليات داخل المشغل، والعمل على تطوير مختلف المهارات لدى الطالبات. وكانت الفئة المستهدفة لهذه الفعالية هي فئة طالبات السكن الداخلي بالجامعة. وبتحليل الأهداف الموضوعة والمتحققة من تلك الفعالية؛ نجد أنها تشكل جانبًا من جوانب تمكين الطالبات؛ وذلك لاستهدافها تطوير مهارات الطالبات، كما يتفق هذا مع أحد جوانب التمكين كما عرفته Batliwala (1993).

كما قامت العمادة بعمل احتفاليات للعيد الوطني في المجمعات السكنية للطالبات بالجامعة؛ وقد استهدفت هذه الفعالية طالبات السكن الداخلي؛ حيث هدفت إلى استثمار مواهب الطالبات وإنتاجاتهن، وتوظيفها في المناسبات الوطنية والجامعية.

ومن أبرز الفعاليات التي قام بها القسم في مجال التمكين نادي «نشاطي حياتي»؛ وهو برنامج عنون بـ»تقديري لذاتي سعادتي»؛ وذلك عن طريق عقد جلسات بين الطالبات والمختصين؛ حيث يهدف البرنامج إلى تنمية مستوى تقدير الذات لدى الطالبات؛ مما يسهم في تحسين قدرتهن على التفاعل الإيجابي؛ بما يجعل منهن طالبات منتجات ومتوافقات اجتماعيًّا.

هذا ويعتبر برنامج «ابدئي أنتِ» من أهم البرامج ذات الصلة بتمكين الطالبات؛ حيث هدف البرنامج إلى تمكين الفتاة في مجال الابتكار وريادة الأعمال -بالتعاون مع مجلس البحث العلمي واللجنة الوطنية للشباب- من خلال اكتشاف وتطوير وتنمية مواهب الطالبات وتوظيفها في عمل مثمر يعود بالفائدة على الطالبة؛ ويعتبر ذلك البرنامج من الفئة التي تمت بصلة إلى التمكين الاقتصادي للطالبات.

إضافة إلى ذلك؛ تم تنفيذ رحلة ترفيهية ثقافية لطالبات السكن الداخلي.. ومن أهم أهداف هذا النشاط؛ تحقيق المتعة والفائدة والترويح عن النفس، والعمل على تدعيم الجوانب الثقافية والتربوية لدى الطالبة (تمكين اجتماعي).

كما قامت العمادة بتنفيذ أمسية استقبال لطالبات السكن الداخلي الجدد؛ تضمنت تعريفًا بالسكن الداخلي ومرافقه وخدماته، كما عرضت فيها نبذة عن قسم الأنشطة وأهدافه، إضافة

إلى عرض مرئي للأنشطة والفعاليات المنفذة في العام المنصرم، بالإضافة إلى عرض لأهم الفعاليات المزمع تنفيذها خلال العام الحالي.

وبتحليل هذا النشاط؛ نجده يساعد الطالبات على التعريف بقسم الأنشطة الاجتماعية وخدمة المجتمع، كما يهدف إلى رفع مستوى وعي الطالبات بأهمية الأنشطة الجامعية والاشتراك بها، إضافة إلى مساعدة الطالبات الجدد على التكيف مع الحياة الجامعية، وكسر حاجز الرهبة داخلهن. ويعتبر ذلك أحد جوانب التمكين الاجتماعي لدى الطالبات؛ كما اتفق عليه (Hlupekile, 1998).

وأيضًا تمت إقامة أمسية للطالبات في يوم المرأة العُمانية؛ حيث استضيفت أبرز الشخصيات النسائية في البيئة الجامعية اللاتي يقمن بدور بارز في خدمة الوطن والمجتمع. وقد استهدف ذلك النشاط تعريف الطالبات بدور هذه الشخصيات في المجتمع العماني وفي البيئة الجامعية، والاستفادة من تجاربهن والحذو حذوهن (قسم الجماعات الطلابية، عمادة شئون الطلبة، جامعة السلطان قابوس)[1].

تلعب معارض الأندية الطلابية الجامعية دورًا مهمًّا في بناء خبرة تعليمية وحياتية لدى الطلبة، وتتيح لهم الفرصة لممارسة أنشطة غير أكاديمية تساعدهم على الاندماج في مجتمع الجامعة، مع زملائهم الذين يتشاركون معهم الاهتمامات نفسها، وتدعم كذلك فرصًا تطويرية غنية؛ تسهم في فهم كيفية العمل من خلال الجماعة، كما تساعد على صقل المهارات الطلابية وتعزيزها بطريقة عملية؛ مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة؛ بحيث يتم من خلالها اكتشاف واستثمار المواهب والطاقات لفائدة الطلبة، إضافة إلى أن أجنحة تلك المعارض تزدان بالتصاميم المبتكرة، والألوان الجذابة والمجسمات، والصور المعبرة التي تبلور المسميات والمجالات المختلفة للأندية التي توزعت ما بين الأندية العلمية والثقافية والمواهب والهوايات، كما تعزز قدرات الطلبة على إظهار ثقافات شعوبهم الحضارية والاجتماعية والفنية، وتعودهم على مهارات القيادة والتواصل المباشر مع جهات خارجية؛ عن طريق شرح ما يحتويه كل ركن من أركان المعارض التي تنظم، كما تصقل مواهبهم من خلال مشاركتهم ومساهمتهم في الفعاليات.

1- جماعة صوت التنمية:

في ظل الاهتمام بالتنمية الذاتية؛ الموجود بصورة أو بأخرى في مختلف الجماعات الطلابية؛ كان من الضروري بروز صوت واضح وصريح في الاهتمام بالقدرات الذاتية، ومساعدة الطلاب على اكتشاف قدراتهم وكيفية تنميتها، وفي نفس الوقت تنمية مهارات الاتصال مع الآخرين؛ لذا انبرت صوت التنمية لتكون المنبر الأول في هذا المجال.

(1) http://www.squ.edu.om/dsa-ar

تأسست الجماعة في عام 2004م؛ وهي جماعة تسعى من خلال الأنشطة والفعاليات التي تنظمها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ أهمها: تنمية القدرات الذاتية لدى الطالبات، وبث روح الأمل والتفاؤل، وتوجيه طاقات الطالبات في التفكير الإيجابي، وكسر القيود التي تعوق الإبداع، ومساعدة الطلاب على اكتشاف ذاتهم وقدراتهم وإبداعاتهم، وإكساب الطالبات فن الاتصال والتعامل مع النفس والآخرين، ومعرفة أنماط مختلفة من الشخصيات وكيفية التعامل معها لتحقيق التواصل الناجح.

وتتمثل أهم البرنامج التي تنظمها الجماعة في «البرنامج التنموي»؛ وهذا البرنامج خاص بنقل رسالة الجماعة إلى المدارس والكليات والمعاهد؛ من خلال تأهيل طاقم من الطلبة القياديين والمدربين لتقديم الورش التدريبية والمحاضرات، ويساعد هذا البرنامج الطالبات في اكتساب مهارات التخطيط والقيادة، واكتساب فنون الاتصال والتواصل مع الآخرين، كما تنظم الجماعة «الكرنفال السنوي» الذي تتشترك فيه الطالبات مع المجتمع الخارجي؛ فهو يطرح إحدى القضايا المعاصرة من منظور التنمية البشرية؛ الذي يعزز دور الفرد في التأثير والتغيير الإيجابي في المجتمع.

وهناك برنامج آخر هو برنامج «التفوق للجميع»؛ ويهدف هذا البرنامج إلى رفع معدلات الطالبات التراكمية من خلال سلسلة ورش وجلسات استشارية؛ مما يساعد الطالبة على التفكير الإيجابي والتفوق والتميز.

كما تنظم الجماعة يوم القراءة الجامعي؛ وهو مشروع يعنى بغرس ثقافة القراءة في المجتمع؛ بهدف تطوير الذات وتوسيع المعارف والتغيير للأفضل؛ وهو قائم على توزيع أرفف مكتبية في أرجاء الحرم الجامعي، بالإضافة إلى إقامة مسابقة «شاركني ما قرأت»؛ التي تهدف إلى صقل مهارات الطالبات من خلال القراءة والعمل الجماعي؛ لاكتشاف ذواتهن وقدراتهن وإبداعاتهن، وتحديد أهدافهن، والسعي والعمل من أجل إنجاز تلك الأهداف. بالإضافة إلى ذلك يتم تكريم الأعضاء الفاعلين في الجماعة.

وفي نهاية العام الأكاديمي تنظم الجماعة أمسية ختامية -تمثل آخر فعاليات السنة- تجمع بين أعضاء الجماعة في فقرات ترفيهية وتنموية مختلفة؛ وذلك لبث روح العمل في الجماعة، والتعاون بين الأعضاء.

2- جماعة أصدقاء المجتمع:

جماعة أصدقاء المجتمع جماعة طلابية محاطة بإطار التطوع؛ وتهدف إلى إبراز أثر المعوقات الاجتماعية على كافة شرائح المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة لها؛ عن طريق إقامة الحملات والندوات، وتطبيقها ميدانيًّا داخل الجامعة وخارجها، هذا بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تعميق

الفهم الصحيح لمفهوم الإعاقة لدى المجتمع، وتوضيح كيفية التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام، وكيفية تقديم يد العون لهم؛ وذلك من خلال إدماج طلاب الجامعة بالمجتمع عامة فكريًّا واجتماعيًّا بشكل عملي، ودمجهم كذلك مع فئات اجتماعية أخرى بشكل خاص؛ وذلك عن طريق تشجيع الطلاب على الأعمال التطوعية الاجتماعية، وتنمية روح العمل الجماعي لديهم، وإعطاء الطالب فرصة التعبير والمشاركة داخل وخارج الجامعة، وإدماجه مع المجتمع بشكل أكثر إيجابية مع إيجاد السبل المناسبة لدعم الأنشطة الاجتماعية وتنميتها لضمان توافقها مع أهداف الجماعة، والمشاركة والتعاون مع الجهات التي تُعنى بالفئات الخاصة في نشر الوعي بين فئات المجتمع وأُسره لتحقيق حياة أفضل لهم، والمشاركة في القضاء على بعض الظواهر السلبية بالمجتمع، وتشجيع الأقلام والمواهب المختلفة؛ من خلال المسابقات والبحوث والمشاريع المنتجة التي تخدم المجتمع العُماني، والتعاون مع مؤسسات العمل الاجتماعي والصحي في تحقيق أهدافها واستمرار رسالتها؛ من خلال المشاركة في الفعاليات المختلفة والمناسبات إلى جانب المؤسسات الأُخرى؛ لتفعيل دور الطالب الجامعي، وتشجيع كافة القطاعات على تحقيق أهداف الحكومة؛ من خلال المساهمة في تنفيذ الخطط التنموية؛ خاصة في المجالات الاجتماعية لخطة التعمين وتطوير السياحة، وغيرها من المجالات؛ ويتم تحقيق هذه الأهداف من خلال ورش عمل في إحدى مجالات العمل التطوعي والمجتمع؛ حيث ينفذها متخصصون في مجال العمل الاجتماعي التطوعي؛ لتنمية روح العمل الجماعي لديهم، وإعطاء الطالبات فرصة التعبير والمشاركة داخل وخارج المجتمع الجامعي.

كما تنظم الجماعة حملات تطوعية وتثقيفية أثناء العام الأكاديمي؛ وذلك لإعطاء الطالبات فرصة التعبير والمشاركة المجتمعية، وإدماج الطالبات مع المجتمع الكبير، وإيجاد أفضل السبل لدعم الأنشطة الاجتماعية الجماعية وتنميتها؛ لضمان توافقها مع أهداف الجماعة، والإسهام بشكل فعال في القضاء على بعض الظواهر السلبية في المجتمع، كما تحرص الجماعة على تنظيم ملتقى سنوي يجمع المهتمين بالعمل التطوعي؛ من خلال المجموعات والفرق التطوعية في المجتمع العُماني؛ حيث يتم استعراض تجاربهم في مجال العمل التطوعي، كما يتم تسليط الضوء على بعض القضايا التطوعية، ونشر الوعي وثقافة العمل التطوعي بين طالبات الجامعة؛ وذلك بالتعاون مع مؤسسات العمل الاجتماعي والصحي في تحقيق أهداف الجماعة واستمرار رسالتها؛ من خلال المشاركة في الفعاليات المختلفة والمناسبات؛ مما يساعد الطالبات على التعبير عن مواطنتهن من خلال المشاركة في تنمية المجتمع، وتحقيق الصالح العام؛ وقد أكدت الدراسات أهمية هذه الأنشطة؛ حيث يرى بعض الباحثين في مجال «علاقة المواطنة بالنوع الاجتماعي» أن مشاركة المرأة في الجمعيات المدنية الأهلية أجدى من مشاركتها السياسية؛ التي تؤدي إلى اغتراب المرأة أكثر من تمكينها (المعمري، 2011).

3- الجماعة الإعلامية:

وهي من الجماعات ذات الفاعلية بالجامعة؛ وهي جماعة تتبع دائرة النشاط الثقافي والرياضي بعمادة شئون الطلبة، وتقدم الفرصة للطلبة الذين لديهم الرغبة في مزاولة العمل الإعلامي خارج مقرراتهم الدراسية؛ حيث يستطيعون من خلال التحاقهم بها إبراز مواهبهم الإعلامية وتطويرها وصقلها؛ من خلال المحاضرات النظرية والعملية التي تقدمها لهم. وتهدف الجماعة إلى تنمية مواهب الطلاب الإعلامية، ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم في هذا المجال، إضافة إلى تعريف الطلاب طريقة العمل الإعلامي، وكذا زرع ملكة القيادة لدى الطلاب، وأخيرًا نشر الوعي بين الطلبة بأهمية الإعلام كأحد وسائل التخاطب الجماهيري.

وبتحليل أنشطة الجماعة الإعلامية؛ نجد أنها قد قامت بعدد لا بأس به من الورش التدريبية (ثماني ورش تدريبية خلال الفصل الدراسي الواحد) في مختلف المجالات الإعلامية؛ وقد استهدفت تعويد الطلاب على البحث العلمي وصولاً إلى المعلومة من مصادرها الصحيحة؛ ويشكل ذلك أحد جوانب التمكين لدى الطالبات، كما يتفق مع تعريف Batliwala (1993) للتمكين الذي تم عرضه سابقًا.

كما قامت الجماعة بفعالية «إطلاق مسابقة صحافة الموبايل»؛ وهي مسابقة تختص بتغطية الأخبار والفعاليات داخل الجامعة من خلال المتسابقين، وكتابة الأخبار وصياغتها وتصويرها ومنتجتها من خلال الموبايل، وترسل هذه الأخبار مع المادة المصورة إلى الجماعة الإعلامية، وتنشر عبر حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي طوال فترة المسابقة. وقد استهدفت هذه الفعالية تنمية مواهب الطلاب الإعلامية، ومساعدتهم على اكتشاف قدراتهم في هذا المجال؛ مما يعد جانبًا من جوانب التمكين؛ اتفاقًا مع تعريف Hlupekile (1998)؛ حيث ارتبطت هذه الفعالية بإشراك الطالبات في قضايا مجتمعهن الجامعي، ورفع مستوى الوعي لديهن؛ وهو ما أشار إليه Hlupekile بأنه أحد جوانب التمكين الاجتماعي للمرأة.

كما أطلقت الجماعة القافلة الإعلامية؛ وهي عبارة عن جولة بين كليات الجامعة المختلفة؛ تربط الإعلام والتخصصات الدراسية الموجودة في الكليات مع المهن المرتبطة بهذه التخصصات والإعلام؛ من خلال محاضرات وندوات تستضيف أساتذة من الكليات وإعلاميين مرتبطين بتخصصات أخرى، وتقام ورش تدريبية ومعارض صغيرة في كل كلية تمر عليها القافلة. ومن أهداف هذه الفعالية نشر الوعي بين الطلبة بأهمية الإعلام؛ كأحد وسائل التخاطب الجماهيري. وجدير بالذكر أن ذلك يمثل أيضًا أحد جوانب التمكين؛ ويتفق ذلك مع وجهة نظر فودة (2014) في التمكين الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك تقوم الجماعة الإعلامية بإقامة «المعسكر الإعلامي الصغير»؛ الذي يستهدف نشر الوعي بين الطلبة بأهمية الإعلام؛ كأحد وسائل التخاطب الجماهيري الذي من شأنه أيضًا أن يزيد من تمكين الطالبات.

4- جماعة المسرح:

هي مثال آخر على الجماعات الطلابية؛ فهي جماعة تعنى بإبراز إمكانيات وملكات الطلاب في مجال التمثيل المسرحي، وتستهدف تنمية وصقل مواهب الطلبة في مجال المسرح، ونشر الثقافة المسرحية بين هواة المسرح من طلبة الجامعة أو غيرهم، وإتاحة الفرصة لهواة الفن المسرحي لإبراز طاقاتهم وإبداعاتهم وتنميتها؛ وذلك من خلال عروض مسرحية قصيرة، وإقامة ورش تدريبية متعلقة بالنشاط المسرحي، كما قامت الجماعة بعرض مسرحي جماهيري استهدف تعزيز الثقة في داخل الطلبة، وإكسابهم المهارات المسرحية من جميع النواحي أثناء تقديمهم للعرض المسرحي أمام الجمهور.

5- جماعة الخليل للأدب

هي واحدة من أعرق وأقدم الجماعات الطلابية المنضوية تحت مظلة عمادة شئون الطلبة؛ وهي الممثل الرئيسي للنشاط الطلابي الأدبي في الجامعة؛ حيث تأسست منذ افتتاح الجامعة في العام الجامعي 1987/1986م؛ وهي تهتم بتنمية وصقل المواهب الطلابية في مجالات الكتابة الأدبية من شعر ونثر؛ بهدف إثراء العائد الثقافي والفكري لطلاب الجامعة، وتعزيز مجالات التعاون وقنوات التواصل بين طلاب الجامعة وبين المؤسسات الأدبية في السلطنة؛ من خلال مشاركة الجماعة في العديد من الفعاليات والأنشطة التي تقيمها هذه المؤسسات، أو عبر إقامة بعض أنشطة الجماعة في هذه المراكز والهيئات الأدبية والثقافية، ولا تقتصر الأنشطة والفعاليات التي تقيمها أو تشارك فيها جماعة الخليل للأدب على المحافل الأدبية داخل الحرم الجامعي والساحة الثقافية في السلطنة؛ بل تمتد إلى مساحات أرحب وفضاءات أوسع؛ وذلك عبر مشاركتها في العديد من المهرجانات والملتقيات الشعرية والأدبية في الجامعات الخليجية والعربية؛ وتستهدف الجماعة تشجيع الأقلام الواعدة في مجال الكتابة الأدبية، وإكساب الطلاب مهارات الكتابة الأدبية، وتعويد الطلاب على العمل الجماعي، وربط الطالب بالأنشطة الأدبية والثقافية في المجتمع، كما تستهدف الاهتمام بالمواهب الناشئة؛ من خلال إبرازها للجمهور، وتطوير المواهب الشعرية من خلال بث روح التنافس واحتكاك الشعراء بعضهم ببعض، ورفع مستوى الوعي الأدبي والفكري لدى أعضاء الجماعة.

6- مجتمع تقنية المعلومات- قسم الخطط والنشاط الإعلامي:

ومن أهم الأنشطة التي يقوم بها القسم ورشة المدارس؛ وهي عبارة عن ورش للتعريف بأهم القطع الإلكترونية ومجالات تطبيقها؛ لتهيئة الطلاب للمجال الإلكتروني والتقني؛ من خلال تعريفهم بأهم القطع الإلكترونية واستخداماتها، وكيفية عمل مشاريع باستخدامها. وتهدف هذه الورش إلى نشر الثقافة التقنية في المجتمع الجامعي، وتنمية المهارات التقنية لدى الطالب الجامعي وطلاب المدارس من خلال استهداف طلاب المدارس والمعلمين.

كما يقوم القسم بنوع آخر من الورش؛ وهي ورش الأعضاء؛ وهي عبارة عن ورشة تقدمها المؤسسات المتخصصة بالجانب التقني والمجتمعي؛ للتعرف على آخر ما توصلت إليه التقنية؛ وتهدف هذه الورش إلى إيجاد قنوات اتصال بين طلاب الجامعة وبين الجهات الحكومية والمعاهد الأكاديمية، والقطاع الخاص، والأفراد المتعاملين مع التقنية؛ وهي تستهدف طلاب الجامعة.

إضافة إلى ذلك تم عقد الملتقى التقني الخليجي الثامن؛ لعرض جميع المشاريع التي تم دعمها، بالإضافة إلى عرض جميع المشاريع في الكليات الأخرى بالسلطنة، وكذلك خارج السلطنة. ويهدف هذا الملتقى إلى نشر الثقافة التقنية في المجتمع الجامعي، وتنمية المهارات التقنية لدى الطالب الجامعي، وتنظيم عمل المجموعات والمشاريع التقنية في الجامعة تحت غطاء واحد؛ وهو أيضًا يشكل أحد جوانب التمكين.

كما قامت جماعة مجتمع تقنية المعلومات بتنفيذ ورشة استهدفت طلاب المدارس والمعلمين؛ قدمتها مؤسسات متخصصة في الجانب التقني والمجتمعي؛ للتعرف على آخر ما توصلت إليه التقنية؛ وذلك بهدف إيجاد قنوات اتصال بين الطلاب والمعلمين وبين الجهات الحكومية والمعاهد الأكاديمية والقطاع الخاص والأفراد المتعاملين مع التقنية.

وأخيرًا قام القسم بتنفيذ رحلة تعريفية لأعضاء الجماعة لجامعة الإمارات العربية المتحدة؛ تكريمًا لهم على جهودهم؛ بهدف إيجاد قنوات اتصال بين طلاب الجامعة وبين جهات تقنية أخرى. وهذا يمثل أيضًا أحد جوانب التمكين؛ من خلال إيجاد علاقات بين الطلاب وبين المجتمع الخارجي؛ تمتد إلي خارج حدود السلطنة.

7- قسم النشاط الرياضي للطالبات:

تُعرف الرياضة على أنها القيام بمجهود جسدي، أو ممارسة مهارة لغاية الترفيه أو المنافسة، أو لمجرد المتعة، أو لتطوير المهارة، أو لزيادة الثقة بالنفس. ويعود تاريخ الرياضة إلى المصريين القدماء؛ حيث كانوا يمارسون الكثير من أنواع الرياضات؛ مثل المصارعة، والرقص، والصيد، كما مارس الصينيون كرة القدم منذ آلاف السنين. ومن أهم فوائد الرياضة النفسية المكتسبة؛ تقليل التوتر والعصبية والأرق والشعور بعدم الثقة بالنفس، وتنمية شعور الإنسان بالسعادة، وتحسين عمل الخلايا الدماغية له -فتزداد سرعة البديهة لديه، ويطغى طابع الإيجابية والتحدي والإرادة العالية، وحب المساعدة- كما تساعد الشخص على التعرف على أصدقاء جدد، وتحسين علاقاته الاجتماعية؛ خاصة من يذهبون إلى النوادي الرياضية؛ فهي ممتعة ومسلية، وفي نفس الوقت تغطي وقت الفراغ لدى الإنسان بفائدة إيجابية؛ فالالتزام بأداء التمارين البدنية والرياضية بشكل عام؛ يعلم الأفراد كيفية تنظيم الوقت.

ومن هذا المنطلق تعمل عمادة شئون الطلبة على الاهتمام بالأنشطة الرياضية للطالبات؛ حيث توجد برامج عديدة؛ من أهمها برنامج اللياقة البدنية، ودورات تعلم السباحة، وكرة اليد، وكرة السلة، وكرة القدم للصالات، وتنفذ هذه الأنشطة في صالات مجهزة بأحدث الأدوات الرياضية.

كما تشجع الطالبات على الاشتراك في بطولات خارجية؛ مثل الأنشطة والبطولات التي تنفذها اللجنة العُمانية للرياضة الجامعية، وبطولة الجامعة للشطرنج، بالإضافة لفعاليات رياضية مشتركة مع مؤسسات التعليم العالي؛ مما يخلق روح التنافس والإصرار لدى الطالبات؛ فالرياضة تعمل على تقوية عضلات الجسم لديها، وتزيد من قدرتها على التحمل، وتحسن من شكل الجسم ومظهره العام، وتحمي من الإصابة بالأمراض المزمنة؛ مثل أمراض القلب، والسكتة الدماغية، والشرايين، والسكري، وغيرها من الأمراض، وتحارب الإصابة بمشاكل المفاصل؛ كالخشونة وأمراض العظام، كما تزيد من قوتها ومرونتها، وتقوي جهاز المناعة، وتحمي من الإصابة بالعديد من الأمراض؛ فيبقى الجسم قويًّا، كما أن للرياضة فوائدها النفسية؛ ومن أهمها: زيادة الثقة بالنفس، والقضاء على أوقات الفراغ السلبية، كما تخلص الفرد من الروتين اليومي الممل؛ حيث تزيد من إحساس الفرد بالمتعة والإثارة والسرور، كما تحارب الإصابة بالأمراض النفسية المتعددة؛ خصوصًا الإصابة بالاكتئاب، وتعطي للفرد قدرة أكبر على الانضباط والسيطرة على الضغوط النفسية والتوتر في الحياة اليومية، وتساعد على النوم، وتعالج الأرق، وتقضي على التفكير السلبي، وتقلل من عدم القدرة على التركيز.

ومـن أهـم فوائـد الرياضـة الاجتماعيـة؛ أنهـا تزيـد مـن الـذكاء الاجتماعـي، وتسـاعد عـلى بنـاء صداقـات وعلاقـات اجتماعيـة قويـة مـع الكثـير مـن الأشـخاص؛ كالمنافسـين والزمـلاء في العمـل، وتُكسـب الإنسـان خصـالاً جميلـة وحميـدة؛ مثـل الصـبر، والقـدرة عـلى التحمـل، وتعـزز قـوة الإرادة والمثابـرة، وقيـم التنافـس الشريـف، والتخطيـط والتعـاون مـع الآخريـن، والإيثـار، وتعلـم الإنسـان احـترام القوانـين والأسـس والأنظمـة؛ لأن الرياضـات جميعهـا لهـا قوانـين وقواعـد ثابتـة يجـب الالتـزام بهـا، كـما تقـضي الرياضـة عـلى الكثـير مـن الآفـات الاجتماعيـة الخطـيرة، وتقلـل مـن معـدل الجريمـة بـين الشـباب؛ خصوصًـا لـدى العاطلـين عـن العمـل، وتعـزز العلاقـات الطلابيـة، وتقلـل مـن المشـاكل الناتجـة عـن همـوم الحيـاة وضغوطهـا، وتقـضي عـلى الشـعور بالكسـل والخمـول والانغـلاق بشـكل مسـتمر عـلى وسـائل التكنولوجيـا، ومواقـع التواصـل الاجتماعـي (ليمـكي، 2016).

أهم الاستنتاجات:

مـن عـرض و تحليـل الأنشـطة التـي ترعاهـا عـمادة شـئون الطلبـة بجامعـة السـلطان قابـوس، ومـن اطـلاع الباحثتـين عـلى واقـع الأنشـطة الطلابيـة؛ تبـين وجـود بعـض المـؤشرات التـي يمكـن بهـا الربـط بـين الأنشـطة وبـين مختلـف جوانـب التمكـين. وتتنـوع الأنشـطة الطلابيـة التـي توفرهـا عـمادة شـئون الطـلاب لفئـة الطالبـات مـا بـين الأنشـطة الاجتماعيـة أوالثقافيـة أوالرياضيـة أوالفنيـة.

والأنشـطة الاجتماعيـة مـن أهـم الأنشـطة التـي تسـاعد عـلى خلـق الكـوادر الطلابيـة القـادرة عـلى القيـادة مـن الشـباب، وإعدادهـم للقيـام بمسـئولياتهم؛ للمسـاهمة في تنميـة المجتمـع في المسـتقبل؛ مـما يعنـي تمكـين الطالبـات. وبتحليـل تلـك الأنشـطة التـي تنفذهـا عـمادة شـئون الطلبـة اتضـح الآتي:

- جماعـة «المشـغولات اليدويـة» اسـتهدفت تطويـر مهـارات الطالبـات، وثقـل مواهبهـن وتوظيفهـا في عمـل مثمـر يعـود بالفائـدة عـلى الطالبـة؛ الأمـر الـذي يدعـم التمكـين الاقتصـادي للطالبـات.
- الاحتفـالات بالعيـد الوطنـي أتاحـت الفرصـة للطالبـات لاسـتثمار مواهبهـن وإنتاجاتهـن، وتوظيفهـا في المناسـبات الوطنيـة والجامعيـة؛ مـما يسـاهم في التمكـين الاقتصـادي والاجتماعـي لهـن.
- نـادي «نشـاطي حيـاتي» اسـتهدف تنميـة مسـتوى تقديـر الـذات لـدى الطالبـات؛ مـما يسـهم في تحسـين قدرتهـن عـلى التفاعـل الإيجـابي، ويجعـل منهـن طالبـات منتجـات ومتوافقـات اجتماعيًّـا؛ وهـو مـا يصـب في إطـار التمكـين الاجتماعـي.
- برنامـج «ابـدئي أنـتِ» هـدف إلى تمكـين الطالبـات في مجـال الابتـكار وريـادة الأعـمال بنـاء عـلى اسـتثمار مواهبهـن؛ مـن خـلال اكتشـاف وتطويـر وتنميـة المواهـب، وتوظيفهـا في عمـل

مثمر يعود بالفائدة على الطالبات؛ ومن الجدير بالذكر أن هذا النشاط يتصل بالتمكين الاقتصادي للطالبات (تمكين اقتصادي).

- الرحلات التي تهدف إلى تحقيق المتعة والفائدة والترويح عن النفس، والعمل على تدعيم الجوانب الثقافية والتربوية لدى الطالبة تتصل بمجال التمكين الاجتماعي.
- أمسيات استقبال طالبات السكن الداخلي الجدد؛ تستهدف رفع مستوى وعي الطالبات بأهمية الأنشطة الجامعية والاشتراك فيها، إضافة إلى مساعدة الطالبات الجدد على التكيف مع الحياة الجامعية، وكسر حاجز الرهبة داخلهن؛ ويعتبر ذلك أحد جوانب التمكين الاجتماعي لدى الطالبات (تمكين اجتماعي).
- إقامة أمسية للطالبات في يوم المرأة العُمانية تم فيها استضافة أبرز الشخصيات النسائية من البيئة الجامعية، وتعريف الطالبات بدور هذه الشخصيات في المجتمع العماني وفي البيئة الجامعية، ودعوتهن للاستفادة من تجاربهن؛ حيث ترتبط تلك الفعالية بدعم التمكين الاجتماعي..
- تنفيذ أنشطة السوق الخيري، بالإضافة إلى يوم التغذية العائلي: هذا النشاط هدف إلى دعم مفهوم التطوع والاستفادة من المبالغ في دعم الأعمال الخيرية. والملاحظ أن هذا النشاط يسهم في تنمية الشخصية الاجتماعية للطالبة؛ من خلال العمل الاجتماعي (تمكين اجتماعي)، كما يسهم في الترفيه عن الطالبات، إضافة إلى مساعدة الطالبات على إنقاص أوزانهن من خلال تقديم النصح في مجال التغذية الصحية؛ وكل تلك الأنشطة تعمل في اتجاه التمكين الاجتماعي للطالبات.

أما قسم النشاط الرياضي للطالبات؛ فله أهمية كبرى في بناء الشخصية المتكاملة للطالبات؛ عن طريق تنمية الجوانب الرياضية لديهن.. وبتحليل الأنشطة الرياضية للطالبات نجد أنها تظهر روح العمل الجماعي، كما تتنوع الأنشطة إلى ألعاب مختلفة فردية وأخرى جماعية؛ أهمها اللياقة البدنية، ودورات تعلم السباحة، وكرة اليد، وكرة السلة، وكرة القدم للصالات.. إلخ، كما يتم تشجيع الطالبات على الاشتراك في البطولات الخارجية؛ مما يخلق روح التنافس والإصرار لدى الطالبات، ويزيد من الثقة بالنفس لديهن، ويقضي على أوقات الفراغ السلبية عندهن، ويساعدهن على بناء صداقات وعلاقات اجتماعية قوية مع الكثير من الأشخاص، ويكسبهن خصالاً حميدة؛ مثل الصبر، والقدرة على التحمل، والتخطيط، والتعاون مع الآخرين؛ وكل ذلك من شأنه أن يزيد من تمكين الطالبات.

كما اشتمل النشاط الثقافي على العديد من الجماعات الطلابية؛ التي يمكن ربط أنشطتها بأوجه التمكين المختلفة رغم تنوعها. وبتحليل الجماعات الطلابية؛ نجد هناك خمس عشرة جماعة طلابية تعمل تحت مظلة أنشطة عمادة شئون الطلبة؛ وأهم هذه الجماعات: جماعة صوت التنمية، وجماعة أصدقاء المجتمع، والجماعة الإعلامية، وجماعة المسرح، وجماعة الخليل للأدب، وجماعة مجتمع تقنية المعلومات. وبدراسة أنشطة تلك الجماعات وتحليل أهدافها؛ تبين للباحثتين أنها تؤدي دورًا فعالاً في إكساب الطالبات خبرة تعليمية وحياتية، وإتاحة الفرصة لهن لممارسة أنشطة غير أكاديمية تساعدهن على الاندماج في مجتمع الجامعة مع أقرانهن، وتكسبهن كذلك مهارات العمل من خلال الجماعة، كما تساعد على صقل مهاراتهن وتعزيزها بطريقة عملية؛ من خلال التواصل والعمل الجماعي والقيادة؛ بحيث يتم من خلال ذلك اكتشاف واستثمار المواهب والطاقات، كما تعودهن على اكتساب مهارات القيادة والتواصل مع الآخرين. إن كل تلك المنافع والمميزات التي تحققها مختلف الأنشط الطلابية من شأنها أن تزيد من تمكين الطالبات في مختلف الجوانب.

توصلت الباحثتان إلى أن الأنشطة الطلابية تساهم في تمكينهن اجتماعيًّا؛ من خلال إعداد الطالبات القادرات على التعامل الإيجابي مع معطيات العصر، والمساهمة بفاعلية في تنمية المجتمع، بالإضافة إلى إعدادهن إعدادًا تكامليًّا يتناسب مع ميولهن وقدراتهن وهواياتهن؛ التي يمكن تنميتها من خلال الأنشطة الطلابية؛ فالأنشطة الاجتماعية تكسب الطالبات مهارات تكوين علاقات اجتماعية، وحسن التعامل مع الآخرين، وتنمي القدرة لديهن على الاعتماد على النفس؛ نتيجة المواقف العديدة والمتنوعة التي يتطلبها النشاط، وكذلك تنمي لديهن القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في المواقف الحياتية المختلفة، بالإضافة إلى تنمية المواطنة، وتأسيس روح المسئولية لدى الطالبات.

أما الأنشطة الثقافية؛ فتعمل على تمكين الطالبات فكريًّا؛ من خلال دعوتهن للبحث والاطلاع، وتدريبهن على فن الإلقاء والمناقشات، وآداب التخاطب واحترام الآخرين.

كما أن الأنشطة بمختلف أنواعها تمكن الطالبات -نفسيًّا واجتماعيًّا- من التعبير عن حاجاتهن واتجاهاتهن، وإشباع حاجاتهن النفسية والاجتماعية، واكتشاف ميولهن، وصقل تلك المواهب والقدرات والاستفادة منها.

ويلاحظ من استعراض الأنشطة أنها تعمل على تنمية المهارات الأساسية للتعلم الذاتي والمستمر؛ خاصة التي تتضمن قراءة الكتب والمراجع، والاشتراك في المناقشات المفيدة، كما أنها تنمي مهارات متصلة بالتطبيقات العملية.

وختامًا نستطيع القول إن الأنشطة الطلابية تجعل الجامعة مجتمعًا متكاملاً؛ تتدرب فيه الطالبات على الحياة المجتمعية، ويكتسبن من خلالها خبرات وتجارب المجتمع، وتبث فيهن روح الجماعة، وتدربهن على القيادة والتشاور والتعاون، كما تمكن شخصياتهن من خلال تعليمهن كيفية مجابهة التحديات والمشكلات. ومما لا شك فيه أن تلك التجارب تعمل على تمكين الطالبات من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

التوصيات:

توصلت هذه الورقة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تزيد من فاعلية ممارسة الأنشطة الطلابية؛ ومنها:

- عدم اقتصار ممارسة الأنشطة على الطلبة المشاركين فقط، وإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الطلبة للمشاركة في جميع الأنشطة.
- تشجيع الطالبات على ممارسة مختلف الأنشطة التي تقوم بها عمادة شئون الطلاب؛ خاصة الاجتماعية والثقافية منها؛ وذلك من قبل الهيئة التدريسية الأكاديمية، وكذا تشجيع الطالبات على المشاركة؛ من خلال تخصيص جوائز لهن، وأيضًا تخصيص درجات دراسية عند المشاركة؛ لتشجيعهن على ممارسة الأنشطة.
- تخصيص وقت معين في يوم من كل أسبوع لممارسة الأنشطة، وأن يكون هذا الوقت خاليًا من المحاضرات، ومخصصًا فقط للأنشطة.
- اشتراك الهيئة الأكاديمية الأنثوية مع الطالبات في ممارسة مختلف الأنشطة -بقدر ما تسمح جداولهن وعبئهن التدريسي- ما من شأنه أن يزيد من تفعيل هذه الأنشطة واشتراك أكبر عدد ممكن من الطالبات.
- توعية الطالبات بأهمية ممارسة الأنشطة الطلابية، ومساعدتهن على اختيار ما يناسب قدراتهن وميولهن.
- ضرورة الربط بين المقررات الدراسية وبين الأنشطة الطلابية، وتوضيح ذلك بشكل تطبيقي للطلاب.
- العمل على تنمية وعي الطلاب بأهمية الأنشطة ودورها في تكوين شخصية الطالب؛ وذلك عن طريق الندوات واللقاءات في بداية كل عام دراسي.
- إن تطوير الأنشطة الطلابية بالجامعة والتغلب على مشكلاتها المختلفة؛ يتعين أن يتم في إطار التطوير الشامل لكل جوانب العملية التعليمية.

المراجع:

- أبـو النـصر، مدحـت محمـد، (2009)، إدارة الأنشـطة والخدمـات الطلابيـة في المؤسسـات التعليميـة، دار الفجـر، مـصر.

- المعمـري، سـيف بـن نـاصر، (2011)، دور التربيـة في تمكـين المـرأة العُمانية من ممارسـة قيـم المواطنة النشـطة والمسـئولة، ورقـة بحثيـة قدمـت في «الملتقـى العلمـي: تمكـين ومسـئولية اجتماعيـة»، وزارة التنميـة الاجتماعيـة، مسـقط، مـن 10 إلى 11 أكتوبـر 2011.

- المعـولي، صـلاح بـن هـلال، (2011)، التقريـب بـين احتياجـات الـشركات الكبـيرة وبـين مـا تقدمـه المؤسسـات الصغـيرة والمتوسـطة للمـرأة العُمانيـة، ورقـة بحثيـة قدمـت في «الملتقـى العلمـي: تمكـين ومسـئولية اجتماعيـة»، وزارة التنميـة الاجتماعيـة، مسـقط، مـن10 إلى 11 أكتوبـر 2011.

- الكيومـي، أمـل بنـت راشـد (2011)، تمكـين المشـاركة السياسـية للمـرأة العُمانيـة: رؤى وتوصيـات، ورقـة بحثيـة قدمـت في «الملتقـى العلمـي: تمكـين ومسـئولية اجتماعيـة»، وزارة التنميـة الاجتماعيـة، مسـقط، مـن 10 إلى 11 أكتوبـر 2011.

- خـبراء المجموعـة العربيـة للتدريـب والنـشر، التمكـين الإداري وصناعـة قـادة المسـتقبل، المجموعـة العربيـة للتدريـب والنـشر(N.p., 2013).

Retrieved from:
http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=e065sww&AN=1737213&site=eds-live&scope=site

- راشـد، محمـد جـمال الديـن؛ أحمـد، عفـت عبـد الحميـد؛ أحمـد، مصطفـى حمـدي عـلي؛ سـها إبراهيـم محمـد، التمكـين الاقتصـادي والاجتماعـي للمـرأة المعيلـة في ريـف محافظـة أسـيوط، 2017: Assiut Journal of Agricultural Sciences, 48(3), 312-328.

- عويضـة، إيمـان محمـود دسـوقي، الأنشـطة الطلابيـة وتنميـة الشـخصية القياديـة لـدى طـلاب الجامعـة، ورقـة بحـث مقدمـة في المؤتمـر العلمـي الـدولي الرابـع والعـشرون للخدمـة الاجتماعيـة، كليـة الخدمـة الاجتماعيـة، حلـوان، مـصر، مجلـد13، 2011، ص ص 6483-6530.

- فـودة، محمـد محمـد أحمـد، التمكـين الاجتماعـي لجماعـات الشـباب الجامعـي: الواقـع والمأمـول، مجلـة دراسـات في الخدمـة الاجتماعيـة والعلـوم الإنسـانية، مـصر، 2014، ص4557.

Retrieved from:
http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=edseds&AN=edseds.720837&site=eds-live&scope=site

- ليمكي، وليفريد، دور الرياضة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة الأمم المتحدة اليونسيف، العدد 2، المجلد الثالث والخمسون،2016، ص16.

- Adebiyi J., Oyafunke-Omoniyi Comfort, & Adewusi Adedeji. (2017). Women empowerment in Nigeria : a retro-structural examination. Gender and Behaviour, (3), 9767.

Retrieved from:
http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=edssas&AN=edssas.genbeh.v15.n3.a32&site=eds-live&scope=site

- Alade, I., A. (2012). Gender Stereotyping and Empowerment in Nigeria Society: Implications for Women Repositioning in Curriculum Delivery. An International Journal of Language, Literature and Gender Studies, 1(1), 30 – 43.

- Batliwala, S. (1993). Empowerment of women in South Asia: Concepts and practices. New Delhi: FOA-FFHC/AD

- Dorothy, N. G (1995). Marie Overbuy Well Participation. Encyclopedia of Social Work, National Association of Social Workers, United States.

- Fathimath, M. & Binti, Y. B. (2015) “The Effect of Employees Personality on Organizational Performances:Study on Prudential Assurance Malaysia Berhad (PAMB)”, International journal of accounting, business and Managent ,Vol.no,pp1-7.

- Gupta, S. (2017). Assessing and Understanding Women Empowerment through Personality Traits. International Journal of Management, Accounting & Economics, 4(11), 1152–1160.

Retrieved from:
http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=bth&AN=127683540&site=eds-live&scope=site

- Hlupekile, S. L. (1998). Education for Women's Empowerment or Schooling for Women's Subordination? Gender and Development: Vol 6 (2).

Retrieved from:

http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=edsjsr&AN=edsjsr.4030341&site=eds-live&scope=site

- Hossen, A. S. & Sharafat, S. K. (2013). Role of Employment in Women Empowerment: Evidence from Khulna City of Bangladesh. International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research, Vol. 2 (7), pp 117-124.

- Idike, A. (2014). Women Empowerment and Democratic Consolidation in Nigeria: A Prognosis. Arabian Journal of Business and Management Review, 4(2); 91 – 97.

- Leijenaar, M. (2004). Political empowerment of women. [electronic resource] : the Netherlands and other countries. Leiden ; [Great Britain]: Martinus Nijhoff, c2004.

Retrieved from:

http://ezproxysrv.squ.edu.om:2048/login?url=http://search.ebscohost.com/login.aspx?direct=true&db=cat04723a&AN=ebr.ebr10171591&site=eds-live&scope=site

- Vanessa, G. (1987). Women Development and Empowerment: A pacific Feminist Perspective. Kuala Lumpur: .Asian and Pacific Development Center.

- West, B. S (2013). Does Employment Empower Women: An Analysis of Employment and Women's Empowerment in India. A Thesis Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Art.

دور المعلومات والمتابعة والتقييم في التمكين الاقتصادي للمرأة: مرصد المرأة المصرية نموذجاً

الأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان

الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

أستاذ الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الدكتورة/ حنان جرجس

المركز المصري لبحوث الرأى العام (بصيرة)

مقدمة:

قام المجلس القومي للمرأة بمصر بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030؛ التي أطلقها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مارس عام 2017، في مؤتمر قومي موسع؛ حيث أعلن أن عام2017 عام المرأة المصرية، وقد كلف الرئيس المصري كافة الوزارات والجهات المعنية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة في تنفيذ الاستراتيجية.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة[1] إلى تحسين حالة المرأة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحلول عام 2030؛ من خلال "التأكيد على التزام مصر بحقوق المرأة، ووضعها موضع التنفيذ؛ وفقًا لما أقرته المواثيق الوطنية التي كان على رأسها دستور 2014، والاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية التي التزمت بها مصر. كما تسعى الاستراتيجية إلى الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمرأة المصرية؛ خاصة المقيمة في ريف الوجه القبلي، والفقيرة، والمعيلة، والمسنة، والمعاقة؛ باعتبار هذه الفئات هي الأولى بالرعاية عند وضع الخطط التنموية؛ وذلك من أجل توفير الحماية الكاملة لهن، والاستفادة الكاملة من الطاقات والموارد البشرية والمادية؛ لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص؛ كما نص عليه الدستور".

وتستند الاستراتيجية على عدد من المواد في الدستور المصري الذي صدر في عام 2014، بعد استفتاء وافق فيه حوالي (98%) من المصوتين على الدستور؛ وأهم هذه المواد المادة 11 التي رتبت أربعة التزامات تجاه المرأة؛ وهي: أن "تكفل الدولة تحقيق المساواة بين المرأة وبين الرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وأن "تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسبًا في المجالس النيابية؛ على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة، والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها"، وأن "تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وتكفل تمكين المرأة من التوفيق بين واجبات الأسرة وبين متطلبات العمل"؛ وأن "تلتزم بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجًا".

ونظرًا لأن هذه المادة يمكن أن تنتج نقلة نوعية في وضع المرأة المصرية إذا ما ترجمت إلى قوانين وبرامج؛ فقد تبنى المجلس القومي للمرأة وضع استراتيجية تتضمن أهدافًا واضحة تتواكب مع هذه المادة.

(1) المجلس القومي للمرأة، مارس 2017، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030، 26 أكتوبر 2018.

وتقوم استراتيجية تمكين المرأة على 4 محاور رئيسية؛ يمكن إيجازها كما يلي:

- **التمكين السياسي للمرأة** وتعزيز أدوارها القيادية؛ من خلال تحفيز المشاركة السياسية للمرأة بكافة أشكالها -بما في ذلك التمثيل النيابي- على المستويين الوطني المحلي، ومنع التمييز ضد المرأة في تقلد المناصب القيادية في المؤسسات التنفيذية والقضائية، وتهيئتها للنجاح في هذه المناصب.
- **التمكين الاقتصادي للمرأة**؛ من خلال تنمية قدرات المرأة لتوسيع خيارات العمل أمامها، وزيادة مشاركتها في قوة العمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في توظيف النساء في كافة القطاعات -بما في ذلك القطاع الخاص- وفي ريادة الأعمال، وفي تقلد المناصب الرئيسية في الهيئات العامة والشركات الخاصة، وخلق بيئة صديقة للمرأة.
- **التمكين الاجتماعي للمرأة**؛ من خلال تهيئة الفرص لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة، وتوسيع قدرتها على الاختيار، ومنع الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة، أو التي تضر بها؛ سواء في المجال العام، أو في داخل الأسرة.
- **حماية المرأة**؛ من خلال القضاء على الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفعالة في كافة المجالات؛ بما في ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة، وحمايتها من الأخطار البيئية التي قد تؤثر بالسلب عليها من الناحيتين الاجتماعية أو الاقتصادية.

بالإضافة لهذه المحاور الأربعة؛ يأتي تغيير ثقافة المواطن المصري، وتحديث التشريعات كعوامل متقاطعة مع هذه المحاور. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف العمل الجاد على:

- تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة؛ من خلال منع كافة أوجه الإساءة التي توجه للمرأة المصرية، وتصحيح الصورة الذهنية التي تشكلها وسائل الإعلام عن المرأة المصرية.
- تبني كافة فئات المجتمع لتمكين المرأة كمسئولية جماعية، وتشجيع المشاركة في تحقيقها؛ خاصة من قبل الرجال والشبان.
- مساندة المرأة في الحصول على حقوقها القانونية كاملة دون إبطاء، مع إعطاء اهتمام خاص للمرأة المهمشة والفقيرة والمعاقة، وتعديل قوانين الأحوال الشخصية بالصورة التي تضمن حصولها على حقوقها، وتعظم فرص زيادة الترابط الأسري.
- تجديد الخطاب الديني فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام، وأهليتها لتقلد المناصب العامة؛ وذلك في إطار تحديث الخطاب الديني، وجعله أكثر استجابةً لمتطلبات العصر.

ونظرًا لأن الهدف الأساسي للاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة هو إحداث تأثير إيجابي على حياة المرأة المصرية؛ فقد تبنت الاستراتيجية عددًا من المؤشرات التي تقيس مدى تحقق أهداف

الاستراتيجية، وانعكاسها على حياة المرأة المصرية، وقد تم وضع مستهدف كمي لكل مؤشر لتحقيقه بحلول عام 2030.

ويعد مكون المتابعة والتقييم؛ أحد أهم المكونات التي تم التركيز عليها في الاستراتيجية؛ لضمان تحقيق الاستراتيجية لمستهدفاتها؛ ومن ثم ضمان تحقيق تمكين المرأة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ حيث يعكس هذا المكون مدى الإنجاز المتحقق في تمكين المرأة؛ من خلال متابعة المؤشرات التي تم تحديدها لمتابعة التقدم المحرز في كل محور من المحاور الأربعة للاستراتيجية، ومقارنة المتحقق بالمستهدف الكمي المطلوب تحقيقه بحلول عام 2030.

وتم قصر المؤشرات التي ستستخدم في متابعة كل محور من محاور الاستراتيجية على عدد محدود من المؤشرات التي تعكس نتائج السياسات والبرامج التي سيتم تنفيذها؛ حتى لا تتشتت جهود المتابعة في توفير البيانات؛ خاصةً في ظل عدم توفر بعض البيانات على المستويات الإدارية الدنيا.

ومن هنا ظهرت أهمية إنشاء مرصد للمرأة المصرية؛ يتم من خلاله إتاحة المعلومات اللازمة لمتابعة تنفيذ المحاور المختلفة للاستراتيجية، وكذلك إتاحة دراسات وتقارير حول حالة المرأة المصرية بصورة تواكب التطورات التي تطرأ على حالة المرأة المصرية، وتلعب المعلومات المحدثة والموثقة الدور الرئيسي في عملية المتابعة والتقييم.

وقد تقرر أن يتم إنشاء المرصد وإدارته بواسطة جهة مستقلة؛ لضمان استقلالية المرصد عن أي جهة من الجهات المسئولة عن تنفيذ الاستراتيجية؛ مما يضمن حيادية المرصد، وخروجه بتوصيات من شأنها ضمان تنفيذ أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة.

التجارب الدولية:

نعرض فيما يلي لأحد التجارب المهمة؛ وهو "مرصد المرأة لدول أمريكا اللاتينية، ودول الكاريبي". ويرجع إنشاء المرصد إلى الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ التي عقدت في كيتو (الإكوادور، 2007)؛ حيث طلبت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء مرصد للمساواة بين الجنسين، وجاء هذا القرار ليؤكد أن تكافؤ الفرص هو "أحد القوى الدافعة الرئيسية للديمقراطية، وأن هدفه هو تحقيق المساواة في ممارسة السلطة، وفي صنع القرار، وفي آليات المشاركة والتمثيل الاجتماعي والسياسي، وفي العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأنه يشكل هدفًا؛ للقضاء على الاستبعاد الهيكلي للمرأة (توافق كيتو)".

وطُلب من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعمل بوصفها أمانة مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ من أجل تنسيق جهود كل من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنظمات التعاون المعنية، والآليات الوطنية؛ للنهوض بالمرأة والمعاهد الإحصائية الوطنية لبلدان المنطقة.

ويهدف مرصد المرأة لدول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي[1] إلى:

1- تحليل تحقيق الأهداف والغايات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وزيادة تأثيرها؛ عن طريق إتاحة المؤشرات الاستراتيجية التي تعكس عدم المساواة بين الجنسين، والأدوات التحليلية ذات الصلة لوضع السياسات المتاحة للحكومة.

2- إصدار تقارير دورية عن عدم المساواة بين الجنسين.

3- إصدار تقارير سنوية تقدم تشخيصًا لعدم المساواة بين الرجال والنساء في المجالات التالية:

- العمل المدفوع وغير المدفوع الأجر، واستخدام الوقت والفقر.
- نفاذ المرأة لدائرة اتخاذ القرار والتمثيل السياسي.
- العنف ضد المرأة.
- الصحة والحقوق الإنجابية.

فلسفة إنشاء مرصد المرأة المصرية:

تتمحور فلسفة إنشاء مرصد المرأة المصرية حول توظيف البيانات والمعلومات في متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2030؛ من خلال إنشاء موقع إلكتروني واحد؛ يتم فيه تجميع كل المؤشرات والمعلومات والدراسات المتاحة حول حالة المرأة المصرية، ويتم تحديثها بصورة مستمرة؛ مما يسمح برؤية الصورة المتكاملة عن حالة المرأة المصرية، وربط الإنجاز المتحقق بالمستهدف، كما يعمل المرصد على إنتاج البيانات غير المتوفرة؛ من خلال المسوح واستطلاعات الرأي، وإجراء الدراسات التي تخرج بتوصيات واضحة لمتخذ القرار؛ للإسراع بتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة. وتقوم على إدارة المرصد وحدة مستقلة تضم الخبرات اللازمة لتغذية المرصد وتحديثه بصورة مستمرة.

ويركز المرصد بصورة أساسية على توفير المؤشرات والمعلومات والدراسات المرتبطة بمحاور الاستراتيجية الأربعة؛ لكنه لا يغفل أيضًا أهداف التنمية المستدامة؛ حيث يتيح المرصد أيضًا

(1) UN. CEPAL., 2013, Gender Equality Observatory of Latin America and the Caribbean. Annual report 2012: A look at grants, support and burden for women, the Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 24 October 2018.

البيانـات المتوفـرة عـن مـؤشرات متابعـة تنفيـذ أهـداف التنميـة المسـتدامة التـي أعلنتهـا الأمـم المتحـدة في سـبتمبر 2015، وكانـت مـصر مـن بـين الـدول التـي وقعـت عـلى الاتفاقيـة الخاصـة بهـا.

ويمكن إيجاز أهداف مرصد المرأة فيما يلي:

- تجميـع قيـم المـؤشرات وعرضهـا عـلى موقـع متفاعـل عـلى الإنترنـت، ومقارنـة المتحقـق بالمسـتهدف.
- توفـير البيانـات غـير المتوفـرة عـن حالـة المـرأة المصريـة، وعـن القيـم السـائدة المتعلقـة بـدور المـرأة في المجتمـع؛ مـن خـلال المسـوح واسـتطلاعات الـرأي التـي تتـم مـن خـلال منهجيـات مختلفـة.
- إعـداد مجموعـة مـن التقاريـر الدوريـة والدراسـات التحليليـة حـول وضـع المـرأة المصريـة وفجـوة النـوع الاجتماعـي.
- حصر وعرض الدراسات ونتائج المسوح المتعلقة بالمرأة وفجوة النوع الاجتماعي.
- حصر وعرض المقالات التي تناقش قضايا المرأة.
- حصر وعرض مواد الدستور والقوانين المتعلقة بالمرأة.

وفي هذا الإطار يفيد المرصد على عدة مستويات تشمل:

- **التخطيـط:** إن التخطيـط المسـتند عـلى الأدلـة هـو أسـاس تحقيق النجـاح في تنفيذ الاسـتراتيجية الوطنيـة للمـرأة؛ ويتطلـب ذلـك توفـر بيانـات دقيقـة ومحدثـة عـن الوضـع الحـالي، وأن توضـع مسـتهدفات واضحـة ليتـم صياغـة الخطـط بالصـورة المناسـبة؛ التـي تضمـن تحقيـق هـذه المسـتهدفات. ويوفـر المرصـد بيانـات محدثـة للقائمـين عـلى التخطيـط لاسـتخدامها في وضـع الخطـط المتعلقـة بتنفيـذ اسـتراتيجية المـرأة.
- **المتابعـة والتقييـم:** تقـوم عمليـة المتابعـة مـن خـلال المرصـد عـلى تحديـث المـؤشرات؛ التـي تتابـع التقـدم المحـرز في المحـاور المختلفـة للاسـتراتيجية؛ بصـورة مسـتمرة تسـاعد عـلى ربـط الجهـود المبذولـة بالمتحقـق نتيجـة لهـا، وتقييـم مـدى فعاليـة هـذه الجهـود، ومـا إذا كانـت تسـير بصـورة صحيحـة.
- **تصحيـح المسـار:** يفيـد المرصـد في تحديـد مواضـع الخلـل في تنفيـذ الاسـتراتيجية؛ التـي تتطلـب إعـادة التخطيـط لهـا، وتصحيـح مسـار تنفيذها.

مراحل بناء مرصد المرأة المصرية:

تم بناء مرصد المرأة المصرية من خلال عدة مراحل؛ شملت ما يلي:

أولاً: مرحلة الإعداد

شملت هذه المرحلة وضع خطة عمل المرصد، ووضع الإطار الزمني لتنفيذها، وتضمنت مرحلة الإعداد دراسة مصادر البيانات المختلفة والبيانات المتاحة منها؛ التي تتعلق بالمؤشرات التي سيتم عرضها على المرصد، والمستويات الإدارية المتاح لها البيانات، وتحديد الفجوات المعلوماتية المختلفة.

وكذلك شملت هذه المرحلة تحديد الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتنفيذ المرصد وإدارته بعد إطلاقه.

ثانيًا: مرحلة بناء المرصد

تم في هذه المرحلة وضع خريطة الموقع الإلكتروني للمرصد، وبناء الموقع، واختيار أساليب عرض البيانات، والحلول والتطبيقات التي ستستخدم في العرض، ووضع البرامج اللازمة لتضمين هذه الحلول في موقع المرصد، وبرمجة جميع المعادلات الخاصة بحساب نسبة المتحقق في كل مؤشر إلى المستهدف.

ثالثًا: مرحلة تغذية المرصد

تم في هذه المرحلة إدخال كافة المؤشرات وقيمها المتاحة لسنوات مختلفة، على المستويات الإدارية المختلفة، كما تم تحميل باقي المحتوى الذي يضم الدراسات والمقالات المتعلقة بقضايا المرأة التي تم رصدها في مرحلة الإعداد للمرصد.

رابعًا: مرحلة جمع البيانات وإعداد الدراسات الخاصة بالمرصد

هذه المرحلة بدأت مع بداية العمل في المرصد؛ وهي مرحلة مستمرة ومتواصلة؛ إذ تُجرى المسوح والدراسات عن الموضوعات التي تظهر على الساحة؛ لتوفير بيانات عنها وتحليلها بصورة تفيد متخذ القرار. وتعتمد هذه الدراسات على إجراء تحليل ثانوي للبيانات المتاحة، وفي حالة نقص البيانات يتم إجراء مسح ميداني أو تليفوني لجمع البيانات المطلوبة لتعويض هذا النقص.

خامسًا: مرحلة إطلاق المرصد

تضمنت هذه المرحلة إطلاق المرصد بصورة تجريبية، ومراجعة كل ما تم تحميله على الموقع، والتأكد من عمل الصفحات المختلفة بصورة مناسبة، وتم الإطلاق الرسمي للمرصد في مارس 2018.

سادسا: مرحلة تعريف الفاعلين الرئيسيين والجمهور العام بالمرصد

بعد إطلاق المرصد؛ تم إطلاق عدد من الأنشطة التي تهدف إلى تعريف الفاعلين الرئيسيين والجمهور العام بالمرصد؛ حيث تم عقد تدريب للإعلاميين لتعريفهم بالمرصد، وكيفية التعامل معه والاستفادة منه، وعقد عدد من الدورات التدريبية لموظفي الوزارات المختلفة المسئولين عن المعلومات، وعن وحدات تكافؤ الفرص؛ لتعريفهم بالمرصد، كما تمت المشاركة في عدد من المؤتمرات داخل مصر وخارجها؛ لعرض فكرة المرصد ومحتواه، بالإضافة إلى ذلك؛ تم إطلاق عدد من الحملات على منصات التواصل الاجتماعي لتعريف الجمهور العام بالمرصد.

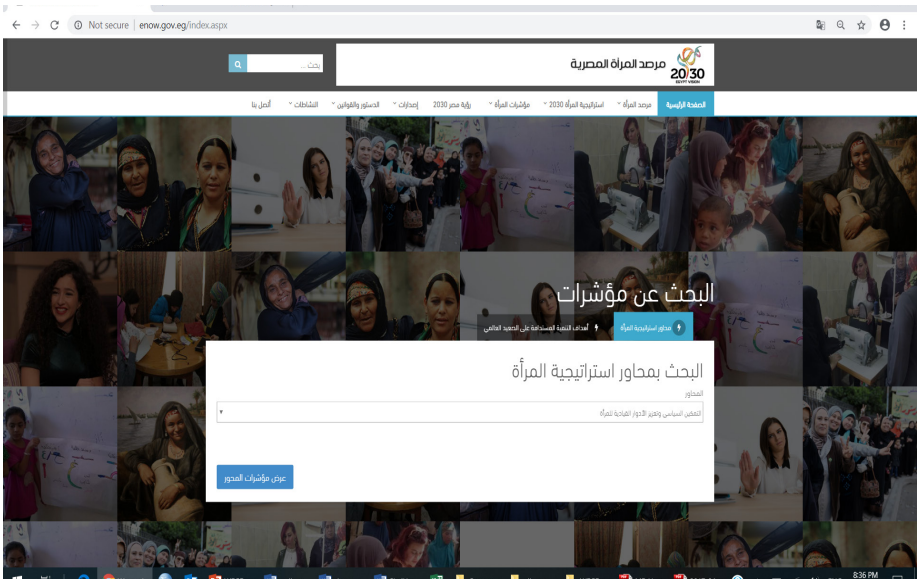

شكل رقم (1): الصفحة الرئيسية لمرصد المرأة المصرية

محتوى المرصد:

أ- مؤشرات المتابعة والتقييم:

يضم المرصد 3 مجموعات رئيسية من المؤشرات؛ وهي كما يلي:

١- مؤشرات متابعة الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة:

كما سبق أن ذكرنا؛ تضم الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة أربعة محاور؛ هي: التمكين السياسي والقيادة، والتمكين الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي، والحماية. وقد حددت الاستراتيجية عددًا من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في كل محور، ووضعت مستهدفًا كميًّا لكل مؤشر. ويوضح الجدول التالي المؤشرات المستخدمة في متابعة كل محور:

جدول رقم (1): مؤشرات المتابعة لمحاور الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة

التمكين السياسي	التمكين الاقتصادي	التمكين الاجتماعي	الحماية
نسبة الإناث من إجمالي المشاركين في الانتخابات	نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر	نسبة الأميات بين الإناث +10	نسبة الإناث (20-29) اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة
نسبة تمثيل المرأة في البرلمان	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل	نسبة الأمية بين الإناث (20-29 سنة)	نسبة الإناث المتزوجات/ سبق لهن الزواج (20-29) اللاتي أنجبن قبل العشرين
نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية	معدل البطالة بين الإناث	نسبة السيدات المتزوجات اللاتي تستخدمن وسائل تنظيم الأسرة	نسبة الإناث اللاتي تعرضن للتحرش خلال السنة السابقة
نسبة الإناث في الهيئات القضائية	نسبة النساء في وظائف إدارية	معدل الإنجاب الكلي (طفل لكل سيدة)	نسبة السيدات اللاتي سبق لهن الزواج اللاتي تم ختانهن
نسبة الإناث في المناصب العامة	نسبة النساء في وظائف مهنية	نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة	نسبة الفتيات أقل من 19 سنة المتوقع ختانهن
نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا	الدخل المكتسب المقدر (الفجوة بين الذكور والإناث)	نسبة الولادة القيصرية	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جسدي من قبل الزوج
	نسبة المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة	نسبة وفيات الأمهات (لكل 100 ألف مولود حي)	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف نفسي من قبل الزوج
	نسبة الإقراض متناهي الصغر الموجه للمرأة	توقع الحياة عند الميلاد	نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف جنسي من قبل الزوج
	نسبة الإناث اللاتي لديهن حساب بنكي	متوسط عدد السنوات التي تعيشها الأنثى بصحة جيدة	
		نسبة الإناث المعاقات المعينات بالقطاع الحكومي	
		عدد دور المسنين	

ويعرض المرصد لكل مؤشر ما يلي:

- سلسلة زمنية لقيم المؤشر على المستوى القومي؛ بدايةً من عام 2014، ومن الممكن في هذه السلاسل عرض قيم كل مؤشر حسب النوع (ذكور، إناث، إجمالي).
- قيم المؤشر على مستوى المناطق أو المحافظات؛ ويتوقف ذلك على البيانات المتاحة التي يمكن حساب المؤشر منها.
- توثيق المؤشر؛ الذي يشمل تعريفه، وأسلوب حسابه، ومصادر البيانات، وأهمية المؤشر.
- القيم المستهدف تحقيقها للمؤشر في ثلاث نقاط زمنية؛ هي: 2020، 2025، 2030.
- مقارنة القيم المتحققة بالقيم المستهدفة؛ وهي تظهر نتيجة المقارنة في صورة ألوان تتدرج من الأحمر الغامق؛ الذي يمثل عدم النجاح في تحقيق المستهدف، إلى الأخضر الغامق؛ الذي يمثل النجاح التام في تحقيق المستهدف.

شكل رقم (2): عرض المؤشرات على مستوى المحور

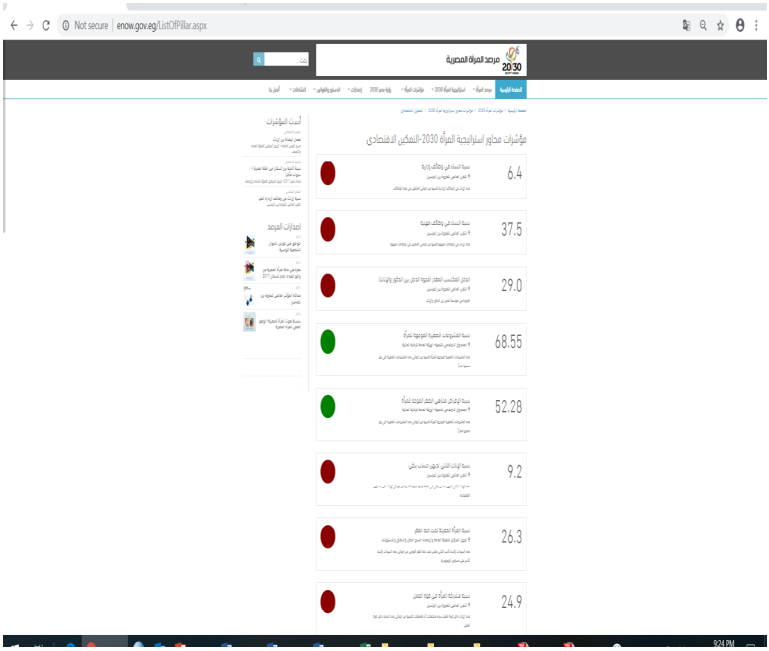

مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة:

أعلنت الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة، وعددها 17 هدفًا، وقد حددت لكل هدف مجموعة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في هذا الهدف، ويبلغ إجمالي عدد المؤشرات 232 مؤشرًا؛ تتوفر في مصر بيانات لحوالي ثلثها. وقد تم تضمين هذه المؤشرات في مرصد المرأة المصرية. ويعرض المرصد لكل مؤشر ما يلي:

- سلسلة زمنية لقيم المؤشر على المستوى القومي؛ بدايةً من عام 2014. ويمكن في هذه السلاسل عرض قيم كل مؤشر حسب النوع (ذكور، إناث، إجمالي).
- قيم المؤشر على مستوى المناطق أو المحافظات؛ ويتوقف ذلك على البيانات المتاحة التي يمكن حساب المؤشر منها.
- توثيق المؤشر؛ الذي يشمل تعريفه، وأسلوب حسابه، ومصادر البيانات، وأهمية المؤشر.
- القيم المستهدف تحقيقها للمؤشر في ثلاث نقاط زمنية؛ هي 2020، 2025، 2030.

المؤشرات المساندة:

تضم هذه الفئة عددًا من المؤشرات التي لا تقع ضمن مؤشرات متابعة الاستراتيجية، أو مؤشرات متابعة أهداف التنمية المستدامة؛ لكنها تقيس بعض الظواهر التي تؤثر على قيم المؤشرات سابقة الذكر؛ ومن بينها المؤشرات التي تقيس مدركات وقيم المصريين حول قدرات المرأة ودورها في المجتمع المصري، وقد تم حساب هذه المؤشرات من بيانات المسوح الوطنية المتاحة، أو من البيانات التي تم جمعها في إطار أعمال المرصد. ويعرض المرصد لكل مؤشر سلسلة زمنية للمؤشر، ومصدر البيانات التي تم حساب المؤشر منها.

وتعرض كل المؤشرات على موقع مرصد المرأة المصرية في صورة جداول، أو في صورة رسوم بيانية. وقد تم تحديث المؤشرات على المرصد خمسة مرات منذ إطلاقه في مارس 2018.

شكل رقم (3): العرض البياني والجدولي لمؤشرات المرصد

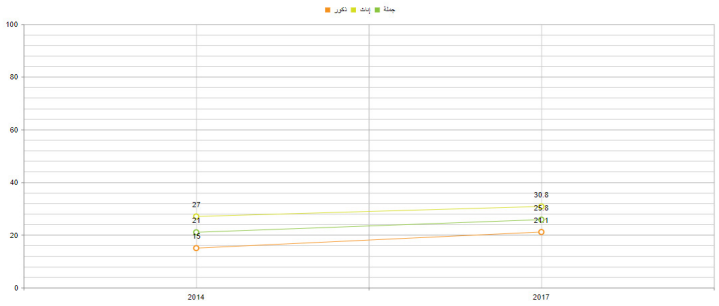

المحافظة	السنه	الاجمالي	الذكور	الاناث
اجمالي الجمهورية	2014	21.0%	15.0%	27.0%
اجمالي الجمهورية	2017	25.8%	21.1%	30.8%

الدراسات والتقارير الخاصة بالمرصد:

يضم المرصد عددًا من الدراسات التي تم إجراؤها تحت مظلة المرصد، وقد تم اختيار القضايا التي تناقشها هذه الدراسات من بين القضايا الهامة المطروحة على الساحة في مصر، ومن بين الموضوعات التي تناقشها هذه الدراسات "الزواج والطلاق في مصر"، و"حالة المرأة المصرية من واقع تعداد السكان لعام 2017"، و"كيفية تسريع تحسن ترتيب مصر في مؤشر النوع الاجتماعي"، و"التوافق على قوانين الأحوال الشخصية في مصر وتونس".

ويولي المرصد اهتمامًا خاصًّا لقضايا التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وفي هذا الإطار أجرى المرصد عددًا من المسوح واستطلاعات الرأي التليفونية حول العديد من الموضوعات التي تتعلق بالتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛ شملت المشاركة الاقتصادية للمرأة، وتولي المرأة للمناصب القيادية، وصحة المرأة المصرية، وحالة المرأة الريفية. ويصدر عن كل مسح تقرير وملخص للسياسات، وإنفوجرافيك يعرض أهم النتائج، كما يتم تضمين المؤشرات التي تم حسابها من هذه المسوح في الجزء الخاص بالمؤشرات على المرصد.

وتهدف هذه الدراسات بصورة أساسية إلى مد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة حول قضايا المرأة المختلفة، واقتراح مجموعة من التوصيات التي تسرع من وتيرة تحقيق وضع أفضل للمرأة المصرية.

التواصل مع الجمهور العام:

لا يتوقف دور المرصد على تزويد المهتمين بقضايا المرأة والجمهور العام بالمعلومات والدراسات؛ لكنه يمتد للتعرف على نبض الشارع المصري فيما يتعلق بهذه القضايا؛ فيقوم مرصد المرأة المصرية بالتواصل مع الجمهور العام بصورة مستمرة؛ ليطرح عليهم موضوعات للمناقشة؛ للوقوف على آرائهم في هذه الموضوعات، كما يتلقى تعليقاتهم وملاحظاتهم على أي مستجدات تتعلق بالمرأة المصرية، ويتم ذلك من خلال عدة قنوات؛ تشمل ما يلي:

- تطبيق نسألك: تطبيق نسألك هو تطبيق للتليفون المحمول (الجوال)؛ أعده مركز بصيرة ليتم من خلاله إجراء استطلاعات للرأي العام، ويقوم المشتركون على التطبيق بالإجابة عن أسئلة استطلاعات الرأي؛ وفي المقابل يحصلون على نقاط يتم تحويلها فيما بعد إلى رصيد للتليفون المحمول؛ مما يشجع المشتركين في التطبيق على الإجابة على الأسئلة المطروحة. وقد أطلق مرصد المرأة استطلاعات للرأي ضمت أكثر من 35 سؤالاً على القسم الخاص بالمرأة على تطبيق نسألك، وحصل التطبيق في الدورة الأولى للاستطلاعات على أكثر من 50 ألف إجابة من المشتركين، وقد تم تحليل النتائج ونشرها في كتيب بعنوان "قضايا المرأة في عيون المصريين". ويعتزم المرصد إجراء هذه الاستطلاعات من خلال تطبيق نسألك كل 6 أشهر؛ للوقوف على التغيرات التي تطرأ على رأي المصريين في القضايا المطروحة.
- منصات التواصل الاجتماعي: يقوم المرصد بالتواصل مع الجمهور العام؛ من خلال صفحة المجلس القومي للمرأة على صفحة فيس بوك؛ التي يبلغ عدد متابعيها حوالي مليون متابع، وتقوم الصفحة بالإعلان عن الأنشطة المختلفة التي يمكن أن يهتم بها الجمهور العام والمتخصصون، كما تتلقى مداخلات من المتابعين في الموضوعات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك يقوم مركز بصيرة بنفس الدور؛ من خلال صفحته على فيس بوك.

الدراسات والتقارير من مصادر أخرى:

يتم حصر أهم التقارير التي تصدر، وتناقش موضوعات متعلقة بقضايا المرأة بصورة دورية؛ لضمها لمكتبة التقارير والدراسات على موقع مرصد المرأة المصرية؛ وهو ما يوفر على المهتمين والباحثين الوقت والمجهود الذي يبذلونه للبحث عن هذه الدراسات والتقارير.

المقالات:

تـم حـصر أهـم المقـالات التـي ناقشـت قضايـا المـرأة منـذ عـام 2012 حتـى الآن، وتضـم مكتبـة المقـالات عـلى المرصـد أكـثر مـن 45 مقـالاً حـول المـرأة المصريـة والعربيـة، وتضـم المقـالات التـي تحمـل في طياتهـا مسـاندة للمـرأة المصريـة، وكذلـك التـي تحمـل مواقـف سـلبية مـن قضايـا المـرأة.

النجاحات:

رغـم أن المرصـد ظهـر إلى النـور في مـارس 2018 (منـذ حـوالي 8 أشـهر فقـط)؛ إلا أنـه حقـق معـدلات ولـوج مرتفعـة، ولاقـى تفاعـلاً عاليًـا مـن المسـتخدمين؛ انعكـس فيـما يـلي:

- تم فتح أو تحميل الملفات أكثر من 80 ألف مرة.
- عدد مرات الدخول على الصفحات المختلفة تعدى 110 آلاف مرة.
- عدد الزيارات للمرصد تخطى 4000 زيارة.
- أجريـت دورات تدريبيـة للموظفـين مـن 30 وزارة؛ لتدريبهـم عـلى كيفيـة اسـتخدام بوابـة المرصـد والاسـتفادة مـن محتواهـا.
- تـم إجـراء دورتـين تدريبيتـين لموظفـي المجلـس القومـي للمـرأة عـلى كيفيـة اسـتخدام المرصـد والاسـتفادة منـه في اسـتهداف القضايـا المختلفـة للمـرأة.
- تـم تغطيـة المرصـد والموضوعـات المختلفـة المنشـورة عليـه في أكـثر مـن 100 مقالـة في الصحف ومواقـع الأخبـار عـلى الإنترنت.
- حصـل المرصـد عـلى أكـثر مـن 50 ألـف رد عـلى الأسـئلة التـي أطلقهـا المرصـد مـن خـلال تطبيـق نسـألك.

وتتضمـن مـؤشرات النجـاح النوعيـة زيـادة الوعـي بقضايـا النـوع الاجتماعـي؛ وهـو مـا يتجـلى في تفاعـل المتابعـين عـلى صفحـات فيـس بـوك مـع صفحتـي مركـز بصـيرة والمجلـس القومـي للمـرأة، والمقـالات المنشـورة عـلى المواقـع الإخباريـة عـلى شـبكة الإنترنـت.

التحديات:

تتمثل العقبات الرئيسية التي تواجه المرصد فيما يلي:

1- نقص البيانات والمعلومات المتاحة:

تعـاني معظـم الـدول العربيـة مـن نقـص إتاحـة المعلومـات، ومـصر ليسـت اسـتثناء مـن ذلـك؛ ويرجع نقـص المعلومـات إلى عـدم توفـر المعلومـات، أو توفرهـا مـع عـدم رغبـة الجهـة التـي تملـك المعلومات في إتاحتهـا. ورغـم أن معظـم الـوزارات المصريـة لديهـا مواقـع إلكترونيـة وتقاريـر دوريـة؛ إلا أن

معظمها لا يتيح بيانات كافية مصنفة حسب النوع والخصائص الأخرى؛ وهو ما يقلل من قدرة أي باحث في مجال النوع الاجتماعي على الاستفادة من البيانات المتاحة لدى الوزارات.

ورغم وجود العديد من المصادر للحصول على معلومات حول الحقائق المتعلقة بحالة المرصد -بما في ذلك تعداد السكان، والمسوح الميدانية؛ كالمسح السكاني الصحي، ومسح قوة العمل- إلا أن الفترة بين الدورات المتتالية للمسوح طويلة للغاية، ومعظمها يوفر معلومات على المستوى الوطني، أو على مستوى الأقاليم فقط؛ مما يعوق عملية مراقبة تنفيذ البرامج المختلفة؛ خاصةً على المستوى المحلي، علاوة على ذلك؛ فإن استطلاعات الرأي العام التي تركز على مدركات المصريين فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة محدودة للغاية، ولا يتم إجراؤها بصورة منتظمة؛ فهذا النوع من الاستطلاعات مهم في التعرف على التحديات التي تواجه تحسين وضع المرأة وتفسيرها؛ خاصة التحديات المتعلقة بقيم المجتمع ومدركاته حول قدرات المرأة وحقوقها، ودورها في المجتمع.

2- استدامة المرصد:

تؤثر الموارد المالية المحدودة تأثيرًا سلبيًّا على استدامة المرصد والاستمرار في تطويره وتحديثه، وتغطية احتياجات الفاعلين الرئيسيين المختلفين؛ خاصةً فيما يتعلق بتحديث البيانات، وجمع البيانات المطلوبة عن المدركات والحقائق على المستوى المحلي، وكذلك لتطوير قواعد البيانات المتاحة، كما قد يهدد نقص الموارد المالية قدرة المرصد على إطلاق الحملات التعريفية بالمرصد؛ التي تستهدف وصول محتوى المرصد للمستخدمين المستهدفين.

وللتغلب على هذا التحدي تم وضع استراتيجية لنقل المرصد للمجلس القومي للمرأة؛ لضمان استمراريته في حالة تعذر توفير الموارد اللازمة لاستمرار مركز بصيرة في إدارة المرصد؛ وهو ما يتطلب توفر الموارد البشرية اللازمة لإدارة المرصد ضمن هيكل المجلس القومي للمرأة.

3- العمل على المستوى المحلي:

يتطلب توفير المؤشرات على المستوى المحلي جمع البيانات على مستوى المحافظات؛ التي تحتاج بدورها إلى حجم عينة كبير؛ وبالتالي تحتاج إلى المزيد من الأموال؛ ورغم أن بيانات التسجيلات المختلفة يتم جمعها من أسفل إلى أعلى (أي من الوحدات الإدارية الأدنى إلى الوحدات الإدارية الأعلى)؛ إلا أن هذه البيانات لا يتم نشرها على مستوى الوحدات الإدارية الأدنى.

الدروس المستفادة:

هناك العديد من الدروس المستفادة من العمل على المراحل المتتالية لمرصد المرأة المصرية؛ أهمها ما يلي:

- يكشف معدل الولوج إلى بوابة المرصد (www.Enow.gov.eg) وجود طلب مرتفع على المعلومات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويمكن أن تفي المصادر الموثوقة للمعلومات (مثل مرصد المرأة المصرية) بهذا الطلب.
- إن العمل عن كثب مع الفاعلين الرئيسيين أضاف الكثير إلى المرصد؛ لأنه أدى إلى مرصد يستجيب لاحتياجاتهم، كما أن تنفيذ المرصد من قبل مركز مستقل (مركز بصيرة) يضمن استقلالية وحياد المرصد كأداة لرصد أثر عمل مختلف الفاعلين المختلفين على تحقيق أهداف استراتيجية تمكين المرأة، وقد كانت الاستقلالية والحيادية أساس بناء الثقة؛ التي أصبحت العامل الرئيسي لفتح الباب أمام الدعم المالي والسياسي.
- تشير صعوبة الحصول على المعلومات على المستوى المحلي إلى أن الفاعلين الرئيسيين على المستوى المحلي يجب أن يشاركوا في البوابة؛ ليس فقط كمستفيدين؛ ولكن أيضًا بتوفير البيانات والمعلومات على المستوى المحلي؛ وهو ما يتطلب تطوير قنوات الاتصال عبر البوابة؛ للسماح للمواقع المحلية بتوفير البيانات والمعلومات، وينبغي أن يتم اعتماد منهجية لتدقيق المعلومات المقدمة من المحليات؛ ومن ثم نشرها لمساعدة مستخدمي المرصد على الاستفادة منها في تخطيط ومراقبة عملهم، ويتطلب زيادة الطلب على المعلومات تحسين أساليب توصيل المعلومات، والابتكار في هذه الأساليب من أجل الوصول إلى كل المستفيدين.
- ينبغي إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات في مجال التسويق الرقمي التقليدي، مع مراعاة الاختلافات بين المجموعات المستهدفة من المستفيدين.
- تدريب العاملين في وسائل الإعلام على كيفية استخدام البيانات حول النوع الاجتماعي وتمكين المرأة؛ يمكن أن يخلق مناقشات مجتمعية قائمة على الأدلة، ويوفر فهمًا أعمق لقضايا النوع الاجتماعي، ويعطيها دفعة قوية.

المراجع:

- المجلس القومي للمرأة، مارس 2017 ، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030 ، أكتوبر عام 2018، ص26.

http://ncw.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7/

- UN. CEPAL., 2013, Gender Equality Observatory of Latin America and the Caribbean. Annual report 2012: A look at grants, support and burden for women, the Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 24 October 2018,
https://www.cepal.org/cgi-bin/getProd.asp?xml=/publicaciones/xml/5/50235/P50235.xml&xsl=/publicaciones/ficha-i.xsl&base=/publicaciones/top_publicaciones-i.xsl

- UN. CEPAL., 2014, Gender Equality Observatory for Latin America and the Caribbean. Annual report 2013-2014. Confronting violence against women in Latin America and the Caribbean, the Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), 24 October 2018,
https://www.cepal.org/en/publications/gender-equality-observatory-latin-america-and-caribbean-annual-report-2013-2014

في أهميّة الانفتاح على التجارب الجديدة الخاصّة بتمكين الفتيات والنساء اقتصادياً

الأستاذة الدكتورة/ آمال قرامي

الأستاذة بكلية الآداب والفنون والإنسانيات

جامعة منوبة - الجمهورية التونسية

المقدمة

يُعد عرض التجارب الناجحة في مجال تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة، والتمحيص فيها؛ موضوعا حريًّا بالدرس؛ لاسيما أن كلاًّ من الدراسات النسائية، ودراسات النوع الاجتماعي، والدراسات النسوية الاستشرافية؛ تلح على أن بناء المعرفة، ووضع السياسات والخطط؛ لا يقومان على الاطلاع المعمق على النظريات والمقاربات؛ بقدر ما يتطلبان الانفتاح -بالضرورة- على الخبرات المفيدة، وتبادل الممارسات الجيدة والتجارب المتميزة[1].

ونحن نقدر أن هذا التفاعل مع مختلف التجارب العالمية في مجال التمكين الاقتصادي؛ يساعد واضعي السياسات على توسيع دائرة النظر، وإجراء المقارنات، وبناء الشراكات؛ فعن طريق معاينة بعض التجارب والاستماع إلى شهادات النساء اللواتي استفدن من برامج التمكين الجديدة[2]؛ يمكن تحفيز مختلف الفئات (الفتيات، وذوات الاحتياجات الخاصة، وضحايا العنف، والأرامل والمطلقات...) على إعادة النظر في أدوارهن، وتشجيعهن على ابتكار أشكال من الحضور والفاعلية في المجتمع، وفي الوقت ذاته؛ إقناع الرافضات لبرامج التمكين -بدعوى أنها مفروضة من الغرب، وتتعارض مع التقاليد والعادات- بأهمية التمكين، ودوره في تحسين واقع النساء، وتحقيق التنمية المستدامة.

وننطلق في بحثنا هذا من فرضية مفادها أن النساء يختلفن فيما بينهن بحكم انتمائهن إلى سياقات تاريخية ثقافية مختلفة، وخضوعهن لمجموعة من الإكراهات؛ ولكنهن يلتقين في الإصرار

(1) Corbeil, C. & Marchand, I. (2006). Penser l'intervention féministe à l'aune de l'approche intersectionnelle: Défis et enjeux. Nouvelles pratiques sociales, 19(1), 40–57.

https://www.erudit.org/fr/revues/nps/2006-v19-n1-nps1615/014784ar/

تاريخ الاطلاع: 11/10/2018.

(2)) نرى أن التمكين هو القدرة على ممارسة حق الاختيار في الحياة، وهو أيضًا الفعل في الواقع، والسعي إلى تغييره، ولا يتم ذلك إلا من خلال امتلاك المعرفة والسلطة. والتمكين هو أيضًا مسار طويل ومعقد يسمح للفئات الهشة أن تنتقل من وضع الاستسلام والخنوع إلى وضع يسمح فيه للأفراد بتنمية قدراتهم فيصبحون قادرين على اتخاذ القرارات. "to enable people to do what is important to them, to grow as competent subjects who have control over their lives and surroundings" (Makinen, 2006, p.381) and "gain the opportunities and resources necessary to participate fully in economic, social and cultural life and to enjoy a standard of living and well-being that is considered normal in the society in which they live" (EU Council 2004; Carr (2003:8); NailaKabeer2005:13-14 و;Kabeer 2012:217).

لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى مختلف التعريفات التي ضبطت للتمكين؛ خاصة للتمكين الاقتصادي في: الدراغمة، تمام جميل عمر، (2014)، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًّا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، ص ص 11-14.

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Tamam%20Draghmeh.pdf

تاريخ النشر: 2014، تاريخ الاطلاع: 12/ 10/ 2018.

على المقاومة؛ وهو أمر دال على وجود تقاطع بين مختلف التجارب والممارسات؛ وهذا التقاطع يعبر في نظرنا عن وجود إرادة نسائية كونية؛ هدفها تغيير الواقع المجتمعي والاقتصادي والثقافي.

ونروم من خلال هذه الورقة؛ تقديم عينات ممثلة للتجارب الجديدة في مجال تمكين النساء اجتماعيًّا واقتصاديًّا في بعض البلدان، وتكمن غايتنا من وراء عرض هذه التجارب وتقييمها في إبراز الديناميكية المسجلة في مستوى ابتكار الأفكار من جهة، والتأكيد على تنوع المقاربات من جهة أخرى؛ هذا دون التغاضي عن بيان المسار التطوري الذي قطعه براديغم التمكين؛ إذ انتقلنا من "تمكين المرأة" إلى "تمكين الفتيات والنساء"، ومن تمكين النساء إلى تمكين الفئات الهشة (الريفيات، ذوات الاحتياجات الخاصة، المهاجرات..)، ومن تمكين الفتيات والنساء إلى تمكين الشبان والرجال.

في اتساع أفق التفكير في التمكين الاقتصادي:

لقد أضحى الاهتمام بأدوار النساء في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة جزءًا لا يتجزأ من المخططات والسياسات الدولية؛ ذلك أن تنمية المجتمع لابد أن تنطلق من الثروة البشرية؛ التي تساهم في إنتاج الثروات؛ ومن ثم غدا من الضروري تمكين النساء اقتصاديًّا؛ حتى يتمكنَّ من المشاركة الجادة في العملية التنموية.

وتكمن مؤشرات نجاح برامج التمكين في تغيير نسبة معدلات التوظيف، ومشاركة مختلف أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال، وفي عدم التمييز في المرتبات والأجور بين النساء وبين الرجال، هذا فضلاً عن تحقيق نسبة مئوية أفضل في مستوى الملكية النسائية، والمصاريف التي تخص الصحة والتعليم، وتوفير الفرص للفتيات والنساء لتطوير قدراتهن التقنية؛ كالخدمات الفنية المقدمة من الحكومة، أو المصادر غير الحكومية.

ونظرًا للتداخل بين مختلف مجالات التمكين؛ فقد لا يتسنى للنساء الإفادة من برامج التمكين الاقتصادي متى كن محاصرات بموروث اجتماعي يقف عقبة أمام تغيير أدوارهن، وتصوراتهن، وعلاقاتهن؛ ولذلك صار التمكين الاقتصادي للنساء في علاقة عضوية مع التمكين الاجتماعي[1]؛ بتغيير الممارسات التمييزية والعقليات التي تتصدى لفاعلية النساء[2]. أما مبرر الرافضين لمشاركة النساء في كافة مجالات الحياة؛ فهو التقاليد والعادات، والنصوص الدينية التي تؤوَّل في اتجاه محافظة الرجال على مجموعة من الامتيازات؛ لعل أبرزها احتكار تدبير الثروات، والحضور في الفضاء العام.

(1) Mouelhi(Rim Ben Ayed) and Goaied (Mohamed), November 2017, WOMEN IN THE TUNISIAN LABOR MARKET, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 1160.
(2) UN Women & REACH 2017:19.

لهذه الأسباب يجب أن تتجاوز برامج التمكين الاقتصادي الهدف التنموي إلى تحقيق أهداف اجتماعية؛ لعل أهمها توفير مناخ آمن للفتيات والنساء، ومساعدتهن على تغيير أوضاعهن، وحمايتهن من العنف الأسري والاستغلال؛ ذلك أن الشبكات التي تتاجر في البشر والمخدرات، وغيرها؛ باتت تستهدف الفئات الهشة، وترى في استقطاب الفتيات والنساء مكسبًا هامًّا.

ولما كانت أوضاع الفتيات والنساء الريفيات أكثر سوءًا من الرجال الريفيين، ومن نساء الحواضر؛ فإن بعض الحكومات حاولت صياغة سياسات تخص هذه الفئة الهشة؛ علها بذلك تتصدى للفقر والأمية، وتحد من تفشي الأمراض، وتسلط الرجال على النساء، وغيرها من المشكلات.

ولعل من المفيد الاستئناس بالتجربة التونسية في هذا المجال؛ فقد سعت الحكومة إلى تركيز العناية على الفتيات بالدرجة الأولى، وعيًا منها بأن الأوان قد آن للاهتمام بهذه الشريحة العمرية التي ظلت طيلة سنوات منسية؛ ومن ثم التزمت وزارة الشئون الثقافية بدعم نساء سجنان (في مدينة بنزرت بالشمال)[1] ضمن البرنامج الوطني للثقافة "مدن الفنون"؛ فرصدت 100 ألف دينار لتنمية قدرات الفتيات والنساء؛ اللواتي ورثن عن أجدادهن صناعة الدمى والأواني الطينية، وبرعن في ابتكار أشكال فنية جديدة تعكس خصوصية تلك المنطقة الريفية، وذائقة فنية خاصة. ومما يسترعي الانتباه في هذه التجربة؛ أن الأمهات والجدات كن أكثر حرصًا على تعليم الفتيات هذه الحرفة؛ حتى يستطعن مجابهة الخصاصة، ويقاومن الضغوط الأسرية المستمرة التي تمنع الشابات من الخروج إلى الفضاء العام.

وقد عملت الوزارة على مساعدة هؤلاء الحرفيات على عرض إنتاجهن محليًّا وعالميًّا، وتسويقه في فضاءات متنوعة؛ بهدف تمكينهن من العيش الكريم، وتشجيعهن على المحافظة على هذا التراث حتى لا يندثر. وهكذا التقى الاقتصاد بالثقافة، واستطاعت هذه الفئات الاجتماعية أن تكتشف آفاقًا مغايرة.

أما المثال الثاني؛ فيكمن في وضع الاستراتيجية الوطنية التونسية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية في عام 2017؛ وتمثّل هذه الاستراتيجية مقاربة طموحة؛ تكشف عن تصور ينهل من ثقافة المواطنة التي لا تميز بين مختلف أفراد المجتمع. وقد رصدت الحكومة ما يناهز 22 مليون دولار لمنح قروض تمويل لحوالي ثمانية آلاف مشروع للمرأة في المناطق الريفية.

(1) هذا الصباح "نساء الخزف يحولن التراب إلى تحف فنية"، قناة الجزيرة، تاريخ البث 8 مارس 2017، تاريخ المشاهدة 2/ 10/ 2018.

https://www.youtube.com/watch?v=r58GjIPmxXc

يطلق اسم "نساء الخزف" على الحرفيات اللواتي يمتهنَّ صناعة الخزف بمدينة سجنان التابعة لولاية بنزرت شمال تونس. ويتميز خزف سجنان عن غيره بفنون الزخرفة الخاصة التي تستعمل فيها ألوان طبيعية مستخرجة من الأعشاب.

وتتجلى هذه الاستراتيجية في إحداث برامج للتمكين الاقتصادي/ الاجتماعي للفتيات والنساء في الريف، وتحفيزهن على المشاركة في الحياة العامة، وتطمح وزارة المرأة إلى التوصل إلى تحسين جودة الحياة للفتاة والمرأة في الريف، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات دقيقة حول مشاريعهن، ورفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية من (28%) إلى (35%) في سنة 2020؛ وذلك بتمكين الفتيات والنساء في الريف من قروض توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل والحياة الكريمة؛ وهو ما من شأنه أن يمكن المرأة من اكتساب وسائل الإنتاج والاندماج في التنمية.

وينظر المسئولون إلى برامج التمكين الشامل والتوعية كوسيلة للتصدي للانقطاع المبكر عن الدراسة، ولإعادة إدماج الفتيات في المسار التعليمي، وحثّهن على ممارسة كامل حقوقهن؛ باعتبارهن مواطنات يحق لهن الإفادة من سياسات التناصف، وتكافؤ الفرص بين المرأة وبين الرجل، والمشاركة في الانتخابات المحلية والوطنية، والاستمتاع بالثقافة والترفيه على قدم المساواة مع الرجال. ولئن اعتبرت هذه الاستراتيجية خاصة بالفئات الهشة في الريف؛ فإن الغاية تتجاوز توفير الخدمات، إلى العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من ظاهرة التفاوت بين الجهات، فضلاً عن إرساء مجتمع متجانس، وتحقيق تنمية مستدامة[1].

إن إقرار مختلف الحكومات والمنظمات والهيئات والجمعيات ومراكز البحث بأهمية براديغم التمكين الاقتصادي في العشرية الأخيرة؛ ليس إلا علامة دالة على أمرين؛ أولهما: أن التمكين عملية تخص الجميع؛ فكما أن الفتيات والنساء بحاجة إلى تنمية قدراتهن وتأهيلهن لممارسة حق الاختيار، وتدريبهن على تحمل مختلف المسئوليات، كذلك اليافعون والرجال هم أيضًا بحاجة إلى التمكين؛ حتى يتجاوزوا الأزمات المتعددة، ويغدو بمقدورهم بناء علاقات اجتماعية وأسرية سوية. أما الأمر الثاني؛ فيتمثل في البعد الشمولي للتمكين؛ إذ إنه ما عاد مقبولاً الفصل بين مجالات التمكين السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي؛ فهي مجالات متشابكة؛ ونذهب إلى أن التمكين لم يعد مطلبًا تعمل الجمعيات النسائية والحقوقية على تجسيده على أرض الواقع -من خلال برامج التدريب، وحملات الضغط، وغيرها- بقدر ما أضحى سياسات وطنية تعتمدها أغلب الدول في العالم؛ من أجل حل الأزمات والمشاكل المختلفة[2].

(1) تونس تعلن برنامجًا لتمكين المرأة اقتصاديًّا بقيمة أكثر من 22 مليون دولار، 14/8/2017، الوطن، تاريخ الاطلاع: 18/10/2018. http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=528625&yearquarter=20173

- Claes (Thomas), Politiques économiques pour la justice sociale, https://www.fes-mena.org/fr/projets/politiques-economiques-pour-la-justice-sociale/

تاريخ الاطلاع: 6/ 9/ 2018.

(2) نحيل على مقالنا: قرامي، آمال، (2018)، أي دور للنساء في صياغة النظام الأمني العربي المستقبلي؟، مجلة آراء حول الخليج، العدد 132، ص ص 69-74.

وقد ازدادت الحاجة إلى برامج التمكين الشامل في السنوات الأخيرة؛ خاصة في بلدان النزاع، والبلدان التي انهار اقتصادها، وتعرض فيها الناس إلى خطر الوقوع في براثن شبكات الاتجار بالبشر أو الدعارة، وغيرها. وانطلاقًا من هذا الواقع؛ تكون فئة المهاجرات أو المُهجرات من أكثر الفئات التي يجب دعمها ببرامج التمكين؛ حتى تتجاوز الصدمات والأزمات[1].

ويفرض سياق الحروب والنزاعات برامج خاصة تتلاءم مع احتياجات نساء يعشن على وقع التهديدات والخوف من المصير المجهول، ويبحثن عن تأمين الغذاء والدواء، وفي المقابل؛ تكون نساء الشتات -اللواتي اضطررن إلى الهجرة هربًا من الصراع الدموي- في أمس الحاجة إلى برامج تكوين وتوعية؛ مستجيبة لمتطلبات سياق يفرض الاندماج في مجتمعات غربية، وفي ذات الوقت التفاوض مع الرجال الذين يبحثون عن استعادة مواقعهم[2]. وتترتب عن هذه الوضعية المعقدة مشاكل نفسية متعددة وصدمات؛ وهو أمر يجعل التمكين الاقتصادي المعضد بالتمكين النفسي ضرورة. ووفق هذا التصور نعتبر أن قصر مجالات التفكير في برامج التمكين الاقتصادي، وخططه على المحلي/الداخلي/الوطني أمر غير ممكن؛ بل أضحى من الضروري الاهتمام بأوضاع الفتيات والنساء المهاجرات، والنظر إلى التمكين من زاوية الأنسنة[3] وإيطيقا التضامن، ووفق ما دعت إليه النسويات في أكثر من مناسبة؛ من ضرورة اعتماد مبدأ الأخواتية Sisterhood؛ الذي يجعل الجمعيات تكثف جهودها من أجل التشبيك والمناصرة بين نساء العالم، ودعمهن حتى يتمتعن بحق الحياة.

ولا يمكن التغاضي عن العلاقة العضوية بين التمكين، وبين تكريس الممارسات الديمقراطية؛ فتمكين النساء يجعلهن أكثر وعيًا بأدوارهن في المجتمع، وأكثر فهمًا لما يجري من حولهن، وقادرات على الاختيار والفعل ومحاسبة المسئولين[4] داخل الحكومة على وعودهم، وعلى القرارات الصادرة عنهم وعلى سياساتهم. ومما لاشك فيه أن بلوغ النساء مرحلة الإدراك السياسي المعمق؛ يضمن توفير مناخ يسمح بالتطور والتعديل والإصلاح، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروات، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين والمواطنات.

(1) DanishRefugee Council, Oxfam and Save the Children 2017:8; CARE 2017:7.

(2) Ritchie (Holly) ,(2018),A Gender and enterprise in fragile refugee settings: female empowerment amidstmale emasculation—a challenge to local integration?
https://www.researchgate.net/publication/322089834_Gender_and_enterprise_in_fragile_refugee_settings_female_empowerment_amidst_male_emasculation-a_challenge_to_local_integration
تاريخ الاطلاع 2018/8/22

(3) Women's Refugee Commission (2017) Vulnerability- andresilience-based approaches in response to the Syrian crisis: Implications for women, children, and youth with disabilities, http://bit.ly/WRC-vulnerability-resilience

(4) Kilby (Patrick), 2011, NGOs in India: The challenges of women'sempowerment and accountability; – (Routledge Contemporary South Asia Series).

يتضح إذن أن التمكين الاقتصادي لا يستقل بذاته؛ بل هو في علاقة عضوية مع مجالات أخرى من التمكين (السياسي، والاجتماعي، والثقافي)؛ ولكننا نذهب إلى أن مأسسة الجهل وبروز عمليات تزييف الوعي في المجتمعات العربية الإسلامية، وغيرها من مظاهر النكوص التي تكبح انطلاق مسار النهضة؛ يفرضان علينا دراسة صلة التمكين الاقتصادي بالدين، والتأمل في دور الفاعلين الدينيين في مجال تمكين الفتيات والنساء؛ فقد أثبتت بعض الدراسات[1] أن أغلب الذين عارضوا حقوق النساء وظفوا تأويلاتهم للنصوص الدينية لصالح الحفاظ على البنية الاجتماعية التقليدية؛ فكانوا بذلك من بين العوامل التي عطلت انخراط النساء في برامج التمكين؛ ولكن تقييم تجارب أخرى[2] اعتمدت التمكين الديني استراتيجية لتغيير واقع النساء؛ يُقيم الدليل على إمكانية الربط بين التمكين الاقتصادي وبين التمكين الديني؛ لاسيما إذا كان السياق الاجتماعي يثبت هيمنة الفاعلين الدينيين على الجماهير؛ ففي أفغانستان، وفي سياق ما بعد طالبان؛ تحاول نساء الأعمال في كابول مواجهة سلطة رجال الدين (الملالي)؛ الذين يعتبرون خروج النساء للعمل مدعاة للانحلال الأخلاقي، ويتصدون لبرامج التمكين الاقتصادي؛ بحجة أنها علامة على الهيمنة الإمبريالية الثقافية؛ وما كان لصاحبات المشاريع العمل إلا الاعتماد على التفاوض حول ضرورة مشاركة النساء في الاقتصاد، والإصرار على إعادة التفاوض مع ممثلي السلطة الدينية؛ حتى ينجحن في تمكين الفئات الهشة، ويطورن قدراتهن، ويُحسنَّ من نمط عيشهن.

وتبرز روايات نساء الأعمال (20 امرأة من المستجوبات من مختلف الإثنيات والأعمار والطبقات/ سنة 2015) أن معرفتهن بالدين جعلتهن يوظفن حججًا من التاريخ الإسلامي لمجادلة الرجال حول حقوقهن في الخروج والتعليم والعمل، ولشرعنة انخراطهن في التجارة؛ فأسوة بخديجة زوجة الرسول (صلى الله عليه وسلم) تعمل النساء في مجال التجارة؛ من أجل تحقيق العيش الكريم لأسرهن، وانطلاقًا مما ورد في القرآن والسنة وسير الصحابيات من حجج داعمة لحق النساء في المعرفة والعمل؛ تحاول النساء إقناع المجتمع عمومًا، ورجال الدين على وجه الخصوص؛ بأنهن لا يُنفذن أجندات خارجية؛ وإنما يتمسكن بحقوقهن وهويتهن الإسلامية، ويثابرن من أجل تنمية قدرات الفتيات والنساء.

(1) SANDA DRAGOŞ (CONSTANTIN), 2015, THE INFLUENCE OF RELIGION TO ECONOMIC DEVELOPMENT. A CRITICAL PERSPECTIVE OF RECENT QUALITATIVE AND QUANITATIVE STUDIES., Annals of the „ConstantinBrâncuşi" University of TârguJiu, Economy Series, Issue 3/2015, ACADEMICA BRÂNCUŞI" PUBLISHER, ISSN 2344 – 3685/ISSN-L 1844 - 7007.

(2) Rahman, (Farhana), (2018). Narratives of Agency: Women, Islam, and the Politics of Economic Participation in Afghanistan. Journal of International Women's Studies, 19(3), 60-70.

ولا يمكن التغاضي عن تجارب مماثلة؛ اضطلعت فيها بعض القيادات الدينية النسائية بأدوار هامة من أجل تحفيز النساء على المساهمة في التنمية بشكل فاعل؛ فقد أقدمت فئة من الواعظات والمرشدات في المغرب والجزائر على الانخراط في العمل الجمعياتي المعتمد بالأساس على برامج تمكين النساء اقتصاديًّا، وكان للقيادات الدينية النسائية في المناطق الريفية دور لا يستهان به في إقناع الأسر بأهمية مشاركة الفتيات والنساء في برامج دعم القدرات والمهارات؛ بغية النهوض بالقطاعين الحرفي والزراعي.

الخاتمة:

قد يكون التمكين الاقتصادي إطارًا عامًّا؛ على أساسه تُبنى خطط التمكين الأخرى، وقد يشكل التمكين الاقتصادي الأساس في المخططات التنموية؛ فيُعضد تارة بالتمكين الاجتماعي، وطورًا بالتمكين السياسي، وقد يكون التمكين الاقتصادي أيضًا آلية أو استراتيجية موظّفة لخدمة غايات أخرى؛ كالقضاء على أشكال التهميش والإقصاء، أو مناهضة التمييز، وتجاوز الفجوة الجندرية، أو الحد من العنف، أو تكريس المساواة الجندرية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة؛ ولكن مهما تعددت التصورات واختلفت زوايا النظر إلى المدخل الملائم لتطوير حقوق النساء؛ فإن براديغم التمكين أضحى مركزيًّا لا في مستوى صياغة السياسات والخطط وعمل الجمعيات المتعددة المشارب؛ بل كذلك في مستوى البحوث الأكاديمية العربية.

والناظر في الإنتاج الأكاديمي؛ ينتبه إلى أن البحث في مختلف العراقيل التي تواجه الفتيات والنساء في المجتمعات العربية والإسلامية قد استأثر باهتمام الدارسين؛ غير أننا نذهب إلى أن السياق التاريخي الذي نمر به يفرض تغيير زاوية النظر، وتحويل السؤال؛ فبدلاً من أن نستفسر عن الأسباب التي تمنع تمكين النساء؛ علينا أن نتساءل: كيف يمكن تمكين الفتيات والنساء بطريقة تحقق النجاعة المطلوبة؟ وبدلاً من التمحيص في الإطار النظري للتمكين على وجاهته؛ يتعين علينا النظر في نوعية الحاجات التي تجعل برامج التمكين الاقتصادي ضرورية بالنسبة إلى الفتيات والنساء، والتأمل في توقعاتهن وتمثلهن لهذه البرامج، ومدى سعيهن إلى التأقلم مع ما تقتضيه من التزام بحضور الدورات التدريبية، والمشاركة في الورشات، والتفاوض مع أهاليهم، وغيرها.

ورغم الانتقادات الموجهة إلى برامج التمكين الاقتصادي -خاصة الممولة من الجهات المانحة الأجنبية- فإن التمكين -باعتباره مسارًا يحول المرأة إلى فاعل مجتمعي وتنموي- يمكن أن نجد له في تراثنا علامات تفند مزاعم البعض بأن التمكين مؤامرة للهيمنة على العالم العربي؛ فالآخر الغربي ليس وحده العقل المدبر ومنتج السياسات، والأنا ليست دائمًا تابعة؛ وإنما نحن إزاء مشترك إنساني يجعل المرأة العربية والمسلمة -مثلها مثل سائر النساء بأمريكا اللاتينية وكينيا وغيرها من بلدان العالم- قادرة على خوض تجارب مختلفة؛ تكسبها قدرات، وتجعلها فاعلة في أسرتها ومجتمعها؛ فيكفي أن تثق المرأة بنفسها، وتؤمن بضرورة تخطي العقبات، وتمتلك الوعي حتى تكتشف قدراتها الفعلية؛ فتعمل على تطويرها؛ وهو أمر يثبت أن التمكين مسار مرتبط بسياقات نفسية واجتماعية وتاريخية، وببنى وأنساق وأنشطة وأفعال من شأنها أن تساعد المرأة على اكتساب المعارف والخبرات، وتحقيق الاستقلالية المادية، وهي إذ تقاوم

التمييـز والنظـرة الدونيـة، والتنميـط، والانتهـاكات؛ تثبـت أنهـا كائـن لـه إرادة وطمـوح، وهـو قـادر عـلى الاختيـار وتحمـل المسـئوليات... إنهـا امـرأة تحلـم بغـد أفضـل، وتعمـل بكـد لتتعلـم، وتصقـل تجاربهـا، وهـي في سـعي دائـم إلى تغيـير وضعهـا والفعـل في الواقـع.

ولعلنـا لا نبالـغ إذا اعتبرنـا أن التجـارب التـي مـرت بهـا النسـاء في بلـدان عاشـت تحـولات سياسـية واجتماعيـة (كتونـس، ومـصر، والمغـرب، وسـوريا، وليبيـا) تؤكـد أن رؤيـة الفتيـات والنسـاء لذواتهـن وحقوقهـن، وتصوراتهـن لأدوارهـن في المجتمـع والحيـاة قـد تغـيرت[1]؛ وقـد تجـلى ذلـك مـن خـلال نشـاط النسـاء في الاحتجاجـات، ودخولهـن الفضـاءات العامـة، واعتمادهـن عـلى آليـات جديـدة، وخطابـات مختلفـة عـن المألـوف، وارتفـاع أصواتهـن المطالبـة بإصلاحـات تشريعيـة تضمـن لهـن حقوقهـن، وبمحاسـبة مختلـف السـلطات التـي لا تلتـزم بمناهضـة التمييـز، ولا تبـالي بانتهـاك حقـوق الفتيـات والنسـاء؛ فهـل تفـضي المشـاركة السياسـية للنسـاء، وحضـور بعضهـن في مواطـن صنـع القـرار إلى تطويـر سياسـات التمكـين، وإعـادة النظـر في اسـتراتيجياتها؟

(1) Bargain (O)., Boutin (D)., Champeaux (H). (2018) “Women’s political participation and intra-household empowerment: Evidence from the Egyptian Arab Spring ”, Études etDocuments, n° 6, CERDI.pp112-120.

المراجع:

- الدراغمة، تمام جميل عمر، (2014)، فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديًّا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، نسخة رقمية، تاريخ النشر: 2014، تاريخ الاطلاع: 12/ 10/ 2018.

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/Tamam%20Draghmeh.pdf

- قرامي، آمال، (2017)، النساء والإرهاب: دراسة جندرية، (بمساهمة الصحفية منية العرفاوي)، دار مسكلياني، تونس.

- ----------، أي دور للنساء في صياغة النظام الأمني العربي المستقبلي؟، مجلة آراء الخليج، العدد132، ص ص 69-74.

- القعود، زكية بالناصر، (2017)، دور المرأة في مكافحة التطرف والعنف، جامعة بنغازي، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية الإلكترونية، العدد السادس العشرون، 20 فبراير.

- تونس تعلن برنامجًا لتمكين المرأة اقتصاديًّا بقيمة أكثر من 22 مليون دولار، 2017/8/14، الوطن، تاريخ الاطلاع: 2018/10/18.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=528625&yearquarter=20173

- Amber (David), (March 2017), Empowerment for all: an examination of women's experiences and perceptions of economicempowerment in MahaSarakham, Thailand; B.A. The College of New Jersey.

- Anderlini (Sanam) and Koch(Madeline), (2015). Extremism in the Mainstream: Implications for and Actions by Women. Available at:
http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/2013/03/Extremism-in-the-Mainstream-UNW.pdf

تاريخ الاطلاع: 16/ 9/ 2018.

- Bargain (O)., Boutin (D)., Champeaux (H). (2018) "Women's political participation and intrahousehold empowerment: Evidence from the Egyptian Arab Spring", Études et Documents, n° 6, CERDI.pp112-120.

- Claes (Thomas), Politiques économiques pour la justice sociale https://www.fes-mena.org/fr/projets/politiques-economiques-pour-la-justice-sociale/

تاريخ الاطلاع: 6/9/2018.

- Corbeil, C. & Marchand, I. (2006). Penser l'intervention féministe à l'aune de l'approche intersectionnelle : Défis et enjeux. Nouvelles pratiques sociales, 19(1), 40–57.

- El Hamidi, Fatma, (October 27, 2017). Women Entrepreneurs in the MENA Region: Opportunities or a Mirage?pp1-22 Availableat SSRN: https://ssrn.com/abstract=3060881
Or: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3060881

- Idris(Iffat) with Ayat (Abdelaziz),(may 2017) ,Women and countering violent extremism,gsdrc.org/gsdrc_author/iffat-idris-with-ayat-abdelaziz/ (access 7-10-2018), pp1-36.

- Kabeer (Naila), (2005) Gender equality and women's empowerment: A critical analysis of the third millennium development goal 1, Gender & Development, 13:1, (13-24)

- Kilby(Patrick), 2011,NGOs in India:The challenges of women'sempowerment and accountability; – (Routledge contemporary south asia series).

- Lahoud,(N), (2018), Empowerment or Subjugation: A Gendered Analysis of ISIL Messaging; UN Women.EastEditor: Rachel Dore-Weeks (Advisor, Peace, Security and Humanitarian Action, UN Women Regional Office for Arab States).

- Mouelhi (Rim Ben Ayed) and Goaied (Mohamed), November 2017, WOMEN IN THE TUNISIAN LABOR MARKET, The Economic Research Forum (ERF), Working Paper 1160.

- SANDA DRAGOŞ (CONSTANTIN), 2015, THE INFLUENCE OF RELIGION TO ECONOMIC DEVELOPMENT. A CRITICAL PERSPECTIVE OF RECENT QUALITATIVE AND QUANITATIVE STUDIES.

- Annals of the „ConstantinBrâncuşi" University of TârguJiu, Economy Series, Issue 3/2015.

- ACADEMICA BRÂNCUŞI" PUBLISHER, ISSN 2344– 3685/ISSN-L 1844 – 7007.

- Rahman,(Farhana), (2018). Narratives of Agency: Women, Islam, and the Politics of Economic Participation in Afghanistan. Journal of International Women's Studies, 19(3), 60-70.

- Raja (Anita), Silvermana(Jay G)., Klugmanb (Jeni), Saggurtic(Niranjan), Dontad(Balaiah),B. Shakya (Holly), (2018), Longitudinal analysis of the impact of economic empowerment on risk for intimate partner violence among married women ;rural Maharashtra,India, Social Science & Medicine, 196 (197–203).

- Ritchie (Holly), (2018),A Gender and enterprise in fragile refugee settings: female empowerment amidst male emasculation—a challenge to local integration?
https://www.researchgate.net/publication/322089834_Gender_and_enterprise_in_fragile_refugee_settings_female_empowerment_amidst_male_emasculation-a_challenge_to_local_integration
تاريخ الاطلاع: 2018/8/22.

- Polychroniou(C.J.),Truth Out, February 2017. Exposing the Myths of Neoliberal Capitalism: An Interview With Ha-Joon Chang. Available at: http://www.truth-out.org/opinion/item/39393-exposing-the-myths-of-neoliberal-capitalism-an-interview-with-ha-joon-chang
تاريخ النشر: 2017/2/8، تاريخ الاطلاع: 2018/10/5.

كيفية إدماج النوع الاجتماعي في سياسات وخطط وبرامج الدول العربية

الدكتورة/ عفاف أحمد عبد الرحمن محمد

عضو البرلمان السوداني

وزيرة التنمية الاجتماعية بولاية الخرطوم

مقدمة

يعتبر إعلان مؤتمر بكين (1995) من المرجعيات المؤسسة لتمكين المرأة؛ إذ أكد التزام الدول بمنح المرأة حقها في المشاركة في جميع مجالات الحياة؛ على قدم المساواة مع الرجل، بما في ذلك الإسهام العادل في المجال الاقتصادي؛ فمنهاج عمل بيجين يحدد دور المرأة في الاقتصاد، ويلفت الانتباه إلى ضرورة تشجيع وتيسير حق المرأة المتساوي في العمل والموارد، وكذلك ضرورة مساعدة النساء على المواءمة بين مسئوليات العمل وبين الأسرة. وقد أكد عدد من حكومات الدول العربية الالتزام تجاه هذا الأمر، وعكفت الجهات الرسمية على إعداد استراتيجيات للنهوض بالمرأة، ووضع خطط لادماج قضايا المرأة ضمن التيار العام للتنمية؛ بما يحقق تمكين المرأة، ويجسر الفجوات النوعية في مختلف المجالات ذات الاهتمام.

علاوة على ذلك؛ فإن أهداف االتنمية المستدامة -من قبلها أهداف الألفية الإنمائية- استهدفت توفير فرص العمل المتساوية والمنتجة والعمل اللائق للجميع؛ بما في ذلك النساء والشباب؛ وذلك كجزء من السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ خاصة الهدف الأول المعني بالقضاء على الفقر المدقع والجوع، وبالحصول علي وسائل الوصول إلى الموارد والأنشطة الإنتاجية، والسيطرة عليها؛ مما يزيد من قدرة الأفراد -خاصة النساء- في التغلب على الظروف غير المواتية التي تؤدي إلى الفقر (تقريرالأهداف الإنمائية للألفية، 2010).

المصطلحات:

أ- النوع الاجتماعي (Gender):

هو مصطلح يُعنى بالنظر إلى الخصائص السلوكية، والأدوار والهوية التي يحددها المجتمع للذكر والأنثى، ويحدد بها الدور المناسب لكل منهما؛ وهو دور يتغير بتغير المجتمعات و الزمان والمكان، ويتأثر بالعوامل الاجتماعية والثقافية المميزة للمجتمع.

ب- إدماج النوع الاجتماعي (gender mainstreaming):

هو مصطلح عالمي للتعبير عن استراتيجية الاتجاه لتعزيز المساواة بين الجنسين؛ وهو يحتوي على إدماج مؤشرات النوع الاجتماعي في السياسات والتشريعات والبرامج، والتصاميم والتنفيذ والمراقبة، والتقييم للسياسات والنظم والهياكل، ومعايير إنفاذ السياسات والبرامج القومية؛ التي تعمل على تلبية احتياجات المجتمع، وتستجيب بطريقة فعالة لقضايا المواطنين (رجالاً ونساءً) لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين ومكافحة التمييز.

ت- تمكين المرأة:

يعني تضييق الفجوة بين النساء وبين الرجال بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية، والوصول إلى المساواة في المشاركة، وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والاجتماعية، وتوسيع الفرص والخيارات في كافة المجالات، وإزالة العوائق بمختلف أشكالها؛ التي تقف في طريق المرأة للتمتع بالفرص والموارد، ومساهمتها في التنمية الشاملة.

ث- التمكين الاقتصادي الاجتماعي:

يعني إزالة كل العقبات أمام وصول وحصول المرأة على حقوقها الطبيعية، وفتح مجالات المساواة والعدالة ومحاربة الفقر، والمشاركة في السياسات الشاملة للنمو الاقتصادي؛ حيث تساهم النساء بشكل واسع في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والتجارة، وريادة الأعمال)، والقطاع العام (الخدمة المدنية)، والوظائف القيادية في الدولة، وحصولها على الخدمات الصحية والتعليمية، وحمايتها عبر شبكات الضمان الاجتماعي، وتعزيز مساهمتها في حركة المجتمع المدني الثقافية والاجتماعية.

ج- التنمية المستدامة:

هو مصطلح أممي؛ يهدف إلي تطوير الموارد البشرية والطبيعية، وتجويد التعاطي الاقتصادي الاجتماعي بشرط تلبية الاحتياجات، وتطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف حقوق الأجيال القادمة.

أولاً: مفهوم التمكين

التمكين في معجم "القاموس المحيط" للغة العربية؛ هو التقوية والتعزيز؛ وهو من فعل مكَّن يُمكِّن تمكينًا، والتمكن من الشيء القدرةُ عليه، ومُكِّن منه؛ أي جُعل له عليهِ سُلطان. قال تعالى في سورة يوسف عليه السلام: **"وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ....."**.

واصطلاحًا يرتبط التمكين عادة بامتلاك القوة والقدرة على اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد، وتوسيع الخيارات والفرص لتحقيق الهدف، ويسعي منهج التمكين -باعتباره أحد آليات التنمية- إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، مع شمول مفهوم تمكين المرأة أهداف التنمية المستدامة، والسعي لتحسين أوضاع النساء في مجتمعاتهن بالقدر الذي يحترم دور المرأة للقيام بمسئولياتها، ويعترف بإسهاماتها في تنمية المجتمع؛ فهو العملية التي تحقق مزيدًا من امتلاك عناصر القوة والثقة والتحكم في المصير الخاص والمطالبة بالحقوق. كما يعني

المصطلح المقاييس التي تصمم لزيادة درجة الاستقلال والإرادة الذاتية لدى الأفراد والمجتمعات؛ التي تمكنهم من تحديد مصالحهم بطريقة مستقلة ومسئولة؛ بناء على إمكانياتهم ومواردهم وسلطاتهم.

وتمكين المرأة هو: "عملية السعي لوضع معايير وسياسات لتضييق الفجوة بين الرجال وبين النساء بالنسبة لاحتياجاتهم العملية والاستراتيجية؛ للوصول إلى العدالة والمساواة في المشاركة، وفي اتخاذ القرارات الخاصة بالحياة الفردية والاجتماعية، بالإضافة إلى توسيع الفرص والخيارات بالتساوي في مجالات المعرفة والتعليم والمعلوماتية، والتقنية والاقتصاد والحقوق، وغيرها من المجالات السياسية والاجتماعية والصحية، وإزالة جميع العوائق التي تعترض تمتع المرأة بالفرص والموارد؛ مما يؤدي إلى رفع قدراتها وتعزيز ثقتها ومساهمتها في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

بينما ترى منظمة الأمم المتحدة في تعريفها لتمكين المرأة أن له خمسة مكونات (UN,1995):

1- شعور المرأة بالتقييم الذاتي.
2- حق المرأة في الحصول على كافة الخيارات، وتحديد خياراتها.
3- حقها في الوصول إلى الموارد والفرص.
4- حقها في التمتع بالقوة والإرادة اللازمة للتحكم في حياتها داخل وخارج المنزل.
5- قدرتها على التأثير على اتجاه التغيير الاجتماعي والاقتصادي في كافة المستويات.

وبالتالي فالتمكين هو الحصول المتكافئ على الفرص في استخدام موارد المجتمع، ومنع التفرقة على أساس النوع في الفكر والممارسة، ومنع العنف، والاستقلال الاقتصادي، بالإضافة إلى المشاركة في كل مؤسسات صنع القرار، وحرية الاختيار في أمور الحياة (أغا،2001).

مجالات تمكين المرأة:

ولتحقيق المشاركة الحقيقية للنساء، وسد الفجوة الماثلة الآن؛ لابد من العمل علي تفعيل سياسات تمكين النساء في المجالات الأساسية؛ مثل التمكين الاقتصادي، والتمكين المجتمعي، والتمكين في مجال القوانين والدستور، والتمكين من خلال السياسات العامة لسد الفجوة النوعية في مؤشرات التنمية، والالتزام بالمواثيق الدولية التي تهتم بقضية تمكين النساء، وسن التشريعات التي تدعو إلى المساواة في الأجور وفي أوضاع العمل، وإلى سهولة الحصول علي المنح والقروض الائتمانية، وتملك الأراضي والأصول، وإتاحة فرص التأهيل والتدريب والتطوير؛ مما يؤدي إلي تعزيز قدراتها، ويؤهلها للترقي وتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى

مستوى الأسرة والمجتمع؛ بدعم مكانتها الاجتماعية، وحمايتها من العنف المعنوي والمادي، وتعزيز وعيها وثقتها بقدرتها علي إحداث التغيير في مختلف المستويات (ابن عوف، 2013م، ص66)؛ وكل ذلك يتطلب إرادة سياسية قادرة علي تنفيذ الدستور، والقوانين المعززة لقيم العدالة والمساواة؛ عبر الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج، وإشراك الجميع -خاصة المجموعات النسوية ومنظمات المجتمع المدني- في العمل التضامني لإحداث التغيير المطلوب.

ولتحقيق تمكين المرأة؛ يتطلب ذلك تقوية دورها في صنع القرار، وفي التحكم بالموارد؛ فتمكين المرأة سياسيًّا يمنحها حق المشاركة السياسية الفاعلة، وممارسة حقها في الانتخاب والترشح لمؤسسات النظام السياسية الرسمية وغير الرسمية، وتعتبر المشاركة في صنع القرار من المبادئ الأساسية لتحسين الأداء، وتساهم في تغيير النظم والتشريعات نحو الأفضل؛ بينما تمكينها اجتماعيًّا يتطلب إزالة العوائق التي تقف أمام إدماجها في العمل العام؛ بنفس القدر الذي يتمتع به الرجل؛ الأمر الذي يسهم بدوره في تمكينها اقتصاديًّا؛ ومن ثم زيادة الموارد، وتحسين فرص العمل؛ وبالتالي زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة؛ مما يؤدي إلى الوصول بها إلى الرفاه الاجتماعي.

يرتبط كذلك تحقيق التمكين للمرأة بالمتغيرات القيمية للمجتمعات؛ مثل مستوى الحريات العامة، ومساحة المشاركة السياسية (بنان: 2005م)، ومدى تسامح وتماسك المجتمع (خاصة في النزاعات والحروب)، ومدى استجابة النظام السياسي، ودعمه لقضية تمكين المرأة ومشاركتها في الثروة والسلطة، ونوعية البيئة الثقافية والاجتماعية، وعلاقات القوة في المجتمعات التي تعيش فيها المرأة؛ فالنظرة الدونية، أو الهيمنة الذكورية، والعنف ضد المرأة؛ كل هذا يشكل تحديًا أمام تمكين المرأة.

ولاشك أن انطلاق ثورة الاتصالات، وظهور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وما قامت به من دور في تغيير كثير من الأنماط التقليدية للعمل والعلاقات، وطرق التواصل ونقل المعلومات، وتجاوزها لحواجز المكان والزمان؛ كل ذلك كان له إسهام حقيقي في توفير المعلومات والفرص، وساهم بدور كبير في تحقيق تمكين المرأة، وتوسيع خياراتها وفرصها، بالإضافة إلي تأثيره المباشر على المجتمع، وإحداثه تغييرًا في وجهات النظر التقليدية السائدة حول دور المرأة ومكانتها وقضاياها.

كذلك للبُعد الدولي والعالمي دور هام في قضية تمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية والسياسية، وتعزيز مشاركتها في ثروة المجتمع المادية والمعنوية، ومساهمتها في إقرار السلام وقضايا التنمية ورفاه المجتمع؛ حيث أصبحت أجندة المرأة -لأول مرة- واحدة من أهم أولويات النظام العالمي

ومنظومة الأمم المتحدة؛ فقد عقدت المؤتمرات الدولية، وصيغت الاتفاقيات لإزالة كافة أنواع التمييز ضدها؛ مثل اتفاقية سيداو، وقبلها اتفاقيات الحقوق السياسية والمدنية للمرأة، وما تضمنه الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، ومؤتمر المرأة الأول في المكسيك عام 1975م، كما تم في نيروبي 1985م وضع استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وتم إلزام الدول والمجتمع والمنظمات غير الحكومية بالعمل لإنفاذها؛ فيما عُرف بعقد المرأة، إضافة إلى برامج مؤتمر المرأة الرابع ببكين عام 1995م، وما تم الاتفاق عليه في برنامج وخطة عمل مؤتمر بكين؛ الذي شكل مرجعًا للجنة الأمم المتحدة للمرأة للمجالات الستة لتمكين المرأة.

مؤشرات تمكين المرأة:

من الصعوبة بمكان تحديد مؤشرات لقياس التمكين؛ لأنها تتضمن التغيير في عدد من المستويات؛ الشخصية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية؛ على مستوى الأفراد، والمجتمع، والدولة، وصعوبتها تكمن في أنها -كلها- متغيرات غير مستقرة، وتتطلب وقتًا ونسبية؛ فهناك التغيير الذي يحدث على مستوى الفرد في السلوك، وفي قوة الشخصية، وفي الشعور بالثقة والقدرة على اتخاذ القرار, والحرية في اختيار البدائل المتاحة، أو خلق بدائل جديدة, وهناك التغيير على مستوى المجتمع.

1- التمكين السياسي:

تساعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية على التقدم في المساواة بين الجنسين، وتؤثر على مجموعة مجالات السياسات التي يُنظر فيها، وعلى أشكال الحلول المقترحة. وتبين الأبحاث أن المشرع سواء كان رجلاً أم امرأة؛ فإن تأثيره يختلف وفقًا لأولوياته في مجال السياسات؛ مما يشير إلى أهمية حضور المرأة في السياسة؛ من أجل تمثيل اهتمامات النساء والناخبين المهمشين، والمساعدة في تحسين استجابة السياسات ونظم الحكم لاحتياجات العامة.

وتبين الأدلة أنه كلما ازداد عدد النساء المنتخبات؛ تزداد عملية صياغة السياسات؛ مما يؤثر على نوعية الحياة، ويعكس أولويات الأسر والنساء، والأقليات الإثنية والعرقية؛ فلمشاركة المرأة في الحياة السياسية تأثير إيجابي وديمقراطي عميق على المجتمعات المحلية، وعلى الهيئات التشريعية، والأحزاب السياسية، وحياة المواطنين، ويساعد في تحقيق الديمقراطية.

ويشمل التمكين السياسي المؤشرات التالية:

- النسبة المئوية لعدد النساء في المجالس والمحليات، ورتبهن في المجالس.
- النسبة المئوية لعدد النساء في مواقع اتخاذ القرار وفي المناصب الحكومية والتنفيذية على كل المستويات.
- النسبة المئوية لعدد النساء والرجال الذين سجلوا للتصويت والانتخاب.
- النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.
- عدد النساء المشاركات في المعارضة العامة، والتكتلات السياسية؛ بالمقارنة مع عدد الرجال.
- المناصب القيادية التي تحتلها النساء مقارنة بالرجال في الأحزاب السياسية.

ومجالات العمل من أجل إحداث التمكين السياسي ودعم وزيادة تلك المؤشرات؛ تشمل تعديل القوانين والسياسات، والالتزام السياسي للدولة، وقوة الحركة النسوية المطلبية، ودرجة رفع الوعي والمناصرة الدولية، ورفع القدرات، واستخدام التقنية المعلوماتية.

2- التمكين الاقتصادي:

وضع منهاج بكين ستة أهداف فيما يتعلق بالمرأة والاقتصاد (بكين، ص ص 80-97)؛ هي:

- تعزيز القدرة الاقتصادية والشبكات الاقتصادية للمرأة.
- القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل.
- توفير الخدمات التجارية والتدريب، وسبل الوصول إلى الأسواق والمعلومات والتكنولوجيا.
- تسهيل المواءمة بين مسئوليات العمل والأسرة للنساء والرجال.
- تسهيل سُبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد والأسواق والتجارة.

وتشمل مؤشرات التمكين الاقتصادي ما يلي:

1- نسبة معدلات التوظيف حسب النوع الاجتماعي.
2- النسبة المئوية لعدد النساء في الخدمة الوطنية.
3- نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار؛ أي في المواقع القيادية وفي الخدمة المدنية وفي القطاع الخاص.
4- الفرق في المرتبات والأجور بين الرجال وبين النساء.
5- عدد المجموعات ذات الدخل المنخفض حسب النوع الاجتماعي.
6- الأعضاء في الاتحادات النقابية من النساء والرجال، وتبوُّؤ النساء لمواقع قيادية في النقابات.

7- النسبة المئوية للمالكين للأرض، والمنازل والثروة.

8- توزيع الوقت الذي تم استغلاله في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب النوع الاجتماعي.

9- متوسط المنصرفات التي ينفقها رب الأسرة (رجلاً أو امرأة) على التعليم والصحة.

10- الفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية؛ كالخدمات الفنية المتقدمة من قبل الحكومة، أو المصادر، وقياس الفجوة بين المرأة وبين الرجل في فرص الاقتراض، وتوفير رأس المال؛ وتشمل مجالات العمل من أجل إحداث التمكين الاقتصادي، ورفع القدرات، والتمويل، واستخدام التقنية الحديثة، وتعديل القوانين والسياسات التي تحد من فرص المرأة، والحركة النسوية التي تعمل من أجل إدراج النوع الاجتماعي في السياسات، والإجراءات الاقتصادية والميزانيات، والترقي، والعمل في مجال توزيع الوقت، وتوفير الوقت للمرأة للعمل الإنتاجي دون معوقات.

3- التمكين الاجتماعي:

يشمل المؤشرات التالية:

- عدد النساء في التنظيمات المحلية والمنظمات النسائية.
- نسبة النساء في مجال العمل الإعلامي.
- نسبة النساء في المواقع القيادية في منظمات المجتمع المدني.
- عدد المنظمات والشبكات النسوية.
- مجالات التدريب للنساء في المجتمع المحلي مقارنة بالرجال.
- نسبة النساء المتعلمات مقارنة بالرجال ونسبة الأمية بينهما.
- نسبة النساء المكملات لمرحلة الأساس.
- نسبة البنات في الجامعات والمعاهد العليا.
- نسبة الخريجين من البنات والأولاد في جميع مراحل التعليم حتى التعليم فوق الجامعي.
- مؤشرات صحية؛ مثل نسبة الوصول للخدمات الصحية والتأمين الصحي.
- مؤشرات توضح مدى تمكين المرأة؛ وتشمل المؤشرات القانونية، كما تشمل مجال تعديل القوانين، وزيادة الصرف الموجه لسد الفجوة النوعية.

كل هذه المؤشرات تحتاج إلى قوة دفع حركة المجتمع المدني والحركة النسوية، مع مناخ سياسي وإرادة سياسية، وتعديل المناهج التعليمية والإعلامية؛ من أجل رفع مجتمعي قوي لتحقيق المساواة في كافة المؤشرات المجتمعية.

4- التمكين داخل الأسرة:

وتشمل مؤشراته ما يلي:

- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بعدد الأطفال، والعمل، والدراسة، وحرية الحركة داخليًّا وخارجيًّا بالمقارنة مع الرجال.
- مشاركة الرجال في الأعمال المنزلية.
- القدرة على تنمية المواهب، واستخدام الوقت في ذلك.
- حرية القرار في استخدام دخلها.
- المشاركة في القرارات الخاصة بتوزيع الدخل، ودراسة الأطفال، وطريقة تربية الأطفال، وتطوير موارد الأسرة، والقرارات الأسرية عامة.
- إتاحة فرص تنمية المواهب لرفع قدرات القيادة والدعم النفسي.
- الدعم الجماعي، وفتح النوادي والمنظمات.
- تقليل الجهد في العمل المنزلي عن طريق التقنية الحديثة في مجال رعاية الأطفال والمسنين.

التنمية المستدامة:

يعيش العالم تطورات وتحولات كبيرة؛ بسبب التقدم في مجال تقنيات الإنتاج والتوزيع والمعلومات والاتصالات، وتتزامن هذه التطورات مع مزيد من التوجه الدولي نحو الانفتاح والتحرير والعولمة، وتكامل عمليات الإنتاج عبر الدول، وترابط الأسواق المالية من جهة، والاندماج في تجمعات اقتصادية عملاقة من جهة أخرى. والبلاد العربية وإن حققت إنجازات إنمائية اقتصادية واجتماعية كبيرة خلال العقود الماضية؛ إلا أنها تواجه في مطلع القرن الحادي والعشرين مشاكل اقتصادية واجتماعية عميقة؛ تمس حاضرها ومستقبلها.

وقد أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 (الصادر عن الأمم المتحدة) إلى أن التنمية التي لا تشارك المرأة فيها؛ تنمية معرضة للخطر، وأن عدم المساواة بين الجنسين في المواطنة والحقوق القانونية؛ يشكل أكثر مظاهر الإجحاف تفشيًّا في أي مجتمع؛ لأنها تؤثر عمليًّا على نصف عدد السكان. ويظهر الفحص المتمعن للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية أن هناك ثلاث نواقص تفت في عضد التنمية الإنسانية في البلاد العربية؛ يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الحرية.
2- تمكين المرأة.
3- القدرات الإنسانية خاصة القدرة المعرفية.

أولاً: تعريف التنمية:

التنمية تعني توفير الآليات والوسائل والأساليب لكل فرد؛ للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لتحقيق مجتمع أفضل، مع توزيع عادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات الاجتماعية؛ فالتنمية تهدف لتحقيق رفاهية الإنسان وسعادته (فضل الله، 2000)؛ وهي تشمل أربعة عناصر:

1- الإنتاجية؛ وهي: توفير الظروف المناسبة للأفراد لرفع إنتاجيتهم.

2- العدالة الاجتماعية؛ وهي: تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.

3- الاستدامة؛ وهي: ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة ومستقرة.

4- التمكين؛ وهو: توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية؛ حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار، والتحكم في الموارد.

ثانيا: أهداف التنمية:

تهدف التنمية إلى رفع قدرة الفرد على المشاركة في القرارات التي تؤثر على خياراته في الحياة؛ بغض النظر عن جنسه أو طبقته الاجتماعية؛ ومن هنا يُنظر إلى التنمية من خلال مساهمتها في الوصول للأهداف العامة في البقاء والأمن والكرامة؛ وهذا يعني أن مفهوم الإنتاج هنا لا يُعنى فقط بإنتاج السوق؛ وإنما يتعداه إلى الأنشطة والأدوار التي تسهم في رفاهية الفرد.

ثالثًا: الرؤية الشائعة للتنمية:

تنظر هذه الرؤية إلى التنمية على أنها التخطيط للموارد، والتقنيات والمهارات لتحسين معدلات النمو الاقتصادي؛ حيث يستحيل تحقيق التنمية دون تحقيق نمو اقتصادي؛ وهذا لا يعني أن تحقيق النمو الاقتصادي سوف ينعكس على المجتمع ككل؛ فهناك دومًا فروق في القوة والسلطة محددة حسب الطبقة، أو النوع الاجتماعي، أو العرق، أو جملة هذه العناصر مجتمعة، وإن الحالات المتعلقة بسوء توزيع الثروة، أو الفوارق الطبقية، أو عدم المساواة بين الجنسين؛ هي من الأمور التي يجب التصدي لها ضمن المشاريع التنموية؛ فالتنمية عملية يجب أن تشمل جميع أفراد المجتمع على نفس الدرجة، وتبعًا لحاجاتهم الفردية.

رابعا: مؤشرات التنمية:

حددت المنظمات الدولية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤشرات تساعد على قياس وتقييم مستوى التنمية بمعناها الشامل؛ وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

- **مؤشر التنمية البشرية:** ويتضمن مدة الحياة، ومستوى التعليم، ومستوى المعيشة؛ باعتماد الناتج القومي لكل فرد.
- **المؤشر المرتبط بالنوع الاجتماعي:** وهذا المؤشر يرتبط باتساع فجوة التنمية بين النساء وبين الرجال؛ مما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد.
- **مؤشرات المشاركة الشاملة:** وتهتم بما إذا كان الرجال والنساء قادرين بالتساوي على المساهمة الفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية، والمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

خامسا: المناهج التنموية:

تطورت المفاهيم والسياسات والمناهج فيما يخص مسألة التنمية، والقضايا المرتبطة بها المتعلقة بالمرأة والأسرة والمجتمع؛ ابتداء من مفهوم الرعاية الاجتماعية، وانتهاء بمفهوم التمكين؛ وتطورت تبعًا لذلك مفاهيم تنمية المرأة، وأدوارها الثلاثة؛ الإنجابية والإنتاجية والاجتماعية. ومنذ فترة السبعينيات بدأت النظريات الخاصة بالتنمية تتطور، وتتمحور حول ما يلي:

1- حول العنصر البشري الإنسان بوصفه هدف التنمية وغايتها.

2- التفاوت بين مناطق العالم الشمالية وبين الأخرى الجنوبية، وكذا بين الأغنياء وبين الفقراء.

3- التفاوت بين الجنسين.

وعند التطرق إلى مسائل المرأة والتنمية؛ فهناك ثلاثة مصطلحات أساسية؛ هي:

1- المرأة في التنمية Women in Development (WiN) (لا مشاركة بدون تمكين): ينطلق هذا المنهج من أن المرأة غائبة ومبعدة عن عملية التنمية، وأن إبعادها لا يؤثر عليها سلبًا فقط؛ وإنما ينجم عنه فشل المشاريع التنموية؛ وهو يركز على أدوار المرأة الإنتاجية، ويوجه إلى النساء مشاريع خاصة في محاولة لجعلهن في نفس مستوى الرجال، ومساعدتهن على ذلك؛ ويتمثل هدف إدماج المرأة في التنمية في الإنصاف والعدالة الاجتماعية.

2- المرأة والتنمية Women and Development (WAD)؛ وهو منهج منتشرفي بلدان العالم الثالث؛ يعترف بأدوار المرأة الثلاثة، ويعتبر أن دونية المرأة لا ترتبط بالرجال فقط؛ وإنما بالاستعمار أيضًا، ويعتمد على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة؛ لزيادة إنتاجية المرأة، وزيادة قدرتها على رعاية المنزل والأسرة، ويرى أن المرأة الفقيرة المهمشة أقرب إلى الرجل الذي ينتمي إلى نفس الطبقة منها إلى المرأة المنتمية إلى طبقة أخرى، ويرى أن عمليات التنمية ستسير بصورة أفضل إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه..

3- النوع الاجتماعي والتنمية (Gender and Development (GAD؛ يعنى بإدماج النوع الاجتماعي في التنمية؛ فمنذ عام 1975 بدأ الاهتمام بمعالجة موضوع تهميش دور المرأة ومشاركتها في التنمية تحت شعارات المساواة والمشاركة، وكنتيجة لفشل مشاريع التنمية في تحقيق أهدافها الرامية إلى تحسين أوضاع المرأة، إضافة إلى إهمال هذه المشاريع لمخاطبة النوع الاجتماعي؛ لذا كانت المناداة أولاً بقضايا النوع، ثم تطورت هذه المفاهيم من النظر إلى دور المرأة في التضحية، إلى النظر إليها كقوة أساسية في المجتمع؛ مما يجعلنا نحلل العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين، كما يمكننا من التعرف على الأساليب التي ينبغي اتباعها لتحقيق تلك المساواة والعدالة.

سادسا: مفاهيم إدماج المرأة في التنمية:

وهي مفاهيم تعبر عن كيفية ضمان إشراك المرأة بصورة فعالة مع الرجل للوصول إلى الموارد المتاحة والاستفادة منها؛ وأهم هذه المفاهيم:

- **مفهوم الرعاية الاجتماعية:** وهو مفهوم متبع في سياسة الخدمات الاجتماعية، وقد شاع بين الفترة من 1950 إلى 1970؛ وهو يعترف بالدور الإنجابي للمرأة، ويهدف إلى جعلها أمًّا أفضل؛ من خلال إدماجها في التنمية؛ مما يجعلها منتفعة سلبية؛ وهو مفهوم يكرس الدور التقليدي للمرأة؛ المتمثل في توفير الغذاء، ومقاومة سوء التغذية، وتنظيم الأسرة.

- **مفهوم العدالة:** ظهر هذا المفهوم في عقد الأمم المتحدة الخاص بالمرأة في الفترة من 1975 إلى 1985، واستخدم في برامج المرأة في التنمية؛ وهو يهدف إلى إعطاء المرأة نفس فرص المشاركة لتؤدي أدوارها الثلاثة، ويركز على المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، والاحتياجات الأساسية، ويعمل على تقليص الفوارق بين المرأة وبين الرجل؛ بإعطاء المرأة صلاحيات اقتصادية وسياسية.

- **مفهوم مكافحة الفقر:** ظهر هذا المفهوم منذ السبعينيات، ويرتبط بإعادة توزيع الدخل والاحتياجات الأساسية، ويهدف إلى إدماج المرأة في التنمية؛ من خلال زيادة إنتاجيتها؛ وذلك بغية القضاء على الفقر عن طريق مشاريع صغيرة؛ وهو المفهوم الثاني المستخدم في منهج المرأة في التنمية.

- **مفهوم الكفاءة:** ظهر هذا المفهوم في الثمانينيات، وشاع في التسعينيات بسبب ظهور الأزمة الاقتصادية، وتدهور الاقتصاد الدولي؛ وهو المفهوم المستخدم حاليًّا في منهج وبرامج المرأة والتنمية؛ لأن برامج الاستقرار والتكييف الهيكلي تعتمد على مساهمة المرأة في التنمية، وربط

هـذه المسـاهمات بنجـاح المشـاريع والخدمـات، ويأخـذ هـذا المفهـوم في الاعتبـار قـدرة المـرأة عـلى تقديـم الخدمـات، والوقـت الـذي تخصصـه لنشـاطها، دون الاعـتراف بالواجبـات المنزليـة.

- **مفهـوم التمكـين:** يهـدف إلى تمكـين المـرأة مـن خـلال الاعتـماد عـلى النفـس؛ عـن طريـق الثقافـة والتعليـم والعمـل؛ وقـد ظهـر في نهايـة الثمانينـات، وهـو يعـترف بالمـرأة كعنـصر فاعـل، ويسـعى إلى القضـاء عـلى مظاهـر التمييـز ضدهـا (حـاز عـلى تأييـد كبـير خـلال مؤتمـر بكـين عـام 1995)؛ مـن خـلال اسـتراتيجيته التـي تعالـج التفـاوت بـين الجنسـين، وهـو يعمـل عـلى تحريـك الجماعات النسـائية حـول البرامـج التنمويـة؛ للحصـول عـلى معاملـة متسـاوية كمشـاركات ومسـتفيدات، وهـو يغلـب عـلى برامـج منظـمات الأمـم المتحـدة؛ مثـل اليونيسـف، وبرنامـج المـرأة الإنمـائي.

- **مفهـوم التحريـر:** ارتبـط هـذا المفهـوم منـذ أربعينيـات القـرن المـاضي بالتنميـة الاشـتراكية؛ التـي تهـدف إلى زيـادة مشـاركة المـرأة السياسـية، وزيـادة عملهـا، كـما يعـترف بـدور المـرأة الإنتاجـي، ودورهـا في سياسـة المجتمـع، ويلبـي احتياجـات النـوع؛ مـن خـلال تحسـين وضعهـا الاجتماعـي والقانـوني؛ وتتـم تلبيـة احتياجـات كل مـن الرجـل والمـرأة عـلى حـد سـواء؛ مـن خـلال توفـير الدولـة للسـلع والخدمـات الأساسـية؛ وهـو يعتـبر القضايـا النسـائية هامـة؛ لكنهـا تحتـل مرتبـة أدنى بالمقارنـة مـع القضايـا التنمويـة والسياسـية.

- **منهـج ومفهـوم النـوع الاجتماعـي والتنميـة:** وهـو يعنـي التحـول مـن تنميـة المـرأة إلى تنميـة النـوع الاجتماعـي، والاهتـمام بالجنسـين ليشـكلا قـوة واحـدة لتحقيـق التنميـة المطلوبـة، ويسـعى إلى فهـم إخضـاع المـرأة عـن طريـق تحليـل العلاقـة بينهـا وبـين الرجـل؛ في إطـار عوامـل هامـة؛ مثـل الطبقـات الاجتماعيـة، والأنظمـة، والعـرق، والديـن، والسـن، ويركـز عـلى الكفـاءة والفـرص مـن أجـل تحسـين توزيـع المـوارد والخدمـات، وتحقيـق العدالـة بـين النوعـين، كـما يؤكـد عـلى إشراك الرجـال والنسـاء معًـا في إحـداث التغيـير في المواقـف والممارسـات، وإزالـة التمييـز فيـما يتعلـق ببرامـج وسياسـات التنميـة، مـع تحقيـق العدالـة والمسـاواة بـين الجنسـين في المشـاركة والسـيطرة عـلى المـوارد. ويعتمـد لذلـك اسـتراتيجية تلبيـة احتياجـات الرجـل والمـرأة معًـا، والاهتمامـات الأساسـية للفقـراء كمجموعـات رئيسـية في التنميـة. ويتـم اسـتخدام مفهـوم النـوع الاجتماعـي كـما يـلي:

- كاسـتراتيجية للتنميـة تعنـي إتاحـة الفـرص والمـوارد لجميـع فئـات المجتمـع؛ للوصـول العـادل والتمكـن الفعـال مـن مجهـودات التنميـة.
- كمكـون مؤثـر يقـوم عـلى فهـم احتياجـات المجتمـع، والاسـتغلال الأمثـل لقـدرات أفـراده ومؤسسـاته؛ لتحقيـق المشـاركة الفعالـة في التنميـة.

فمفهوم النوع الاجتماعي يعني الأدوار الاجتماعية المختلفة للرجال والنساء في المجتمع، والعلاقات بينهم، والطرق التي تُحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم وهوياتهم؛ التي تحكمها عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية مختلفة، وتأثير هذه العلاقة على مكانة المرأة والرجل في المجتمع.

أثر النوع الاجتماعي على برامج التنمية:

إن البرامج التنموية التي لم تدرك أهمية النوع الاجتماعي؛ لم تفشل فقط في تقديم العون والدعم والفائدة للنساء؛ لكنها في بعض الأحيان ألحقت بهن مزيدًا من الأضرار والخسائر؛ حيث راكمت من أعباء العمل الملقاة على عاتقهن، ولم تعترف بدورهن الإنجابي في حياة المجتمع المحلي.

ويكشف التحليل لأدوار وعلاقات الرجال والنساء في المجتمع؛ مظاهر عدم المساواة في تلك العلاقات؛ وإحصائيات الأمم المتحدة تثبت ذلك؛ حيث مازالت -حتى الآن- على نفس القدر من الصحة؛ فمثلاً:

- تؤدي النساء ثلثي حجم العمل العالمي (Malhotra,2002).
- يكسبن عشر الدخل العالمي.
- يشكلن ثلثي عدد الأميين في العالم.
- يملكن أقل من (1%) من ممتلكاته.

يتضح مما سبق أن المنظور المبني على النوع الاجتماعي؛ عامل أساسي في جعل الصحة والتعليم، والمشاركة الاقتصادية والسياسية، وغيرها؛ محاور للتنمية الأساسية؛ وبناء على ذلك فإن ضمان المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتوفير فرص التعليم، وإمكانية أخذ القرارات؛ يلعب دورًا هامًّا في تقليص الفقر.

وقد أكدت الدراسات والبحوث أن تعليم النساء والفتيات يؤدي إلى تخفيض نسبة وفيات الحمل والولادة ووفيات الرضع، كما أن تطبيق منظور النوع الاجتماعي؛ يؤدي إلى تفهم أفضل لأدوار النساء والرجال فيما يتعلق بالصحة للفرد والمجتمع؛ مما يساهم في تحسين الصحة ككل. وإن إدماج المرأة في التنمية؛ يعني وضع خطط واعية بأوضاع النساء المختلفة، ومنحهن ما تتطلبه اهتماماتهن، ويتضمن كذلك قياس أهداف التنمية -خاصة التي تعنى بالتنمية الاجتماعية أو التنمية البشرية- ومؤشرات الحقوق (Moghadam and Senftove,2005 p269).

ويسعى هذا المفهوم إلى:

1- أن تصبح النساء جزءًا من مجهودات التنمية الأساسية.
2- وضع استراتيجيات لاعتبار النساء مشاركات ومستفيدات من خطط التنمية.
3- تحسين أوضاع النساء بإتاحة الفرص أمامهن للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ وهذه العملية تقود إلى إحداث تغيير جذري في أوضاع المرأة.

معايير تمكين المرأة:

إن مدى تمكين المرأة، وتحسين أوضاعها؛ يقاس بالمعايير الآتية:

1- مدى مشاركة المرأة في اللجان العامة واللجان غير النسائية.
2- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
3- مشاركة النساء في اتخاذ القرارات الخاصة بعضويتهن في اللجان.
4- إتاحة فرص التدريب غير التقليدية للنساء.
5- تغيير مفاهيم النساء حول إمكانية مشاركتهن الفعالة في الأعمال خارج المنزل.
6- ثقة النساء في إمكان مشاركتهن للرجال في الأعمال العامة.
7- تغيير مفاهيم الرجال حول مقدرة النساء على تقلد المناصب العامة.
8- تقلد النساء لمناصب ومواقع ليست خاصة بمشاريع نسائية.
9- مساهمة النساء المتعلمات في نشر التعليم بين الآخرين.
10- اكتساب النساء لمهارة إنشاء شبكات التوعية للنساء؛ لتقوية مواقفهن ونشرها، وزيادة قدراتهن التنظيمية لإقامة مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

مراحل إدماج النوع الاجتماعي في التنمية:

1- **المرحلة الاولى:**
- تحديد المشكلة أو القضية، وما يرتبط بها من أهداف.
- أهداف قصيرة (نواتج)، وأهداف متوسطة (آثار).

2- **المرحلة الثانية:** تحديد مؤشرات تقييم الأداء الكمي (الكفاءة، والفعالية، والإنتاجية، والجودة).

3- **المرحلة الثالثة:** تطبيق مؤشرات تقييم الأداء على الوضع الراهن؛ بهدف القياس الكمي للمشكلة.

4- **المرحلة الرابعة:** تحديد السياسات البديلة لحل المشكلة.

5- **المرحلة الخامسة:** اختيار السياسات المناسبة من حيث التكلفة والعائد.

6- **المرحلة السادسة:** تنفيذ البرنامج أو الخطة أو السياسة.

7- **المرحلة السابعة:** متابعة التنفيذ (المدخلات، والأنشطة، والمخرجات)

8- **المرحلة الثامنة:** تقييم الأداء (النواتج، والآثار) (Bardoch.E, 2000)

إدماج النوع من منظور اقتصادي:

يعتبر العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج اللازمة لتحقيق التنمية بكافة مراحلها؛ وبالتالي فإن التخطيط من منظور اقتصادي للنوع الاجتماعي؛ يعني تحديد السياسات والآليات بناءً على مؤشرات؛ بهدف تضييق الفجوات النوعية؛ وذلك من خلال زيادة المشاركة الفعالة لكل من الرجل والمرأة في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ولهذا يعد قياس الأبعاد الاقتصادية لمشاركة النوع الاجتماعي أمرًا بالغ الأهمية؛ حيث يتمثل في العمل على تحديد المعوقات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من قدرات كلٍّ من المرأة والرجل، ووضع كلٍّ منهما في المكان المناسب، هذا إلى جانب تحديد السياسات اللازمة لتذليل هذه المعوقات؛ وهذا الأمر يتطلب العديد من الاعتبارات التي تهدف إلى القيام بعملية التخطيط من منظور اقتصادي؛ بغرض إدماج النوع الاجتماعي في سياق التنمية؛ لعل من أهمها:ـ

1- توحيد المفاهيم والأساليب المستخدمة في عمليات جمع وتحليل البيانات؛ بالشكل الذي يعكس القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي ذات الأولوية.

2- تحديد المشكلة المثارة المتمثلة في وجود قضية ترتبط بالفجوة النوعية؛ مثل احتكار أحد الجنسين لأعمال أو وظائف معينة، وعدم قدرة المرأة على الحصول على قروض للقيام بمشاريع صغيرة، وعدم الحصول على فرص عادلة للتوظيف،.. وغير ذلك من أشكال التمييز التي تفصح عنها كافة صور الحياة الاقتصادية في المجتمع.

3- تحديد البيانات اللازمة لقياس حجم المشكلة؛ وذلك من خلال تصميم استمارات جمع البيانات، وتضمينها النوع الاجتماعي، وتوجيهها إلى مجالات البحث؛ مثل فرص العمل، ونوع النشاط، والدخل، والمكانة في الأسرة (الإعالة)، والملكية لعناصر الإنتاج، والإدارة واتخاذ القرارات.

4- تحليل وتقييم البيانات، واستخراج المؤشرات وفقًا للنوع الاجتماعي، وقياس حجم المشكلة (الفجوة النوعية)، وتعريف مصطلحات الفجوة؛ مثل البطالة النوعية، والتمييز في الترقي الوظيفي، واحتكار الأعمال أو الوظائف، والفجوة النوعية في المشاريع الصغيرة.

5- عرض الإحصائيات بأسلوب سهل ومبسط؛ يتضمن جداول لأرقام ومؤشرات بعيدة عن التعقيد الرياضي، مع حجم مناسب لنشرة الإحصائيات، وتعريف لكافة المفاهيم

والمصطلحات الفنية لغير المتخصصين في صورة مقارنة بين وضعي المرأة والرجل في المجتمع.

6- وضع خطة للنشر؛ تتضمن وصول الإحصائيات إلى مستخدميها؛ من مؤسسات اقتصادية واجتماعية ذات اهتمام بقضايا النوع.

7- التعاون والتنسيق المستمر بين منتجي ومستخدمي البيانات؛ وذلك من خلال عقد لقاءات دورية بينهم؛ لتغيير وتطوير وإضافة البيانات والمؤشرات؛ بما يتلاءم مع احتياجات متخذي القرار، والكشف عن مجالات جديدة لأشكال اللامساواة بين الجنسين.

8- تحديد الجهات المرتبطة بالتعامل في ظل اللامركزية في اتخاذ القرار.

9- تحديد السياسات البديلة لمواجهة تلك الفجوات النوعية؛ فمثلاً في مجال "المشاريع الصغيرة" تتمثل هذه السياسات في:

- سياسات التدريب اللازمة للمرأة لإدارة وتشغيل مشاريع صغيرة بعينها.
- التوسع في منح القروض للمرأة في مجال المشاريع الصغيرة؛ من خلال الصندوق الاجتماعي مثلاً، أو الصناديق الخاصة الأخرى؛ كصناديق التنمية المحلية بالمحافظات.

10- اختيار السياسات المناسبة في ضوء التكلفة وفي ضوء الإمكانيات المتاحة للمرأة.

11- ربط الأهداف بالاستثمارات في ضوء الأولويات.

12- التنفيذ.

13- المتابعة.

ونؤكد في هذا المقام أهمية دور الإحصائيات في إدماج النوع الاجتماعي عند اتخاذ سياسات الاقتصاد الكلي؛ فقد اتجهت العديد من الدول في السنوات الأخيرة نحو إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة؛ بمعنى مراعاة أبعاد النوع وقضاياه عند تقدير وتخصيص الاعتمادات المالية عند أي إعداد للخطة وتنفيذها؛ لتحقيق أكبر استفادة من إمكانيات الجنسين، والحد من أشكال التمييز بينهم في مجالات التعليم والصحة، والشئون الاجتماعية؛ وذلك في إطار الأهداف التالية:ـ

- زيادة معدلات مساهمة المرأة في عملية التنمية؛ مما يتيح مواكبة معدلات التنمية لمعدل الزيادة السكانية.
- تحديد احتياجات المرأة في مجالات الصحة والتعليم، والشئون الاجتماعية، والوقوف على المعوقات الرئيسية التي تحد من القيام بدورها كاملة في العمل والأسرة والمجتمع.

- نـشر الوعـي الثقـافي بـين فئـات المـرأة في كافـة الأماكـن؛ خاصـة المناطـق العشـوائية والريفيـة والنائيـة، وكافـة المناطـق الأخـرى التـي تعـاني المـرأة مـن التمييـز فيهـا.

هذا وتتمثل الخطوات الرئيسية لإدماج النوع الاجتماعي في موازنة الدولة فيما يلي:

1- تحديد الأهداف الرئيسية

- انخفاض معدل بطالة الإناث.
- رفع مشاركة المرأة في زيادة وتحسين الإنتاجية في مجالي الزراعة والصناعة.
- تخفيض معدل الفقر بين النساء.
- زيادة فرص إقامة المشاريع الصغيرة.
- تخفيض العنف ضد المرأة، وزيادة وعيها.

2- تحديد وقياس الفجوة النوعية (قياس المشكلة) في مجالات:

- فرص العمل والتوظيف.
- الإعالة والفقر.
- العنف بسبب اقتصادي.

ويتم ذلك من خلال:

- جمـع الإحصائيـات المرتبطـة بالنـوع، وتصميـم اسـتمارات اسـتبيان تتضمـن أسـئلة واضحـة محـددة، وتشـمل كل مجـالات الدراسـة.
- تحليـل أوجـه الإنفـاق العـام مـن منظـور النـوع الاجتماعـي، وتقييـم درجـة العدالـة في توزيـع الإنفـاق العـام بـين الجنسـين.
- إعـادة تبويـب الموازنـة العامـة؛ لإعـداد موازنـة المـرأة؛ التـي تعكـس أوجـه الإنفـاق عـلى مشـاريع دعـم وتنميـة مكانـة المـرأة في المجتمـع، والمـوارد المخصصـة لذلـك.

3- تحديـد وقيـاس العمـل غـير المأجـور للمـرأة، وإدماجـه في الحسـابات القوميـة (رعايـة وتعليـم الأبنـاء، تأمـين احتياجـات المنـزل ...).

4- متابعـة تضمـين النـوع في خطـط التنميـة (في ظـل مدخـل التخطيـط بالمشـاركة)؛ ويتضمـن ذلـك وضـع مـؤشرات قيـاس المخرجـات out put، والنواتـج out comes للبرامـج المخصصـة للمـرأة، وإعـداد تقاريـر لقيـاس الأثـر impacts عـلى حجـم اتجـاه الفجـوة النوعيـة، ثـم المتابعـة وتقييـم الأداء؛ مـن خـلال مقارنـة المُنفَّـذ (النواتـج) بالأهـداف. والتخطيـط بالمشـاركة؛ مـما يعنـي مشـاركة الفئـات المسـتفيدة في التخطيـط للسياسـات والمشـاريع والبرامـج؛ بمـا يتفـق مـع احتياجاتهـم. وهنـا

يمكن أن تلعب الجمعيات الأهلية دورًا هامًّا في التخطيط بالمشاركة، هذا بالإضافة إلى مساندة مشاريع الخطة التي لا يتوفر لها اعتمادات مالية كاملة؛ وذلك من خلال التنسيق وتكامل الأدوار مع وزارة التخطيط والجهات المساندة.

5- توفير قنوات اتصال بين أنشطة التخطيط والمتابعة وبين متخذى القرار؛ وذلك للمساندة من خلال تعديل وتطوير التشريعات وإجراءات تنفيذها؛ وهو أمر يعد في غاية الأهمية لدعم جهود الحد من الفجوة النوعية.

6- التطوير المستمر في مقاييس ومؤشرات النوع الاجتماعي؛ من خلال الاهتمام بإحصائيات النوع؛ لتغذية متخذ القرار بأوضاع الرجل والمرأة في النشاط الاقتصادي ومجالات اللامساواة بينهم.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى ضرورة زيادة وعي القائمين على جمع البيانات بمفهوم وأبعاد النوع الاجتماعي، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، والهدف من الحصول على البيان؛ وذلك حتى يمكن استخلاص إحصائيات معبرة بشكل جيد وفعال عن احتياجات المستخدمين ومتخذي القرار.

تجارب الدول العربية:

اهتمت الدول العربية بقضية المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع، ومحاربة مظاهر التفرقة والتمييز التي تمارس في بعض المجتمعات؛ وتم تضمين ذلك في الدساتير والتشريعات التي تؤكد على مبادئ العدالة والمساواة بين جميع المواطنين، كما ضمنت بعض الدول مبادئ التمييز الإيجابي لصالح النساء؛ لسد الفجوة النوعية، كما فصلت القوانين والسياسات الموجهة لإدماج قضايا المرأة ضمن التيار العام للدولة، وتم إفراد الموازنات التي تعتبر حساسة للنوع؛ فنجد في كثير من الدول العربية ما يعرف بالسياسة القومية أو الوطنية للمرأة، ويتم إجازتها من أعلى الأجهزة التنفيذية في الدولة؛ مثل مجلس الوزراء، أو من يفوضه، ولها وزارة تمثل نقطة ارتكاز لمتابعة تنفيذ البرامج عبر الأجهزة المختلفة في الدولة، ويتم تقديم تقرير دوري حول الجهود المحرزة، والتقدم في مختلف المجالات.

أولاً: في المغرب:

تم وضع الخطة القومية لتحسين أوضاع النساء (برنامج إكرام،2012/ 2016) والتمكين الاقتصادي لهن من خلال ما يلي:

- إذكاء روح المقاولة والاستثمار لدى النساء حاملات المشاريع؛ عبر ثقافة روح المبادرة والابتكار؛ حيث تم إنجاز وحدة تكوينية حول إنشاء المقاولات المبتكرة تحت اسم "إيفا بروجكت" لفائدة مؤسسة التعليم العالي، كما استفاد من التكوين ما يزيد عن 200 طالب حاملين لخمسين مشروعًا ابتكاريًّا، وبلغت نسبة الطالبات المستفيدات (50%)، وتم تنظيم 8 دورات تحسيسية لفائدة طلبة مؤسسات التعليم العالي حول "إنشاء المقاولات المبتكرة"؛ التي عرفت مشاركة مهمة للعنصر النسوي.

- دعم المشاريع الخاصة عبر صندوق تمويل الابتكار؛ فبالنظر إلى احتياجات وخصوصيات النسيج الصناعي الوطني؛ تم إنشاء صندوق لتمويل الابتكار بموجب اتفاقية تم توقيعها من طرف وزارتي الاقتصاد والمالية مع الوكالة الوطنية للمقاولات المتوسطة والصغرى؛ لتشجيع المشاريع الابتكارية لدى النساء.

- إنشاء نظام المقاول الذاتي؛ الذي يدعم ويواكب المقاولات على وجه العموم، والمقاولات الذاتية على وجه الخصوص؛ من خلال الإشراف على تنزيل نظام المقاول الذاتي ومختلف عروض المواكبة الموجهة للمقاولات الصغرى جدًّا؛ حيث يعتبر إطارًا قانونيًّا جديدًا؛ يمكِّن المنخرطين فيه من إحداث مقاولة ذاتية؛ وفقًا لمقتضيات القانون رقم 13/ 2014؛ الذي صادق عليه البرلمان في يناير عام 2015، ونشر بالجريدة الرسمية في مارس من نفس العام. ويهدف هذا النظام إلى دعم روح المبادارة والمقاولة، وتيسير عالم المقاولة والتشغيل الذاتي، وتشجيع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل؛ حتي يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية، والولوج إلى التمويلات المتاحة. كما تم توقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب وبين المجموعة المهنية لأبناء المغرب، والجمعية المهنية لشركات التمويل؛ من أجل مواكبة تفعيل نظام المقاول الذاتي؛ حيث تمت ترجمتها إلى توقيع اتفاقية شراكة بين بريد المغرب وبين سبعة بنوك (البريد، وفا بنك، البنك الشعبي، البنك المغربي للتجارة الخارجية، القرض الفلاحي، القرض العقاري والسياحي، الشركة العامة)؛ من أجل تمكينها من تسجيل المقاولين الذاتيين في السجل الوطني للمقاول الذاتي؛ عبر وكالاتها البنكية.

ثانيا: في السودان:

تم إقرار السياسة القومية لتمكين المرأة (التقرير الوطني، 2015م)؛ وقد أكد محور التمكين الاقتصادي ما يلي:

- إدماج منظور النوع الاجتماعي في الإصلاحات والسياسات والبرامج الكلية على أساس العدالة والمساواة.

- توفير خدمات صحية وتعليمية شاملة للمرأة؛ لتحقيق إدماجها الكامل في النشاط الاقتصادي.
- وضع ميزانيات حساسة للنوع الاجتماعي.
- تعزيز فرص الريادة النسائية، ورفع القدرات الإنتاجية بالحصول على التقنية والمعرفة والمهارات.
- شمول تغطية الضمان الاجتماعي.

ومن أهم البرامج التي تم وضعها "الخطة الخمسية الثانية (2012م- 2016م)"؛ التي ركزت على تعزيز التمكين الاقتصادي والحد من الفقر، وإتاحة فرص العمل المتساوية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، وريادة الأعمال، والمشاريع الصغيرة؛ فتم إنشاء برامج التمويل الأصغر، وإنشاء المحافظ الخاصة بالمرأة وبدعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، ومشاريع القرض الحسن للنساء، وعمل البنك المركزي على تخصيص (12%) من سقوفات البنوك التجارية لبرامج التمويل الأصغر بنسبة (70%) للريف ونسبة (30%) لتمويل النساء، وتم إنشاء المجلس الأعلى للتمويل الأصغر، ومحفظة الأمان، ومحفظة الخريجين، وإنشاء شبكة التمويل الأصغر لمؤسسات التمويل.

كما تم تدشين مشروع قومي لتنمية المرأة الريفية من عام 2012م إلى عام 2014م، وتم تمويل 13856 امرأة في مشاريع مدرة للدخل، وتم افتتاح عدد من مراكز التدريب وريادة الأعمال؛ لتقديم الخدمات غير المالية.

المصادر:

- تقرير التنمية الانسانية العربية (الأمم المتحدة - لعام 2002).

- التقرير العربي الموحد لرصد جهود الدول العربية في النهوض بأوضاع المرأة، (1995-2005م) الامانة العامة- لجامعة الدول العربية.

- التنمية والنوع الاجتماعي، تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة اليونيفيم.

- إدماج قضايا النوع في التنمية والتخطيط (صندوق الأمم المتحدة - اليونيفيم - دورة تدريبية).

- التدريب على الجندر - دليل أوكسفام.

- جيمس اندرسن، ترجمة عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة جامعة هيوستن-تكساس.

- أغا أُلفت حسن 2001م الاعلام ودعم قدرات المرأة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الاهرام.

- بنان طلال صالح 2005م تمكين المرأة العربية ، الابعاد الخارجية و المصاعب المحلية. الحوار المتمدن – العدد (1148) 2005/3/26

- www.rezgar.com

- ابنعوف، فاطمة ،2013،"مفهوم تمكين المرأة ترجمة المصطلح" تحرير مي عزالدين عثمان،تمكين المرأة المعنى النظريات و التطبيقات، 65-72 امدرمان

- Volden, Craig, Alan E. Wiseman and Dana E. Wittmer (2010) “The Legislative Effectiveness of Women in Congress,” http://polisci.osu.edu/faculty/cvolden/VWWWomenLEP.pdf.

- Bardoch.E,2000.A Practical Guide for Policy analysis; "The Eightfold Path to more Effictive Problem solving", Chatham House. NY 2000

- Moghadam and Senftove,2005.measuring women empowerment:participation and rights in civil, political, social, economic, and cultural domains. International social Science Journal,Vol57,Issue 184, page 389-412

-Malhotra, A. Schuler, S. R. and Boender,C. 2002, Measuring Women’s Empowerment as a Variable in international development. Working paper World Bank Workshop on poverty and gender Washington.

برامج الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية في مجال العدالة الاجتماعية
(الحالة الفلسطينية)

الأستاذة/ لونا سعادة
خبيرة في قضايا المرأة

مقدمة

تعتمد دولة فلسطين بشكلٍ أساسي على التمويل الخارجي؛ بسبب التبعية الاقتصادية المفروضة عليها؛ كونها دولةً تحت الاحتلال؛ فمنذ عام 2000 حتى 2018 على سبيل المثال؛ بلغت المساعدات الإنسانية من الاتحاد الأُوروبي ما يقارب 700 مليون يورو، وفي عام 2018 وحده بلغ التمويل للمساعدات الإنسانية 36 مليون يورو (الاتحاد الأُوروبي، نشرة حقائق، 2018)، وفي الأول من أيلول عام 2018؛ أعلنت الولايات المتحدة قرارها بتجميد 120 مليون دولار من المساعدات لوكالة الأُمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين؛ الذين يبلغ عددهم خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، موزعين ما بين فلسطين والأردن وسوريا ولبنان؛ وهي مساعدات خصصت لتمويل مشاريع إنسانية في مخيمات اللاجئين وتنفيذها. ويوضح هذا الإعلان العلاقة بين الهيئات الدولية المانحة، وبين العدالة الاجتماعية للشعب الفلسطيني، والقرار السياسي.

عند الحديث عن دور الهيئات الدولية المانحة في تحقيق العدالة الاجتماعية في فلسطين، وبالاطلاع على العلاقة بينهما؛ نجد أن هذه العلاقة تتخذ شكل المانح والمتلقي؛ وهي متذبذبة كمؤشر البوصلة؛ تتجه نحو الاتجاه المرتبط بالموقف السياسي لكلٍّ من المانح والمتلقي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

بشكلٍ عام؛ تناقش الورقة محور العدالة الاجتماعية، وعلاقتها بالواقع السياسي الاقتصادي والاجتماعي؛ من خلال تحليلِ عمودي العدالة الاجتماعية (هما؛ توفر الإنصاف، والمساواة)، اللذين يشكلان فيما بينهما دائرة من الديناميكيات؛ بناء على النوع الاجتماعي.

إن قضيتي المساواة والإنصاف في العملية التنموية والتدخلات الإنسانية؛ هما قضيتان مُرتبطتان بشكلٍ متشابك مع العولمة والنظامين الاقتصادي والسياسي؛ وهو ما يعزز من اتساع الفجوة القائمة على أساس النوع الاجتماعي، والطبقي، والعرقي، والديني؛ ومن ثم تهدف هذه الورقة البحثية إلى مناقشة الحالة الفلسطينية؛ من حيث دور برامج الهيئات والمؤسسات الخارجية في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ وذلك بالإجابة عن أربعة أسئلة بحثية:

1- إلى أي مدى يُمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تدخل الهيئات والمؤسسات الدولية؟

2- هل رؤية هذه الهيئات ومنهج عملها؛ يستندان إلى رؤيةٍ حقوقيةٍ متساويةٍ ما بين المانح والمتلقي؟

3- هل الآليات المُستخدمة كفيلةٌ بتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق الأجندة التنموية 2030؟

4- ما هي المُتطلبات الضرورية لإنجاح عمل المؤسسات والهيئات للوصول إلى العدالة الاجتماعية؟

أ. العلاقة بين التنمية المستدامة وبين العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية مفهومٌ يُحدد نهج آليات العمل لإحداث عملية التغيير الاجتماعي؛ إذ يعالج الأسباب الجذرية التي يمكن تجنبها بسبب اللامساواة؛ لأولئك الذين يُعانون من الحرمان المُنظم والمؤسسي بسبب عرقهم، أو نوعهم الاجتماعي، أو وضعهم الاقتصادي، أو جنسيتهم، أو نوع جنسهم، أو تعبيرهم عن الجنس، أو عمرهم، أو ميولهم الجنسية، أو ديانتهم، كما يهدف المفهوم إلى مشاركةٍ أفضل في عملية التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني؛ بحيث تضمن الاتساق مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها؛ فالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية؛ يتطلب الالتزام بمكوناتها الأساسية التي تقوم على المساواة وعدم التمييز، والالتزام الحكومي.

على المستوى الدولي تم التركيز -منذ عام 2005 - على تحقيق الأهداف الإنمائية؛ ومن ثم استُكمل العمل عام 2017؛ من خلال التركيز على أجندة التنمية المستدامة 2030 تحت شعار: "عدم ترك أحدٍ خلف الركب". وتعد الأجندة التنموية إطارًا عامًّا لترجمةٍ عمليةٍ لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إن التركيز الدولي -منذ عام 2005 حتى الآن- على اتخاذ شعار "عدم ترك أحدٍ خلف الركب" يدل على أهمية العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية؛ التي هي عبارة عن ترجمةٍ للحقوق الأساسية التي نادى بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية المختلفة؛ فتلبية الحقوق الأساسية للإنسان هي بداية الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالاطلاع على أهداف التنمية المستدامة 2030، وما قبلها من اتفاقيات؛ مثل الألفية الإنمائية (2005) يتبين أن الوصول إلى العدالة الاجتماعية يتطلب العمل على تحقيق المساواة والإنصاف؛ فإن المساواة في أجندة التنمية المستدامة 2030 التي تشكل إطارًا عامًّا استراتيجيًّا على المستوى الدولي؛ ظهرت بشكلٍ مباشر في أهدافٍ وتدخلات معينة، وبشكلٍ غير مُباشر في أُخرى.

إن الوصول إلى العدالة الاجتماعية يتطلب النظر إلى الأهداف التنموية، التي ستشكل أيضًا إطارًا للممولين على المستوى الدولي في أربعة محاور أساسية؛ هي: الوصول إلى الموارد، والنوع الاجتماعي، والفرص المتساوية، والنتائج المتساوية.

وعند مناقشة أنواع عدم المساواة (اللامساواة)؛ يجب على المرء أن يُميز بين عدم المساواة في الفرص، وعدم المساواة في النتائج؛ إذ يُساهم هذا التباين في فهم العدالة الاجتماعية في خطط الممولين؛ التي تستند في فلسفتها إلى الألفية الإنمائية، وتستند حاليًّا إلى أجندة التنمية المستدامة

2030. ويُشير مفهوم عدم المساواة في الفرص إلى قدرة الأفراد على المشاركة في الأنشطة، والوصول إلى الموارد، وينعكس مدى وصول الأفراد إلى الموارد تلقائيًا على المساواة في النتائج.

بشكلٍ عام هناك ترابطٌ قوي بين عدم تكافؤ الفرص، وبين عدم المساواة في النتائج (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2014)؛ لذلك فقد يكون تأسيس تكافؤ الفرص أمرًا صعبًا إذا لم تؤخذ الشروط الضرورية في عين الاعتبار؛ وهي المحاور الأربعة المذكورة سابقًا. ومن أجل تحقيق المساواة في النتائج؛ فإن من الضروري العمل على تكافؤ الفرص؛ من حيث تحقيق الاحتياجات لجميع الفئات، ويجب الاهتمام بالقدرات وتفاوتها فيما بين الأفراد، وتمكينهم من الوصول إلى الموارد.

وهناك اهتمام متزايد من هيئات التنمية التمويلية ووكالاتها بقضية الإنصاف في التنمية، ودورها في تحقيق المساواة للوصول إلى العدالة في المجتمعات. وعلى الرغم من ذلك الاهتمام؛ فإن قضية تناولها في الأجندة التمويلية توضح أن معناها غير مفهوم بشكلٍ واضح، وينعكس هذا في التحليل الضحل في كثيرٍ من الأحيان بشأن ما هو الإنصاف وما ينبغي القيام به لتحقيق ذلك.

وقد شهدت العقود الأخيرة تزايدًا واضحًا في عدم الإنصاف والمساواة؛ سواء في توزيع الموارد، أو الوصول إليها؛ على مستوى الأفراد والشعوب بشكلٍ خاص، وعلى مستوى المجتمعات والدول بشكلٍ عام. وقد ساهم هذا الالتباس وعدم وضوح الرؤية في العجز عن تحقيق أهدافٍ رئيسية؛ مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

بشكلٍ عام تعد العدالة محورًا رئيسيًّا في التنمية. ورغم فهم المؤسسات التمويلية والدولية لعنصر اللامساواة وأسبابه -سواء على أساس النوع الاجتماعي أو الطبقي أو العرقي أو الديني- فإن العدالة الاجتماعية ما زالت تحظى باهتمام مُتدنٍّ في جدول أعمال السياسة العامة في العديد من البلدان، وفي المبادرات والتدخلات للمانحين الدوليين، وعلى الصعيدين المحلي والإقليمي.

إن التركيز المُقتصر على العدالة الاجتماعية كنتيجةٍ نهائية للتدخلات الخارجية؛ هو مسألةٌ تتعلق باختلال توازن القوى بين المحلي والدولي؛ التي تخضع غالبًا للمصالح السياسية والاقتصادية بين الدول، وكثيرًا ما يتطلب التعامل مع عدم المساواة العمل ضد مصالح النخب الوطنية، أو تحدي المصالح الراسخة أو الأيديولوجيات المهيمنة، أو التحدث إلى الأشخاص الذين يتم إقصاؤهم وتجاهلهم بشكلٍ ممنهج من قبل صُناع السياسة؛ ونتيجة لذلك يتمثل التحدي

الأكبر لتعزيز الإنصاف في البلدان النامية (بشكلٍ خاص في الوطن العربي؛ لما يعانيه في الآونة الأخيرة من صراعاتٍ سياسية) في القدرة على معالجة الاقتصاد السياسي لإحداث التغيير، وفي وضع الطوارئ (سواء الكوارث الطبيعية، أو التي يصنعها الإنسان)؛ حيث تصبح قضيتا الإنصاف والمساواة أكثر تهميشًا في التدخلات الإنسانية من قبل الهيئات والمؤسسات التمويلية كفلسفةٍ في عملها، وتصبح الأولوية هي تحقيق أدنى درجات الأمن الإنساني للحفاظ على حياة الأفراد.

ومن هنا يمكن القول إن من الأهمية تعزيز الحركات والتحالفات السياسية، وتحدي المعتقدات والمفاهيم الخاطئة السائدة حول الإنصاف بناءً على النوع الاجتماعي والطبقي والمناطقي، وتشجيع النقاش العام التمثيلي بشأن القضايا العملية المتعلقة بالعدالة التوزيعية (Harry, 2009: 3-15)؛ سواء في الواقع التنموي أو الإنساني، كما يُمكن للمانحين أن يلعبوا دورًا حاسمًا في التأثير على مناقشات التنمية، وفي تعزيز المساواة من خلال تصميم البرامج وتأثير السياسات؛ ليس على المستوى الاجتماعي الثقافي فقط؛ وإنما أيضًا على المستوى السياسي الاقتصادي؛ في سبيل إنهاء حالة التوتر والصراعات والاحتلال في المنطقة العربية، والتوجه إلى الحق في تقرير المصير دون تدخلات ومصالح خارجية.

إن انفصال المانحين عن هياكل السلطة الوطنية التي قد تعزز عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ يمكن أن يكون أيضًا له تأثير غير متناسب؛ فعلى سبيل المثال تعطي بعض الوكالات التمويلية -معظمها من المنظمات غير الحكومية الدولية- مفهوم الإنصاف وفلسفته اهتمامًا كبيرًا في تحليلها وسياساتها وبرامجها؛ كالحال في فلسطين عقب قيام السلطة الفلسطينية؛ فقد دعمت المؤسسات الدولية غير الحكومية مؤسساتٍ حقوقيةً فلسطينيةً نسويةً؛ من أجل فتح النقاش، والضغط على صناع القرار؛ لإدماج حقوق المرأة في المنظومة التشريعية الفلسطينية؛ على أساس الإنصاف والمساواة؛ للوصول إلى دولةٍ تقوم على العدالة الاجتماعية. وفي المقابل هناك مؤسسات دوليةٌ مانحةٌ ساهمت سلبًا؛ من حيث اعتبار المساواة مسألةً "سياسيةً" بشكلٍ مفرط؛ إذ تستند الخطابات السياسية التي تُعبِّر عن رؤية غالبية المانحين الدوليين إلى الرؤى النيوليبرالية للتنمية، والنظر إلى المبادئ (مثل تكافؤ الفرص) على أنها مهمة قد تقف أمامها عوائق أيديولوجية؛ تحول دون تشغيل الأجندة المتعلقة بها، وتحتاج الوكالات المانحة إلى التركيز بشكلٍ أكبر على تحويل جدول الأعمال الذي يُركز على الإنصاف؛ إلى إجراءاتٍ ملموسة للفقراء، مدعومةً بالإرادة السياسية على أعلى المستويات (Harry, 2009: 3-15).

وفي الحالة الفلسطينية؛ يعتبر الاحتلال الاسرائيلي عائقًا رئيسيًّا يؤدي إلى عدم تحقيق العدالة في برامج المانحين، وقد كانت لسياسة إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي، وإعطاء الصلاحيات

للجانب الإسرائيلي -لفرض السيطرة والتحكم بالاقتصاد الفلسطيني- نتيجة حاسمة في إبقاء المجتمع الفلسطيني تحت احتياج المانحين، إضافة إلى ذلك؛ أعطى هذا الواقع السياسي الاقتصادي المشوه الصلاحية أيضًا للجانب الإسرائيلي للتأثير على شكل المساعدات الخارجية للفلسطينيين، وفاعليتها؛ خلال فترة أُوسلو وما بعدها (Barsalou, 2003). وطالما استمر الاحتلال في فرض سياسة الإغلاق التي من شأنها أن تشل الاقتصاد الفلسطيني؛ فإن التدخلات والمساعدات الأجنبية يمكن أن تعالج في المقام الأول الاحتياجات الإنسانية قصيرة الأجل؛ بدلاً من الأهداف الإنمائية طويلة الأجل؛ التي تظل أولويةً عند الفلسطينيين ومجتمع المانحين الدولي.

وعلى الرغم من ذلك؛ هناك محاولات حثيثة من المجتمع المدني الفلسطيني من أجل خلق تنمية مستدامة؛ وذلك بالعمل على التشريعات والسياسات الوطنية من منطلق حقوقي، مع التركيز على حقوق المرأة، إضافةً إلى التوجه إلى تنفيذ برامج التمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني بشكلٍ عام؛ إلا أن إهمال قضية استمرار الاحتلال اعتُبِر عائقًا أمام تحقيق المساواة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي، إلى جانب الإخفاق في تناول موضوع العدالة الاجتماعية بناء على الإنصاف والمساواة بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وضمن هذا الواقع الأليم فإن النساء الفلسطينيات هن الأكثر تأثرًا بالتهميش على المستوى المحلي؛ بسبب الثقافة الأبوية السائدة، وعلى المستوى الدولي؛ بسبب سياسة الاحتلال التي عزلتها أكثر بفرض قيود على حركتها، أو بحرمانها من حقوق أساسية؛ مثل: حق استكمال التعليم، والصحة، والولادة الآمنة، وغيرها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت من مؤسسات المجتمع المدني -إضافة إلى المؤسسات الحكومية والمانحين- في سبيل تحقيق التنمية؛ ومنها تحقيق الأهداف الإنمائية؛ فإنها باءت بالفشل لعدم توفر مقومات التنمية التي تستند في الأساس إلى الاستقرار السياسي.

ب. بناء مؤسسات الدولة: من مؤسسات تنموية إلى إنسانية

فرض الواقع السياسي على المانحين ومؤسسات المجتمع المدني التوجه إلى النهج الإنساني الإغاثي بدلاً من التنموي. ويُمكن التعميم أيضًا على الواقع في الوطن العربي؛ الذي يُعاني حاليًا من صراعاتٍ وحروبٍ؛ نتج عنها تهجيرٌ ونزوحٌ للشعوب العربية، وتدميرٌ لمقومات التنمية المستدامة، وزيادةٌ في نسبة الفقر، وتدنٍّ للمستوى الصحي، وفقدان للعديد من الحقوق الأساسية. وفي ظل هذا الواقع؛ فإن التحدي هو مواجهة المانحين لرسالتهم في تحقيق التنمية.

في الواقع الفلسطيني اتجه المانحون في سياساتهم وخططهم إلى التركيز على التدخلات الإنسانية؛ التي اعتُمِدت في رُؤاهم -مع بداية الانتفاضة الثانية- باعتبارها إغاثية، واتجهت التدخلات مع اندلاع الانتفاضة الثانية إلى برامج الإرشاد النفسي للأطفال والنساء والطواقم الصحية، إضافة إلى تدخلات لتأهيل بعض المناطق المهددة بالهدم المستمر وترميمها؛ مثل مناطق ج، وتدريب المؤسسات على التوثيق للانتهاكات، وشرح الآليات الدولية لتوفير الحماية في ظل الانتهاكات المستمرة للشعب الفلسطيني بشكلٍ عام، ولم تستند التدخلات إلى الفروق بين المجتمعات المحلية، أو عنصر النوع الاجتماعي؛ وإنما كانت تدخلاتٍ آنية؛ تعاملت مع الواقع السياسي في فلسطين. وفي ظل هذا الواقع؛ أصبحت أولويات الفئات المهمشة -خاصة النساء الأكثر تهميشًا- ثانوية، وتم اعتبار الانتهاكات عامة، وعلى جميع الفئات.

وعلى الرغم من تأثير التمويل الأجنبي في فرض اعتبار النوع الاجتماعي عنصرًا أساسيًّا يتقاطع مع جميع القطاعات في الخطط الوطنية الفلسطينية؛ إلا أن الإشكالية تكمُن في عملية ترجمة الالتزام السياسي بدمج وشمولية النوع الاجتماعي في السياسات الوطنية في جميع القطاعات؛ إذ اعتبرت قضايا النساء قضايا خاصة، يقتصر تناولها على وزارة شئون المرأة الفلسطينية، وعلى وحدات النوع الاجتماعي، وعززت المؤسسات والهيئات المانحة من خلال تدخلاتها هذا العزل لقضايا المرأة عن الأجندة الوطنية العامة.

إن التعامل مع قضايا المرأة بشكلٍ منفصلٍ عن الخطة العامة لدولة فلسطين؛ ساهم في اقتصار العمل -على المستوى الدولي للمانحين، وعلى المستوى المحلي- على إدماج النساء في الخطاب السياسي أكثر من المستوى الإجرائي بعيد المدى، وكان هذا العزل واضحًا في التدخلات الإنسانية.

وبالاطلاع على برامج الهيئات والمؤسسات المانحة؛ سواء في قطاع غزة أو في مناطق "ج"، أو في القدس الشرقية التي تعد مناطق تقع ضمن دائرة التدخلات الإنسانية بشكلٍ مستمر؛ بسبب السياسات القمعية الإسرائيلية المتواصلة؛ نجد أنها جميعًا تستند إلى مبدأ دعم الصمود للشعب الفلسطيني؛ وبالتالي اتخذت التدخلات الإغاثية شكلاً جديدًا على مستوى التسمية فقط، وأصبحت التدخلات الإنسانية لتعزيز الصمود؛ فالفلسفة في المضمون، وعند تحليلها؛ تُظهر أنها ما زالت إغاثية وقصيرة المدى وآنية التدخل.

وعلى الرغم من أهمية التدخلات الآنية في مرحلة الحرب والاجتياحات المباشرة للاحتلال الإسرائيلي -خاصة في قطاع غزة- إلا أن عملية التدخلات الإنسانية اعتبرت تضميدًا للجروح فقط؛ لأنها لم تترافق مع خطة بعيدة المدى؛ ألا وهي الضغط من قبل المؤسسات والهيئات المانحة لإنهاء الاحتلال.

وقد أغفلت المؤسسات والهيئات الدولية المانحة الفروق في طبيعة الأزمة بين مجتمعٍ وآخر، وبين دولةٍ وأُخرى، وتم تبني مبدأ تعزيز الصمود في خطط التدخلات الإنسانية من أجل تمكين المجتمعات المحلية حول آليات الاستجابة المجتمعية للأزمات والتأقلم معها؛ بحيث يكون المجتمع المحلي بين التأهب والمرونة للظرف والحدث؛ إلا أن تطبيق ذلك في الواقع الفلسطيني دون ربطه بالبعد الاستراتيجي؛ وهو إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ ذات سيادةٍ كاملةٍ على أراضيها؛ يمثل عملية منقوصة تتعارض مع القانون الإنساني الدولي.

في الضفة الغربية هناك نحو 500,000 فلسطيني في القدس الشرقية، والمنطقة "ج"؛ وهي منطقة تمثل أكثر من (60%) من الضفة الغربية؛ حيث تحتفظ إسرائيل بحق السيطرة على الأمن والتخطيط والبناء في هذه المجتمعات الفلسطينية؛ فلدى أبناء هذه المجتمعات قدرة محدودة على الوصول إلى الماء والغذاء والصحة والتعليم، والخدمات الأساسية الأُخرى؛ نتيجةً للقيود والعقبات الإسرائيلية؛ حيث يتعرض السكان بصورة متزايدة لعمليات الإجلاء القسري، وهدم المنازل؛ الناجمة عن القيود المفروضة على البناء، ونقص تصاريح البناء، وتمارين التدريب العسكري بالقرب من المناطق السكنية، وعنف المستوطنين، وأسباب أُخرى. نتيجةً لذلك؛ يتم فصلُ الفلسطينيين عن أراضيهم، وعائلاتهم، ومدارسهم، ومستشفياتهم، وأماكن عملهم، وأماكن العبادة (European Civil protection and Humanitarian Aid Operations, 2018).

وفي قطاع غزة؛ فإن سياسة العزل التام، والسجن المفروض على أهل القطاع، إضافةً إلى الحروب المتكررة؛ كل ذلك أدى إلى وضع قطاع غزة على الخارطة الدولية كمنطقةٍ هي الأكثر سوءًا من حيث عدم قابليتها للعيش فيها في عام 2020؛ بناءً على تقرير البنك الدولي.

وتتسم التدخلات الإنسانية في كلٍّ من القطاع ومناطق "ج" في الضفة الغربية بأنها ذات توجُّه إغاثي إنساني قصير الأمد لتعزيز صمود المواطن. وقد أشار تقرير للاتحاد الأوروبي عام 2018 بشأن السلة الغذائية في قطاع غزة؛ إلى أن الدعم من الاتحاد الأُوروبي تم من خلاله تنفيذ برنامج السلة الغذائية؛ وذلك في إطار برنامج الأغذية العالمي (الفاو)، وهدف هذا الدعم إلى تقديم المساعدة اللازمة لمواطني القطاع؛ من خلال توفير قسائم أغذية لنحو 90 ألفًا من سكان غزة؛ الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويعيشون تحت خط الفقر الوطني. ومنذ عام 2011 قام برنامج الأغذية العالمي بضخ أكثر من 62 مليون يورو في اقتصاد غزة؛ باستخدام آلية السلة الغذائية.

من جانبٍ آخر؛ فإن من المعضلات التي تواجهها المؤسسات المحلية؛ الشروط التمويلية التي تفرض اعتبار النضال السياسي عملاً إرهابيًّا؛ وهي قضيةٌ جوهريةٌ سياسيةٌ؛ ساهمت في رفض

العديد من البرامج التمويلية؛ بسبب الموقف الوطني للمؤسسات المحلية الرافض لهذا الشرط؛ وهذه دلالةٌ على أن أجندة التمويل سياسية أكثر من كونها هادفة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذا الإدراك من المجتمع الدولي -الذي يُشكل أداة ضغطٍ أساسية على المستوى السياسي، وعلى صعيد المجتمع الدولي- فإن آليات التدخل اقتصرت على تعزيز الصمود؛ من خلال توفير أدنى درجات الحقوق؛ فعلى سبيل المثال: إن السلة الغذائية رغم أهميتها في التدخلات الإنسانية؛ هي عمليةٌ حاطَّةٌ من كرامة الإنسان، وهي بفلسفتها إغاثيةٌ بشكلٍ قاطعٍ؛ إذا استمرت في التعامل مع الوضع القائم كما هو؛ على أساس تعزيز الصمود في ظل الواقع المَعيش؛ لذا من الضروري على المؤسسات الدولية العمل على التدخل الإنساني بحيث يأخذ منحى إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي؛ وذلك بحشد المجتمع الدولي، وعند تحديد الصمود؛ من المهم تحديد ما إذا كان يُنظر إليه على أنه سمةٌ، أو عمليةٌ، أو نتيجة. وعلى الرغم من أن فلسفة التدخل للمؤسسات الدولية تعتمد على أساس "لا تسبب الأذى"؛ إلا أن التدخلات الإنسانية الداعية إلى تعزيز الصمود الفلسطيني من خلال توفير الحقوق الحياتية الأساسية فقط؛ هي بالأساس تلحق الأذى بالشعب الفلسطيني؛ لأنها -كما تم التوضيح- تعزز من سيطرة الاحتلال واستدامته.

ولم تقتصر سياسة الضرر على المجتمعات القاعدية؛ وإنما شملت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية، وبشكلٍ خاص الحقوقية منها، وشكلت المؤسسات الأهلية والجمعيات التعاونية والأحزاب السياسية العمود الفقري لتوفير الخدمات الأساسية -بشكلٍ خاص في مجالي الصحة والتعليم- قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، وقد اعتبرت نواة النضال السياسي من أجل التحرر. ومنذ قيام السلطة الفلسطينية حتى الآن؛ أصبح دور المنظمات غير الحكومية -خاصةً الحقوقية منها- يتجه أكثر نحو تنميط العمل بما يتلاءم مع الأجندة التمويلية.

وتفرض الهيئات التمويلية أجندتها في العمل الحقوقي، وتحدد الأولويات وآليات التدخل، والطاقم العامل عليها أيضًا؛ بل اتجهت الهيئات الدولية إلى إلحاق الضرر الأكبر؛ من خلال السيطرة ليس فقط على مستوى رسم السياسات؛ وإنما على تنفيذها أيضًا؛ فغالبية الهيئات التمويلية تعمل على مستوى التنفيذ المباشر، دون اللجوء إلى المؤسسات المحلية؛ وقد ألحق هذا الوضع ضررًا في نسبة التمويل المخصصة للمؤسسات غير الحكومية، وأثر على نسبة التشغيل فيها.

وقد أصبحت المنافسة بين المنظمات غير الحكومية على التمويل الأجنبي نقطةَ تحول في مسيرة العمل النضالي للمؤسسات الحقوقية، وأصبحت فلسفتها أكثر مواءمة لأجندة الممول؛

ولـذا يمكننـا ملاحظـة أن العديـد مـن المؤسسـات التـي بـدأت برؤيـة ورسـالة معينتـين؛ تتجـه حاليًـا إلى رسـالة مختلفـة؛ بنـاء عـلى التمويـل؛ فعـلى سـبيل المثـال قـد تكـون نشـأة إحـدى المؤسسـات غـير الحكوميـة عـلى أسـاس تعزيـز الحكـم الرشـيد، أو مكافحـة الفسـاد، ونتيجـة للطلـب المتزايـد مـن الممـول باعتبـار النـوع الاجتماعـي -خاصـة العنـف ضـد النسـاء- هـو المحـور في العمـل؛ فـإن المؤسسـة ذاتهـا تتجـه للعمـل عـلى موضـوع العنـف ضـد النسـاء، دون الأخـذ بعـين الاعتبـار توفـر القـدرات والمعرفـة بالموضـوع.

ولقـد سـاهمت سياسـة التمويـل في اغـتراب المؤسسـات المحليـة، والتوجـه إلى خصخصـة العمـل الحقوقـي باعتبـاره عمـلاً؛ كـما هـو الحـال في القطـاع الخـاص. والجانـب الأكـثر إثـارةً للقلـق في أنشـطة المنظـمات غـير الحكوميـة -التـي يقودهـا المانحـون في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة- هـو أنهـم "يتصرفـون" عـن الفلسـطينيين؛ بـدلاً مـن السـماح للمجتمـع الفلسـطيني باتخـاذ مبادراتـه الخاصـة.

إذًن للإجابـة عـن السـؤال المطـروح في بدايـة هـذه الورقـة البحثيـة بشـأن مـا إذا كانـت التدخـلات الإنسـانية أو التنمويـة تـؤدي إلى العدالـة الاجتماعيـة عـلى الصعيـد العـام؛ الإجابـة تكـون بالنفـي في حـال اسـتمرار التوجـه لتعزيـز صمـود الفلسـطينيين في مقابـل اسـتدامة الاحتـلال الإسرائيـلي.

إن مـن أُسـس الوصـول إلى العدالـة الاجتماعيـة؛ توفـر الحمايـة والأمـن الإنسـاني، وبغيابهـما يكـون مـن الصعوبـة الحديـث عـن الإنصـاف والمسـاواة؛ وفي دراسـةٍ عـن الحمايـة في الأراضي الفلسـطينية؛ تبـيَّن أن فهـم الفلسـطينيين والفلسـطينيات للحمايـة؛ يختلـف اختلافًـا كبـيرًا عـما هـو متعـارف عليـه في المجتمـع الـدولي؛ فالاحتـلال الإسرائيـلي يعتـبر التهديـد الأكـثر تكـرارًا في مجتمـع الدراسـة؛ وبالتـالي فـإن إهـمال الهيئـات الدوليـة -أو إغفالهـا- التعامـل مـع هـذا التصريـح الواضـح مـن المجتمعـات المحليـة؛ هـو مـؤشرٌ عـلى عـدم وجـود الرغبـة السياسـية الدوليـة في إنهـاء الواقـع.

"لا أعـرف لم تتـصرف الهيئـات الدوليـة بهـذه الطريقـة؛ فهـم يأتـون إلينـا بمشـاريع ومسـاعدات تنميـة؛ ولكـن تدخلاتهـم لا تنجـح ... إن المشـكلة هنـا لا تنبـع مـن أزمـة واحـدة وسـتنتهي؛ ولكنهـا متواصلـة بتواصـل الاحتـلال المسـبب الجـذري لهـا.. عليكـم أن تدركـوا أن منطقكـم هـذا في العمـل قـد يدفعكـم إلى تنفيـذ مشـاريع لألـف سـنة مقبلـة؛ لكنكـم لـن تغـيروا شـيئًا؛ لـذا توقفـوا عـن تلـك المشـاريع العشـوائية، وقومـوا بالعمـل الصـواب مـرةً واحـدةً؛ مـن خـلال إخضـاع إسرائيـل للمسـاءلة" (امـرأة مـن رام اللـه، الضفـة الغربيـة، إغيغوريـن وسـعادة، 2014: 10).

جـ. هل راعت التدخلات الإنسانية النوع الاجتماعي؟

استنادًا لما سبق؛ فرغم أهمية التمويل الخارجي للمجتمع الفلسطيني، ودوره في استدامة العون في ظل الواقع السياسي المعيش؛ إلا أن الإشكالية تكمن بشكلٍ عام في كونه -بتوجهه الحالي- يشكل ضررًا على المجتمع الفلسطيني بدلاً من أن يكون آلية للتغيير.

وعند الحديث عن مدى استفادة الفئات المهمشة من التدخلات الإنسانية -خاصة النساء اللواتي يعتبرن أكثر عرضةً للتهميش بسبب الثقافة الأبوية السائدة- فإن النتيجة هي أن النساء والفتيات يتعرضن بشكل كبير إلى تهميش كامل من سياسات التمويل.

وهناك محاولات عدة من عددٍ من المؤسسات المانحة؛ إلى إدماج النوع الاجتماعي في برامجها التنموية والإنسانية؛ إلا أن الإدماج كان على مستوى البرامج التنموية أكثر منه في البرامج الإنسانية. وعند التدقيق في البرامج التنموية؛ فإن الإدماج كان مُقتصرًا على البرامج الخاصة بالمرأة. وقد أغفلت مجمل التدخلات الخارجية -محليةً كانت أم دولية- دمج النوع الاجتماعي عند التعامل مع التحديات العامة التي تمس الحماية كما عرفها المجتمع؛ لذا ندر دمج النوع الاجتماعي في البرامج والمشاريع؛ رغم وجود برامج مختصة بقضايا معينة تهم النساء بشكل مباشر لدى بعض هيئات الحماية؛ مثل: التمكين الاقتصادي للنساء، ورفع مستوى وعي النساء بحقوقهن، والتعامل مع العنف الموجه ضد المرأة، وغيرها (إغيغورين وسعادة، 2014: 14)؛ حيث اعتبرت برامج أساسية في التوجه التنموي للمانحين، إضافة إلى برامج التوعية بالحقوق.

أما على صعيد التدخلات الإنسانية؛ فإن إدماج النوع الاجتماعي كان مغيبًا فيها بشكل كبير؛ رغم توجه بعض المؤسسات المانحة إلى التطرق إليها، والعمل على فحص الاحتياجات في مناطق "ج" والقطاع والقدس الشرقية من منظور النوع الاجتماعي؛ لكن المبادرات مازالت قليلة وغير منظمة، وما زالت تقتصر في عملها على الوزارات ذات الاختصاص؛ وهي وزارة شئون المرأة.

ومن خلال عملي في تقييم العديد من البرامج التمويلية من منظور النوع الاجتماعي؛ تبين أن العديد من البرامج غير مراعية للنوع الاجتماعي في جميع مراحل التخطيط؛ فعلى سبيل المثال في عملية فحص الاحتياجات المجتمعية فعلى الرغم من تأكيد الجهة المانحة أنها عقدت لقاءات مع جميع الفئات المجتمعية؛ تبين أن العديد من هذه اللقاءات تعقد في جلسة واحدة تشمل النساء والرجال؛ مما يعوق من المشاركة الفاعلة للنساء اللواتي أفصحن بأنهن يجلسن في نهاية القاعة ويجلس الرجال في المقدمة؛ فالاحتياجات التي تبرز هي احتياجات الرجال؛ على الرغم من وجود النساء في الجلسة؛ وبالتالي تعمم النتائج على أنها راعت النوع الاجتماعي؛ وهنا يتضح أن التدخلات التي يخطط لها المانحون لا تراعي الإنصاف في توزيع الموارد، أو الوصول إليها، أو التحكم بها.

مثال آخر على مدى مراعاة التدخلات للنوع الاجتماعي والفروق المترتبة عليه؛ هو الإشارة من قبل تجمع بدوي إلى عدم رضاهم عن تدخلات المانحين؛ لأن الخدمات المقدمة منقوصة، ولا تساهم في إحداث التغيير؛ فقد أفصحت النساء في هذا التجمع أن ترميم منازلهن وتأهيلها لم يراعيا خصوصيتهن كنساء؛ من حيث تقسيم المكان، أو من حيث توفير الأمان الشخصي.

ومن الأمثلة الواضحة على غياب تخطيط فاعل مبني على النوع الاجتماعي في قطاع غزة إبان الحرب على القطاع عام 2014؛ ما يلي: فبعد انتهاء الأزمة لجأت العديد من الأُسر إلى المدارس بسبب تدمير منازلها، وركزت المساعدات على توفير المأكل والأغطية؛ لكن الاحتياجات الأساسية للنساء كانت مغيبة؛ مثل الفوط الصحية، وتوفير الأمن لحمايتهن، وتوفير الدعم النفسي للأُسر. وعلى الرغم من وجود مبادرات حاليًا لتوفير سلة طوارئ تحتوي على احتياجات النساء؛ إلا أن المبادرات ما زالت منقوصة، وتغطي الاحتياجات مدة قصيرة الأجل.

أما بالنسبة للقدس الشرقية؛ فالنساء المقدسيات مغيبات تمامًا عن أجندة الممولين؛ وإن تم التطرق إلى احتياجاتهن؛ فإن ذلك يقتصر على أنشطة بسيطة؛ مثل التوعية بحقوق المرأة، والتدريب عليها.

د. الخلاصة:

يمكن القول إن التدخلات الخارجية بشقيها التنموي والإنساني في فلسطين تعد ضرورة لاستمرارية المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الحكومية وغير الحكومية؛ كونه يعتمد أساسًا على التمويل الخارجي؛ في ظل غياب نظام اقتصادي سياسي مستقل.

وعلى الرغم من أهمية التمويل؛ إلا أن الآليات التي تتبعها الجهات المانحة، والتدخلات بتوجهاتها الحالية؛ تشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني؛ بدلاً من أن تشكل قفزة إلى الأمام في عملية بناء الدولة الفلسطينية. لقد فشل المانحون في تطبيق نفوذهم السياسي للتصدي لسياسات الإغلاق والسيطرة الإسرائيلية، وإنهاء الاحتلال، ومن خلال تشجيع استئناف الروابط التجارية مع إسرائيل؛ قاموا في واقع الأمر بدعم استدامة الاحتلال؛ من خلال خلق حالة من الاعتمادية الاقتصادية عليه؛ إذ أصبح الاقتصاد الفلسطيني متصلاً بالاقتصاد الإسرائيلي؛ بسبب ما تفرضه الجهات المانحة من شروط.

إن المنهج المتّبع من المانحين؛ يجعلهم متواطئين بشكل فعالٍ في إضفاء الشرعية على الاحتلال؛ من خلال "ترك الهياكل المضرة للغاية للاحتلال". وقد اختار المانحون العمل حول "الصراع" بدلاً من أخذه في الاعتبار، واستخدمت المساعدات كمسحوق لتغطية فشلهم السياسي في حل

النـزاع الفلسـطيني الإسرائيـلي، وإنهـاء الاحتـلال؛ فـإن تدخـلات الهيئـات الدوليـة المانحـة قـد تراجعت أكـثر فيـما يتعلـق بتحفيـز عمليـة التغيـير التنمـوي طويـل الأجـل، وبـدلاً مـن ذلـك فإنهـا تؤمِّـن الوضـع الراهـن؛ وهـذا الواقـع لـن يسـاهم في الوصـول إلى العدالـة الاجتماعيـة للشـعب الفلسـطيني بشـكلٍ عـام، وللنسـاء عـلى وجـه الخصـوص.

هـ. التوصيات:

مـن أجـل الوصـول إلى العدالـة الاجتماعيـة؛ يجـب عـلى المانحـين العمـل عـلى ثـلاث قضايـا أساسـية كمرحلـة أُولى:

1- الضغط من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإلزام إسرائيل بالقانون الدولي الإنساني.

2- المشاركة التامة للمجتمع المحلي في عملية بناء فكرة المشروع والتخطيط والتنفيذ.

3- الاعتـماد عـلى العمالـة المحليـة بـدلاً مـن الخـبراء الأجانـب في تنفيـذ المشـاريع؛ وهـذا يسـاهم في تقليـل نسـبة المصروفـات الإداريـة في المشـاريع التـي غالبًـا مـا تشـكل (70%) مـن قيمـة التمويـل؛ وهـي تـصرف عـلى الموظفـين الأجانـب (خـبراء دوليـون).

4- ربـط مفهـوم الصمـود بـضرورة إنهـاء الاحتـلال، ومـن الـضروري تقويـة المجتمـع المحـلي ودعـم الآليـات التـي تسـاهم في إنهـاء الاحتـلال.

5- التخطيط الاستراتيجي للممول يستند إلى البرامج طويلة الأجل.

المراجع

- إغيغورين، رفائيل، وسعادة، لونا، تشرين الأول، (2014)، الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "يمكنهم أن يُقيموا مشاريع هنا ألف سنة؛ ولكن شيئًا لن يتغير".

- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، (2018)، تقرير الظل المقدم من الائتلاف الوطني لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة حول الواقع العام للمرأة الفلسطينية.

- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، (2018). تقرير الظل لأجندة التنمية المستدامة 2030، على الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2014)، تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم: بناء المناعة لدرء المخاطر، على الرابط:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma_development/-2014-human-development-report.html

- Development Strategy and Policy Analysis Unit and Development Policy and Analysis Division Department of Economic and Social Affairs. 21.October .2015 .*Inequality and the 2030 Agenda for Sustainable Development Development* .Issues No. 4.

- European Civil protection and Humanitarian Aid Operations,17.1.2018 .Food Vouchers in Gaza: bringing relief and feeding minds.

- Harry,Jones,November 2009,Equity in development.Why it is important and how to achieve it.ODI Working paper 311.Overseas development Institute.London: ODI.pages: 3-15

- Joanna, E.Springer, 2015, Assessing Donor-driven Reforms in the -Palestinian Authority: Building the State or Sustaining Status Quo?, Journal of Peacebuilding & Development, 10:2, 1-19, DOI: 10.1080/15423166.2015.1050796.

- Jeffrey, Monaghan, 2016, Security development and the Palestinian Authority: an examination of the 'Canadian factor'.Conflict, Security & Development 16:2, pages 125-143.

- Sharbel,Shoukair,December 2013,The Impact of Foreign Aid and Donations to Palestine on Development of its Economy under Alternative Israeli- Palestinian Economic Interaction Regimes.The thesis is submitted in partial fulfilment of the requirement for the award of the degree of Doctor of Philosophy of the University of Portsmouth.

- UNWomen,2018.Gender Alert: Needs of Women and Girls in Humanitarian Action in the occupied Palestinian territory. In: http://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20palestine/attachments/publications/2018/07/gender%20alert_un%20women.pdf?la=en&vs=5653.

المحور الرابع

التمكين والعدالة الاجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة

جهود وزارة التنمية الاجتماعية
في التمكين الاقتصادي والاجتماعي
لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود

الأستاذة/ هدى بنت سالم بن علي الخاطرية

باحثة اقتصادية

دائرة تنمية وتمكين الأسرة

وزارة التنمية الاجتماعية - سلطنة عُمان

مقدمة

إن اهتمام السلطنة بالأسرة؛ يُستمد من أبعاد دينية وقيمية مختلفة؛ نبعت من الشريعة الإسلامية السمحة، والثقافة العربية، والتقاليد الوطنية التي تجسد التماسك الأسري، وتجسد ذلك في رؤية نظام الدولة الأساسي للمبادئ الاجتماعية في المادة 12، وحزمة القوانين والتشريعات المعنية بالأسرة؛ التي كفلت للإنسان العماني الحق في العيش الكريم[1]. وقد التزمت السلطنة بضمان هذا الحق الذي حددته الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بشكل رئيسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ الذي أقر في عام 1948؛ حيث أكد في المادتين 22 و23 على أحقية كل فرد في المجتمع في الضمان الاجتماعي، وفي مكافأة عادلة تكفل له ولأسرته معيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل عند الحاجة بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية[2].

وتحقيقًا لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (مارس 1995)، وإعلان كوبنهاجن ومقرراته لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ عملت الحكومة على اتخاذ إجراءات للحد من الفقر، ومعالجة مشكلة الباحثين عن العمل، وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتحقيق أهداف الصحة والتعليم المحددة دوليًّا، وكذلك واصلت جهودها لتحقيق أهداف الألفية للتنمية الصادرة عن قمة الألفية (سبتمبر 2000م)، وحققت في هذا السياق العديد منها، وجاري العمل حاليًّا لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى 2030؛ التي تتضمن العديد من الأهداف لتحقيق احتياجات الناس في العالم بشكل منصف، كما عملت الوزارة على رسم سياسات العمل الاجتماعي خلال السنوات العشرة القادمة؛ من خلال إعداد استراتيجية العمل الاجتماعي التي جاءت ضمن رؤية 2020، والخطة الاستراتيجية للحكومة.

وفي هذا السياق عملت وزارة التنمية الاجتماعية على إحداث تحول نوعي في منهج العمل الاجتماعي، وانتقلت سياستها من المفهوم الرعوي إلى المفهوم التنموي؛ المعتمد على الشراكة والتمكين والمساواة. ومنذ ذلك الحين تسير قافلة التنمية الاجتماعية بخطوات واثقة نحو تحقيق مزيد من التنمية والرعاية؛ عن طريق المشاركة في عملية تكوين القدرات، وبناء الطاقات، وإكساب المهارات، والعمل على توفير المناخ الملائم للأفراد لتمكينهم من المشاركة الفعالة في الجهود التنموية وإنتاجية العمل؛ ويتم ذلك من خلال برامج الوزارة العديدة والمباشرة، وتقديم الخدمات والتأهيل والتدريب وبرامج التوعية؛ لتمكين الفئات المحتاجة كافة.

(1) وزارة الشؤون القانونية، (1996)، المادة 12.

(2) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2014، المادتين 22 و23.

كما تصدرت برامج تنمية الأسرة منذ عام 2008 اهتمام وتوجهات هذه الوزارة، وشهد الهيكل التنظيمي لها استحداث مديرية عامة، ودوائر متخصصة معنية بالجوانب المختلفة لتمكين وحماية الأسرة, وتوفير الإرشاد والاستشارات لتنميتها، وشكل إنشاء اللجنة الوطنية لشئون الأسرة في الوزارة رافدًا داعمًا لتعزيز الشراكة مع الوزارات والهيئات الحكومية والأهلية؛ من أجل النهوض بأوضاع الأسرة في مواجهة تحديات التغييرات العالمية والإقليمية، والآثار السلبية للعولمة.

ويعتبر التمكين أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية في سلطنة عمان؛ إذ إن الثروة الحقيقية لأي أمة تتمثل في مواردها البشرية؛ القادرة على إحداث التطوير والتنمية؛ ولهذا فقد أصدر جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم توجيهاته بضرورة الاهتمام ببناء الإنسان وتمكينه، وقد أكد جلالته على هذا التوجه حين قال: "وجهنا الحكومة إلى التركيز في خططها المستقبلية على التنمية الاجتماعية؛ خاصة في جوانبها المتعلقة بمعيشة المواطن؛ وذلك بإتاحة المزيد من فرص العمل، وبرامج التدريب والتأهيل ورفع الكفاءة الإنتاجية، والتطوير العلمي والثقافي والمعرفي"[1].

أولاً: قراءة في جهود وزارة التنمية الاجتماعية لكفالة الحماية الاجتماعية، وتمكين الفئات المحتاجة:

تمكنت الوزارة وشركاؤها -على مدى العقود الماضية- من تحقيق إنجازات مهمة في مجال توسيع نطاق الحماية الاجتماعية -في بعديها الأفقي والعمودي- إلى أغلب الفئات السكانية؛ وهو ما ساهم بصورة عامة في الرفع من مستويات العيش بصورة عامة؛ فقد سنت التشريعات القانونية، ووضعت الهياكل التنظيمية والبرامج والخدمات المختلفة المتنوعة؛ التي تعمل جميعها في إطار تحسين نوعية الحياة للإنسان العُماني بدعمه وتنميته وتمكينه؛ ومن أبرز البرامج الداعمة والمساندة لحياة الإنسان في مسار تمكينه وتنميته؛ "برنامج الضمان الاجتماعي"؛ الذي انبثق منه برنامج المساعدات الاجتماعية، وكذلك برنامج مشاريع موارد الرزق، وقد صاحبتهما جملة من التسهيلات والميزات، وكذلك برامج تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأحداث والمرأة والطفل والمسنين، وكثير من البرامج التي تعمل في منظومة التنمية الاجتماعية للإنسان العُماني.

وكما سبقت الإشارة؛ فإن برنامج الضمان الاجتماعي قام بالجهد الأكبر في دور وأداء هذه الوزارة، ومن الملاحظ -على مدار السنوات المختلفة- ارتفاع عدد الأفراد المستفيدين من

(1) خطاب جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، في الانعقاد السنوي لمجلس عمان عام 2012م.

الضمان الاجتماعي، وكذلك ارتفاع المبالغ المنصرفة؛ ومن ثم كان هناك انخفاض في عدد الأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وكذلك في المبالغ المصروفة لهم؛ نظرًا للجهود المبذولة من قبل الوزارة نحو تمكين الأفراد القادرين على العمل.

جدول رقم (1) :عدد الأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي والمبالغ المنصرفة للفترة من 2012م إلى 2017م[1]

السنة	الأفراد المستفيدين	الإجمالي المنصرف لحالات الضمان الاجتماعي
2012	184,273	121,947,732
2013	184,924	129,853,407
2014	180,848	131,963,008
2015	170,437	131,861,847
2016	161,378	119,129,106
2017	152,129	122,945,635

ولم تكتفِ الوزارة ببرنامج الضمان الاجتماعي في إطار برنامجها للحماية الاجتماعية؛ بل اشتمل أيضًا على برامج للمساعدات (النقدية والعينية) لهذه الفئات وأسرها، وحرصت الوزارة خلال السنوات الأخيرة (من 2005 إلى 2017) على إعطاء دور أكبر لبرامج التمكين وعملية النمو الاقتصادي؛ بالتنسيق مع القطاعات الاجتماعية الأُخرى ذات الصلة؛ كالقطاع التعليمي؛ فبمراجعة بيان المؤهلات التعليمية للأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود؛ نجد أن الدبلوم يضم العدد الأكبر، يليه البكالوريوس، ثم التأهيل المهني، ثم الدراسات العليا؛ كما هو موضح بالجدول التالي[2]:

(1) وزارة التنمية الاجتماعية، 2017، ص18.

(2) وزارة التنمية الاجتماعية، 2017، برنامج نظام المؤشرات.

المؤهل التعليمي	عدد الحالات
دبلوم	%64.49
بكالوريوس	%31.38
تأهيل مهني	%3.98
دراسات عليا	%0.15

كما يوضح البيان التالي نسبة المؤهلات التعليمية (دبلوم، بكالوريوس، تأهيل مهني، دراسات عليا) إلى كل الأفراد المستفيدين في فئات الضمان الاجتماعي والدخل المحدود[1]:

الفئة	المؤهل التعليمي	نسبة الأفراد المستفيدين
الشيخوخة	بكالوريوس	%11.57
	تأهيل مهني	%1.48
	دبلوم	%24,30
	دراسات عليا	%0.06
العجز	بكالوريوس	%8.08
	تأهيل مهني	%0.87
	دبلوم	%15.28
	دراسات عليا	%0.03
ارملة	بكالوريوس	%4.93
	تأهيل مهني	%0.09
	دبلوم	%11.31
	دراسات عليا	%0.01
أيتام	بكالوريوس	%2.93
	تأهيل مهني	%0.29
	دبلوم	%5.75
	دراسات عليا	%0.02
البنت غير المتزوجة	بكالوريوس	%2.15

(1) المرجع نفسه.

الفئة	المؤهل التعليمي	نسبة الأفراد المستفيدين
	تأهيل مهني	%0.23
	دبلوم	%3.86
	دراسات عليا	%0.02
مطلقة	بكالوريوس	%1.47
	تأهيل مهني	%0.21
	دبلوم	%3.51
هجر	بكالوريوس	%0.16
	دبلوم	%0.23
أسرة السجين	بكالوريوس	%0.07
	دبلوم	%0.18

لقد تعزز نهج التمكين في جميع قطاعات الدولة ومؤسساتها؛ الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وأصبح ضرورة ملحة لدى وزارة التنمية الاجتماعية خصوصًا في الوقت الراهن؛ نتيجة للعديد من المتغيرات التي تعكس أهمية تغيير مسمى الوزارة؛ ليصبح وزارة التنمية الاجتماعية؛ ومن ضمن هذه المتغيرات ما يلي:

- لقد ثبت أن الرعاية الاجتماعية وحدها غير كافية؛ إذ لا بد من مسار موازٍ لها؛ وهو مسار التمكين؛ وهو ما يحقق تنمية اجتماعية حقيقية، وليس مجرد رعاية اجتماعية تعتمد على تقديم المساعدات الاجتماعية للفئات المحتاجة.
- توجه الحكومة الرشيدة منذ عام 2011 -وفق توجيهات صاحب الجلالة- إلى التركيز على الجانب الاجتماعي في التنمية -خلال المرحلة القادمة- الذي أصبح لزامًا عليها أن تترجمه إلى تمكين اجتماعي واقتصادي حقيقي لكافة فئات المجتمع.
- الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تفرض هيمنتها في الوقت الحالي على خطط وسياسات التنمية في السلطنة -بما في ذلك انخفاض أسعار النفط- وأدت إلى انخفاض الموازنة العامة للدولة؛ مما أثر -بلا شك- على برامج الرعاية الاجتماعية بشكل عام.

كل هذه الأسباب وغيرها تؤكد ضرورة تكاتف المؤسسات والجهات الحكومية لتمكين المواطن كلاًّ وفق اختصاصه؛ ولهذا سعت الوزارة إلى تضمين التمكين في خططها واستراتيجياتها المقبلة؛ كأحد المبادئ التي يقوم عليها عمل الوزارة.

ويعتبر التمكين مجالاً أصيلاً من مجالات عمل وزارة التنمية الاجتماعية؛ حيث تضمنه المرسوم السلطاني رقم 2003/32؛ القاضي بتحديد اختصاصات وزارة التنمية الاجتماعية التي تضمنت:

- العمل على تحسين أحوال أسر الضمان الاجتماعي من جميع النواحي؛ السكنية، والاقتصادية، والاجتماعية.
- النهوض بالمجتمعات المحلية بالسلطنة؛ بما يتناسب مع ظروف كل منها، وتعميق المشاركة الحكومية والأهلية في المشاريع التنموية والاجتماعية؛ وذلك بالتعاون مع مختلف أجهزة الدولة.
- تطوير العمل الاجتماعي من صيغه وأنماطه التقليدية إلى جمعيات ومؤسسات خاصة؛ للمساهمة مع الأجهزة الحكومية في تحقيق التنمية الاجتماعية؛ بشقيها الاجتماعي، والاقتصادي.
- تدريب وتأهيل ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- العمل على بناء قدرات المرأة، ووضعها ضمن أولويات وخطط وسياسات التنمية الاجتماعية.

وتعمل الوزارة على تفعيل التمكين بناء على هذه الاختصاصات؛ وذلك وفق عدة مستويات:

1- على المستوى الهيكلي:

أنشأت الوزارة عددًا من الدوائر والأقسام واللجان المتخصصة في التمكين الاجتماعي والمعيشي؛ ليس فقط للفئات التي ترعاها الوزارة؛ بل أيضًا للفئات التي تحتاج إلى التمكين؛ مثل المرأة، ومحدودي الدخل، وغيرهم.. ومن ضمن هذه الدوائر واللجان ما يلي:

- دائرة تنمية وتمكين الأسرة بالمديرية العامة للتنمية الأسرية.
- دائرة الاستثمار والدعم الاجتماعي بالمديرية العامة للتخطيط والدراسات.
- لجان التنمية الاجتماعية برئاسة أصحاب السعادة الولاة.
- دائرة الضمان الاجتماعي بالمديرية العامة للرعاية الاجتماعية.
- أقسام تنمية وتمكين الأسرة بدوائر التنمية الأسرية بالمديريات الإقليمية.

2- على مستوى البرامج والأنشطة:

تنفذ الوزارة العديد من البرامج والأنشطة؛ التي تهدف عمومًا إلى تمكين الشرائح والفئات التي تستهدفها التنمية الاجتماعية، وأيضًا بعض الفئات التي تحتاج إلى التمكين؛ ومن هذه البرامج ما يلي:

- **برنامج تمكين:** يهدف إلى تمكين الأفراد والأسر، وتأهيلهم ليكونوا معتمدين على أنفسهم؛ عن طريق:

أ- تحويل الأسر إلى أسر معتمدة على نفسها.

ب- استثمار قدرات الأفراد والأسر.

ج- تعزيز مفهوم العمل الذاتي.

د- التقليل من مصاريف الضمان الاجتماعي.

هـ- مساعدة الأسرة إداريًّا وفنيًّا وماليًّا؛ لإدارة مشروع صغير أو متوسط.

- **برنامج كادر:** يهدف إلى دعم طلاب أبناء أسر الضمان الاجتماعي والأسر ذات الدخل المحدود؛ الملتحقين بالكليات والجامعات الخاصة، المتعثرين ماليًّا؛ لتكملة مشوار دراستهم؛ ولتشجيعهم على الدراسة الجامعية لما لها من أهمية في بناء المستقبل. وقد أسهم البرنامج في دعم 92 طالبًا وطالبة لمواصلة دراستهم الجامعية؛ حيث بلغت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع حوالي 596,580 ريالاً عُمانيًّا.

- **مشروع البرامج التدريبية:** يهدف هذا المشروع إلى خلق فرص وظيفية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي القادرين على العمل؛ لتمكينهم اقتصاديًّا، وإيجاد عائد بديل غير راتب الضمان الاجتماعي؛ حيث بلغت تكلفة دعم هذه المشاريع حوالي 148,923 ريالاً عمانيًّا؛ هذا فضلاً عن البرامج الأخرى التي تقدم بشكل أو بآخر أنواعًا مختلفة من التمكين الاجتماعي والمعيشي للأفراد والأسر؛ ومنها:

أ- برنامج تماسك.

ب- برنامج تقدير.

ج- برنامج تكيف.

د- برنامج تكافل.

هـ- برنامج تكامل.

3- على مستوى التخطيط الاستراتيجي:

قامت الوزارة بإعداد استراتيجية العمل الاجتماعي، كما قامت بإعداد خطتها التنفيذية التي ستغطي الخطتين الخمسيتين التاسعة والعاشرة (2016-2025). وقد وضعت الاستراتيجية التمكين ضمن المبادئ الثلاثة التي سيتم العمل وفقها؛ عند تنفيذ البرامج المتعلقة بقطاعات عمل الوزارة ككل. وتولي الاستراتيجية التمكين أهمية كبيرة؛ باعتباره متطلبًا أساسيًّا في التنمية الاجتماعية على المستويين العالمي والوطني على حد سواء.

تقوم الوزارة حاليًا وبالتعاون مع البنك الدولي بمشروع لتطوير شبكات الأمان الاجتماعي؛ ويتضمن ذلك إجراء مشروع تجريبي لتنشيط سوق العمل لأفراد الضمان الاجتماعي؛ حيث تم اختيار ولاية صحار لتنفيذ المشروع التجريبي الذي يهدف إلى إحداث نوع من التغيرات على مسار سوق العمل؛ حيث يتم اختبارها ومعرفة التحديات والعقبات التي تحول دون انخراط الفئات الشابة والقادرة -من أصحاب الضمان الاجتماعي- فيها، واختبار الإجراءات الأنسب لتذليل هذه العقبات.

مجالات التمكين في وزارة التنمية الاجتماعية:

1- تمكين أسر الضمان الاجتماعي:

إن الأفراد والأسر المستحقين للضمان الاجتماعي وترعاهم هذه الوزارة؛ هم الفئات الأضعف معيشيًّا في المجتمع؛ بسبب العديد من الظروف التي تجعلهم غير قادرين على الحصول على دخل يمكنهم من العيش بشكل لائق. ويسعى برنامج الرعاية الاجتماعية في الوزارة إلى تحقيق جملة من الأهداف؛ هي:

- تقديم الدعم المالي المناسب لهذه الفئات.
- تمكينهم من استخدام إمكانياتهم وقدراتهم، وتعزيز هذه القدرات والإمكانيات، وتهيئة البيئة المناسبة.
- جعل هذه الفئات قادرة على الاعتماد الذاتي، والخروج من مظلة الضمان الاجتماعي، والمساهمة في تنمية المجتمع.

ويعتبر التعليم أحد أهم العناصر التي باستطاعتها تعزيز قدرات الفرد في المجتمع وتمكينه؛ لذلك تقوم الوزارة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي بإلحاق عدد من أبناء أسر الضمان الاجتماعي سنويًّا ببرامج دراسية للمرحلة الجامعية في مختلف التخصصات. وتشمل هذه البرامج "المكرمة السامية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي"؛ التي تبلغ 1500 منحة لمواصلة الدراسة في المرحلة الجامعية.

كما قامت الوزارة بتشكيل فريق عمل بالتعاون مع المختصين بوزارة القوى العاملة، وعلى ضوئه تم تشغيل "756" أسرة من الأسر المستفيدة من مظلة الرعاية الاجتماعية، ومن في حكمهم وتوفير "229" فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.. والبيان التالي يوضح عدد الأشخاص الذين تم تشغيلهم في عام 2017م[1]:

(1)) وزارة التنمية الاجتماعية، 2017، ص27.

المحافظة	نوع الحالة		الإجمالي
	فئات الضمان الاجتماعي ومن في حكمهم	الأشخاص ذوي الإعاقة	
مسقط	76	35	111
ظفار	22	22	44
مسندم	2	3	5
البريمي	40	4	44
الداخلية	50	22	72
جنوب الباطنة	83	34	117
شمال الباطنة	294	71	365
شمال الشرقية	67	16	83
جنوب الشرقية	52	9	61
الظاهرة	56	13	69
الوسطى	14	0	14
الإجمالي	756	229	985

كما تقدم الوزارة العديد من برامج التمكين لفئات الضمان الاجتماعي؛ ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- **مشروع المستلزمات المدرسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي:** تنفيذًا لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم (حفظه الله ورعاه) المتعلقة برعاية المستفيدين من الضمان الاجتماعي وأبنائهم؛ خصوصًا في الجانب التعليمي؛ لذلك يتم توفير المستلزمات المدرسية للأبناء الملتحقين بالدراسة.

- **مشروع صنع في منزلي لحالات الضمان الاجتماعي:** تم تنفيذ هذا المشروع بدعم وتمويل من القطاع الخاص (حاضنات بنك مسقط)؛ بهدف تدريب حالات وأبناء أسر الضمان الاجتماعي على أعمال الصناعات المنزلية، والتصوير الضوئي، والتجميل؛ بحيث يتم منح

المتدرب مبلغًا ماليًا لإقامة مشروع مصغر، كما يتسنى له الانتساب لعضوية جمعية المرأة؛ التي ستفتح بمقرها مكانًا لتلك المشاريع الثلاثة بشكل مستدام، وقد نفذ المشروع في 4 ولايات لعدد 80 متدربة؛ وهذا النوع من التمكين التدريبي والتأهيلي يمكن هذه الحالات من حياة أفضل؛ من خلال رفع مستوى دخلها ومعيشتها.

- **مشاريع موارد الرزق لحالات الضمان الاجتماعي ومن في حكمها (برنامج سابق بالوزارة):** سعت وزارة التنمية الاجتماعية إلى خلق ثقافة العمل الحر بين أسر الضمان الاجتماعي؛ من خلال تخصيص دائرة تُعنى بهذا الجانب ضمن التقسيمات الإدارية للوزارة؛ باسم "دائرة تنمية المجتمع، ومشاريع موارد الرزق"، وتم أيضًا إنشاء أقسام بنفس المسمى في مختلف المديريات الإقليمية بالمحافظات والولايات؛ لمساندة تلك الفئات في تنفيذ مشاريع مدرة للدخل، وبناء أسرة منتجة قادرة على الاعتماد على النفس، وبتشكيل صندوق رفد أدمجت هذه الدائرة وأقسامها لتكون ضمن الصندوق المذكور.

أما الفئات التي استهدفها المشروع فهي كالتالي:

أ- الحاصلون على معاش الضمان الاجتماعي، أو من يثبت استحقاقهم لهذا المعاش.

ب- المنتمون إلى أسر الضمان الاجتماعي من غير المستحقين للمعاش.

ج- الأشخاص ذوو الإعاقة القادرون على إدارة وتشغيل المشروع.

د- الأسر محدودة الدخل التي تعتبر في حكم أسر الضمان الاجتماعي؛ حيث يثبت البحث الاجتماعي حاجتها للدعم والمساعدة.

وبالنسبة للدعم المالي المقدم لمشاريع موارد الرزق؛ فقد قدمت الوزارة الدعم اللازم للفئات المستهدفة لتمويل المشاريع المقترحة؛ وفقًا لنوع وحجم المشروع؛ وذلك من خلال منح قروض ميسرة دون عائد؛ تبلغ 3000 ريال عماني للحالات الفردية، و5000 ريال عماني كحد أعلى للمشاريع التي يشترك فيها أكثر من فرد، ويسدد القرض على أقساط ميسرة خلال 6 سنوات؛ تبدأ بعد فترة سماح لمدة عام من تنفيذ المشروع.

أما إذا تطرقنا لخصائص المستفيدين من المشاريع؛ فنجد أن نسبة الإناث المستفيدات من مشاريع موارد الرزق هي (65%) بعدد 212 مشروعًا؛ وهذا مؤشر طبيعي؛ باعتبار أن معظم الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي هي من فئة الإناث، وإيمانًا من الوزارة بأهمية هذا المشروع وبضرورة تخصيص مبالغ وموازنة مستقلة له؛ فقد تم نقل تبعيته الإدارية إلى صندوق الرفد؛ ليكون بذلك أحد أذرع برامج الصندوق.

2- تمكين كبار السن:

تتلازم مرحلة الشيخوخة مع انخفاض قدرات الفرد بحكم التقدم في العمر؛ مما قد يؤثر على قدرته على الاندماج أو التأقلم مع المحيط الاجتماعي له؛ لذلك تحرص وزارة التنمية الاجتماعية على رعاية وتمكين المسنين؛ من أجل استعادة قدراتهم ومعنوياتهم، ودمجهم في المجتمع؛ بحيث يستطيعون العيش باستقرار في المجتمع. وتقدم الوزارة العديد من البرامج التمكينية للمسنين؛ من ضمنها:

- برنامج دار الرعاية الاجتماعية بالرستاق.
- برنامج الرعاية المنزلية للمسنين.
- برنامج جلساء المسنين.
- برنامج الأسرة البديلة للمسنين.
- برنامج ملتقى السبلة العمانية.
- برنامج الأنشطة المتنوعة (تقدير) للمسنين.
- برنامج صرف الأجهزة التعويضية، ووسائل الدعم الحياتي للمسنين.
- برنامج التعاون الأهلي من خلال الجمعيات الأهلية المختصة بمجال المسنين.
- برنامج توعية قبل التقاعد.

3- الرعاية اللاحقة:

هو برنامج للرعاية اللاحقة للأحداث الجانحين؛ وذلك من خلال البحث لهم عن فرص عمل مناسبة، وتهيئتهم بالجانب المهني، وكذلك إيجاد البيئة المناسبة لهم.

4- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين:

تعتبر فئة الأشخاص ذوي الإعاقة من الفئات التي سعت الوزارة مبكرًا إلى تمكينها؛ ليس فقط معيشيًّا واقتصاديًّا؛ بل كذلك اجتماعيًّا ونفسيًّا؛ لذلك تم إنشاء مديرية مختصة بشئون الأشخاص ذوي الإعاقة، تشرف على العديد من الدوائر والأقسام؛ التي تسعى في مجملها إلى رفع قدرات وإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة، ودمجهم في المجتمع، ورفع مستواهم المهاري، والمعرفي، والتعليمي.

ومن أهم التطورات التي شهدتها السلطنة في مجال تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛ صدور قانون رعاية وتأهيل المعاقين؛ بموجب المرسوم السلطاني رقم 63/ 2008؛ الذي تشكلت بموجبه اللجنة الوطنية لرعاية المعاقين، وتم عام 2011م تحويل مراكز الوفاء الاجتماعي التطوعية إلى مراكز

حكومية؛ وهي مراكز الوفاء لتأهيل الأطفال المعاقين بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة من خلالها، ورفع كفاءة العاملين بها، بالإضافة إلى برنامج التأهيل المهني؛ من خلال مركز التقييم والتأهيل المهني، إضافة إلى الدمج التربوي لذوي الإعاقة؛ وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم.

كما تمت زيادة الدعم المالي المقدم لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ ليشمل كلاً من: الجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، وتطوير آليات التقييم والتدخل في وزارة التنمية الاجتماعية، وتطبيق دمج الطلبة ذوي الإعاقة السمعية والذهنية في المدارس العامة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وتنفيذ برامج للتدريب المهني والتشغيل؛ من خلال مراكز التدريب المهني في القطاعين العام والخاص؛ بالتعاون مع وزارة القوى العاملة.

وانطلاقًا من أهمية التشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فقد قامت الوزارة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة والسجل الوطني للقوى العاملة بتوظيف العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمتلكون مستويات تعليمية مناسبة خلال السنوات الماضية، وتم خلال عام 2017م إيجاد عدد 229 فرصة عمل للأشخاص ذوي الإعاقة.

5- الدراسات والبحوث:

نفذت الوزارة العديد من الدراسات والبحوث الاجتماعية، وأشرفت على مجموعة أخرى؛ تهدف جميعها إلى تنمية وتمكين الأسرة العمانية بشكل عام، والأسرة الضمانية على وجه الخصوص؛ اجتماعيًا واقتصاديًا. ومن أمثلة هذه الدراسات:

- "تطوير برامج الرعاية الاجتماعية، ودورها في تحسين مستوى معيشة أسر الضمان الاجتماعي في سلطنة عُمان".
- "إدارة موازنة الأسرة: واقعها وتحدياتها من وجهة نظر المجتمع العُماني".

6- الاستثمار والدعم الاجتماعي:

سعت الوزارة إلى إيجاد شراكة حقيقية بينها وبين القطاع الخاص؛ عن طريق تمويل البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تمكين أسر الضمان الاجتماعي، والارتقاء بمستواها اقتصاديًا واجتماعيًا، وخلق فرص وظيفية لأبناء هذه الاسر، وأسهمت هذه الشراكة في الدفع بعجلة التنمية وتحقيق أهدافها، وبناء تعاون مثمر ودائم بين كافة القطاعات التي تمثّل المجتمع العُماني؛ ومن أهم هذه الإنجازات:

• مشروع كادر: أسهم في دعم 92 طالبًا وطالبة لمواصلة دراستهم الجامعية؛ حيث بلغت التكلفة الاجمالية لهذا المشروع حوالي 596,580 ريالاً عُمانيًا.

• مشروع استقرار: كان لهذا المشروع الأثر الواضح في مساندة الكثير من أسر الضمان الاجتماعي؛ وذلك بتوفير الأجهزة الكهربائية الأساسية لمنازل هذه الأسر؛ وقدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع خلال السنوات الخمسة الماضية بحوالي 674,849 ريالاً عُمانيًا.

• مشروع البرامج التدريبية: يهدف هذا المشروع إلى خلق فرص وظيفية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي القادرين على العمل لتمكينهم اقتصاديًّا، وإيجاد عائد بديل غير راتب الضمان الاجتماعي؛ حيث بلغت تكلفة دعم هذه المشاريع حوالي 148,923 ريالاً عُمانيًّا.

7- تجربة شمال الباطنة (صحار) مع البنك الدولي:

• **نبذة عن التجربة:** في إطار جهود الدعم المؤسسي لبناء قدرات ومهارات ومعارف الكوادر البشرية؛ قدم البنك الدولي برنامجًا تدريبيًّا لـ 26 موظفًا من كوادر الوزارة؛ بهدف بناء قدراتهم ومهاراتهم ومعارفهم في جزئيتين:

أ- الاقتناع بفكرة المشروع وتبني المبادرة.

ب- اكتساب المهارات والسبل التي تساعد على إقناع أفراد أسر الضمان الاجتماعي بالدخول إلى سوق العمل.

وتم ذلك من خلال مجموعة ضخمة من التمارين العملية، وتدريبات المحاكاة؛ خلال فترة البرنامج التي استمرت لمدة 5 أيام متواصلة، تلى ذلك البدء في تطبيق التجربة القبلية للمشروع التي استمرت لمدة ثلاثة أسابيع من العمل الميداني المكثف؛ للالتقاء بأفراد وأرباب تلك الأسر، والاجتهاد لإقناعهم بالدخول إلى سوق العمل، ثم الأخذ بيدهم من خلال التنسيق مع الجهات المعنية؛ لإيجاد فرصة عمل مناسبة لهم قدر الإمكان. في هذه المرحلة يتابع خبراء البنك الدولي مع الفريق الأنشطة أولاً بأول، ويتم رصد تلك الجهود من خلال استمارات تقييم للأداء؛ للوقوف على كافة الجهود والصعوبات والتحديات التي تواجه فريق العمل؛ فهذه الاستمارات يتم تخزينها بشكل دوري، ثم يتم تحليلها وعرضها على القيادات العليا بالوزارة بشكل متكامل.

• **أهداف التجربة:** تتمثل أهداف التجربة فيما يلي:

أ- بناء الصورة الذهنية لدى الكوادر؛ بتبني المشروع وفهم جدواه الاجتماعية والاقتصادية للأسر.

ب- بناء المهارات والقدرات للموظفين بأفضل السبل والطرق التي يمكن استخدامها لإقناع الفئة المستهدفة، والأخذ بيدهم للبدء في العمل.

ت- الربط مع الجهات ذات العلاقة من المؤسسات الأخرى؛ لدعم المشروع وتقديم التسهيلات اللازمة.

ثانياً: الشراكة بين الوزارة وبين الجهات الأخرى:

عملت الوزارة -في إطار جهودها لحماية وتمكين الفئات المحتاجة- على التنسيق والشراكة مع عدة جهات؛هي:

- **الجهات الحكومية:** تعمل الوزارة على تمكين الأفراد والأسر العُمانية؛ من خلال العمل والشراكة مع الجهات الرسمية ذات الصلة بالتمكين؛ التي من بينها:

أ- المجلس الأعلى للتخطيط.

ب- بنك التنمية العماني.

ج- وزارة التعليم العالي.

د- وزارة القوى العاملة.

هـ- وزارة الخدمة المدنية.

و- سجل القوى العاملة.

ز- صندوق الرفد.

ح- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ط- الهيئة العامة للصناعات الحرفية.

ي- الهيئة العامة لتقنية المعلومات

- **الشركات ومؤسسات الأعمال:** تدرك الوزارة أهمية الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص؛ لدعم وتمكين أسر الضمان الاجتماعي، والفئات الأخرى التي ترعاها؛ لذلك عملت من خلال برنامج الاستثمار والدعم الاجتماعي على العديد من المشاريع التي تتضمن جوانب تنموية وتمكينية؛ لأفراد وأسر الضمان الاجتماعي التي تم دعمها من قبل شركات القطاع الخاص.

- **المؤسسات والجمعيات الأهلية:** يعتبر المجتمع الأهلي شريكًا أساسيًّا لوزارة التنمية الاجتماعية، كما تعتبر الجمعيات الأهلية شريكة أساسية في برامج التمكين التي تقدم بالتعاون بين بعض الجمعيات وبين هذه الوزارة. وتسعى الوزارة إلى تجويد العمل الأهلي؛ من خلال تقديم الدعم الفني والمالي لهذه الجمعيات. وقد تم تنفيذ العديد من الأنشطة التنموية من خلال

الجمعيات الأهلية؛ خصوصًا من قبل جمعيات المرأة العُمانية المنتشرة في جميع محافظات وولايات السلطنة؛ حيث تقدم هذه الجمعيات ضمن ما تقدم دورات لتطوير قدرات ومهارات وإمكانيات المرأة العُمانية، ورفع الوعي والمستوى المعرفي لديها.

ثالثًا: أبرز التحديات التي تواجه برامج التمكين في وزارة التنمية الاجتماعية، والحلول المقترحة:

على الرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التمكين بوزارة التنمية الاجتماعية وفي المجتمع بشكل عام؛ إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي تحد من ذلك؛ الأمر الذي أدى إلى العمل على إيجاد حلول ومقترحات للتقليل من التحديات والعقبات؛ التي تتمثل في التالي:

التحديات والعقبات	الحلول
قلة الوعي بفرص التعليم والتدريب المتوفرة: أغلب المستفيدين من الضمان الاجتماعي ليسوا على دراية ببرامج التشغيل. وحتى الآن فإن أغلب جهود التشغيل التي تبذلها وزارتي التنمية الاجتماعية، والقوى العاملة؛ ركزت على فئة الأشخاص ذوي الإعاقة؛ من أجل تلبية الحصة (الكوتا) بنسبة (2%)؛ للمشاركة في سوق العمل، بالإضافة إلى أن مؤسستي ريادة وصندوق الرفد مازالتا من المؤسسات الجديدة، وبحاجة إلى مزيد من الوقت لتحقيق الأهداف الوطنية للتمكين.	تعمل الوزارة على تنفيذ برنامج تمكين الذي يهدف إلى تعزيز قدرات الأسرة وأفرادها من أجل تحسين أوضاعها المعيشية من خلال الاعتماد على قدراتها وإمكانياتها المختلفة. يعالج برنامج التمكين القضايا المتعلقة بقلة الوعي بفرص التعليم والتدريب المتوفرة؛ من خلال تدريب الموظفين في برنامج مهارات التمكين في مجال توضيح أهمية وفكرة العمل للباحثين عن عمل، وتوضيح قيمة العمل للشخص وأهميته في تحقيق الذات، كذلك طرح البدائل المتاحة للعمل الخاص أو التمكين، وإيجاد المشروع المناسب، كذلك توضيح جانب البحث عن عمل؛ من حيث الاستعداد والجاهزية للباحثين عن عمل، وأسر الضمان الاجتماعي، وجاهزية الجهات المزودة للعمل والداعمة له.
العوائق الاجتماعية والثقافية: حسب السائد هناك توقعات عالية من قبل المواطنين لدور الدولة في توفير كافة الخدمات، وضمان الدخل الكافي؛ إلا أن هذا الحس بالاستحقاق يعزز الرضا عن النفس، ويحد من التطلعات والدافع لأن يكون المرء منتجًا اقتصاديًا في المجتمع، بالإضافة إلى أن مشاركة القوى العاملة النسوية قد ازدادت في السنوات الأخيرة الماضية؛ لكن ماتزال هناك بعض التقاليد المتعلقة بالنظرة نحو النوع الاجتماعي حول دور المرأة في العائلة، والميل لأن تبقى في المنزل.	قامت دائرة تنمية وتمكين الأسرة بزيارة عدد من المعاهد التدريبية التي أبدت استعدادها للتدريب، والتدريب على رأس العمل، على أن يحصل المتدرب على راتب لا يقل عن 150 ريالاً عمانيًا، ويحصل على راتب لا يقل عن 400 ريال عماني عند التوظيف، وأبدت جميع المعاهد استعدادها للتدريب في مختلف محافظات السلطنة.

تحديات سلوكية ونفسية:

الخوف من الفشل يصعب على المستفيدين وأفراد عائلاتهم الانتقال من الوضع الراهن؛ حتى لو كان التغيير قد ينتج نوعية حياة أفضل؛ فمع مرور الوقت تصبح البطالة طويلة الأمد نمطًا سلوكيًا متأصلاً، مع رؤية محدودة للذات بعدم القدرة على البحث عن التشغيل أو استغلال فرص العمل، ويدخل الشخص دائرة مفرغة. وتقلل هذه الحالة المستمرة وطويلة الأمد من الخمول؛ من الصحة النفسية والعقلية الجيدة.

العوامل الخارجية:

قد يكون هناك نقص في فرص العمل المناسبة في بعض المواقع؛ مثل المناطق الريفية النائية؛ ويمكن أن تشكل قلة توفر المواصلات العامة أو الخاصة عائقًا قد يبدو بسيطًا؛ إلا أن له آثارًا كبيرة.

الصعوبات المالية:

يقدر المستفيدون المزايا الإضافية المقدمة لهم؛ مثل الإسكان والمنح التعليمية أكثر بكثير من المساعدة المالية الشهرية؛ ويعتبر هذا عاملاً مثبطًا لأفراد الضمان الاجتماعي للخروج من منظومة المساعدة الاجتماعية.

- فيما يخص العوائق الاجتماعية والثقافية: تتجه دائرة تنمية وتمكين الأسرة حاليًا في برامجها التوعوية لتوعية المجتمع فيما يخص التمكين الاقتصادي؛ حيث تأتي برامج التوعية والتثقيف بالدائرة مواتية للظروف الحالية بالمجتمع.

- تم تشكيل فريق تمكين المتكون من مختلف الجهات الفنية والمالية الداعمة لتمكين أسر الضمان الاجتماعي، وبناءً عليه سيتم النظر في الآلية الأمثل للربط بين الجهات.

- كما تم التعاون مع شركة الأزهر للتجهيزات الزراعية؛ لتقديم مجموعة من حلقات العمل التعريفية المجانية للموظفين العاملين في مجال تمكين الأسرة، وكذلك للأسر المستفيدة من مظلة الضمان الاجتماعي في مختلف ولايات السلطنة في مجال المشاريع الزراعية المنزلية، وطريقة عمل الآلات والمعدات التي من خلالها يتم شرح وتوضيح فكرة المعدة، وتبسيط إمكانية الإنتاج السريع منها؛ حتى يتسنى للمشاركين في الدورات مباشرة العمل على المشاريع الزراعية.

- قامت الدائرة بزيارة عدد من المعاهد التدريبية التي أبدت استعدادها للتدريب، والتدريب على رأس العمل؛ على أن يحصل المتدرب على راتب لا يقل عن 150 ريالاً عمانيًا، ويحصل على راتب لا يقل عن 400 ريال عماني عند التوظيف، وأبدت جميع المعاهد استعدادها للتدريب في مختلف محافظات السلطنة.

- تم إصدار تعميم وزاري رقم2/ 2018م؛ يقضي بالتالي: "يستمر صرف معاش الضمان الاجتماعي للمستفيد المستحق له إلى أن يثبت نجاح المشروع وتحقيقه دخلاً صافيًا يعادل معاش الضمان الاجتماعي المستحق للأسرة أو لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات من بدء تنفيذ المشروع أيهما أقرب ما لم تكن هناك ظروف تحول دون نجاح المشروع يقدرها الوزير".

رابعاً: تصورات لتعزيز حماية الأسرة وتمكينها:

أ- الرؤية المستقبلية للوزارة في مجال التطوير:

1- على مستوى الهيكلة الإدارية للوزارة:

- تطوير أقسام تنمية وتمكين الأسرة بالمديريات ودوائر التنمية الاجتماعية؛ في المحافظات والولايات.
- تطوير الكادر البشري بتخصيص موظفين معنيين بالتنفيذ؛ سيتم تأهيلهم ببرامج تدريبية متخصصة.

2- على مستوى البرامج المقدمة لأسر الضمان الاجتماعي:

تقوم الوزارة بإعداد الخطط والبرامج المتكاملة الهادفة إلى الارتقاء بمستوى حياة الأسرة، ودعم قدراتها وإمكانياتها، وتعزيز ارتباطها وتفاعلها مع بيئتها ومجتمعها، كما تقوم بتنظيم البرامج التي تهدف إلى تمكين الأسرة اقتصاديًّا واجتماعيًّا.

ب- تطبيق برنامج تمكين:

يتمثل في استثمار طاقة الفرد والأسرة بهدف المشاركة في التنمية، كما أن الرسالة التي يسعى أن يصل إليها؛ هي القيام بتمكين الأفراد والأسر، وتأهيلهم ليكونوا معتمدين على أنفسهم؛ وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحويل الأسر إلى أسر معتمدة على نفسها.
- استثمار قدرات الأفراد والأسر.
- تعزيز مفهوم العمل الذاتي.
- التقليل من مصاريف الضمان الاجتماعي.
- مساعدة الأسرة إداريًّا وفنيًّا وماليًّا لإدارة مشروع صغير أو متوسط.

ويستهدف البرنامج الأفراد والأسر المستفيدة من معاش الضمان الاجتماعي، ومن في حكمهم من ذوي الدخل المحدود.

أما الآليات المتبعة لتحقيق ذلك فهي:

- البحث الاجتماعي القائم على اكتشاف القدرات لدى الفرد.
- إقناع الحالات باستغلال طاقاتها وتعزيز هذه الطاقات.
- مساعدتها على تبني مشروع ذاتي صغير أو متوسط.
- التنسيق والتعاون مع هيئة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الرفد، وبرامج شبكة الحماية الاجتماعية.

أما متابعة نجاح هذه المشاريع؛ فسوف تتم كما يلي:

- اختيار المشاريع المضمونة من خلال لجنة فنية متخصصة.
- تبني برنامج تسويقي للمشاريع.
- تدريب الأسر على مهنة أو على إدارة مشروع ذاتيًّا.

ت- العمل على تغذية برنامج تكافل:

هو نظام ذو تقنية حديثة -خاص بإدارة بيانات أسر الضمان الاجتماعي- يسعى لإحداث نقلة نوعية في العمل الاجتماعي بسلطنة عمان؛ بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة لجميع المستفيدين في الضمان الاجتماعي، ويمكِّن العاملين في الحقل الاجتماعي من ممارسة أعمالهم بطريقه آلية.

1- مزايا تكافل:

- الوصول للنظام من أي مكان وفي أي وقت.
- تخزين المستندات المطلوبة في قاعدة البيانات.
- توظيف تطبيقات ذكية تقوم باحتساب المبالغ المصروفة دون وجه حق، وتطبق لائحة قاعدة الإلزام، وتقلل من أخطاء إدخال البيانات.
- تسهيل وتبسيط الإجراءات؛ وذلك بالاستغناء عن السجلات المتكررة.
- تسجيل بيانات تفصيلية عن الحالة.
- استخدام الرسائل النصية للتواصل مع المستفيدين من الخدمة.
- توفير كم هائل من المعلومات.
- إمكانية الحصول على التقارير بمختلف أنواعها بسهولة ويسر.

2- بيئة الاستخدام:

نظام تكافل يستخدم تقنية الإنترنت، ويمكن المستخدمين من الوصول إلى النظام من أي مكان؛ وبالتالي يتم تخزين بيانات البحوث الاجتماعية بالميدان.

3- مرونة النظام:

يتميز تكافل بالمرونة في حال التعديل أو الإضافة في قانون الضمان الاجتماعي؛ حيث يمكن إحراز التعديلات اللازمة دون حاجة لإعادة البرمجة.

4- تخزين المستندات:

عند تسجيل أي طلب؛ في الإمكان تخزين المستندات المطلوبة في قاعدة البيانات عن طريق الماسحات الضوئية؛ التي تم توفيرها لجامعي البيانات والباحثين الاجتماعيين.

5- الإحصائيات:

نظام تكافل يوفر تقارير وإحصائيات أكثر دقة؛ تغطي كل البيانات المخزنة في قاعدة البيانات.

ث- تعزيز آليات التعاون القائم؛ لإنجاح عملية تحويل بعض من أسر الضمان الاجتماعي إلى التشغيل والاعتماد الذاتي:

سيتم ذلك من خلال المشاريع المنتجة؛ ومنها:

- **وزارة الزراعة والثروة السمكية:** القيام بالتوعية والإرشاد؛ من خلال حث وتشجيع أفراد أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، وكذلك المرأة الريفية على إنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر في المجالات الزراعية والسمكية والحيوانية، ومتابعة المشاريع من الناحية الفنية والتقنية.

- **بنك التنمية العماني:** يقدم التمويل والدعم المالي لمشاريع أسر الضمان الاجتماعي، وذوي الدخل المحدود، ويقوم بإعداد برامج تمويل ميسرة تتناسب مع إمكانيات الأسر؛ مثال على ذلك منح قروض بنسبة (صفر%) لصغار المستثمرين؛ حيث يقدم البنك قروضًا مدعومة الفائدة لغاية 5000 ريال عُماني، وبنسب تمويل تصل إلى (90%) من إجمالي التكلفة للمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها 20000 ريال عُماني، وكذلك يقدم قروضًا للأعمال المنزلية؛ حيث يمول البنك المشاريع الصغيرة التي تتم مزاولتها في المنزل، ويبلغ الحد الأقصى للتمويل 3000 ريال عُماني.

- **صندوق الرفد:** يقدم الدعم المالي والإداري فيما يخص تحليل طلبات القروض.

- **الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة):** تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في المجالات الإدارية والمحاسبية المتعلقة بإدارة المشاريع للمستفيدين؛ بما فيهم أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود، كذلك إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- **الهيئة العامة لتقنية المعلومات:** تقديم ورش عمل في مختلف محافظات السلطنة للأسر المنتجة المقبلة على فتح مشاريع حول آلية الترويج الإلكتروني للمشاريع والمنتجات.

الخاتمة:

لقد أولت استراتيجية العمل الاجتماعي (2016 – 2025)؛ أهمية كبيرة للأسرة العُمانية، ووضعتها في قلب السياسات الاجتماعية؛ فعملية تشكيل رأس المال البشري لا تتم فقط في المدارس؛ ولكن في الأسرة أيضًا، ويعتبر دور الأسر حاسمًا في هذا الصدد؛ حيث تحتاج الأسر إلى تمكين أعضائها لتكون أكثر حصانة، علاوة على ضرورة تعزيز وتقوية التماسك الأسري؛ فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية والاقتصادية المركزية التي لابد من أن تحظى باهتمام السياسات الاجتماعية؛ مع العمل بالتوازي على تعزيز العوامل المكملة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ بما في ذلك تحقيق المواءمة بين العمل وبين احتياجات الأسرة، مع توسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية للأسر؛ لتشمل كل مراحل مسار الحياة[1].

وتتصدى هذه الاستراتيجية لتحديات المرحلة المقبلة؛ من خلال وضع الأسس المتينة لبناء نظام حماية اجتماعية شامل؛ يتفاعل مع القطاعات الاجتماعية الأخرى؛ في إطار يسمح بتناسق التدخلات وتكاملها، وارتباطها بصورة وثيقة بالاقتصاد الوطني في سلطنة عُمان، كما تؤسس السنوات العشرة القادمة لتحويل دور وزارة التنمية الاجتماعية من التركيز على الدور الحمائي بالدرجة الأكبر؛ لتلعب دورًا أساسيًّا في الحماية والتغيير الاجتماعي، وتوفير المناخ الداعم للإنتاج، وسوف يتطلب ذلك استثمارًا في بناء قدرات الكوادر، وتأسيس شراكات جديدة؛ لتتمكن الوزارة من تحفيز التغيير الاجتماعي المطلوب في السلطنة خلال المرحلة القادمة؛ بشكل استباقي وقيادي، ومتطلع للمستقبل.

(1) وزارة التنمية الاجتماعية، 2016، ص32.

المراجع:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2014، المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة ، حقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2014.

- خطاب جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في الانعقاد السنوي لمجلس عُمان 2012م.

- وزارة التنمية الاجتماعية (2017)، التقرير السنوي، سلطنة عمان، مسقط.

- وزارة التنمية الاجتماعية (2017)، برنامج نظام المؤشرات 2017م، سلطنة عمان.

- وزارة التنمية الاجتماعية (2016)، وثيقة استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025م)، سلطنة عمان.

- وزارة الشئون القانونية (1996)، النظام الأساسي لسلطنة عمان، المرسوم السلطاني رقم (96/101)، المادة 12.

التمكين والعدالة الإجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة

الدكتورة/ عطور حسين علي

مـديـر عام

دائرة الحماية الاجتماعية للمرأة

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – جمهورية العراق

مصطلحات:

- التمكين:

يدل التمكين لغة على القوة والتعزيز، ويقال مكنه من الشيء؛ بمعنى جعل له سلطانًا وقدرة[1]، والتمكين "اصطلاحًا" عملية اجتماعية؛ تعنى بتعزيز القدرات، والارتقاء بواقع الإنسان؛ عبر توفير الوسائل التعليمية، والثقافية، والمادية، والمعنوية.

- العدالة الاجتماعية:

نظام اجتماعي يتم من خلاله تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع؛ من حيث المساواة في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والامتيازات، والحقوق السياسية، وفرص التعليم، والرعاية الصحية، وغير ذلك؛ وبالتالي يتمتع جميع أفراد المجتمع -بغض النظر عن الجنس، أو العرق، أو الديانة، أو المستوى الاقتصادي- بحياة كريمة بعيدًا عن التحيز.

- السلام:

عملية شاملة؛ تتضمن وجود أسس بنيوية؛ تتمثل في غياب العنف المنظم المادي والمعنوي، وتأمين الحاجات الأساسية على المستوى المؤسساتي، وإيجاد هياكل للمشاركة في السلطة، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان[2].

- المواطنة:

العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق بينهما. وفي دائرة المعارف البريطانية مفهوم المواطنة يعني أن "المواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقًا سياسية؛ مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة"[3].

---

(1) انظر: نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، 1975، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة: إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص174.

(2) خريسان، باسم علي، 2018، بناء السلام: دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد52، ص133.

(3) انظر: الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org

المبحث الأول: آليات تحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية:

يبرز مصطلح التخلف الاجتماعي جليًّا في مجتمعاتنا العربية عندما يغيب التوزيع العادل في الفرص والموارد بين فئات وأفراد المجتمع[1]؛ الأمر الذي يجعله يعاني من مشكلات اجتماعية عديدة؛ تهدد تماسك بناه الاقتصادية والاجتماعية وموروثه الثقافي. ومن الأمور التي تساعد المجتمع في أن يقترب من العدالة الاجتماعية:

أولاً: التمكين الاقتصادي للمرأة:

من أهم عوامل العدالة الاجتماعية؛ الاكتفاء الاقتصادي للمرأة؛ فالمرأة تجد نفسها تابعًا لغيرها ما لم تتمكن اقتصاديًّا، أو على الأقل تشعر بحالة من عدم العوز والحاجة المادية لغيرها.

والتمكين الاقتصادي يتطلب وجود الإرادة لدى المرأة؛ فكل امرأة لديها طاقات كافية وقدرات معطاءة؛ تنتظر إرادة حازمة تحيل هذه الطاقات الكامنة إلى طاقة حركية منتجة، تسهم في حركة بناء وطنها ومجتمعها؛ بدءًا من الأسرة التي تمثل لبنتها الأساسية.

ومتى تحقق الاكتفاء الاقتصادي للمرأة؛ وجدناها كيانًا فاعلاً ومتفاعلاً في المجتمع، واثقًا من خطواته. ولعل برامج تمكين المرأة اقتصاديًّا -عبر تدريبها على المهارات المدرة للدخل، وتحويل هذا التدريب إلى واقع عملي، ومصدر اقتصادي- لهي خير دليل على الانتقال الإيجابي للمرأة من حالة اليأس والقنوط، إلى حالة التفاؤل بحياة ومستقبل أفضل.

ومن ثم فالتمكين الاقتصادي يقود الى التمكين النفسي، ويعزز ثقة المرأة بقدراتها، ويعيد توازنها الاجتماعي؛ لينعكس هذا التوازن إيجابيًّا على كيان الأسرة والمجتمع، ويسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا: التنمية البشرية Human Development

مفهوم التنمية -وفق ماجاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول مرة في تقرير التنمية البشرية عام -1990 يقوم على أساس أن التنمية عملية هادفة إلى زيادة الخيارات المتاحة أو المتوفرة أمام الناس؛ ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات ليست لها حدود، وتتغير بمرور الزمن، أما من حيث التطبيق؛ فقد تبين أن الخيارات الأساسية لجميع مستويات التنمية؛ تتركز في ثلاثة محاور هي[2]:

(1) انظر: محسن، زيد عدنان، الحكومات وآليات العدالة الاجتماعية في العراق بعد 2003، 2015، مجلة دراسات دولية، العدد 63، صص 50- 51.

(2) قاسم، رجاء محمد، 2015، المرأة وصناعة القرار: دراسة اجتماعية ميدانية في تمكين المرأة، بيت الحكمة، ص199.

- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل.
- أن يكتسب الناس المعرفة بيسر.
- أن يحصل الناس على الموارد الضرورية من أجل حياة كريمة.

إن هذه الخيارات إن لم تكن مكفولة؛ فإن الكثير من الفرص ستظل بعيدة المنال، وقد أخذت الاتجاهات التنموية الأخيرة في تأكيد ضرورة التنمية؛ إنسانية وبشرية؛ ذلك أن تنمية الإنسان تقوم على أساس تطوير إمكانياته الشخصية؛ على صعيد الغذاء والتعليم والصحة، فضلاً عن دعم قدراته الثقافية؛ بما يسهم في تحقيق استقلاليته ورفاهيته؛ فهي تؤكد على الجوانب المعنوية أيضًا.

ولا يمكن أن تتحقق التنمية بخياراتها الأساسية -بشرية كانت أو إنسانية- إذا غابت المساواة بين أفراد المجتمع؛ فلا يمكن لمجتمع أن ينمو بشق واحد منه؛ إذ إن العملية التنموية متكاملة ومتسقة، وإلا لن تكون مؤشراتها مؤشرات حقيقية وواضحة.

وتتحقق التنمية البشرية بتطوير قدرات مكونات المجتمع؛ فهي تتألف من مهمتين؛ أولاهما التأهيل، وثانيتهما التدريب؛ فالتأهيل هو صقل المواهب الموجودة لدى المتدرب، وتفعيل طاقاته، وتعزيز قدراته في مجالات العمل، أما التدريب؛ فهو إكساب المتدرب معرفة مهنية جديدة لديه؛ فزيادة نسبة المتعلمين تعد من عوامل التنمية الاجتماعية. ولأن الرجل والمرأة هما عماد الأسرة، وبدونهما لن تتكون هذه اللبنة الأساسية للمجتمع؛ فإن عدم إتاحة الفرصة للمرأة لأخذ دورها في بناء مجتمعها؛ هو هدر لثروة وطنية يخسرها المجتمع، كما يشكل خللاً كبيرًا في العدالة الاجتماعية؛ فالتنمية العادلة القائمة على أساس المواطنة -وليس على أساس عرقي أو إثني أو جنسي- هي التنمية الفاعلة والمنتجة[1].

ثالثًا: تقليل الفجوة الجندرية:

إن الحد من التمييز بين الجنسين على أساس النوع الاجتماعي عامل مهم من عوامل العدالة الاجتماعية؛ حينما تجد الأنثى أنها إنسان لا يقل شأنًا عن الذكر؛ من حيث فرص التعلم والعمل، وإبداء الرأي، والوقوف على قدم المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات؛ فكيف لنا أن نرى مجتمعًا يغبن حقوق المرأة الإنسانية الأساسية، ثم نأمل أن تتحقق فيه العدالة الاجتماعية"؟

(1) العلكيم، حسن حمدان، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، 2008، العدد 19، ص 87-88.

إن إقصاء الإناث بسبب التمييز الجندري؛ يشعرهن بالغبن والحيف، ويقلل من عطائهن الذي يتحول إلى سلوك سلبي؛ يعوق عجلة المجتمع عن التقدم، وتصبح البنية المجتمعية بنية مفككة، قائمة على الظلم والإقصاء، وليس على التعاون والتكافؤ في الفرص.

ومن ثم لابد أن نؤسس لآليات تعمل على تقليص هذه الفجوة؛ بدءًا من اللبنة الأولى للمجتمع؛ عبر نشر ثقافة احترام الآخر، وعدم النظر إلى جنس الإنسان وإنما إلى علمه وعمله؛ لذا يجب علينا إعادة النظر في المناهج المدرسية التي تنشئ الأجيال على النظرة النمطية للفتاة، وتزرع مفاهيم تقسيم الأدوار الاجتماعية بيولوجيًّا.

وللمجتمع المدني والإعلام الهادف دور كبير في تسليط الضوء على كفاءات نسوية أبدعت، وتركت بصمات واضحة في بناء بلدانها، وزاحمت الرجال؛ بل تفوقت عليهم في ميادين عملية كانت محصورة على الرجال قبل عقود من الزمان.

وفي المجتمعات العربية غالبًا ما تهدر طاقات النساء؛ بسبب عدم إتاحة الفرصة لهن في أخذ الأدوار البناءة؛ وبذلك يكون مجتمعًا سقيمًا يعاني من مشكلات اجتماعية متعددة الأوجه، وينعكس الغبن والإقصاء للمرأة على أدائها الأسري؛ حيث تورث لأبنائها الكبت النفسي والجهل والبطالة؛ وهذا ما لا تحمد عقباه.

رابعا: التمكين السياسي للمرأة:

يعني التمكين السياسي إتاحة المجال للمرأة للمشاركة السياسية؛ ناخبة ومنتخبة على قدم المساواة بينها وبين الرجل، وشغل الوظائف في كل مفاصل الدولة.

وتعاني المرأة العربية عامة من ضعف الثقة بقدراتها، وفي أحيان كثيرة تكون هذه نظرة النساء لأنفسهن قبل الرجال[1]؛ ولو أتيحت لكلا الجنسين فرص متساوية للدخول في العمل السياسي دون معوقات؛ لتحققت العدالة الاجتماعية؛ ذلك أن حرية العمل السياسي من أكثر المبادئ التي يُراهَن عليها في النظم الديمقراطية، ومشاركة المرأة سياسيًّا تعد حجر زاوية في الممارسة الفعلية للديمقراطية من جانب، وأداة قياس للنظام العام للدولة وفهم عقلية قادتها السياسيين، وأداة اختبار لإيمانهم بمبادئ الديمقراطية من جانب آخر، فضلاً عن كونها أداة قياس للتقدم الفكري للمجتمع[2].

(1) في جلسة البرلمان في أيلول عام 2018 لتشكيل الحكومة العراقية؛ رشحت النائبة المستقلة نفسها لنيابة رئيس البرلمان، ولم تحصل على أصوات، على الرغم من وجود 85 امرأة برلمانية في هذا المجلس.

(2) انظر: جواد، بليقس محمد، 2013، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دار الحصاد، دمشق، ص33.

إن غياب المرأة عن العمل السياسي؛ يعني غياب المجتمع كله؛ ذلك أنها تمثل نصف المجتمع، وتحمل هموم النصف الآخر، وتطالب بحقوق جميع فئات المجتمع؛ لما تملكه من شعور وعاطفة، ومعايشة ميدانية لواقع حياة جميع أفراد الأسرة والأقارب أحيانًا؛ لذا فهي لا تنظِّر؛ وإنما تجد حلولاً عملية وواقعية للمشاكل الاجتماعية؛ مما يذلل العقبات أمام اتخاذ سياسة حكومية ناجحة؛ تحقق أفضل النتائج بأقل التكاليف.

المرأة العربية قد شاركت عمليًّا في دعم قوى المقاومة، وانخرطت في حركات التحرر حتى قبل أن يُصك مصطلح "المشاركة السياسية" بعد الاستقلال، وقدمت نساؤنا العربيات تضحيات جسيمة؛ إذ فقد معظمهن أخًا أو زوجًا أو أبًا في دوامة المطالبة بالتحرر من الاستعمار والانتداب، وفي محطات الانتقال من الحكومات الاستبدادية إلى مرافئ الديمقراطية والحقوق السياسية؛ ورغم كل ذلك؛ مازال المجتمع السياسي البطريركي ينظر إليها ولحقوقها كاستثناء عابر لا ضرورة له؛ فهو لم يتحرر من عقليته الذكورية المتسلطة؛ حتى إن تبنت حكومته أوجهًا من الحكم الديمقراطي؛ بل إن بعض الرجال يبتسم ساخرًا لمجرد التفكير في إقدامها على التعاطي مع الشئون السياسية، مستنكرًا خروجها من الإطار النمطي المتمثل في طبيعتها البيولوجية[1].

ومهما تعالت شعارات المساواة بين الجنسين أمام القانون؛ تبقى الفرص السياسية للمرأة ضعيفة، ولا تجد المطالبات باستحقاقاتها الدستورية استجابة من مجتمع أصم أذنيه عن سماع صوت الحق، واستخف بالدستور والقانون، متكئًا على جوانب القوة التي استأثر بها الرجل؛ فيكون حرمان المرأة من حقوقها السياسية أمرًا مسلمًا به، ويبقى لسان حال المرأة العربية يردد: "قلبي على وطني، وقلب وطني عليَّ صمد[2].

المبحث الثاني: دور الثقافة المجتمعية في تعزيز التمكين الاقتصادي وقيم السلام والمواطنة:

الإنسان كائن اجتماعي لا يمكن له العيش بمعزل عن التجمعات الإنسانية؛ التي مهما صغرت أعدادها تسير وفق قيم وأعراف اجتماعية، يتوارثها أبناؤها بعضهم من بعض؛ لتصبح أسسًا في التعامل فيما بينهم. هذه الثقافات المجتمعية لا تستند في الغالب إلى أسس موضوعية؛ وإنما تعارف أهلها على شرعيتها. ورغم أن المجتمعات العربية في الغالب مجتمعات إسلامية؛ إلا أن العادات قد طغت عليها، وبدا واضحًا تفضيل مكونات من المجتمع على أخرى، كما يتم

(1) عبد الحي، هنا صوفي، 2009، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 22، ص130.

(2) انظر: مسعد، نيفين عبد المنعم، 2009، المشاركة السياسية للمرأة العربية، في: مجموعة مؤلفين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، ص 166.

السكوت عن ممارسات العنف والإكراه، وتبرير ذلك بأنها "شئون داخلية للأسرة"، وهناك غير ذلك الكثير من الممارسات التي لا ترضاها الشريعة الإسلامية، وشرائع السماء كافة؛ إذ يبدو المجتمع العربي أسير معتقدات ثابتة؛ يصعب تجاوزها دون تبدل الظروف التي أملت هذه الذهنية في الأساس[1]؛ سواءًا كان هذا الإملاء عفويًّا أم إراديًّا؛ ولا يتحقق ذلك إلا بنمو الوعي بأهمية التخلص من هذه الموروثات، أو تحديثها بما يتناسب مع روح العصر.

وفي هذا المبحث سنتطرق لبعض المفردات التي من شأنها تقليل الجانب السلبي للثقافة المجتمعية، وتفعيل طاقات المجتمع البناءة:

أولاً: العمل التطوعي:

العمل التطوعي عمل نابع من إرادة واعية، بعيدًا عن الإلزام والقسر اللذين يوصف بهما العمل الوظيفي، كما أنه في الغالب يتناسب مع قدرات المتطوع؛ الذي يسعى من خلاله لتحقيق هدف اجتماعي، نابع من رغبته في تسخير موهبة من مواهبه وإمكانياته لخدمة أفراد أو جماعات، وفي أحيان أخرى؛ لخدمة الطبيعة، والحد من تلوثها؛ ومن ثم يعود مردود فعل المتطوع لصالح المجتمع؛ لذا فإن إشاعة مفهوم التطوع والخدمة المجانية في المجتمع عامل مهم في تعزيز قيم السلام، وعامل من عوامل التمكين الاقتصادي. وقد دأبت المجتمعات الإنسانية على تشجيع عمل الخير والمبادرات الطوعية؛ لما لها من أثر إيجابي.

وفي مجال التمكين الاقتصادي للمرأة؛ يكون للتطوع من قبل مدربات لتعليم النساء مهارة مدرة للدخل؛ بليغ الأثر في نفوس النساء المتدربات؛ ذلك أن العمل التطوعي يمتاز بالإخلاص والأداء النوعي، بعيدًا عن الربح المادي، كما أن المتطوعة تشعر أنها شريك في التقدم المحرز في أوضاع المتدربات، وبالانتماء المطور لهذا العمل.

والمجتمع الذي يشتغل أفراده في العلم والتعلم؛ سيكون مجتمعًا آمنًا مسالمًا؛ يشعر أفراده بأنهم مواطنون صالحون، يسعون لتقديم خدمة لوطنهم عن طريق هذا العمل الطوعي، كما أن المبادرات التطوعية الناجحة التي تشكل قصص نجاح نوعية يحتذى بها؛ ستكون حافزًا لأفراد آخرين، وتتسع دائرة العمل التطوعي كمًّا ونوعًا لتتحرك عجلة المجتمع إلى الأمام، وتعزز قيم المواطنة الصالحة؛ فلطالما كانت المشاركة في الأعمال الإنسانية ترسخ شعور الانتماء للوطن، وخدمة أبنائه؛ فهي نابعة من المواطنة الصالحة لتصب في صالح المجتمع وصلاحه.

(1) عبد الحي، هنا صوفي، 2009، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية، مصدر سبق ذكره، ص122.

ثانيا: التكافل الاجتماعي

المجتمع الذي يعاني الطبقية في الغالب هو مجتمع مفكك، يتربص فيه المواطنون بعضهم ببعض، وتنتشر فيه صفات الحسد والغيرة، وتنعكس هذه المشاعر سلبًا على أفراده؛ متمثلة في الجريمة، والخروج عن القانون.

إن العمل على تقليل الفجوة بين هذه الطبقات؛ سيقود المجتمع إلى مرافئ السلام، وسيشعر المواطنين بأنهم جميعًا متساوون بعضهم مع البعض؛ ويتم ذلك من خلال التكافل الاجتماعي، وتقديم يد العون للمحتاجين من فئات المجتمع وأسرهم؛ فما زالت الأسرة هي عماد المجتمع، والمحافظة على أواصرها من أولويات المجتمع العربي ولله الحمد.

وإن الأخذ بيد ذوي الحاجات ومساعدتهم في صعاب الحياة؛ يساعد في تحقيق جزء كبير من العدالة الاجتماعية، كما يعزز قيم المواطنة عندما يشعر المحتاجون أنهم ليسوا وحيدين في الميدان، وأنهم مواطنون يحظون بالاهتمام من أبناء وطنهم، كما أن إشاعة مفهوم التكافل الاجتماعي تحفز الطاقات المجتمعية؛ حيث يتسارع المواطنون لمد يد العون لمن يحتاجها؛ بدافع الانتماء لذات الوطن.

والأمثلة على التكافل الاجتماعي أوسع من التعداد؛ منها كفالة الأيتام، ورعاية المعاقين، وإدارة شئون المسنين، وتقديم المساعدة لمن يحتاجها، فضلاً عن حملات التضامن الوجداني مع الحالات الإنسانية، وما أكثرها في مجتمعاتنا العربية.

ومتى ما تعززت قيم المواطنة؛ نشر السلام جناحيه على المجتمع، واشتدت أواصر البنى المجتمعية، وذابت الفوارق الاجتماعية على أساس الجنس والعرق، والانتماء الفرعي والمناطقي.

ثالثًا: الوعي الثقافي للمجتمع (التنشئة الاجتماعية والسياسية):

التنشئة الاجتماعية والسياسية في أغلب مجتمعاتنا العربية تنشئة تقليدية، ليست نابعة من ثقافة المشاركة؛ وإنما نابعة من ثقافة الخضوع؛ إذ يتربى الفرد العربي على الطاعة العمياء، وعلى مفاهيم مغلوطة تنمي التمييز على أساس الجنس؛ حيث ينشأ على أن من واجبات الإناث خدمة وطاعة الذكور، وتنشأ الفتاة وهي ترى بأم عينيها القهر الذي تعيشه أمها -لا سيما في البيئات الريفية- فتعتاد عليه، وتعده سمة من سمات الحياة الزوجية، فضلاً عن ذلك تمنع البنات من رد الأذى الذي يتعرضن له من أخوتهن الذكور؛ بدافع التربية، كما أن لغة القوة هي اللغة التي يشجعها المجتمع؛ فمازال القوي يخشاه الضعيف، ومازال الغني ذا أولوية على الفقير، وتبقى المرأة مع

الطفل الطرفان المعرضان للعنف، برضىً ضمني من المجتمع[1]؛ ففي أغلب مجتمعاتنا العربية تقع اللائمة على المرأة إن تعرضت للعنف؛ بحجة أنها هي التي تجاوزت حدودها وتصدت للرجل، أو أنها شبت عن الطوق وخرجت عن قيد التقاليد؛ ومن المؤسف أحيانًا أن تلام هذه المرأة حتى من قبل قريناتها النساء، وقد يتطوع الجيران فضلاً عن الأهل لمنعها من الخروج بدافع الحرص عليها، وكنوع من الردع ينشرون حولها الإشاعات؛ لأنهم لا يوافقون على عملها خارج المنزل، وبينما تطمح المرأة لأخذ دورها في ميدان العمل؛ يسفه المجتمع دورها هذا؛ بحجة أنها ليست في حاجة مادية للعمل، وصرنا نسمع أن البنات يتركن العمل والدراسة الجامعية بعد الزواج؛ تحت وطأة هذه المفاهيم المغلوطة.

من هنا صار لزامًا على المجتمع المدني زرع ثقافة احترام الآخر، ومفاهيم المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، وإشاعة ثقافة الحق مقابل الواجب.

رابعًا: التشجيع على العمل الجماعي:

يروى في الحديث الشريف أن **"يد الله مع الجماعة"**؛ فالعمل الجماعي ينمي العلاقات الاجتماعية، ويعزز قيم السلام حينما يرتبط الأفراد بعضهم ببعض بعمل جماعي هادف؛ كحملات العمل الشعبي، وإقامة الأسواق الخيرية للتبرع للأيتام، وحملات التنظيف الجماعية، وغيرها، كما أن العمل الجماعي يعزز الشعور بالمواطنة؛ إذ يكون المواطنون سواسية في ميدان العمل، بعيدًا عن أي تفرقة محتملة. ويتجسد العمل الجماعي جليًّا في حالات الأزمات والطوارئ والكوارث البيئية؛ إذ تتكاتف الجهود الخيرة، وتذوب الفوارق الطبقية تحت غاية سامية؛ هي الخروج من الأزمة، وإنقاذ الوطن.

المبحث الثالث: أثر البرامج والخطط في تدعيم قيم العدالة:

أكاد أجزم بوجود برامج جميلة وواعدة في الخطط الوطنية لكل دولنا العربية؛ لكن العبرة تكمن في مدى تطبيقها ومتابعتها؛ فلا جدوى من وضعها كجمل مفيدة في تلك الخطط؛ بقدر ما يجب أن تدعم بموازنات عامة، وبجداول زمنية لإنجاز مراحلها. ومن واقع المرأة العربية الأليم؛ نضع بعض المقترحات التي يمكن أن تقلل الفجوات لتحقيق العدالة الاجتماعية:

(1) العنف من الجانب السيكولوجي هو: سلوك الفرد البدني واللفظي؛ الذي يتسم بالتطرف في العدوان الصريح والمباشر؛ بهدف إلحاق الأذى بدنيًّا ونفسيًّا بالآخرين.
- انظر: جمعه، مجدي محمد، 2013، العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص61.

أولاً: سياسات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي

لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ لابد أن يؤخذ بنظر الاعتبار؛ أن تكون هناك سياسات عامة مستجيبة للنوع الاجتماعي؛ ويتجسد ذلك عبر التمييز الإيجابي لصالح المرأة؛ ففي الوقت الذي نطالب فيه لها بالمساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل؛ لابد أن تمنح حقوقًا إضافية في مراحل معينة من حياتها؛ كأوقات الحمل، والولادة، والأمومة، وتتكفل الحكومات برعاية الطفل؛ من حيث توفير دور حضانة ورياض أطفال؛ ترافق بيئة العمل؛ لكي تؤدي المرأة العاملة واجباتها المهنية باطمئنان.

وفي سياسات الحد من الفقر؛ علينا إعطاء الأولوية للمرأة فاقدة المعيل (الأرملة- المطلقة- يتيمة الأبوين) عن الرجل العاطل عن العمل؛ ففي مجتمعاتنا التقليدية التي تضيق الخناق على المرأة إذا تطلقت أو ترملت، وتحيطها بأطواق من الشك والريبة، وتقيد حركتها، وتوهن قدراتها؛ لا يمكن مساواتها بالرجل الذي لا يتعرض لأي من ذلك؛ فليس من العدل فرض ضوابط عليها تساوي ما يفرض عليه بغرض شمولهما بالرعاية الاجتماعية؛ فهذا التمييز الإيجابي يعزز للمرأة مكانتها، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويجعل طاقات المجتمع فاعلة في بنائه وإعماره.

ثانيًا: التعليم الإلزامي حتى المرحلة الجامعية:

للتعليم دور كبير ومحوري في تحقيق العدالة الاجتماعية؛ خاصة إذا تم تقنينه بأن يكون ملزمًا ابتداءً من مرحلة التعليم الابتدائي حتى الجامعي؛ فهذا الإجراء يتيح فرص تعليم أكبر للإناث، ويقف حائلاً أمام التقاليد والأعراف البالية التي تسمح للذكور بالتعليم دون الإناث.

إن إلزامية التعليم تتطلب مجموعة من الضروريات لتنفيذها؛ منها أن يكون مجانيًا ومتاحًا للجميع بتوفير مدارس في جميع المناطق السكنية؛ لتيسير وصول الإناث وتعلمهن؛ إذ إن بعد المدارس يعوق استمرار الفتيات بالدراسة، كما يقلق الأهل؛ خشية تعرضهن للتحرش، أو أي حوادث عارضة[1]؛ في حين يتم السماح للبنين بالدراسة بقلق أقل، كما أن البيئة الريفية لا تتقبل ظاهرة المدارس المختلطة، لا سيما في المراحل الإعدادية؛ وهي ظاهرة منتشرة بسبب قلة المباني المدرسية، والكوادر التدريسية؛ مما يحرم الفتاة من التعليم؛ بسبب التقاليد التي تحد من الاختلاط في عمر المراهقة وما بعده.

(1) نص قانون رقم (37) لسنة 2015 (قانون العمل)؛ الذي نص في المادة 10 منه على: أولًا: "يحظر هذا القانون التحرش الجنسي في الاستخدام والمهنة؛ سواء كان على صعيد البحث عن العمل، أو التدريب المهني، أو التشغيل، أو شروط وظروف العمل، الوقائع العراقية، العدد: 4386، 2015/11/9، ص6.

وتحرم الأسر الفتيات من الذهاب للمدرسة لعدد من الأسباب؛ منها الاعتقاد بأنها ليست بحاجة إلى التعليم لتكون زوجة أو ربة منزل؛ مما يتطلب توعية المجتمع بأهمية تعليم الإناث؛ الذي ينعكس إيجابيًّا على المجتمع؛ كونها تمثل نصفه، وترعى النصف الآخر.

تعليم المرأة يفعل دورها في المجتمع، ويزيد من وعيها كأم تنشئ أجيالاً واعية، ويساعد في الحد من توريث الجهل والتخلف، اللذين يغزوان مجتمعاتنا العربية، كما يعزز مشاركتها في بناء بلدها، ويمنحها فرصًا متكافئة لشغل المناصب الإدارية؛ مما يساعد في ترسيخ العدالة الاجتماعية، وتعزيز قيم المواطنة؛ عندما تشعر المرأة أنها مواطنة تتمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها الرجل، مثلما تفرض عليها ذات الواجبات التي تفرض عليه، كما أن التعليم يقلل من حالات زواج القاصرات التي تنتهي في كثير من الأحيان بالطلاق؛ مما يولد مشاكل اجتماعية، وحتى عندما تفقد معيلها بالطلاق أو الترمل؛ لا تجد فرصة للعمل؛ إذ تكون المرأة المعيلة للأسرة أقل تعليمًا من نظرائها من الرجال[1]؛ فضياع فرص التعلم للمرأة سيورث الجهل والفقر.

ثالثًا: (الكوتا) النسوية في السلطات الثلاثة:

أقر عدد من الدول العربية نظام (الكوتا) النسوية؛ وهو يعني تحديد نسبة للمرأة في شغل المقاعد الحكومية؛ من هذه الدول العراق[2]؛ إذ تم تحديد نسبة لا تقل عن الربع للنساء في السلطة التشريعية المتمثلة في مجلس النواب ومجالس المحافظات؛ استنادًا إلى المادة 49 من دستور جمهورية العراق في عام 2005؛ ولكن الدستور العراقي لم يقنن نسبة وجودهن في السلطتين التنفيذية والقضائية.

إن تحديد النسبة لا يكون مجزيًا، وهو لا يمثل حقيقة جهود المرأة؛ ولكن لابد منه كإجراء أولي إلزامي لزج المرأة في ميدان المشاركة السياسية، وهو حل مؤقت لمشاركة المرأة في العمل السياسي[3]؛ إذ إن الكوتا تعكس عددًا من السلبيات؛ فهي على الأقل تجعل المرأة البرلمانية تحت رحمة الرجل؛ الذي هو في الغالب رئيس القائمة الانتخابية؛ فهو وإن كان مرغمًا على إدراج اسمها في تسلسلات قائمته لمقتضيات النظام الانتخابي؛ إلا أنه يظل يمن عليها بذلك، ويتجسد ذلك في حالة القوائم الانتخابية المغلقة؛ لذا فإن الكوتا تحد من حرية العمل السياسي للمرأة، وتبقيها رهن إشارة الكتلة السياسية التي أدرج اسمها فيها، كما أنها تجد

(1) انظر: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق: UNDP, 2012, P.11, http://www.iq.indp.org

(2) على نطاق الدول العربية، وإضافة إلى العراق؛ تستخدم ست دول عربية أخرى هذا النوع من الكوتا؛ هي: جيبوتي، وأرتيريا، وموريتانيا، ومصر، والأردن، والسودان.

- انظر: الوائلي، محمد عبد علي، 2012، المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة في كوتا النساء، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، ص74.

(3) انظر: جواد، بليقس محمد، مصدر سبق ذكره، ص74.

مضايقات أثناء الحملات الانتخابية؛ من خلال التسابق المحموم من الرجال لتسفيه حملتها الانتخابية، وإحباط ناخبيها؛ كونها ستفوز بالكوتا كتحصيل حاصل، كما أن الكوتا في كثير من الأحيان تستغل من قبل الرجال لزج نساء حشوًا لقائمتهم الانتخابية، وتقف وراء اختيارهن عوامل القرابة والوساطة، وأحيانًا المصادفة، وكم ممن أدخلت أسماؤهن؛ لا يفقهن شيئًا عن وظائفهن المستقبلية[1].

ومهما كانت سلبيات نظام الكوتا النسوية؛ إلا أن تطبيقها في السلطات الثلاثة جميعًا؛ سيدعم من نيل المرأة حقوقها، ورويدًا رويدًا سيعرف المجتمع الذكوري أن عدم إتاحة الفرصة للمرأة فيه هدر لطاقات فاعلة، ويضيع ثروة بشرية ذات جهود نوعية.

رابعا: تشريعات منصفة للمرأة:

إن وصول المرأة إلى مجلس النواب (السلطة التشريعية)؛ يفترض أن يكون صوتها مسموعًا، وأن تسعى لتشريع وإقرار قوانين تخدم المرأة، وتفعل حقوقها.

التشريعات المنصفة للمرأة يجب أن تضم في بنودها تمييزًا إيجابيًّا لصالح المرأة؛ يمنحها حقوقًا تتناسب مع دورها الاجتماعي -كما بينا سابقًا- في الحمل والولادة والأمومة، ويعمل على إلغاء أي تمييز قانوني ضدها؛ كمنعها من شغل منصب القاضية؛ كما في بعض البلدان العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن تشريعات منح الجنسية لأطفال المرأة العربية من أب أجنبي؛ جاءت كنوع من الدعم للاستقرار الاجتماعي للمرأة، وترسيخ المساواة بين الجنسين[2]،ولتعزيز قيم المواطنة؛ مما ينعكس إيجابيًّا على العدالة الاجتماعية.

خامسا: فرص عمل للمرأة المعيلة، وتشجيع القطاع الخاص النسوي:

تعاني المرأة الفاقدة للمعيل في مجتمعاتنا العربية من ضغوط اقتصادية كثيرة، وبعض من هذه الضغوط ليس بسبب فقدان المعيل فحسب؛ وإنما لأن المجتمع لا يتيح لها فرص عمل كما يتيح للرجل؛ تارة بسبب منعها من مزاولة المهن المدرة للدخل، وأخرى بسبب صعوبة اشتراكها في تدريبات لاكتساب مهارات مهنية مختلفة؛ إذ تتطلب هذه الدورات التدريبية خروجها يوميًّا لمدة قد تزيد على شهرين.

---

(1) انظر: المرجع السابق نفسه، ص70-71.

(2) نص قانون الجنسية المغربي في تعديل عام 2007 على المساواة بين المرأة والرجل؛ بشأن منح الجنسية المغربية للطفل من أب أجنبي؛ أيًّا كان مكان ولادته، كما نص دستور جمهورية العراق لعام 2005 في المادة 18على: يعد عراقيًّا كل من ولد لأب عراقي أو لأمٍ عراقية، وينظم ذلك بقانون.

وحتى الموظفات؛ لا يتبوأن مناصب إدارية عليا؛ بسبب مزاحمة الرجال لهن لأن صوتهم مسموع بدرجة أكبر لدى صانع القرار؛ حيث تهيمن السلطة الذكورية على الدوائر في الغالب؛ فالمرأة الموظفة تعد وتنجز الأعمال الإدارية دون أن يشار إلى عملها، أو تكون لها بصمة خاصة بها؛ كونها لا تتسنم منصبا إداريًّا. وعلى الرغم من أن الدوائر الحكومية تدير كوادرها الوسطى والدنيا أغلبية نسوية؛ إلا أن المناصب العليا تكاد تكون محصورة في الرجال. أما القطاع الخاص؛ فتفتقر المرأة فيه لرأس المال الأولي؛ على عكس الرجل الذي يستطيع بيسر وسهولة تكوين رأس مال شراكة مع آخرين. ونحن نسمع ونلمس في الواقع تجارب نسوية ناجحة تكاد أن تكون قد بدأت من العدم؛ لكن هؤلاء النسوة وجدن من يدعمهن ويشجعهن من أسرهن أو بيئتهن.

إضافة إلى ذلك فإن المرأة المعيلة تجد مصاعب حقيقية في التوفيق بين مهام عملها وبين شئون بيتها؛ لا سيما إن كان لديها أبناء قاصرون، فضلاً عن وجود التزامات تفرضها عليها بيئة السكن الجديد بعد فقدان المعيل؛ فهي تكون ضيفا ثقيلاً على أحد ذويها في الغالب؛ مما يحملها معاناة نفسية في ظل ازدواجية الأطر المرجعية التي تتعامل معها[1].

وعلى الرغم من كل ما مضى؛ لا يمكن إغفال الواقع الإيجابي لعمل المرأة المعيلة في تعزيز مكانتها في أسرتها وفي المجتمع؛ فالتمكين الاقتصادي يقود إلى التمكين الاجتماعي والاستقرار النفسي، فضلاً عن انعكاسات هذا التمكين بجانبيه على أسرتها؛ فتكون قدوة ناجحة لصغارها تعلمهم الاعتماد على النفس، ومواجهة صعاب الحياة بالبدائل المتاحة.

سادسا: تقليل الفجوة بين الريف وبين المدينة:

تركز الحكومات في جميع سياساتها العامة على المناطق الحضرية في الغالب؛ مما يؤثر على البيئة الريفية بمجملها، وعلى المرأة الريفية بالتحديد؛ ففي الوقت الذي بدأت تتزايد فيه أعداد المهاجرين من الريف الى المدينة، مع ما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية وسكانية؛ فإن الفجوة بدأت في الاتساع بين الريف وبين الحضر. والهجرة الداخلية لها تأثيرات سلبية عديدة على المدينة قبل الريف؛ إذ تزداد أزمة السكن، بما يتبعها من مشكلات اجتماعية قد تهدد كيان الأسرة.

إن إيلاء أهمية إلى برامج المرأة الريفية، وإدراجها في البرامج الحكومية؛ يقلل الفجوة، ويساعد على تدعيم العدالة الاجتماعية. ولعل أولى مهام هذه السياسات؛ التعليم، وبرامج التوعية لنشر المعرفة في الجوانب الصحية، وتنظيم الأسرة، وبيان خطر المبيدات، فضلاً عن الندوات

(1) انظر: عزت، هبة رؤوف، 1999، قضايا التنمية المرأة والتنمية (الآفاق والتحديات)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، العدد 13، ص83.

الاجتماعية التي تعرف المرأة بحقوقها؛ فهي الذراع الأقوى في العمل الزراعي، وهي تقدم مع أولادها جهودًا جبارة دون أي أجر سوى لقمة العيش، كما أن منح قروض ميسرة للمرأة الريفية مع دليل إرشادي لجدواها الاقتصادية؛ عامل من عوامل تقليل الفجوات بين البيئتين.

الاستنتاجات:

من محاور الورقة الثلاثة؛ اتضح لنا وجود معوقات تحول دون تمكين المرأة، وتعوق تحقيق العدالة الاجتماعية لصالحها؛ مما ينعكس سلبًا على تعزيز قيم المواطنة، وتعميم السلام؛ نذكر منها:

أولاً: معوقات اجتماعية وثقافية:

وتتمثل فيما يأتي:

- تخلف المناهج الدراسية التي ما انفكت ترسخ الإطار النمطي لدور المرأة.
- نظرة المجتمع المريبة للمرأة العاملة؛ خاصة في قطاع العمل الخاص.
- التحرش والمضايقات التي تتعرض لها المرأة في مسيرتها من وإلى مكان العمل، وداخل بيئته .
- حرمانها من المشاركة في التدريبات المهنية؛ بحجة غيابها عن البيت لمدد عديدة ومتكررة.
- حرمانها من إرثها من ذويها؛ فبعض التقاليد تحول دون توريث الإناث.
- ضعف الثقة في مشاركة المرأة في أعمال مدرة للدخل.
- منع المرأة من أخذ دورها في ميادين العمل والدراسة بحجة الاكتفاء المادي.
- ضعف دور المجتمع المدني في توعية المجتمع بأهمية تقديم الفرص المتساوية لأفراد المجتمع دون تمييز.

ثانيا: معوقات ذاتية:

- انعدام الأمن الاجتماعي؛ إذ تكون المرأة تحت سلطة الأب أو الأخ.
- نقص فرص التعليم؛ مما ينعكس سلبًا على شخصيتها.
- عدم جرأة المرأة في الإفصاح عما يحدث معها؛ خوفًا من طعن المجتمع فيها.
- فقدان الثقة في قدرتها بسبب كثرة الضغوط.

ثالثًا: معوقات أسرية:

عندما تكون المرأة هي المعيل لأسرتها؛ فإنها تعاني من:

- التداخل في الواجبات الاجتماعية والاقتصادية؛ فيكون عليها توفير لقمة العيش، وفي ذات الوقت يجب أن تؤدي رسالتها التربوية وترعى صغارها.
- هيمنة رب الأسرة التي لجأت إليها بعد فقدان المعيل.
- انعدام الاستقلالية يعوق عملها؛ فلا تستطيع مثلا استقبال الزبائن حتى لو كان عملها منزليًّا.
- لا تتمتع باستقلالية كافية في تربية أبنائها.

رابعا: معوقات أمنية:

في كل الصراعات -داخلية كانت أو إثنية، أو سياسية- تبقى المرأة هدفًا لمرامي المتخاصمين، وتتعرض للخطف من أجل ابتزاز الطرف الآخر، ومجرد الشعور بعدم الأمان؛ يجعل المرأة تعيد النظر أكثر من مرة قبل المشاركة في ميادين الحياة؛ لاسيما المشاركة في العمل والتعليم.

الخاتمـــة:

تبقـى الجدليـة مسـتمرة بـين تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، وبـين مـدى قدرتنـا عـلى تمكـين المـرأة كشـعوب عربيـة؛ في دول تمنحنـا هويتنـا فقـط، دون التأكـد مـن أننـا نتمتـع بحقوقنـا كمواطنـات شـأننا شـأن الرجـال.

وفي الوقـت الـذي يتنامـى فيـه الوعـي لـدى النسـاء العربيـات بـضرورة الحصـول عـلى المسـاواة في الحقـوق والواجبـات، وجميـع الفـرص المتاحـة؛ فـإن هـذه المطالبـات مازالـت بحاجـة إلى تكاتـف الجهـود وتوحيـد الـرؤى؛ لرسـم مسـار واضـح، وتبنـي خطـاب ذي صـوت عـالٍ مسـموع؛ يعطـي كل ذي حـقٍ حقـه، ويرفـع الغـبن عـن الشـق الأكـبر مـن المجتمـع؛ الـذي لـولاه مـا كانـت الحيـاة.

المراجع:

أولاً: الدساتير والقوانين:

- دستور جمهورية العراق عام 2005.
- قانون رقم (37) لسنة 2015 (قانون العمل في العراق).
- قانون الجنسية المغربي لعام 1958 (تعديل عام 2007).

ثانيا :- الكتب:

- الوائلي، محمد عبد علي، (2012)، المشاركة السياسية للمرأة: دراسة مقارنة في كوتا النساء، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت.
- جمعة، مجدي محمد، (2013)، العنف ضد المرأة بين التجريم وآليات المواجهة، منشأة المعارف بالإسكندرية.
- جواد، بلقيس محمد، (2013)، دور المرأة العراقية في النظام الديمقراطي، دار الحصاد، دمشق.
- قاسم، رجاء محمد، (2015)، المرأة وصناعة القرار: دراسة اجتماعية ميدانية في تمكين المرأة، بيت الحكمة.
- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، (1975)، معجم العلوم الاجتماعية، تصدير ومراجعة: إبراهيم مدكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثالثًا: الدوريات:

- العلكيم، حسن حمدان، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، 2008، العدد 19.
- خريسان، باسم علي، (2018)، بناء السلام: دراسة في آليات بناء السلام في العراق، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، ع 52.
- عبد الحي، هنا صوفي، (2009)، الديمقراطية النيابية والتمثيل النسائي في الدول العربية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد22.
- عبد المنعم، نيفين مسعد، (2009)، المشاركة السياسية للمرأة العربية، في مجموعة مؤلفين، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23.
- عزت، هبة رؤوف، (1999)، قضايا التنمية المرأة والتنمية (الآفاق والتحديات)، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، العدد 13.

- محسـن، زيـد عدنـان، الحكومـات وآليـات العدالـة الاجتماعيـة في العـراق بعـد 2003، 2015، مجلـة دراسـات دوليـة، العـدد63.

رابعًا: الصحف الرسمية

- الوقائع العراقية، العدد 4386، 2015/11/9.

خامسًا: المواقع الإلكترونية:

- الموسوعة السياسية: https://political-encyclopedia.org.

- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، 2012، (UNDP) ، ص11: http://www.iq.undp.org

التمكين الاقتصادي للمرأة في موريتانيا من خلال المشاريع الصغيرة:

مشروعا منظمتي "نساء بنك" و"موريتانيا 2000" نموذجًا

الدكتورة/ ينصرها محمد محمود

الأستاذة بالمعهد الجامعي العالي

جامعة نواكشوط - الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تقديم

يواجه مصطلح "التمكين الاقتصادي" مشكلة تعدد التفسيرات والتأويلات؛ وذلك لتعدد استعمالاته، واختلاف خصوصيات البلدان التي صدر منها؛ ويعود تنوع التفسيرات إلى التطور السريع الذي شهده هذا المصطلح؛ خاصة ما يتعلق منه بـ"التمكين الاقتصادي للمرأة".

ترجع بدايات ظهور مصطلح "التمكين" إلى ستينيات القرن الماضي؛ وذلك لدى الحركات المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، ثم استُخدم بعد ذلك بمعاني عدة، وفي مجالات مختلفة؛ كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي.

وبقي "التمكين" فترة بمعنى مسئولية الفرد عن نفسه، وسيطرته على حياته ووضعه، ثم أصبح عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقها، وتوفير العدالة الاجتماعية لها؛ ولكنه بدأ في الظهور بشكل قوي بعد مؤتمر القاهرة عام 1994، وكذلك بعد المؤتمر العالمي للمرأة في بكين عام 1995؛ حيث أوصى المؤتمر بإزالة كل العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي؛ وذلك لتتمكن من ممارسة دورها الاقتصادي، وتتفاعل مع السياسات الاقتصادية، وبعد ذلك انتشر المصطلح انتشارًا كبيرًا، وأصبحت المؤسسات الدولية تستخدمه في خطاباتها؛ مطالبة بـ"تمكين المرأة" في كل مناحي الحياة؛ للنهوض بالمجتمع وتنميته.

ويعني هذا المصطلح (التمكين الاقتصادي للمرأة) استخدام مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تساعد على استقواء المرأة؛ أي تقويتها لتتغلب على الرجل في الصراع الذي يحكم العلاقة بينهما؛ طبقًا لطبيعة العلاقة بين الجنسين في الثقافة الغربية التي أفرزته.

لقد اعتُمِدت -منذ ستينيات القرن الماضي- عدة مقاربات اقتصادية؛ لكنها باءت في أغلبها بالفشل؛ مما أدى إلى إعادة النظر في تلك المنهجيات، وإدخال جوانب أخرى ضرورية لإنجاح أي تنمية اقتصادية؛ فبدأ يظهر ما يسمى بـ"التنمية الاجتماعية"؛ التي تأخذ في الاعتبار الاهتمام بالإنسان في مختلف مجالات الحياة؛ بوصفه محور التنمية وأساسها، وقد التزمت أغلبية الدول المشاركة في مؤتمر كوبنهاغن عام 1995 بإعطاء الأهمية للبُعد الاجتماعي لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة؛ وذلك بالتركيز على "تنمية المجتمع". وإن أبرز ما يميز أهداف التنمية الاجتماعية هو معالجة الاختلالات المترتبة على الممارسات الاقتصادية الخاطئة، والتأسيس لمفاهيم العدالة والمساواة[1].

(1) الهادي، عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، 2015، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد - تلمسان- الجزائر.

وقد انتهجت عدة مقاربات لمعالجة الاختلالات التي تعيشها أغلب البلدان -كلٌّ حسب خصوصيته- من أجل مراجعة القيم الاقتصادية للنظام الاقتصادي القائم، وتخطي التفاوت الاجتماعي، وتعزيز قيم التكافل والتضامن بين أبناء المجتمع؛ لكن هذه المقاربات كانت عاجزة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها، ولم تستطع اختراق جدران التخلف والتبعية الاقتصادية.

وقد كان لتقرير الأمم المتحدة[1] الذي دعت فيه إلى الاعتراف بالعادات المحلية للمجتمعات، والبناء على تلك العادات؛ أكبر الأثر في دعم الجهود الإنمائية، ونجاح مقاربات جديدة تعتمد على دعم السياسات المحلية التي ظل تهميش المرأة أبرز سماتها.

وقد ظهر مفهوم التنمية المحلية عندما زاد الاهتمام بـ"المجتمعات المحلية"؛ باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني؛ لأن الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية أساسيان لنجاح جهود الدولة في تحقيق التنمية؛ وذلك بمساهمة السكان في وضع وتنفيذ مشاريع التنمية؛ مما يضمن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية[2].

بعض ملامح الحياة الاقتصادية والثقافية في موريتانيا:

إن الموقع الجغرافي المتميز لموريتانيا، وانتماءها العربي الأفريقي المزدوج؛ قد منحها طابعًا ثقافيًّا مميزًا، وإرثًا تاريخيًّا غنيًّا ومتنوعًا؛ وقد كان لهذا التنوع أثر كبير في تشكيل المجتمع وتوزيع الأدوار داخله؛ لكن المجتمع الأبوي تتأسس العلاقة فيه على قاعدة إعطاء الأولوية للرجل، ويتم توزيع الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المرأة في موقع أدنى، ولا يُعترف لها بالتمتع بالأدوار المهمة على مستوى المجتمع.

وتتميز مواقع ووضعيات النساء في المجتمع التقليدي الموريتاني -رمزيًّا على الأقل- بوجود عوامل تساهم في تكريس الخضوع وعدم الكفاءة واللامساواة مع الرجل؛ وهو ما قد يكون نتيجة للثقافة الرجالية المهيمنة؛ فمجموعة "البيضان"[3] ظلت إلى عهد ليس بالبعيد تتميز بسيطرة "الأمومة"[4]، وداخل هذه المجموعة كانت المرأة تتمتع بقدر من الاستقلالية، وإلى حد ما بقدرة على النشاط والمشاركة في اتخاذ القرار؛ فالمرأة "البيضانية" تتم استشارتها عادة في الأمور العامة، ولها الحق في التعبير، وفي التملك؛ لكنها لا تعمل في الأغلب؛ خاصة إذا كانت من الأسر

(1) برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم، 2001، لمحة عامة، ص7.

(2) مصدر سبق ذكره، ص: 166.

(3) يطلق مصطلح "البيضان" في موريتانيا على المجموعة التي تتحدث اللغة الأم، وليس للون البشرة ارتباط كبير بالكلمة.

(4) نقصد بالمجتمع الأمومي هنا المجتمع الذي يمجد المرأة؛ نظرًا لمساهمتها في استمرار البشرية.

- انظر: السعداوي، نوال، 1977، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، ص20.

ميسورة الحال؛ بينما يتولى الرجل جميع تكاليف ومصاريف الأسرة. وفي العقود الأخيرة، ومع التغييرات الاجتماعية والاقتصادية؛ عرفت المرأة "البيضانية" (المرأة من أصول عربية) تطورًا ملحوظًا فيما يخص العمل والنشاط الاقتصادي، وأصبح غالبيتهن مضطرات للعمل والمشاركة في مصاريف الأسرة. أما المرأة داخل المجموعات ذات الأصول الأفريقية؛ فلها خصوصياتها هي الأخرى؛ فهذه المجموعات أكثر "أبوية"[1]؛ وهو ما يحد من سلطة المرأة داخل الأسرة، رغم كونها منتجة في الغالب، أو تساهم في الإنتاج الغذائي للأسرة.

وقد عرف المجتمع الموريتاني خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة، مرتبطة بموجات الجفاف المتتابعة التي حلت ببعض المناطق؛ ومن بينها منطقة "الساحل"؛ مما أدى إلى تغيير الأنظمة التقليدية في الإنتاج الزراعي والرعوي، وتسارع وتيرة التحضر والاستقرار، ولكن رغم هذه التحولات الاجتماعية، والتغييرات المشاهدة؛ فما يزال دور المرأة وموقعها يواجهان العديد من المشاكل التي تعوق تنميتها؛ مثل الزواج المبكر، وعدم قدرتها على النفاذ إلى الخدمات القاعدية الأساسية، وزيادة البطالة، ونقص التكوين المهني والأمية، والطلاق، والعنف والممارسات الضارة، والتسرب المدرسي[2].

أولاً: الوضعية الاقتصادية للمرأة الموريتانية:

على ضوء المعطيات الإحصائية الخاصة بالمرأة[3]؛ يمكن تصنيف الساكنة النسوية؛ حسب مستويات الأنشطة، والشغل، والعمل، والبطالة، والفقر، والهشاشة؛ إلى:

- نساء في المنزل.
- نساء عاملات.
- نساء عاطلات عن العمل.
- نساء متقاعدات.
- نساء صاحبات دخل.
- طالبات.
- معاقات.
- وضعيات نشاط أخرى.

(1) المجتمع الأبوي هو الذي لا يعترف إلا بسلطة الرجل وأفضليته؛ وبالتالي فهو متسلط.

(2) المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، 2013، النوع الاجتماعي من خلال التعداد العام للسكان والمساكن، دراسة غير منشورة.

(3) المكتب الوطني للإحصاء، (موريتانيا)، 2014، التعداد الوطني للسكان والمساكن، 2000.

1- النساء في المنزل:

الساكنة النسوية هي التي ليست لها أنشطة اقتصادية خارج المنزل، وتهتم بالأسرة رغم أن موارد زوجها غالبًا ما تكون محدودة. وتشكل النساء في المنزل نسبة (56.1%) من الساكنات النسويات؛ وأكثرهن من المتزوجات بنسبة (74.7%)، تليهن الأرامل بنسبة (66.3%)، بينما توجد نسبة (56.8%) من المطلقات اللاتي لا يحصلن على دعم في غالبية الحالات[1].

وتعاني المرأة الموريتانية من ارتفاع نسبة الطلاق، ومن الآثار المترتبة عليه؛ خاصة أن الزوج لا يلتزم في أغلب الأحيان بالوفاء بالتزاماته المادية تجاه أسرته بعد الطلاق. وفي ظل غياب الموارد الذاتية، وضعف التضامن العائلي أو الاجتماعي؛ تبقى هذه المرأة عالة على الآخرين. ويمثل هذا الصنف من النساء الفئة الأكثر هشاشة؛ إذ لا يمتلك هؤلاء موارد خاصة تمكنهن من تحمل الأعباء العائلية؛ ولهذا يلجأن عادة إلى القيام بأنواع من الأنشطة التي تكون في الأغلب ارتجالية وغير مخطط لها.

2- النساء العاملات:

يعني مفهوم النساء العاملات؛ الساكنة النسوية التي لها شغل مصنف أو غير مصنف؛ يمكنها من الحصول على موارد ذاتية؛ تساعدها في الاستقلال والمساهمة الضرورية في مصاريف العائلة، وتحد من تبعيتها الاقتصادية.

وفي الجملة فإن نسبة (11.4%) من الساكنات النسويات البالغات 10 سنوات فما فوق مشغولات بنشاط. وتخص هذه الحالة بصورة أوسع النساء المطلقات؛ حيث تبلغ نسبة العاملات منهن (19.9%). ويترجم هذا اهتمام هؤلاء النسوة بالحصول على الحد الأدنى الضروري للعيش؛ لتلبية حاجاتهن الخاصة والتكاليف العائلية[2].

ونسبة النساء المتزوجات العاملات هي (14.7%)؛ وهذا يوضح أن بعض النساء يعملن للحصول على دخل يمكنهن من مساعدة أو إكمال موارد أزواجهن، أو للادخار الخاص؛ ولكن استقلالهن يبقى محدودًا.

3- النساء العاطلات عن العمل:

هن النساء اللاتي عملن في السابق، واللاتي يمكن إحصاؤهن في فئة من ليس لديهن عمل (مصنف أو غير مصنف، أو عمومي، أو خاص) بعد أن كن يمارسن عملاً أو نشاطًا مدرًّا للدخل.

(1) المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، 2013، النوع الاجتماعي من خلال التعداد العام للسكان والمساكن (دراسة غير منشورة)، مرجع سبق ذكره.
(2) المرجع السابق نفسه.

وهـؤلاء النسـوة العاطـلات عـن العمـل؛ والـلاتي عملـن في السـابق؛ ضعيفـات التمثيـل (نسـبة 4% مـن السـاكنات النسـويات البالغـات 10 سـنوات فـما فـوق)؛ بينـما تمثـل النسـاء العاطـلات عـن العمـل الـلاتي يبحـثن عـن عمـل لأول مـرة نسـبة (6%) مـن النسـاء البالغـات 10 سـنوات فـما فـوق.

4- النساء الطالبات:

نقصـد بالطالبـات مجموعـة النسـاء مـا بـين 18 و25 سـنة اللـواتي يتابعـن دراسـاتهن العليـا؛ التـي ينبغـي أن تفـضي إلى عمـل مصنـف في سـوق العمـل. ويمثـل هـذا الصنـف (17.7%) مـن السـاكنات النسـويات في المناطـق الحضريـة، مـن ضمنهـن نسـبة (93.4%) مـن العازبـات[1].

وحسـب البيانـات الصـادرة عـن مكتـب الإحصـاء؛ فـإن نسـبة السـاكنات الموريتانيـات الـلاتي يعشـن تحـت عتبـة الفقـر قـدرت بـ (46%) سـنة 2013، بعـد أن كانـت تصـل إلى (56%) سـنة 1996. وإذا كان مسـتوى عيـش الأسر قـد تحسـن عمومًـا في السـنوات الأخـيرة؛ فـإن الأسر التـي تقودهـا نسـاء قـد تدهـورت وضعيتهـن خـلال هـذه السـنوات. وتفـسر ظاهـرة "تأنيـث الفقـر" بـأن النسـاء أقـل حظًّـا في التعليـم، وفي النفـاذ إلى الفـرص الاقتصاديـة والعمـل، وامتـلاك الـثروات، ويتأثـر الوضـع الاقتصـادي لـلأسرة بمسـتوى التعليـم لـدى ربـات الأسر؛ لأن التعليـم هـو الـذي يؤهـل المـرأة للتمتـع بجميـع المزايـا والحقـوق.

وتنبـئ معطيـات تقريـر النـوع حـول تعـداد السـكان عـام 2013 عـن أن نسـبة (47%) مـن النسـاء لم تحـظ بـأي مسـتوى تعليمـي، مقابـل نسـبة (32%) مـن الرجـال في هـذا الوضـع، وتحصلـت نسـبة (5%) فقـط مـن النسـوة عـلى مسـتوى ثانـوي، أو عـالٍ، مقابـل نسـبة (20%) مـن الرجـال في نفـس الوضـع[2].

وتـبرز المسـوح النوعيـة حـول الفقـر أن النظـرة إلى الفقـر لـدى الرجـال تختلـف عنهـا لـدى النسـاء؛ فالنسـاء لديهـن إدراك أكـثر مـن الرجـال لوضعيـة مجموعاتهـن، ويـدرك النسـاء أنهـن أكـثر فقـرًا مـن الرجـال، وهـن أقـل رضى عـن الأوضـاع القائمـة.

ويتجسـد الفقـر الأنثـوي في هشاشـة مسـتوى الدخـل، وضعـف النفـاذ للخدمـات؛ خصوصًـا مـاء الـشرب (52% في عـام 2004، مقابـل 50.4% في عـام 2000)، والإضـاءة (24% في عـام 2004، مقابـل 18.1% في عـام 2000)، وعـدم تأمـين مـا يكفـي مـن الغـذاء.

(1) المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، 2014، النتائج الأولية لإحصاء السكان والمساكن، 2013، (تقرير غير منشور).
(2) المرجع السابق نفسه.

ثانياً: المرأة والأنشطة الاقتصادية:

بالعودة إلى المؤشرات الإحصائية[1]؛ فإننا نلاحظ حضورًا كبيرًا للمرأة داخل فئة الساكنة النشطة؛ إذ تمثل النساء فيها نسبة (49.2%)، مقابل نسبة (50.8%) من الرجال؛ ولكن أهم مشكلة تواجه المرأة في هذا المجال هي ارتباطها بالمجالات التي لا تولد مداخيل مباشرة (العمل التقليدي للمرأة: العمل المنزلي، وداخل المزرعة، وفي رعي الحيوانات)[2].

وإذا ما عدنا إلى نسب مشاركة النساء في الثروة الوطنية؛ نجد أن النساء أكثر حضورًا في الدائرة الاقتصادية للقطاع الأول بنسبة (31.4%)، كما أنهن حاضرات بقوة في القطاع غير المصنف (التجارة، وصناعة الأغذية التقليدية، والحرف اليدوية).

وتتوزع النساء النشطات بين خدمات الإدارة (33%)، والتجارة (33%)، وأنشطة التحويل (13%) بالنسبة للوسط الحضري، أما الوسط الريفي؛ فتسود فيه أنشطة التنمية الحيوانية (30%)، والزراعة (35%)، والتجارة (35%)[3].

وقد عرف القطاع غير المصنف توسعًا سريعًا تحت تأثير التحضر؛ فهو القطاع الذي يشكل ملجأ لغالبية الموريتانيات النشطات؛ لكن هذا القطاع يتميز بضعف إنتاجيته؛ وهو ما يفسر ضعف القدرات والإمكانيات الناتجة عن نقص التكوين، وضعف معدل محو الأمية الوظيفي.

وقد شهد حضور المرأة في المجال الاقتصادي تطورًا ملحوظًا؛ خصوصًا في القطاع المصنف، وفي مجالي التجارة والحرف اليدوية، وبصورة أقل في مجال الخدمات[4].

1- الزراعة

النساء في المجمل نشطات في مجال الزراعة؛ وإذا كن غالبًا ما يعملن في إعداد التربة (الحرث، والإحياء)؛ إلا أنهن يتحملن مسئوليات مهمة في كل مراحل العمليات الزراعية؛ خصوصًا البذر، ونزع الأخشاب، والحصاد، ويشاركن بنشاط في نقل وحفظ وتخزين المحصول الزراعي، وفي بعض المهمات البسيطة والمتكررة؛ مثل التفريج، وطرد الطيور؛ فالأخيرة هي بالأساس مهمة النساء والأطفال.

(1) ولد أحميادة، محمد، 2016، النوع الاجتماعي في موريتانيا، وزارة شئون المرأة والطفل، بحث غير منشور.
(2) وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة، 2005، الاستراتيجية الوطنية للنوع، موريتانيا، وثائق الوزارة.
(3) المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، 2012، المسح الديموغرافي: 2001، وثائق مكتب الإحصاء.
(4) وزارة الاقتصاد والمالية (موريتانيا)، 2015، الإطار الوطني لمحاربة الفقر، وثائق الوزارة.

2- التنمية الحيوانية:

في مجال التنمية الحيوانية يلعب الرجال والنساء أدوارًا مختلفة؛ فالرجال ملاك للقطعان الكبيرة، وهم المستأثرون بتسويق الماشية، وتقوم النساء بحلب المواشي (في بعض جهات موريتانيا)، وسقي الحيوانات المجترة الصغيرة، والمعالجة البيطرية، وتحويل وبيع المنتجات اللبنية، كما تمارس النساء تنمية الدواجن؛ التي تشكل مصدرًا للدخل البسيط.

والصعوبات الأساسية التي تواجه النساء عادة؛ هي: مشاكل السقي، ومعاودة بعض الأمراض، والنفاذ المحدود إلى الإرشاد البيطري، وعدم توفر المنتجات البيطرية، ونقص المرعى، وهناك صعوبات تتعلق بعلف الماشية؛ خصوصًا في الفصول الجافة.

3-الصيد البحري:

تعتبر الثروة السمكية من أهم الموارد الاقتصادية لموريتانيا؛ إذ تسهم بنحو (25%) من الإيرادات العامة، وتوفر نسبة كبيرة من فرص العمل، ويعمل الكثير من النساء في هذا القطاع.

ورغم أن المرأة الموريتانية تتمتع بمهارات عالية في مجال تجفيف وتجهيز الأسماك؛ إلا أنها تعاني من الإقصاء الفعلي من مجالات تسويق الأسماك خارج موريتانيا.

ثالثاً: ولوج المرأة إلى الموارد الاقتصادية

إن نيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل الحق في اختيار العمل، في الحصول على أجر مساوٍ للرجل، وفي التمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي، وفي الحصول على التعليم العالي) يعد امتيازًا لا تتمكن المرأة من الحصول عليه إلا بعد حصولها على مستوى جيد من التعليم.

والوصول إلى الموارد هو محدد أساسي في تحسين ظروف عيش النساء؛ ويتعلق الأمر أساسًا بالنفاذ إلى الموارد المالية (الادخار، والقرض، والأرض) الضرورية لإنجاز وتحسين الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل. وفي موريتانيا يبرز تحليل البيانات المتاحة فوارق عميقة بين الرجال والنساء في مجال النفاذ إلى الأرض، وإلى القرض، وكذلك إلى الفرص الاقتصادية الأخرى[1].

1- النفاذ إلى الأرض:

إن النظام التقليدي في تملك الأرض معقد، مع تنوع الوضعيات حسب المناطق والانتماء الإثني، والنساء غير مشاركات بفاعلية في السيطرة على الفضاءات الإنتاجية الزراعية والرعوية، ويعد تسيير هذه المجالات من اختصاص الرجال، وعادة ما يتم منح الأرض من طرف الزعماء التقليديين والعرفيين، ويتم التوزيع العقاري حسب نمط تسيير جماعي وقبلي؛ يمنح الممتلكات للرجال دون النساء.

(1) كتابة الدولة للترقية النسوية (موريتانيا)، 2014، الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية، أرشيف الوزارة.

وتضم موريتانيا نسبًا من الأراضي المستصلحة والصالحة للزراعة تقدر بـ31 ألف كم مربع، وتوجد ضغوط قوية على الأرض في الوسط الريفي؛ فقد أدى الاستقرار في المراكز الحضرية إلى تمركز ديمغرافي في المناطق ذات الموارد المحدودة؛ وفي هذا السياق تواجه النساء صعوبات أكثر في النفاذ إلى الموراد[1].

ومع أن القانون يسمح للمرأة بالنفاذ إلى الملكية العقارية على قدم المساواة مع الرجل؛ إلا أن الممارسات الاجتماعية والثقافية -التي تفضي إلى عدم منح الأرض للنساء- مازالت قائمة.

هناك بالتأكيد حالات لنساء يمتلكن عمارات وفلل وأراضٍ حضرية وريفية؛ ولكنها حالات معزولة، مع وجود تفاوت كبير بين الوسط الحضري وبين الآخر الريفي، وحتى أيضًا داخل الوسط الواحد (ضفة النهر)[2].

وقد أكدت دراسة أعدتها كتابة الدولة لشئون المرأة سنة 2002 حول النفاذ إلى الملكية العقارية؛ أن هناك صعوبات تواجهها النساء في النفاذ إلى الأرض، وأن نسبة (56%) من النساء يحتجن إلى الإذن المسبق من طرف الزوج أو الولي؛ لإجراء أي عملية عقارية، وأن نسبة (31%) يعزفن عن إجراءات منح الأرض، ونسبة (18.7%) من النساء مالكات لأراضٍ خاضعة للقانون العقاري؛ أي الأراضي الزراعية المروية على مساحات مستصلحة لإنتاج الخضروات في ضواحي المدن.

وفي المناطق الحضرية تقدر قطع الأرض الممنوحة للنساء بنسبة (17%)، وعلى كل حال؛ يندر نفاذ النساء إلى الملكية بسبب إمكانياتهن المالية، ووضعهن العائلي، ومستواهن التعليمي. وفي الوسط الريفي نجد أن الحالات التي تنفذ فيها النساء إلى الأرض نادرة، والغالب على حالات الملكية أن تكون جماعية لصالح المنظمات النسائية والتعاونيات، أو تستفيد منها تعاونية نساء تستغلها لزراعة الخضروات؛ وهي غالبًا أراضٍ معارة؛ ومن هنا يتضح عدم الأمان الخاص بأنشطة النساء اللاتي يستخدمن هذه الأراضي المعارة، ويكون الأمر أسوأ أحيانًا إذا لم يُمنحن وثيقة، أو مستندًا قانونيًّا يثبت علاقتهن بالأرض؛ وهو أمر شائع.

2- النفاذ إلى القرض:

إن القروض الكبيرة ماتزال من خصوصيات الرجل؛ رغم عدم وجود عائق قانوني أمام النساء في الحصول على قرض بنكي؛ ومع ذلك فهناك عقبات بقيت دائمًا سببًا في وجود فوارق بين الرجال وبين النساء في هذا المجال؛ مثل: نقص المداخيل المنتظمة والضمانات، وصعوبة تقديم كفالات، وغياب ثروات مهمة خاصة بالنساء؛ مما يجعل البنوك تعتبرهن زبائن من الدرجة الثانية. أما

(1) وزارة الزراعة الموريتانية (موريتانيا)، 2016، المسح حول الأسر والمستغلين الزراعيين، أرشيف الوزارة.
(2) المرجع السابق نفسه.

الحواجز ذات الطبيعة المؤسسية؛ فمنها صرامة تراتيب الإطار القانوني والتنظيمي. وهناك أيضًا العقبات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي؛ مثل غياب نظام للمعلومات ملائم للنساء والمحيط الاجتماعي، والخضوع للتقاليد، ونقص المعلومات والخبرة في هذا المجال.

وقد أصبح القرض الصغير في موريتانيا ظاهرة نسوية، وشكل عاملاً مهمًّا في مكافحة الفقر، وفي التمكين الاقتصادي للنساء، وأصبح منح القرض -مهما كان صغيرًا- رمزًا للدمج الاجتماعي والاقتصادي للنساء.

وبفضل الجهود التي بذلتها الدولة الموريتانية خلال العقدين المنصرمين في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة؛ استطاعت بعض النساء الولوج إلى القرض الصغير أكثر من الرجال؛ وهو ما مكن من تقليص أثر الفقر، والتخفيف على النساء المقصيات من النظام البنكي، وقد وفرت مضاعفة الفرص للأنشطة المدرة للدخل، وسياسة القرض الصغير؛ دمجًا أفضل للنساء في أنشطة التنمية.

3- النفاذ إلى دوائر التسويق

يشكل نقص النفاذ إلى الفرص الاقتصادية في مجال التسويق (عزلة بعض المناطق، وغياب بنى تحتية للتخزين أو التحويل، ونقص المعلومات حول الأسواق، وضعف التنظيم لبيع المنتجات) عائقًا كبيرًا في المشاركة الاقتصادية للنساء؛ وهو ما لم تأخذه استراتيجيات التنمية وترقية النوع دائمًا في الاعتبار؛ فقد اقتصرت المشاريع على جوانب الإنتاج، دون اعتبار لمقاربة الجوانب الأخرى؛ التي تأخذ في الاعتبار ما قبل وما بعد الإنتاج.

رابعًا: الاستراتيجيات والبرامج التي ترمي إلى التمكين الاقتصادي للمرأة في موريتانيا:

عرفت موريتانيا عدة إصلاحات اقتصادية؛ منها:

- التقويم الهيكلي سنة 1995؛ الذي مكن من استقرار إطار الاقتصاد الكلي للبلاد على مدى 15 سنة.
- الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر سنة 2001؛ الذي اعتمدته الدولة الموريتانية على امتداد الفترة من 2001 إلى 2015؛ باعتباره الرؤية الاستراتيجية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين المتوسط والبعيد.
- الاستراتيجية التنموية الجديدة؛ المسماة "استراتيجية النمو المتسارع والازدهار المشترك"؛ التي تغطي الفترة من 2016 إلى 2030.

ومن ثم ما هو نصيب المرأة من هذه الاستراتيجيات والبرامج المعدة لصالح التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر؟ وهل مكنت من الدفع بالمرأة إلى التمكين الاقتصادي المطلوب، أم أن هناك عقبات حالت دون ذلك؟

لقد اعتمدت موريتانيا عدة مقاربات للوصول إلى هدف التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة؛ كان أولها "محاربة الفقر في صفوف النساء"، و"العمل من أجل المساواة"؛ ولكن هذه المقاربات كانت محدودة التأثير، ولم تأتِ بالنتائج المرجوة منها؛ فكان لابد من البحث عن وسيلة أخرى أكثر تأثيرًا في حياة المرأة التي بقيت تعاني من آثار الفقر والتهميش، والاعتماد على الآخر؛ وهنا تعالت أصوات هيئات الأمم المتحدة، وتوصيات المؤتمرات العالمية؛ التي تدعو إلى دمج استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن برامج وخطط التنمية الوطنية للحكومات؛ وذلك من خلال إقامة عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية غايتها "توزيع السلطة غير المتكافئة بين الرجل وبين المرأة من خلال دعم اعتمادها على ذاتها، وتعزيز قدراتها من أجل مشاركة أفضل في دوائر صنع القرار المختلفة". وبدأت الحكومة الموريتانية في تنفيذ جل هذه التوصيات، واعتماد عدة برامج؛ كان أهمها: إنشاء صناديق للقرض والادخار؛ تقوم بتمويل المشاريع الصغيرة النسوية.

واعتمدت الحكومة عدة مشاريع صغيرة؛ من بينها:

- برنامج الأنشطة المدرة للدخل لصالح النساء معيلات الأسر؛ بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة. وقد استفادت من هذا البرنامج 609 سيدات من ربات الأسر الفقيرة؛ بتمويل قدره: 45000000 أوقية؛ أي ما يعادل 132353 دولارًا.

- برنامج الأنشطة المدرة للدخل لصالح التعاونيات النسوية؛ بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛ وقد استفادت منه 1721 أسرة معيلة؛ بتمويل قدره 26091700 أوقية؛ أي ما يعادل 76741 دولار أمريكي.

- برنامج التدخل الخاص؛ بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛ وقد استفادت منه 836 تعاونية نسوية؛ بتمويل قدره 370000000 أوقية؛ أي ما يعادل 1088236 دولار أمريكي.

- البرنامج الاستعجالي لدعم التعاونيات النسوية (لحدادة وأفطوط)؛ بتمويل من وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛ وقد استفادت منه 284 تعاونية نسوية؛ بتمويل قدره 3000000 أوقية؛ أي ما يعادل: 8824 دولار أمريكي.

ولكن هل مكنت هذه الجهود من الوصول إلى الهدف المطلوب؟ وما هي التحديات التي مازالت تواجه تمكين المرأة؟

بعض آليات التمكين الاقتصادي للمرأة الموريتانية:

منظمتا "نساء بنك"، و"موريتانيا 2000" نموذجا:

قمنا بدراسة ميدانية ترمي إلى استكمال بعض المعلومات الناقصة، والتأكد من بعض المعلومات وتحديثها؛ من خلال دراسة برنامجين متميزين من هذه المشاريع الموجهة للمرأة؛ هما:

- **مشروع نساء بنك؛ وهو برنامج حكومي.**
- **مشروع المرأة والصيد البحري؛ وهو برنامج صاغته ونفذته منظمة غير حكومية؛ تدعى "موريتانيا 2000".**

وكانت تلك الدراسة من أجل رصد أهم الآليات المستخدمة في التمكين الاقتصادي، ومدى مساهمتها في تمكين المرأة الاقتصادي والاجتماعي في موريتانيا، وأبرز التحديات التي تواجه هذا التمكين.

وضمت الدراسة جزئين:

- **الجزء الأول:** كان عبارة عن مقابلات مع المشرفين على هذه البرامج، ويتعلق أساسًا بعدد المستفيدات من المشروع، وفترته الزمنية، وطريقة تسييره، وأهم التحديات التي واجهته.
- **الجزء الثاني:** يتمثل في صياغة استمارة بحث ميداني؛ تحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالبرنامج.

وبعد تعبئة الاستمارة من طرف 40 امرأة من المستفيدات من مختلف مكونات المشروع؛ استطعنا أن نصنف المعلومات كالآتي:

أولاً: التعريف بالمؤسسة صاحبة المشروع:

1- نساء بنك:

- هي مجموعة من النساء المنضويات في تنظيمات وتكتلات.
- **تاريخ النشأة:** انطلق هذا البرنامج سنة 1996.
- **الجهة المنفذة:** كتابة الدولة لشئون المرأة آنذاك (وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة حاليًّا).
- **الهدف من هذا البرنامج:** تيسير نفاذ النساء إلى الموارد المالية التي تمكنهن من تنمية أنشطة مدرة للدخل.

- **مستوى التغطية:** استطاع البرنامج أن يغطي 20 مقاطعة من أصل 54 مقاطعة، في 8 ولايات من أصل 15 ولاية[1].
- **المبلغ المستخدم:** تم توزيع مبلغ 505898381 أوقية (أي 1487936 دولار) على النساء المستفيدات.
- **نوعية المستفيدات:** تم التركيز في تحديد المستهدفات على النساء معيلات الأسر؛ الأكثر فقرًا وتهميشًا (اللواتي لا دخل لهن).
- **أهم الأنشطة:** التجارة، والخياطة، وبعض الصناعات الخفيفة.
- **عدد المستفيدات:** 100.000 امرأة منظمة داخل 2400 تعاونية نسوية.
- **الشركاء الأساسيون:** صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (أفنياب).

2- مشروع المرأة والصيد:

- **الجهة المنفذة:** منظمة "موريتانيا 2000"؛ وهي هيئة تنموية اجتماعية اقتصادية، لا تسعى إلى الربح، وتعمل من أجل تحسين ظروف حياة المرأة، والأمن الغذائي، وتثمين المنتجات المحلية، وتركز في تدخلاتها على المرأة في الأحياء الفقيرة، وينضوي تحتها 178 تجمعًا نسويًّا ذا نفع اقتصادي، وقد أسست سنة 2009 الشبكة الوطنية للنساء العاملات في مجال الصيد التقليدي.
- **الفترة الزمنية لمشروع المرأة والصيد:** 4 سنوات (من 2009 إلى 2014).
- **الهدف من البرنامج:** المساهمة في تحسين ظروف حياة النساء في قطاع الصيد التقليدي.
- **عدد المستفيدات من البرنامج:** 3000 امرأة.
- **الشركاء:** التعاون الإسباني، وإنترمون أوكسفام.
- **الوسط:** حضري (مدينة نواكشوط، ونواذيبو).
- **نوعية النشاط:** صناعي (تجفيف الأسماك)، وتجاري (تسويق السمك).
- **أهم العقبات التي واجهت المشروع:**
  - غلبة الأمية على المستفيدات؛ مما يجعل استفادتهن من التكوينات محدودة.
  - نقص التمويل وعدم كفايته.
  - تقدم المستفيدات في السن؛ مما يجعل استيعابهن لقضايا التنظيم والمحاسبة أمرًا صعبًا.
  - تخلف العقليات التي يتعامل معها البرنامج.
  - عدم التمكن من الوفاء بتسديد القروض.

(1) تتشكل البنية الإدارية في موريتانيا على النحو التالي:
الولايات؛ وعددها 15 ولاية، وتضم الولايات مقاطعات؛ مجموعها 54 مقاطعة، وتحتوي كل مقاطعة على بلديات يبلغ مجموعها 216 بلدية.

ثانياً: جمع البيانات المتعلقة بالنساء المستفيدات من المشروعين:

تم توجيه 9 أسئلة رئيسية لمجموعة من النساء المستفيدات من المشروعين (نساء بنك، المرأة والصيد). تكونت العينة من 40 امرأة مستفيدة؛ وقد تم اختيار هذه العينة على أساس أنها ممثلة إلى حد كبير للمستفيدات، مع مراعاة بعض المعايير (هي: العمر، والمستوى التعليمي، والوسط....) عند اختيار المستجوبات.

1- الجزء الأول:

كان مقابلة مع المشرفين على برامج التمكين الاقتصادي عن طريق القروض الصغيرة؛ وركز على المحاور التالية:

- **المحور الأول:** معلومات عامة عن المشروع.
- **المحور الثاني:** يضم سؤالين رئيسيين يتعلقان بنجاح المشروع وأهميته.
- **المحور الثالث:** يتعلق بأهم التحديات والمشاكل التي واجهت القائمين على المشروع.

بينت الإجابة على **المحور الأول** أن هناك عددًا من مشاريع القرض التي تمولها وزارة الشئون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛ بعضها ما زال مستمرًّا، والبعض الآخر قد توقف.

أما **المحور الثاني** المتعلق بنجاح المشروع؛ فتكاد إجابات المشرفين تتفق على أن هذه المشاريع -رغم محدوديتها- قد حققت نتائج كبيرة بالنسبة للحاجة إليها، وفقر المستفيدين.

وفي **المحور الثالث** يسرد القائمون على البرامج المشاكل التالية:

- صعوبة التقييم (أحيانًا لا يتم دمج ميزانية خاصة للتقييم في ميزانية المشروع).
- برامج التمكين كلها برامج قروض، ويصعب تسديد هذه القروض بسبب فقر المستفيدات من ناحية، وبسبب العقليات التي ترى أن كل ما يقدم لهن ولمن يماثلهن هو في الحقيقة هبة وليس قرضًا.

2- الاستمارة الموجهة إلى النساء المستفيدات:

أما الاستمارة الموجهة إلى النساء المستفيدات؛ فقد اشتملت على 9 أسئلة رئيسية، و10 أسئلة فرعية؛ ونلخص الإجابات عليها في الجداول التالية:

الجدول رقم (1): الحالة الاجتماعية للمرأة

الحالة الاجتماعية	العدد	%
متزوجة	7	17.5
مطلقة	22	55
أرملة	6	15
لم تتزوج	5	12.5
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية.

يظهر من خلال بيانات الجدول رقم (1) أن تأثير الطلاق على الحالة الاقتصادية للأسرة كبير؛ فارتفاع نسبة الطلاق، وعدم الالتزام من طرف الرجل بإعالة أبنائه بعد الطلاق؛ كل ذلك يزيد من أعباء المرأة، ويجعلها أكثر حاجة لخلق نشاط اقتصادي يدر عليها وعلى أسرتها دخلاً يساعدها في الحياة.

الجدول رقم (2): الحالة الاقتصادية

الحالة الاقتصادية	العدد	%
لديك دخل من غير مشروع	5	12.5
ليس لديك دخل من غير مشروع	35	87.5
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يظهر من بيانات الجدول رقم (2) أن نسبة (87.5%) من المستجوبات ليس لهن دخل نهائيًّا من غير المشروع، وهناك نسبة (12.5%) لديها دخل بسيط، وكانت تطمح لأن يشكل هذا المشروع تطويرًا لدخلها؛ فتتمكن من تغيير وضعيتها إلى الأفضل.

الجدول رقم(3): نوعية النشاط

نوعية النشاط	العدد	%
تجاري	32	80
إنتاجي	8	20
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يوضح الجدول رقم (3) أن أغلبية المستجوبات (نسبة 80% منهن) ساعدها البرنامج في إقامة نشاط تجاري حسب رغبتها، أما البقية (20%) فقد ساعدها البرنامج في الحصول على بعض المواد الأولية للقيام ببعض الحرف؛ مثل: تجفيف السمك مثلاً، وخياطة الخِيَم، ونسج الحصير... إلخ.

الجدول رقم (4): التخطيط للمشروع

هل تم التخطيط للمشروع	العدد	%
نعم	4	10
لا	36	90
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول رقم (4) أن أغلب المبحوثات (90%) لا يولين اهتمامًا للتخطيط للمشاريع، ولا الإعداد لها، ولا يدركن أهمية التخطيط بالنسبة للمشاريع؛ وإنما يتعاملن معها بشكل ارتجالي، لكن نسبة صغيرة (10%) فقط هي التي سمعت بالتخطيط المحكم، وتعاونت مع المشرفين من أجل أن يكون هناك إعداد وتخطيط.

الجدول رقم (5) الاستفادة من التكوين

هل استفدت من تكوين في مجال التسيير	العدد	%
نعم	22	55
لا	18	45
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

يشير الجدول رقم (5) إلى أن أغلب المبحوثات شاركن في التكوين في مجالات عديدة؛ مثل: التسيير والمحاسبة، والتنظيم؛ لكن نتيجة لارتفاع نسبة الأمية بين المستفيدات؛ فقد كانت استفادتهن من التكوين محدودة جدًّا، وليست ذات أثر كبير في نجاح المشروع، وقد صرحت نسبة عالية منهن (45%) بأنهن لم يستفدن من أي تكوين، ولا يعرفن شيئًا عن التسيير والتنظيم، بينما كانت نسبة من حضرن جانبًا من هذه التكوينات حوالي (55%)؛ لكن أثرها كان محدودًا جدًّا.

الجدول رقم (6) ميزانية المشروع

ميزانية المشروع	العدد	%
كافية	6	15
ناقصة	34	85
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

أمّا بالنسبة للسؤال المتعلق بميزانية المشروع (الجدول رقم 6)، فإن نسبة (85%) من المبحوثات، يؤكدن أن المبالغ التي يتم إقراضها لا تكفي لإنجاز المشروع، وأنها كانت قليلة جدًّا. لأمّا البقية الأخرى(15%) فإنها لا تستطيع تسيير ميزانية أكبر من ما هو ممنوح لها بسبب عدم الكفاءة وعدم الخبرة، لهذا فهي ترى المبلغ كاف لما تقوم به من أنشطة.

الجدول رقم (7): الفترة الزمنية

الفترة الزمنية	العدد	%
كافية	3	7.5
ناقصة	37	92.5
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

أما السؤال المتعلق بالفترة الزمنية للمشروع (الجدول رقم 7)؛ فتكاد المستجوبات يجمعن (92.5%) على أنها غير كافية، وأنهن بحاجة إلى تمديد فترته الزمنية؛ لكن نسبة قليلة (7.5%) تقول إنها كافية.

الجدول رقم (8): مساهمة المشروع في تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة

هل ساهم المشروع في تحسين وضعك؟	العدد	%
نعم	36	90
لا	4	10
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

أغلب المبحوثات أجمعن على أن المشروع كان مهمًّا بالنسبة لهن (الجدول 8)؛ وبذلك يكون البرنامج قد حقق الكثير من أهدافه؛ بوصفه يهدف إلى التخفيف من أعباء التهميش والفقر بالنسبة للمرأة الفقيرة. وتعترف نسبة (90%) منهن بأن المشروع ساهم في تغيير وضعهن؛ بل أنقذهن من الضياع؛ بينما نجد أن نسبة ضئيلة (10%) لا تعترف بذلك.

الجدول رقم9: المشاكل التي واجهت المرأة أثناء تنفيذها للمشروع

هل واجهتك مشكلة في تنفيذ المشروع؟	العدد	%
نعم	30	75
لا	10	25
المجموع	40	100

المصدر: الدراسة الميدانية

أهم المشكلات التي تواجه المستفيدات؛ هي (حسب بعض الأسئلة التفصيلية التي ألقيت على المبحوثات): نقص رأس المال، وغياب التوجيه المستمر، ونقص الخبرة في مجال التسيير، وعدم القدرة على سداد المستحقات، وبلغت نسبة هؤلاء (75%)؛ أما النسبة الباقية (25%) فتقول إنها استطاعت التغلب على أغلب هذه المشاكل (الجدول 9).

نتائج الدراسة:

انطلاقًا من نتائج الدراسة بشقيها (الموجه إلى الذين أشرفوا على البرنامج، والآخر الموجه إلى المستفيدات)؛ أمكننا رصد أهم المعوقات التي تواجه برامج التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ونجملها في النقاط التالية:

- شيوع الأمية: شكلت الأمية (التي بلغت نسبتها حوالي 82.4% من المستفيدات) أكبر عائق في وجه برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ لا تستطيع المرأة الأمية مسك دفتر خاص لمنتجها، ولا لمبيعاتها؛ مما يعرض مشروعها للفشل.
- نقص التكوين في مجال التسيير وتنظيم المشاريع الخفيفة والصغيرة.
- نقص الإرشاد والتوجيه حول إنشاء وتسيير المشاريع الصغيرة.
- مشكلة التسويق (عدم إمكانية النفاذ إلى الأسواق المهمة)؛ خاصة لمن يسكن في الريف، وفي التجمعات الحضرية الصغيرة.
- ضعف التمويل، وعدم حصول النساء على رأس مال ذي شأن.

كل ذلك لا ينفي وجود المحفزات للمرأة في بعض المجالات؛ التي تتمثل في السياسات الحكومية الوطنية في مجال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة؛ مثل سياسة محاربة الفقر، وسياسة النوع، والاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية.

التوصيات:

بالنظر إلى ما تم التوصل إليه من خلال هذه المعالجة؛ فإننا نختصر التوصيات فيما يلي:

- ضرورة القيام بدراسة تقييمية علمية مفصلة حول "آليات الدمج الاقتصادي للمرأة: نتائجه ومعوقاته"؛ فما هو متاح من الدراسات حتى اليوم لا نراه كافيًا لوضع خطة سليمة لتمكين المرأة اقتصاديًّا واجتماعيًّا.
- خلق وتحسين فرص وصول المرأة إلى الأدوات والآليات المالية؛ التي تساعد على نجاح المرأة في تنفيذ مشاريعها.
- تشجيع إدماج النساء في سوق العمل، ودعم النساء في خلق وتسيير المؤسسات المالية.
- خلق فرص في الفنون والحرف المنزلية لفائدة النساء المهمشات اللواتي يعملن في المنزل.
- تشجيع زيادة تقديم القروض الصغرى والمتوسطة لفائدة النساء الفقيرات جدًّا.
- تأهيل المرأة تأهيلاً ملائمًا لسد حاجات السوق؛ وذلك بإنشاء مؤسسات للتكوين المهني خاصة بالمرأة على مستوى كل ولاية، وصولاً فيما بعد إلى إنشائها في كل مقاطعة أو مركز، ثم في كل بلدية.
- تقديم المساعدة التقنية للتجمعات النسوية التي تنفذ مشاريع صغيرة.

المراجع:

- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين، تقرير حالة التطوع في العالم: لمحة عامة، 2016.
- السعداوي، نوال، (1977)، الوجه العاري للمرأة العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط بيروت.
- كتابة الدولة للترقية النسوية (موريتانيا)، (2014)، الاستراتيجية الوطنية للترقية النسوية، أرشيف الوزارة.
- المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، (2012)، المسح الديموغرافي، 2001، وثائق مكتب الإحصاء.
- المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، (2013)، النوع الاجتماعي من خلال التعداد العام للسكان والمساكن، (دراسة غير منشورة).
- المكتب الوطني للإحصاء (موريتانيا)، (2014)، التعداد الوطني للسكان والمساكن، 2000.
- وزارة الاقتصاد والمالية (موريتانيا)، (2015)، الإطار الوطني لمحاربة الفقر، وثائق الوزارة.
- وزارة الزراعة الموريتانية (موريتانيا)، (2016)، المسح حول الأسر والمستغلين الزراعيين، أرشيف الوزارة.
- ولد أحميادة، محمد، (2016)، النوع الاجتماعي في موريتانيا، وزارة شئون المرأة والطفل، (بحث غير منشور).
- الهادي عبدو أبوه، الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية: الإمكانيات والواقع في موريتانيا، (2015)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية "المستقبل للتنمية" في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن

الأستاذة/ ابتسام مبارك مسعد

جمعية المستقبل لتنمية المرأة

حضرموت - الجمهورية اليمنية

المقدمة:

في العصر الحالي تعمل المجتمعات كافة على إحداث تغييرات نوعية وكمية في حياة شعوبها؛ تتمثل في مظاهر التنمية المتنامية التي تتسابق تجاهها شعوب دول العالم كافة؛ ذلك أن التنمية هي الهدف الأساسي؛ حيث الإنسان هو محور عملية التنمية؛ فهو صانعها وصنيعتها. وتنتهج هذه الشعوب وحكوماتها -من أجل الوصول إلى مراتب أعلى في التنمية بمختلف مجالاتها- تطورات عديدة تحدثها في حياتها؛ منها مسايرة التطور العلمي في مختلف جوانبه؛ عبر خطط علمية مدروسة وفقًا لمتطلبات تلك المجتمعات، وعبر تمكين تلك الشعوب من المهارات الأساسية في التخصصات المتنوعة التي تخدم الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية؛ من أجل تزويدهم بالقدرات التي تمكنهم من أداء أدوارهم المرسومة؛ سيرًا نحو أهداف التنمية المرسومة أمامها؛ وهي في ذلك، ومن خلال هذه المسئوليات؛ لا تفرق بين الذكور وبين الإناث؛ وإنما القياس المعتمد هنا هو المهارة والأداء.

وتشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم؛ لكن مساهمتها في المستويات المقاسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية؛ ما تزال أقل بكثير من المستوى الممكن؛ وهو ما ينطوي على عواقب اقتصادية كلية وخيمة؛ فرغم ما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية؛ مازالت أسواق العمل في مختلف أنحاء العالم مقسمة على أساس نوع الجنس، ويبدو أن التقدم في مسيرة المساواة بين الجنسين قد تعطل بالفعل؛ فمشاركة الإناث في سوق العمل مازالت أدنى من مشاركة الذكور، ومعظم الأعمال غير مدفوعة الأجر تقوم بها المرأة؛ رغم توفر أدلة كثيرة على أن المرأة حين تتمكن من تنمية إمكانياتها الكاملة في سوق العمل؛ حينها يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كلية كبيرة.

وتتناول هذه الدراسة موضوعًا تنمويًّا بالغ الأهمية؛ ألا وهو موضوع "دور مشاريع التنمية المستدامة في تعزيز معايير التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن"؛ حيث يواجه اليمن تحديات كبيرة في الوضع الإنساني؛ الذي عكس نفسه على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي؛ وهذا يتطلب بذل الجهود المكثفة لاستغلال كافة الموارد المادية والبشرية على أفضل وجه ممكن؛ لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المنشود، والتمكن من إشباع كافة الاحتياجات الإنسانية لجميع المواطنين، دون تمييز في ذلك بين الرجل وبين المرأة. وفي هذا المجال تعتبر تنمية الموارد البشرية، ورفع كفاءتها الإنتاجية، ومشاركتها الفعالة في عملية التنمية الشاملة؛ عاملاً أساسيًّا من عوامل الخروج من هذا الوضع الإنساني المتردي.

ولأن الشريعة الإسلامية أكدت على تساوي البشر (قال الله تعالى: **"إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ"**)؛ فقد بين الدستور اليمني تساوي جميع أفراد الشعب اليمني في الحقوق والواجبات، وجاءت القوانين الأخرى لتبني أسسها على الدستور اليمني؛ ومنها قانون العمل رقم (5) لعام 1995م، والقانون العام للتربية والتعليم؛ فهما مبنيان على أساس تساوي الحقوق للذكور والإناث في التعليم والعمل.

وبالرغم من أن القيم الاجتماعية والعادات الموروثة؛ تحمل قدرًا هائلاً من الاحترام للمرأة ولمكانتها في المجتمع، ودورها الاجتماعي والاقتصادي في الأسرة والمجتمع بشكل عام؛ إلا أننا من خلال دراسات ميدانية معمقة في التعليم والعمل بين أوساط النساء؛ تبين لنا وجود فجوة كبيرة في التعامل بين الذكور وبين الإناث؛ مما يشير إلى وجود خلل في التطبيق، عكس نفسه على تواجد المرأة في المجالات؛ السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

وتهدف هذه الدراسة إلى عرض وتقييم دور مشاريع "جمعية المستقبل لتنمية المرأة" في التمكين الاقتصادي للمرأة، ومدى تحقق معايير هذا التمكين من حيث؛ القدرة على تغيير مستوى المعيشة، والاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات، والقدرة على إدارة المشاريع الخاصة.

وفي اليمن؛ حيث تمثل ثقافة المجتمع جملة من المعتقدات والقيم والموروثات الاجتماعية -التي صنعت الحضارة الثقافية للمجتمع اليمني- جاءت المنطلقات والقوانين الوضعية منطلقة من الأساس المادي للمجتمع اليمني الذي تحددت أسسه بناء على الشريعة الإسلامية بدرجة رئيسية، وعلى الموروث الاجتماعي والثقافي للمجتمع اليمني أيضًا.

وقد جاءت جمعية المستقبل لتنمية المرأة كمؤسسة رائدة في مجال العمل النسوي؛ باعتبارها المؤسسة التنموية الأولى المتخصصة في مجال العمل النسوي في محافظة حضرموت؛ وفقًا للمسح الميداني الذي قامت به وزارة الشئون الاجتماعية عام 2016. وقد تأسست جمعية المستقبل لتنمية المرأة في حضرموت عام 2003م، وأصبح لها دور رائد في مجال العمل من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة؛ لذلك اعتمدت الجمعية في برامجها على عدد من برامج التنمية المستدامة؛ مثل برنامج "مركز الإنتاج والتطوير"، وبرنامج "الحياة إعمار"، وبرنامج "مهنتي بيدي"، وبرنامج "ولنكن معهم"، وبرنامج "العودة إلى المدرسة"؛ فهذه البرامج كانت تستهدف المرأة في مختلف الأعمار والمستويات التعليمية؛ من أجل تحسين سبل العيش لها، في ظل الأزمات الاقتصادية والإنسانية الخانقة التي تجتاح اليمن هذه الأيام.

جدول رقم (1): يوضح برامج الإستدامة والتمكين الإقتصادي للمرأة في جمعية المستقبل في الفترة من 2006 حتى 2017

رقم	إسم البرنامج	عدد المستفيدات
1	برنامج الخياطة والتطريز	522
2	برنامج التجميل (الكوافير)	1833
3	برامج التدبير المنزلي	259
4	برامج ودورات الحاسوب	403
5	برنامج نقش الحناء	602
6	برنامج صناعة البخور	82
7	برامج التنمية البشرية (المشروع الخاص)	4330

التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة من الموضوعات المهمة والحساسة في الوقت الراهن؛ خاصة في ظل التحولات الحاصلة على مختلف المستويات؛ البيئية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية؛ ولهذا بات الاستثمار في المورد البشري هو القوة الاستراتيجية اليوم لتطور الشعوب وازدهارها؛ باستغلال وتطوير مختلف القدرات والمهارات، وتوفير الظروف الملائمة. وتعد المرأة عنصرًا فاعلاً في المجتمع؛ فبالإضافة إلى أنها تقود الأسرة وهي المسئولة عن تكوين الأجيال؛ فهي قادرة أيضًا على المساهمة في التنمية المستدامة بمختلف أشكالها؛ متى توفرت الظروف؛ وهو ما يعرف بتمكين المرأة. وسوف نحاول في هذه الدراسة التعرض لأهمية تمكين المرأة؛ لتكون عضوًا فعالاً في المجتمع، كما سنتعرض لمختلف التحديات التي تواجهها.

ووفقًا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية: "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام؛ فيتم نسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية؛ وذلك للأجيال الحاضرة والقادمة".

وتُقترح التنمية المستدامة لمواجهة التهديدات التي تواجه المحيط البيئي من جهة، ومن جهة أخرى تمثل التنمية المستدامة فرصة جديدة لتحسين نوعية النمو الاقتصادي، وتوزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة؛ فهي ليست مجرد عملية توسع اقتصادي لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات.

وقد ظهرت عدة مفاهيم للتنمية المستدامة من قبل العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية، وكذلك الخبراء والاقتصاديين؛ فقد عرف الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية "التنمية المستدامة"؛ بأنها "السعي الدائم لتطوير الحياة الإنسانية، مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات النظام البيئي؛ الذي يحفظ الحياة"، في حين عرف مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في البرازيل (حزيران، عام 1992) التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، أما المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في كوبنهاجن عام 1995؛ فقد تبنى رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية وروحية للتنمية؛ مبنية على كرامة الإنسان، وحقوقه، والمساواة والاحترام والسلام، والديمقراطية، والتسامي بمختلف القيم الدينية والأخلاقية.

أولاً: رفع مستوى الوعي الاقتصادي:

إن الاهتمام بقضايا المرأة، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية؛ ينبع من قاعدة تنموية مؤداها أن "الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وأن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور حول تمكين المرأة؛ باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، كما أن تعزيز دور المرأة في التنمية الاقتصادية؛ يتحقق بتضافر الجهود الرسمية والأهلية لإعطاء المرأة الفرصة لإبراز طاقاتها في مختلف المجالات، ورفع مستوى الوعي لديها في مختلف الجوانب الاقتصادية؛ مما يؤهلها لأن تكون شريكًا رئيسيًّا في مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة؛ فمشاركة المرأة في الاقتصاد والتنمية إشكالية قليلة الطرح؛ خاصة في الدول العربية، رغم سعيها إلى دعم قدرتها التنافسية وتطوير اقتصاداتها، ويبدو أن إهمال العنصر النسائي كأحد مكونات القوى العاملة؛ يقف وراء بطء النمو الاقتصادي لهذه الدول؛ فكثيرا ما تُغيَّب المرأة في المخططات المستقبلية، وفي الاستراتيجيات الاقتصادية في البلدان العربية؛ ومنها اليمن.

ثانيا: تحسين مستوى المعيشة:

تتمثّل أهداف التنمية الاقتصادية في زيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان، وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة؛ لذلك حددت الحكومة اليمنية سنة 2015م؛ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي: القضاء على الفقر المدقع، وتمكين المرأة، وتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعميم التعليم؛ إلا أن هدفي التعليم في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ يعدان محورين تدور حولهما الأهداف الأخرى للتنمية.

وإذا نظرنا إلى مستوى المعيشة في العالم نجد أن 2.1 بلايين إنسان يعيشون على أقل من دولار في اليوم، وفي العادة تكون النساء هن المسئولات عن تربية أطفال العالم، ويؤدي فقر النساء في العموم إلى نقص النمو الفيزيقي والاجتماعي لأطفالهن، وتدل الخبرة على أن النساء هن موضع جيد للائتمان، وأنهن يستثمرن دخلهن لصالح تحسين أحوال أسرهن، كما أن النساء في ذاتهن يستفدن من المستوى الاجتماعي الأعلى الذي يحققنه داخل البيت؛ عندما يستطعن تحقيق دخل أفضل.

ثالثًا: زيادة دخل الفرد:

إن مشاركة النساء الاقتصادية وتقدمهن على هذا الصعيد؛ أمران مهمان لتحقيق تكافؤ الفرص، وتحسين القدرة البشرية، والتمكن من السيطرة على المصادر. وبالرغم من الإنجاز الباهر في التعليم؛ فإن الأدوار الاقتصادية للمرأة اليمنية -لأسباب مختلفة- لا تتطابق مع النمط الملاحظ في دول الدخل دون المتوسط المماثلة، ولا حتى في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فالمرأة اليمنية جزء لا يتجزأ ممن يتحملون تبعات الواقع الاقتصادي المرير؛ الذي تعاني منه كافة أطياف الشعب اليمني، وربما يكون هم المرأة أكثر من الرجل في تحمل الكثير من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن الأوضاع الاقتصادية المتردية؛ نظرًا لقربها من الأسرة أكثر من الرجل؛ وهذا يجعلها أقرب إلى هم كل فرد من أفراد الأسرة. وإذا تحدثنا من جانب آخر حول المشاركة الاقتصادية للمرأة حتى يرتفع دخل الأسرة -لأن ذلك ضمن الواقع الاقتصادي الحالي- فإن عمل الرجل وحده في الأغلب لا يمكن أن يحقق التوازن ما بين دخله وبين متطلبات أسرته كاملة.

رابعا: الاعتماد على الذات:

إذا نظرنا إلى وضع اليمن -في السنوات الأخيرة- في تقرير الفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي الدولي سنويًّا، وتقيس مؤشراته الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات (الصحة، والتعليم، والسياسة، والاقتصاد)؛ نجد أن الفجوة في مجال التمكين الاقتصادي بوجه خاص؛ تجعل معدل الاعتماد على الغير في اليمن من أعلى المعدلات في العالم؛ إذ تتراوح ما بين 1: 7، و1: 12 في زمن الصراع؛ مثلما هو الحال اليوم، وهذه الأعداد تفيد أن القدرة الإنتاجية للمرأة التي تشكل أكثر من نصف سكان اليمن (51%) غير مستغلة إلى حد كبير.

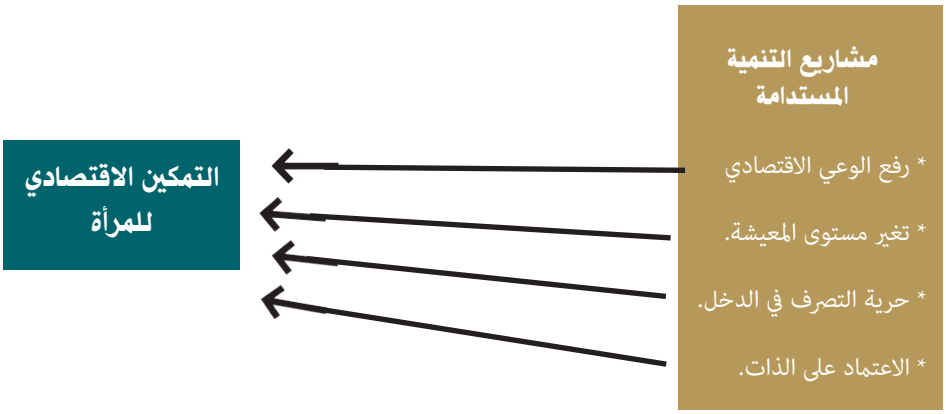

التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي؛ هو عملية يصبح الفرد من خلالها قادرًا على إدراك ذاته، والشعور بالقوة والسيطرة على حياته الخاصة، وقادرًا على المشاركة في عملية التغيير. في نفس السياق أكد الباحث فؤاد الصلاحي أن تمكين المرأة هو امتلاكها عناصر القوة الاجتماعية؛ كالمعرفة، ومختلف المهارات التي تساهم في تنمية قدراتها؛ لترفع من مكانتها الاجتماعية، وتساعدها في التنمية المستدامة. والتمكين لا يعني اتخاذ إجراءات من طراز التمييز الإيجابي، أو تصميم برامج خاصة للنساء؛ وإنما وضع وتنفيذ سياسات وقوانين تفضي إلى التخلص من جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ في كل مرحلة من مراحل حياتها، وفي الممارسات؛ سواءً كانت اجتماعية، أو ثقافية، أو مؤسساتية.

تتسم بيئة الأعمال في اليمن بكونها الأكثر تعقيدًا، وكانت إلى وقت قريب حكرًا على الرجال دون النساء؛ إلا أن المرأة اليمنية استطاعت أن تدخل هذا المجال بقوة، وتمكنت من إثبات وجودها في فترة قصيرة؛ رغم العادات والتقاليد التي تعرقل جهودها، والعوائق والصعوبات الكثيرة التي تعترضها، وقد استطاعت العديد من النساء التغلب على تلك الصعوبات، وإنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهن في منازلهن، وإن كان ذلك بإمكانيات بسيطة؛ نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف؛ تتمثل في تقديم إطار نظري وعملي حول دور مشاريع الاستدامة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ من خلال تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد العلاقة بين رفع مستوى الوعي الاقتصادي لدى النساء المشاركات في مشاريع التنمية المستدامة، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.
- التحقق من العلاقة بين تحسن مستوى المعيشة من خلال مشاريع التنمية المستدامة بالجمعية وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.
- دراسة العلاقة بين زيادة الدخل من خلال مشاريع التنمية المستدامة بالجمعية، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.
- الكشف عن العلاقة بين الاعتماد الذاتي عند المشاركات من خلال مشاريع التنمية المستدامة للجمعية، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة.

فرضيات الدراسة:

- الوعي الاقتصادي من خلال مشاريع التنمية المستدامة في الجمعية؛ له تأثير إيجابي هام على تمكين المشاركات اقتصاديًّا.
- تغير مستوى الدخل من خلال مشاريع التنمية المستدامة في جمعية المستقبل؛ له تأثير إيجابي هام على تمكين المشاركات اقتصاديًّا.
- الوصول إلى حرية التصرف الاقتصادي من خلال مشاريع التنمية المستدامة في جمعية المستقبل؛ يساعد على تمكين المشاركات في الحياة الاقتصادية.
- الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من خلال المشاركة في مشاريع التنمية المستدامة لجمعية المستقبل؛ يساعد على تمكين المشاركات اقتصاديًّا.

أهمية الدراسة:

تقوم التنمية المستدامة على توفير الآليات والوسائل لكل فرد؛ للحصول على فرص متساوية ومتكافئة لإرساء مجتمع أفضل، وتحقيق التوزيع العادل للموارد والثروات بين مختلف الفئات؛ فهي تقوم على الإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة؛ الأمر الذي يساعد على الوصول إلى التمكين الاقتصادي الكامل للمرأة؛ ولهذا فإن جمعية "المستقبل لتنمية المرأة في اليمن"؛ قد اهتمت منذ المراحل الأولى للتأسيس ببرامج ومشاريع التنمية المستدامة للمرأة؛ التي يقصد بها الوسائل المختلفة المادية والثقافية والتعليمية، وبناء القدرات؛ لتتمكن المرأة من

المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات، والتحكم في الموارد؛ لذلك تنبع أهمية الدراسة من أهمية التنمية المستدامة في المجتمع؛ للوصول إلى التكامل والتمكين الاقتصادي للمرأة، في ظل التحولات الحاصلة؛ لتكون عنصرًا فاعلاً في التنمية بمختلف أشكالها.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في معرفة مدى تأثير برامج التنمية المستدامة في "جمعية المستقبل لتنمية المرأة في اليمن" على الوصول إلى مرحلة التمكين الاقتصادي للمشاركات؛ وذلك لدور المرأة وموقعها كفئة مهمة في المجتمع اليمني؛ خصوصًا في ظل الأزمة الإنسانية التي يعاني منها المواطن؛ في ظل الحرب وتردي المعيشة، واختلال مستويات التعليم والصحة؛ لهذا بات تحقيق التنمية يتطلب تغييرًا شاملاً في ظل معطيات فردية مجتمعية؛ لتصبح عملية تمكين المرأة عملية أساسية في مشاريع التنمية المستدامة؛ على اعتبار المرأة جزءًا من المجتمع؛ غير أنها في اليمن تواجه تحديات كثيرة تتطلب المزيد من الدراسات.

مجتمع الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على برامج التنمية المستدامة في "جمعية المستقبل لتنمية المرأة في اليمن"؛ فالغرض منها معرفة مدى أهمية هذه المشاريع في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة؛ لهذا اعتمدت هذه الدراسة على المشاركات والمتخرجات من هذه البرامج في عمليات المسح والاستقصاء؛ من خلال استخدام الاستبيان؛ كأداة مهمة في مثل هذه الدراسات.

منهج الدراسة وحجم العينة:

تصميم الدراسة الكمي مناسب للدراسة الحالية؛ من خلال استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات؛ هذا لأن استخدام المنهج الكمي يُستهدف من ورائه التحقق من دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية "المستقبل لتنمية المرأة" في الوصول إلى التمكين الاقتصادي للمرأة؛ من خلال توظيف اختبار فرضية تتطلب تقنية كمية للتعامل مع البيانات. وفي الدراسة الحالية سيتم جمع البيانات عن طريق مسح ذاتي الإدارة؛ باستخدام طريقة أخذ العينات العشوائية الطبقية، وقد تم توزيع الاستبيانات على المشاركات والمتخرجات من برامج التنمية المستدامة في جمعية "المستقبل لتنمية المرأة" (أفراد العينة)؛ من بين 123 استبانة استقصائية، وتم إرجاع 90 استبيانًا مثلت حوالي (73%) معدل استجابة؛ بسبب بعض حالات القيم المفقودة، وتم استبعاد 5 استبيانات من التحليل، و8 حالات كانت مستبعدة؛ وبالتالي تم استخدام ما مجموعه 92 استبيانًا قابلاً للاستخدام، مع نسبة (83%) معدل استجابة، واعتبر حجم العينة كافيًا لهذه الدراسة؛ على النحو الموصى به من قبل KLINE (2005), HAIR ET AL (1998)

الإطار النظري للدراسة:

يتكون إطار هذه الدراسة من متغيرين؛ متغير مستقل، ومتغير تابع؛ حيث من المتوقع أن تقوم هذه الدراسة بالتحقيق في برامج التنمية المستدامة في "جمعية المستقبل لتنمية المرأة"؛ كمتغير مستقل، وفي دورها في الوصول إلى التمكين الاقتصادي للتنمية كمتغير تابع؛ من خلال أبعاد التنمية المستدامة (رفع الوعي الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة الدخل، والاعتماد على الذات)، واعتمدت النظرية المتفائلة كنظرية أساس؛ حيث تعتبر بمثابة النظرية الرئيسية في هذه الدراسة؛ باعتبارها إحدى نظريات التنمية المستدامة. بشكل أكثر تحديدًا أكد جون ستوارت ميل John Stuart Mill مؤسس هذه النظرية؛ أن ارتفاع مستوى المعيشة يلعب دورًا كبيرًا في استمرار النمو الاقتصادي؛ إلا أنه رغم تفاؤله؛ رأى أن استخدام موارد البيئة بشكل تام (أي استنفاذها) في الأغراض الصناعية وغيرها؛ لن يصنع عالمًا مثاليًّا بأي حال من الأحوال.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لأغراض التحليل، ولاختبار الفرضيات التي حددتها الدراسة؛ فقد تم اعتماد بعض المؤشرات الإحصائية باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ حيث تم استخدام التكرارات والنسب المئوية؛ لبيان خصائص مفردات عينة الدراسة، وتم استخدام الوسط الحسابي؛ لمعرفة مستوى إجابة أفراد العينة على فقرات متغيرات الدراسة، وتم استخدام الانحراف المعياري؛ لمعرفة مدى تركز وتشتت الإجابات عن وسطها الحسابي، وتم استخدام اختبار تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression؛ لاختبار أثر المتغيرات المستقلة (رفع الوعي الاقتصادي، وتغير مستوى المعيشة، وحرية التصرف في الدخل، والاعتماد على الذات) على المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة).

الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (2) أن أغلبية المستجيبات تتراوح أعمارهن ما بين 21، و45 سنة؛ بما نسبته (85.5%) لعدد 77 مستجيبة، بينما نسبة (12.3%) لعدد 11 من المستجيبات؛ أعمارهن تتراوح ما بين 46 و65 سنة، بينما كان العدد الأصغر منهم مستجيبتان؛ بما نسبته (2.2%) أعمارهن تتراوح ما بين 15، و20 سنة؛ مما يدل على أن أكثر الفئات المشاركة في جمعية المستقبل للتنمية؛ أعمارهن ما بين 21 و45 سنة.

يستعرض الجدول أيضًا توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية؛ حيث يتبين أن أكثر نسبة (71%) بما يعادل 64 مستجيبة يحملن الشهاده الابتدائية، يليهن اللاتي لا يمتلكن أي مؤهل علمي، وعددهن 13مستجيبة؛ بنسبة (14.4%)، بينما أقل نسبة من إجمالي عدد أفراد العينة؛ يمتلكن شهادة البكالوريوس والدبلوم، ويبلغ عددهن 6 مستجيبات بما نسبته (6.6%).

إضافة إلى ذلك يوضح الجدول رقم (2) أن معظم المستجيبات والمشاركات في مجالات التدريب المقامة من قبل "جمعية المستقبل للتنمية" ربات بيوت؛ بنسبة (90%)؛ لعدد 81 مستجيبة، بينما النسبة الأقل (6.7%، و3.3%) طالبات (عددهن 6 طالبات) وموظفات (عددهن 3 موظفات) على التوالي.

في الجانب الآخر يستعرض الجدول أن أكثر المشاركات والمستجيبات يعملن في مجال الخياطة والتطريز؛ وعددهن 41 مشاركة؛ بنسبة (45.6%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة (90 مشاركة)، تليهن هؤلاء اللاتي يعملن في مجال الكوافير؛ حيث إن عددهن 13 بما نسبته (14.4%)، بينما توزع باقي المستجيبات على مجالات التدريب الأخرى؛ كعمل الحناء، والطبخ، وصناعة البخور والعطور. وتوضح نتائج الدراسة أيضًا أن أسباب المشاركة للمستجيبات توزعت مناصفة بين اكتساب المهارات بنسبة (50%) لعدد 45 مستجيبة، وكمصدر للدخل بنسبة (50%) لعدد 45 مشاركة.

وأخيرًا توضح نتائج الدراسة أيضًا أن درجة الاستفادة من المشاركة كانت عالية؛ بنسبة (54.4%) لعدد 49 مبحوثة، وكانت الاستفادة متوسطة لدى البعض الآخر بما نسبته (45.6%) لعدد 41 مشاركة. ويوضح الجدول رقم (2) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (2): الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

العمر	العدد	النسبة	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
20-15 سنه	2	2.2	أميه	13	14.4
45-21 سنه	77	85.5	ابتدئي	64	71.1
65-46 سنه	11	12.3	ثانوي	7	7.8
			دبلوم	2	2.2
			بكالوريوس		4.4

الوظيفة	العدد	%	مجال التدريب	العدد	%
ربة بيت	81	90	حناء	4	4.4
طالبه	6	6.7	خياطه	41	45.6
موظفه	3	3.3	طباخه	2	2.2
			بخوروعطور	4	4.4
			كوافير	13	14.4
اسباب المشاركه	العدد	%	درجة الاستفاده	العدد	%
إكتساب	45	50	عالية	49	54.4
مصدر دخل	45	50	متوسطه	41	45.6

التحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات:

يوضح الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسبة الموافقة لمحاور الاستبانة؛ المتعلقة بعناصر المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع. ويتضح من الجدول أن اتجاهات أفراد العينة كانت إيجابية نحو جميع المتغيرات المستقلة (رفع الوعي الاقتصادي، وتغيير مستوى المعيشة، وحرية التصرف في الدخل، والاعتماد على الذات)، والمتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة).

من خلال نتائج الدراسة حصل كل من المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة)، ومتغير "رفع الوعي الاقتصادي" على أعلى متوسط حسابي (4.145 و4.114)، ونسبة موافقة تساوي (83%) و(82%) على التوالي، وكانت قيمة الانحرافات المعيارية (0.674 و0.532)؛ تدل على أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية. ويعزو الباحث ذلك إلى رغبة المراة اليمنية -من خلال مشاريع التنمية المستدامة في الجمعية- في التمكين الاقتصادي؛ عبر فهم سوق العمل، وامتلاك حرفة، وامتلاك العديد من المهارات، وصناعة مشروعها الخاص.

يلي ذلك متغير "الاعتماد على الذات"، بمتوسط حساب 3.966، ونسبة موافقة (79%)؛ وهي أكبر من الوسط الافتراضي 3. وتعزو الباحثة ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة يدركون أن مشاريع التنمية المستدامة في الجمعية؛ ساعدت في التخفيف من ظاهرة الفقر والبطالة، وأن مشاريع الجمعية تكفي المستخدم للاعتماد على الذات؛ فلا يحتاج للآخرين بعد الانضمام إلى برامج التنمية المستدامة بالجمعية.

إضافة إلى ذلك؛ حصل محور "حرية التصرف في الدخل" على أقل متوسط حسابي (3.781)، ونسبة موافقة تساوي (76%)؛ وهي أكبر من الوسط الافتراضي 3. وترجع الباحثة ذلك إلى امتلاك الأفراد المنتظمين في الجمعية لحرية كافية في ممارسة مهاراتهم في الحرف التنموية التي اكتسبوها من خلال برامج الجمعية، وكذلك امتلاكهم حق التصرف في المشروع أو الحرفة التي اكتسبوها، إضافة إلى امتلاك القدرة على تسويق الإنتاج، والبحث عن أسواق جديدة، والشعور بحق التصرف في إنهاء المشروع، أو تطويره.

أخيرًا فإن جميع المتوسطات الحسابية للمتغيرات متقاربة، وأكبر من 3، وجميعها جيدة، وكان المتوسط العام مساويًا لـ3.981، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن معظم أفراد العينة يؤكدون أن دور مشاريع التنمية المستدامة لجمعية "المستقبل للتنمية" في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن؛ كانت إيجابية؛ حيث عززت من التمكين الاقتصادي للمرأة. ويستعرض الجدول رقم (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (3): يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

	المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقه
1	رفع الوعي الإقتصادي	4.114	0.532	%82
2	تغير مستوى المعيشة	3.902	0.795	%78
3	حرية التصرف في الدخل	3.781	0.636	%76
4	الإعتماد على الذات	3.966	0.708	%79
5	التمكين الاقتصادي للمرأه	4.145	0.674	%83
6	المتوسط العام للمتغيرات	3.982	0.601	%79

اختبار فرضيات الدراسة:

استخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة (رفع الوعي الاقتصادي، وتغير مستوى المعيشة، وحرية التصرف في الدخل، والاعتماد على الذات)؛ على المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة)؛ بهدف التنبؤ بدرجات المتغير التابع؛ من خلال درجات المتغيرات المستقلة.

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي لتحليل التباين (ANOVA) b حسب الجدول رقم (4) نجد علاقة إيجابية مباشرة بين المتغيرات المستقلة لمشاريع التنمية المستدامة (رفع الوعي الاقتصادي، وتغير مستوى المعيشة، وحرية التصرف في الدخل، والاعتماد على الذات)، وبين المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة) بجمعية المستقبل لتنمية المرأة.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي لتحليل التباين الأحادي ANOVA الآتي:

- الفاء الإحصائي = 168.366
- النسبة الفائية = 0.000

وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية. أما الخطأ المعياري؛ فيساوي 4.536. وللاطلاع على ذلك انظر الجدول رقم 4.

الجدول رقم (4): تحليل التباين بين متغيرات الدراسة

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	الفاء الإحصائي	النسبة الفائية
الخطي	35.940	4	8.985	168.366	0.000
الخطأ المعياري	4.536	85	0.053		
المجموع	40.477	89			

وبالرجوع إلى جدول ملخص النموذج Model Summary؛ الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد coefficient of determination؛ الذي يمثل أهم مؤشر لنموذج الانحدار، ويرمز له بالرمز R2، ويعتبر مقياسًا لجودة توثيق النموذج؛ نجد أنه (أي معامل التحديد) يساوي 0.201؛ وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (88%) من التغيرات (أي التباينات أو الانحرافات الكلية) التي تحدث في قيم المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة)؛ وهي علاقة جيدة ومرتفعة، والنسبة الباقية (12%) ترجع إلى عوامل أخرى؛ منها الخطأ العشوائي، أو أن هناك متغيرات مهمة لم تضمن في النموذج. على العموم؛ كلما اقتربت قيمة R2 من (100%)؛ دل ذلك على جودة توفيق النموذج؛ بينما كان معامل الارتباط يساوي 0.942؛ ويتصف معامل التحديد بأنه لو أضيف متغير مستقل للنموذج؛ فإن قيمته سترتفع حتى لو لم تكن هناك أهمية للمتغير المستقل في النموذج؛ حيث إن إضافة متغير مستقل إلى نموذج الانحدار تؤدي إلى زيادة R2؛ بسبب زيادة مجموع المربعات العائدة إلى الانحدار. ولفهم ذلك انظر إلى الجدول رقم (5).

جدول رقم (5): ملخص النموذج

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المعدل
1	942.0	0.888	0.883

1- **الفرضية الأولى:** توجد هناك علاقة إيجابية مؤثرة بين زيادة الوعي الاقتصادي، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة إيجابية ومؤثرة بين رفع الوعي الاقتصادي وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة؛ حيث أظهرت نتائج القيم أنبيتا= 217.، وتي المحسوبة = 3.488 أكبر من الجدولية 1.960، والنسبة الفائية = 001.؛ وتفسير تلك النتائج يعود إلى وجود علاقة مؤثرة بين رفع الوعي الاقتصادي وبين التمكين الاقتصادي للمرأة؛ أي كلما زاد الوعي الاقتصادي للمرأة؛ أدى ذلك إلى ارتفاع التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة.

2- **الفرضية الثانية:** توجد هناك علاقة إيجابية مؤثرة بين تغيير مستوى المعيشة، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة.. وفيما يتعلق بمساهمة كل تنبؤ (متغير مستقل)؛ فقد أشار جدول المعاملات رقم (5) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تغيير مستوى المعيشة، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة؛ حيث ظهرت نتائج القيم كما يلي: بيتا= 0.462، وتي المحسوبة= 6.586، أكثر من الجدولية 1.960، والنسبة الفائية= .000 أقل من 0.001؛ وتشير النتائج إلى وجود علاقة مؤثرة وإيجابية ذات دلالة إحصائية بين تغيير مستوى المعيشة، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة؛ أي كلما زاد تغير وتحسن مستوى المعيشة؛ أدى ذلك إلى زيادة معايير التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز دورها في عملية التنمية.

3- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة إيجابية مؤثرة بين حرية التصرف في الدخل، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة. وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة إيجابية ومؤثرة بين حرية التصرف في الدخل، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة؛ حيث ظهرت نتائج القيم كما يلي: بيتا= 0.154، وتي المحسوبة= 2.867 أكبر من الجدولية 1.960، والنسبة الفائية= 005.؛ وتفسير تلك النتائج هو وجود علاقة مؤثرة بين حرية التصرف في الدخل وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة؛ أي كلما زادت حرية التصرف في الدخل؛ أدى ذلك إلى ارتفاع تمكين المرأة الاقتصادي، وتعزيز دورها في عملية التنمية بجمعية المستقبل لتنمية المرأة.

4- -**الفرضية الرابعة:** توجد هناك علاقة إيجابية مؤثرة بين الاعتماد على الذات، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة، كما أن جدول المعاملات رقم (5) يستعرض العلاقة بين المتغير المستقل المختص بـ"الاعتماد على الذات"، وبين المتغير التابع (التمكين الاقتصادي للمرأة) بجمعية المستقبل لتنمية المرأة، وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي: (بيتا= 0.215، وتي المحسوبة= 3.311 أكثر من الجدولية 1.960، والنسبه الفائية= 001. أقل من 01.)؛ وهذه دلالة على وجود علاقة مؤثرة وفعالة بين الاستقلالية والاعتماد على الذات، وبين التمكين الاقتصادي للمرأة بجمعية المستقبل لتنمية المرأة أثناء الأزمة الإنسانية في اليمن؛ أي كلما وجدت الاستقلالية والاعتماد على الذات؛ أدى ذلك إلى ارتفاع تمكين المرأة الاقتصادي، وتعزيز دورها في عملية التنمية بجمعية المستقبل لتنمية المرأة. ويوضح كل من جدول المعاملات رقم (5)، والرسم رقم (2)؛ نتائج فرضيات البحث، والعلاقة بين معايير التمكين الاقتصادي للمرأة.

جدول المعاملات رقم (5): لإختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	النموذج	معاملات غير مقننة		معاملات مقننة	(T) المحسوبة تي	النسبة الفائية
		بي	الخطأ المعياري	بيتا		
	المحك(التمكين الاقتصادي للمرأه)	.282	.080		3.594	.000
الأولى	رفع الوعي الإقتصادي	.274	.079	.217	3.488	.001
الثانية	تغير مستوى المعيشة	.391	.059	.462	6.589	.000
الثالثه	حرية التصرف في الدخل	.163	.057	.154	2.867	.005
الرابعه	الإعتماد على الذات	.205	.062	.215	3.311	.001

شكل رقم (2) يوضح نتائج فرضيات الدراسة

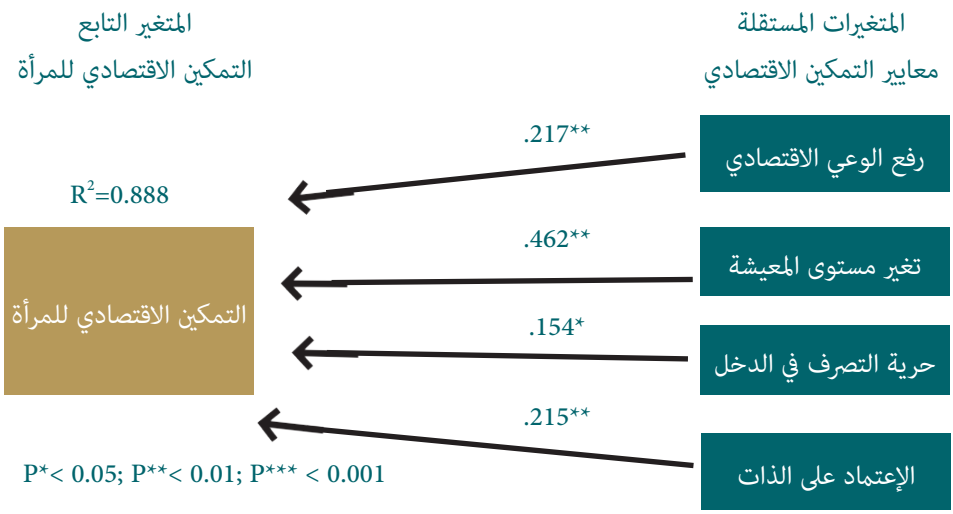

الاستنتاجات والتوصيات:

- تعتبر جمعية المستقبل لتنمية المرأة؛ المؤسسة التخصصية الأولى في مجال تنمية المرأة في حضرموت، وهي من أولى المؤسسات التي اهتمت بمشاريع تمكين المرأة اقتصاديًّا؛ من خلال برنامج "مهنتي بيدي".
- تشير نتائج الاستبيان إلى تحسن في مجال تحقيق المعايير الأساسية من أجل تمكين المرأة في الحياة الاقتصادية، ومع ذلك يُلاحظ أن هناك ضعفًا في تحقيق حرية التصرف في الدخل لدى المشاركات في مشاريع الجمعية التنموية.
- نستطيع أن نلاحظ من خلال نتائج الاستبيان حدوث تحسن كبير في المعيشة لدى المشاركات في برامج الجمعية التنموية؛ خلال السنتين الأخيرتين؛ ومع ذلك لم تستطع المشاركات الاعتماد على ذواتهن في إدارة مشاريع مستقلة؛ عدا العدد اليسير منهن.
- مع كل العوائق التي تعترض المشاركات في سبيل الوصول إلى مرحلة التمكين الاقتصادي وبناء الذات؛ إلا أن هناك تحسنًا كبيرًا في الوعي الاقتصادي لدى المرأة؛ مما سوف يساعد على التسريع من ارتفاع نسبة التمكين الاقتصادي لدى المشاركات خلال السنوات القادمة.

- من خلال نتائج التحليل؛ تحتاج جمعية المستقبل لتنمية المرأة إلى أن تركز مستقبلاً على خلق مساحة من الاعتماد على الذات عند المشاركات، وإيجاد مشاريع الصغيرة مدرة للدخل؛ من أجل الانتقال بالمشاركات من مرحلة الوعي الاقتصادي إلى الممارسة العملية في سوق العمل.

- يظهر من خلال نتائج التحليل وجود ترابط وثيق بين تحقق معايير التمكين الاقتصادي لدى المرأة؛ فكل معيار منها هو باب للآخر.

- من خلال نتائج الاستبيان نلاحظ أن معظم المشاركات قد أكدن على أهمية استمرار مشاريع التنمية المستدامة؛ للوصول إلى التمكين الاقتصادي.

- على الجمعية أن تستهدف مستقبلاً الأسر والمجتمع؛ من أجل التعاون في تحقيق معايير التنمية والتمكين الاقتصادي عند المشاركات؛ من خلال التشجيع على السماح بإشراك المشاركات في سوق العمل؛ خاصة مع الوضع المعيشي المعقد في اليمن.

- تشير نتائج التحليل إلى وجود رغبة شديدة لدى المشاركات من أجل تحسين الوضع المعيشي لأسرهن؛ من خلال تأسيس مشاريعهن الخاصة، والانخراط في سوق العمل.

- الجمعية بحاجة إلى إيجاد الشراكات مع منظمات المجتمع المدني؛ من أجل إيجاد مشاريع مدرة للدخل، والمشاركة في التخفيف من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أثرت على مستوى المعيشة لدى الأفراد والأسر.

- من خلال نتائج تحليل الأسئلة الشخصية؛ يمكننا ملاحظة أن معظم المشاركات في برامج التنمية المستدامة بالجمعية تتراوح أعمارهن ما بين 21، و45 سنة؛ مما يؤكد أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات بحثًا عن التمكين الاقتصادي، والدخول إلى سوق العمل، لذا يجب على المنظمات المحلية والدولية أن تركز في مشاريعها التي تستهدف تمكين المرأة على هذه الفئة؛ للوصول بها إلى الاستقرار المعيشي.

- نستطيع أن نلاحظ من خلال نتائج التحليل أن معظم المشاركات في برامج التنمية المستدامة بالجمعية كان هدفهن من المشاركة هو الحصول على مصدر للدخل؛ بينما هناك فئة نسبتها أقل من النصف يعتبرن هذه البرامج مجرد وسيلة لكسب المعرفة والتدريب؛ مما يعني أن هناك رغبة لدى عدد كبير من ربات البيوت في الحصول على برامج تمكنهن من الوصول إلى تحسين لمستوى معيشتهن وتمكينهن اقتصاديًا.

المراجع العربية:

- أبـو طالـب، أمـل & غـادة عـلي، (2012)، اتجاهـات المعلمـين والمعلـمات في المـدارس الثانويـة نحو مشـاركة المـرأة اليمنيـة في التنميـة الاجتماعيـة والسياسـية في مدينـة صنعـاء: دراسـة ميدانيـة، Human & Social Science، ص391.

- دلي، شـذى & العيسـاوي، عبدالكريـم، (2015)، تمكـين المـرأة في العـراق، ودورهـا في النهـوض بالاقتصـاد العراقـي، مجلـة القادسـية للعلـوم الإداريـة والاقتصاديـة, 17(2)، ص ص 100-112.

- بـن عبـد العزيـز، سـعود، (2015)، تحليـل اسـتراتيجي لمـؤشرات التنميـة البشريـة بالمملكـة العربيـة السـعودية، وانعكاسـاتها عـلى الأمـن الاجتماعـي، Doctoral dissertation.

- زرقـان، ليـلى، (2016)، تمكـين المـرأة في ظـل التنميـة المسـتدامة: الواقـع والتحديـات، مجلـة مجتمـع تربيـة عمـل، 1(2)، ص ص 101-128.

- بخـدة، شـهرزاد، (2017)، المسـئولية الاجتماعيـة للمؤسسـات العموميـة كآليـة لتحقيـق التنميـة المسـتدامة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والبيئيـة: دراسـة حالـة مؤسسـة موبليـس فـرع بشـار، دراسـات وأبحـاث، 9(28)، ص ص 327-341.

- عثـماني، أحسـين، (2014)، المرجعيـة الحقيقيـة للتنميـة المسـتدامة بـين المفهـوم الوضعـي والمفهوم الإسـلامي: دلائـل وحقائـق، مجلة العلـوم الإنسـانية، 14(33)، ص ص 393-409.

- الهيتـي، نـوزاد عبـد الرحمـن، (2006)، التنميـة المسـتدامة في المنطقـة العربيـة: الحالـة الراهنـة والتحديـات المسـتقبلية ، مجلـة شـئون عربيـة، القاهـرة، ع 125.

- محمـد، يونـس، (2001)، عـالم بـلا فقـر، ترجمـة محمـد محمـود شـهاب، مؤسسـة الأهـرام، القاهـرة، 2001؛ د. سـعد مجـدي، تجربـة بنـك الفقـراء، الـدار العربيـة للعلـوم (نـاشرون)، لبنـان، 2007.

- يوسـف، أ، وآخرون (2005)، دور ورؤية مؤسسـات المجتمع المدني والقطاع الخـاص فـي المـسيرة الديمقراطيـة والإصـلاح، الجامعـة العربيـة الأمريكيـة، جنين.

- الجويـد، جميـل أحمـد، (2013)، دور القيـادة في التنميـة المحليـة، وأثرهـا في تفعيـل نظـام الإدارة المحليـة في الجمهوريـة اليمنيـة (الفـترة مـن 2005 إلى 2010).

- أبـوط، أمـل محمـد أبـو طالـب & غـادة محمـد عـلي، (2012)، اتجاهـات المعلمـين والمعلـمات في المـدارس الثانويـة نحـو مشـاركة المـرأة اليمنيـة في التنميـة الاجتماعيـة والسياسـية في مدينـة صنعـاء: دراسـة ميدانيـة.

- الـشرفي & محمـد عـلي عبداللـه، (2008)، حقـوق المـرأة العاملـة وفـق قانـون العمـل اليمنـي، المجلـة العربيـة للدراسـات الأمنيـة، المجلـد 23، العـدد 46.

- الدليمـي، مشـعل عبـد حمـد & عبـد الواحـد، (2013)، الأسرة والقرابـة ووضـع المـرأة في مجتمـع متغـير: دراسـة اجتماعيـة لمدينـة تعـز القديمـة في اليمـن.

- الصلاحـي، الخطيـب & لطيفـة جناحـي & نجـوى فـؤاد، (2015)، تقييـم أداء المنظـمات الأهليـة في التنميـة بـدول مجلـس التعـاون.

- زايـد، أحمـد، (2011)، تقريـر إقليمـي عـن الدراسـات المسـحية للمشـاريع الموجهـة للمـرأة العربيـة في مجـال الاجتـماع، القاهـرة، منظمـة المـرأة العربيـة.

المراجع الإنجليزية:

- Abbie Trayler, S. (2015). Humanitarian Exchange Special feature The humanitarian situation in Yemen. Humanitarian Practice Network. Retrieved from:
http://odihpn.org/wp-content/uploads/2014/04/HE_61_web.pdf

- Aguirre, DeAnne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Sabbagh, (2012), "Empowering the Third Billion. Women and the World of Work in 2012," Booz and Company.

- Campbell, D., and I. Ahmed, (2012), "The Labour Market in Developing Countries," September 19.
http://www.iza.org/conference_files/worldb2012/campbell_d2780.pdf.

- Fernandez, R., (2013), "Cultural Change as Learning: The Evolution of Female Labor Force Participation over a Century," American Economic Review, Vol. 103, No. 1: 472-500.

- Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed, a silver bullet. Journal of Marketing Theory and Practice, 19(2), 139-151.

البيان الختامي
(إعلان مسقط)

البيان الختامي للمؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية
بعنوان:
"التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"

مسقط 18-19 ديسمبر 2018

(إعلان مسقط)

عُقد المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية بمسقط (سلطنة عُمان) بعنوان: "التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"؛ خلال الفترة من الثامن عشر إلى التاسع عشر من ديسمبر عام 2018م، بمشاركة كوكبة من مقدمي الأوراق؛ سواء من سلطنة عمان، أو من الدول العربية والإسلامية الشقيقة، تحت رعاية معالي الشيخ محمد بن سعيد الكلباني الموقر؛ وزير التنمية الاجتماعية، ومعالي الشيخة عائشة بنت خلفان السيابية؛ رئيسة الهيئة العامة للصناعات الحرفية، ورئيسة منظمة المرأة العربية، وبحضور صاحبات وأصحاب السمو والمعالي والسعادة رئيسات ورؤساء الوفود العربية المشاركة في المؤتمر.

وقد جاء المؤتمر ضمن فعاليات أيام مسقط لمنظمة المرأة العربية؛ التي احتضنتها السلطنة في الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر عام 2018؛ وقد تركزت رؤية المؤتمر على "بناء الجسور لتمكين المرأة العربية اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وإرساء قيم العدالة الاجتماعية، وتدعيم دورها في تحقيق السلام والمواطنة في المجتمع".

وقد جاء المؤتمر السابع لمنظمة المرأة العربية حول "التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة"؛ ليكون رائدًا في استشراف مستقبل المرأة، والاطلاع على الرؤى المعاصرة، والاتجاهات الحديثة حول كيفية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية؛ فبدون امرأة ممكنة وفاعلة اقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ لن تتمكن مجتمعاتنا العربية من تحقيق آمالها في تعزيز قيم السلام والعدالة والمواطنة في المجتمع العربي.

ولقد نالت هذه القضية أهمية قصوى على كافة الأصعدة الدولية، والإقليمية، والمحلية، وطرحت إشكاليات متنوعة؛ تبحث في تطوير الآليات الملائمة لتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية، وتعزيز قيم السلام والمواطنة، وظهرت استراتيجيات متنوعة، ومقاربات عديدة؛ حاولت الوصف والتفسير؛ بحثًا عن الآليات والبدائل والحلول الملائمة.

وتعتبر سلطنة عمان سباقة في تمكين المرأة، ودعم مشاركتها الفعالة في أنشطة المجتمع؛ لتحقيق مكاسب تنموية للبلاد؛ حيث سنت العديد من التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق المرأة، وتزيل العقبات التي يمكن أن تقف عائقًا في سبيل المحافظة على هذه الحقوق والمكتسبات من القوانين؛ استجابة لدعوة "حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم؛ حفظه الله ورعاه" لها بأن تشمر عن ساعد الجد، وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حسب قدرتها وطاقتها، وخبرتها ومهارتها، وموقعها في المجتمع العماني.

ومن هذا المنطلق فقد تحددت محاور المؤتمر بأربعة محاور، وكانت عناوين الجلسات الأربعة التي تلت الجلسة الافتتاحية، ودارت حولها الأوراق والبحوث العلمية المقدمة؛ على النحو الآتي:

- **المحور الأول:** التمكين الاقتصادي والاجتماعي وموقف المرأة العربية منه.
- **المحور الثاني:** تحديات التمكين الاقتصادي للمرأة العربية.
- **المحور الثالث:** المواطنة الصالحة والرشيدة، ودورها في تحقيق تمكين المرأة.
- **المحور الرابع:** التمكين والعدالة الاجتماعية ودورهما في تعزيز قيم السلام والمواطنة.

وقد بلغ عدد الأوراق العلمية والأبحاث المقبولة في المؤتمر تسعة عشر ورقة وبحثًا علميًا شارك في إعدادها 21 خبيرًا وخبيرة من مختلف الدول العربية، كما شارك بالحضور وفود رسمية للدول الأعضاء بالمنظمة، والعديد من الباحثين والمهتمين من داخل وخارج السلطنة، بالإضافة إلى ممثلين من الجامعات والوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة العمانية، وممثلين من الهيئات الإقليمية والدولية.

وشهدت الجلسة الافتتاحية تدشين طابع بريد عماني؛ بمناسبة ترؤس السلطنة لمنظمة المرأة العربية في دورتها الثامنة (2017/ 2019)، كما شهدت الجلسة إطلاق دليل تمكين المرأة العمانية في عصر النهضة المباركة، كما شهدت فعاليات اليوم الأول إطلاق الدراسة الاسترشادية عن "المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"؛ التي أعدتها منظمة المرأة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كذلك شهدت الجلسة الختامية للمؤتمر تكريم السلطنة لعدد من الدراسات المتميزة في مجال تمكين المرأة العربية.

وبعد مناقشات المشاركين بالمؤتمر ومداولاتهم في الجلسات المختلفة؛ يوصي المؤتمر بما يأتي:

1- القيام بدارسة تقييمية عميقة مفصلة حول "آليات الدمج الاقتصادي للمرأة" لزيادة تمكينها اقتصاديًّا واجتماعيًّا، مع العمل على خلق وتحسين فرص وصول المرأة إلى المراكز الداعمة، والآليات المالية التي تساعد على نجاحها في تنفيذ مشاريعها التنموية لصالح المجتمع.

2- تشجيع إدماج المرأة في سوق العمل بصورة أكبر، ودعم فرصها في بعض المجالات؛ مثل الفنون، والحرف التقليدية؛ لفائدة شريحة المرأة التي تعمل في المنزل، مع تشجيع زيادة تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة لها؛ لتوسيع مشاركتها الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنمية في المجتمع.

3- تقديم المساعدات التقنية لجمعيات المرأة؛ الأمر الذي ينعكس على فاعلية البرامج والمشاريع التي تقدمها هذه الجمعيات؛ خاصة في مجال تنفيذ المشاريع الصغيرة؛ حتى يصبح دورها أكثر كفاءة في تحقيق التنمية والنهضة في المجتمع.

4- تنظيم برامج إعلامية حول الدور الاقتصادي للمرأة، والتعريف بمختلف الإجراءات التي وضعتها الدول لإنشاء المؤسسات، ودعمها، ومنح القروض، وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها.

5- الاعتراف بالإنجازات المتميزة للمرأة في مختلف المجالات؛ باعتبارها تمثل نماذج إيجابية يحتذى بها؛ حتى تزداد نسبة المشاركة الإيجابية للمرأة في المجتمع.

6- ضرورة قيام المؤسسات الحكومية والخاصة، ومنظمات المجتمع المدني؛ بتبني الاتجاهات التربوية والثقافية الحديثة؛ لتدعيم وتعزيز قيم المواطنة على أسس الديمقراطية والمشاركة، وقيم العدالة والمساواة.

7- ضرورة تعزيز العمل المؤسسي الهادف إلى نشر مفاهيم العدالة، وثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، كذلك التركيز على تنشئة الأطفال من الجنسين على قيم المساواة والشراكة؛ وهو مطلب أساسي للنهوض بالمجتمعات الإنسانية وإرساء قواعد العدالة والسلام.

8- ضرورة تطوير مناهج وأدوات عمل منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي؛ لتعزيز فعاليتها الساعية نحو الوصول إلى دولة المؤسسات والقانون، التي تحقق للمواطنين من الجنسين قيم السلام والعدالة والمواطنة.

9- العمل على أن يكون التمكين الاقتصادي للمرأة بمثابة آلية أو استراتيجية موظفة لخدمة غايات أخرى؛ كالقضاء على أشكال التهميش، وتجاوز الفجوة ما بين الرجل وبين المرأة في مختلف المجالات، وتكريس المساواة والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة.

10- ضرورة توجيه البحوث والدراسات العلمية والأكاديمية إلى دراسة الأساليب والطرق التي تعزز إقبال المرأة على الانخراط في برامج التمكين الاقتصادي، والالتزام بحضور الدورات التدريبية، والمشاركة في الورش والفعاليات التي تكسبها المزيد من الخبرات والمهارات.

11- دعـوة منظـمات المجتمـع المـدني للتوسـع في تصميـم وتنفيـذ البرامـج التـي تعمـل عـلى تمكـين المـرأة اقتصاديًّـا وثقافيًّـا وقانونيًّـا؛ لتدافـع عـن حقوقهـا وهويتهـا الإنسـانية.

12- تدريـب العاملـين في وسـائل الإعـلام عـلى كيفيـة اسـتخدام البيانـات المراعيـة للجنسـين، وخلـق مناقشـات مجتمعيـة توفـر فهـمًا أعمـق لقضايـا تمكـين المـرأة.

13- التأكيـد عـلى أهميـة قيـام المـرأة بنقـل قيـم السـلام والعدالـة والمواطنـة إلى النـشء خـلال عمليـة التنشـئة الاجتماعيـة؛ التـي تلعـب فيهـا المـرأة الـدور الأسـاسي.

14- العمـل عـلى إنشـاء مركـز استشـاري لرائـدات الأعـمال، يقـدم لهـن الاستشـارات الإداريـة والماليـة والتدريبيـة، والمعلومـات المتعلقـة بمشـاريعهن؛ الأمـر الـذي يسـاعد في زيـادة تمكينهـن؛ ومـن ثـم زيـادة فـرص نجاحهـن في إدارة هـذه المشـاريع.

15- ضرورة أن تحتـوي المناهـج التعليميـة موضوعـات متعلقـة بغـرس قيـم السـلام والعدالـة الاجتماعيـة والمواطنـة لـدى النـشء.

16- زيـادة كفـاءة برامـج التمكـين الاقتصـادي للمـرأة؛ حتـى تسـاهم في تحويـل مسـارها إلى دور فاعـل مجتمعـي وتنمـوي، وتخلـق لديهـا القـدرة عـلى خـوض تجـارب مختلفـة؛ تكسـبها قـدرات تجعلهـا فاعلـة في أسرتهـا ومجتمعهـا؛ ومـن ثـم زيـادة دورهـا في غـرس قيـم السـلام والعدالـة والمواطنـة بـين أفـراد المجتمـع.

17- توحيد الجهود المبذولة في تمكين المرأة، وإيجاد آليات لوضعها تحت مظلة واحدة.

18- وضـع اسـتراتيجية لتمكـين المـرأة اقتصاديًّـا تتعهدهـا كل مـن الجهـات الحكوميـة والأهليـة؛ بمـا يسـاعد في زيـادة مسـاهمتها في تحقيـق النهضـة والتنميـة في المجتمـع.

19- الطلـب مـن منظمـة المـرأة العربيـة إنشـاء مرصـد لمتابعـة تنفيـذ الأجنـدة التنمويـة مـن منظـور مراعـي للجنسـين في المنطقـة العربيـة.

20- قيـام الـدول العربيـة بالاسترشـاد بالدراسـة التـي أعدتهـا منظمـة المـرأة العربيـة حـول "المـرأة وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة 2030 في المنطقـة العربيـة"؛ التـي تؤكـد عـلى ضرورة إدمـاج المـرأة والفتـاة عنـد وضـع وتنفيـذ وتقييـم خطـط وسياسـات التنميـة المسـتدامة.

وفي الختـام يتوجـه المشـاركون في المؤتمـر بجزيـل الشـكر والتقديـر والامتنـان إلى سـلطنة عـمان حكومـةً وشـعبًا؛ عـلى احتضانهـا للمؤتمـر السـابع لمنظمـة المـرأة العربيـة، وسـائر فعاليـات أيـام مسـقط، ومـا أسـبغته عـلى الحضـور مـن حسـن اسـتقبال وكـرم ضيافـة، وعـلى التنظيـم الرفيـع والإدارة الراقيـة لفعاليـات المؤتمـر، كـما يرفعـون أسـمى آيـات التقديـر والعرفـان لجلالـة السـلطان قابـوس بـن سـعيد المعظـم (حفظـه اللـه ورعـاه) عـلى اهتمامـه المشـهود بقضايـا المـرأة بوجـه عـام، وبالتمكـين الاقتصـادي للمـرأة بوجـه خـاص.

منظمة المرأة العربية
ARAB WOMEN ORGANIZATION

15 شارع محمد حافظ - المهندسين- الجيزة
جمهورية مصر العربية
تليفون: 37484823/24 (202+)
فاكس: 37484821 (202+)
بريد إلكتروني : info@arabwomenorg.net
الموقع الإلكتروني: www.arabwomenorg.org